

الكتب التاريخية
٣

مصر الحديثة

دكتور
محمد مصطفى
أستاذ ورئيس قسم التاريخ
معلمة الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا

الناشر // منشأة المعارف بالإسكندرية
جمال حزي وشركاه

مصر الحديثة

١٨٠٥ - ١٥١٧

دكتور
جلال حسي

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة المنيا

الناشر // منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حسي وشركاه

مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادته وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة . والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين اهتماماً بالغاً، ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض اتجاهات معينة نظرت هذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد، وتوارثوها إبننا عن أب، . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخياً مع الزمن ، ولما كان مما لاشك فيه أيضاً هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت بحجة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً . كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يهمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس

آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأهمية ، أو أكثر جرأة وثورية .
ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة
الكتابة ، قاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة هو أنه قد
دارت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنيان الفوقى » أى فى ذلك المجموع من
العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم
وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظواهر التى قد يتخذها دارس
التاريخ على أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين .
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ،
ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والاسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى
هو مصر ؛ وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو ما
يلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات
التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك « البنيان الفوقى » فإنها كانت تتركه
لكى تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكرى » ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه
كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وإمداد حكم محدد إلى آفاق
جديدة . ولاشك فى أن إهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ،
يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعا فى كتابته ، وتزيد درجة تفلقة حينما يتطور
المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كاتبي التاريخ ، وبخاصة بعد
سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر
فيما درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة

وموضوع الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والسياسية. وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب مقدرة، والإمكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب مايرضى عنه ، وما يجعل القارئ يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق في دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولا زالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة، حتى تصبح مهية أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فمن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسؤولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاماً على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أنى أقدم عملاً كاملاً يصمد أمام الزمن ؛ ولسكنها محاولة مخلصه ، وجدت نفسى مهيباً ومعداً لتحمل مسئوليتها . ولانى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظواهرات التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لإتخاذ قرارات معينة، فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

في هذا الميدان ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لغيري على العمل، وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

فإلى القارئ والدارس والباحث ، أقدم مجهودي . وعلى الله قصد السبيل .

دكتور

جهل . محبي

« تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في السكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما لمصطلح عليه رجال التاريخ في العالم ؛ بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال يمتد إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثماني سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

في شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هي نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعي الذي ساد في مصر والمناطق الملحقة بها في عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفاً جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بحيرانها ، وعلاقتها بالعالم ولاشك في أن تحول طرق التجارة العالمية في هذا الوقت من منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، في نفس الوقت الذي تغيرت فيه موازين القوى في هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلاطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، وإستعان بهم ، كأدوات له ، وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة في مصر في هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإقطاعية الأخرى التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة في علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الاضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالي ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعي الذي ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء . على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، في الوقت الذي

تطورت فيه أوربا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع ، ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسية .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالا أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالا طغيان الحكام وتحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط ، وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماما مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث عن ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلها زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلها تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، وريباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والإطمئنان ، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام . ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الامر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون . ولما كان هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الاحداث ، إلى ولاء للمعركة العامة بدلا من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر ، وتعرف بالعصر العثماني ،
وستمتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ،
ستزداد الأضواء المسلطة على مصر ، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب
في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى
الهند من طريق قصير . وستنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا . وسيساعد
هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم ، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه
بعض الحركات من جانب بعض قيادات المالك للاستقلال بمصر عن سلطه الدولة
العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً
بعد مرحلة السكون والخنود . ومع تطور الأحداث في العالم ، ستشهد مصر مجيء
الحملة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية ، ومن
نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفي
لإيقاظ المصريين . ولا شك في أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات
الاستعمارية التي كانت تمثل انتصار البورجوازية على الاقطاع في بلادها ، سيساعد
على تحطيم قوى الاقطاع في مصر ، وبخاصة بعد انتصارها عليه من الناحية الحربية ،
التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل
إختلاف اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب في الوطنيين ،
ستساعد على بعث الروح الوطني لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد ،
ويعز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات
جديدة من المصريين ، تشارك في ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها
من قبل . وبإضعاف النظام الاقطاعي الموجود في مصر ، في نفس الوقت الذي
ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تهيأت البلاد لتغيير أساسي في بنيتها الاقتصادية
الاجتماعي ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة ، الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر ، في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت اسم « عصر الاقطاع » . وستهيأ البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهي فجأة ، ماديا ومعنويا ، ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنين الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد إستعمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

* * *

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة عهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الاتراك والماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والاخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والماليك . ولقد قامت هذه الحملة بإدخال نظم جديدة ، أهمها فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والحوانيث . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشائهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الاقطاع الذي ساد في مصر ، وذلك لقصر المدة التي مكثت فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية والحروب والثورات ،

إلا أنها قلقت هذا النظام من أساسه ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد علي حكم مصر بناءً على رغبة الأهالي واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوئ المماليك ، ورغبتهم في التخلص منهم . ولقد قام محمد علي بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الإقطاعي ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد علي على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التي حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك في مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مساندة القوى الاستعمارية للقوى الإقطاعية الداخلية ، قبل أن يقنن على الإقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد لاختضاع الإنتاج الزراعي لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد علي خطته على مرحلتين ، في سنة ١٨٠٩ ، وفي سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً في سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالي من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح يمكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وجرمهم من كل امتياز خاص بالالتزام ، أما أراضي الوسية فإنه قد أبقاها في أيدي أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضي الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضي الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة في شئون توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، وعلى

أساس عملهم فيها، دون ملاكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير، أو «الميرى» توجه الفلاح في مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول معين، وفي مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكي تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفي تحديد سعر المحصول، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر إرتفاعا من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من ان يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنَت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتحقيق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء في إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحققَت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ، وتمكنت بما لها من أمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التمهين في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتي . فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج ، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفاً . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التي تكلفها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير في الوجه القبلي ؛ وإن كان نجاحها في هذه الصناعة يقل عن نجاحها في صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التي كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلي كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هي المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التي كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصري بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة

ومن الإنجليز خاصة ، وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة في أيدي حكومة أودولة محمد علي . وكان هذا التضارب في المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً في وقوف رجال الأعمال البريطانيين في وجه تجربة محمد علي في مصر . وجسمات العوامل الاستراتيجية والسياسية لكي تجبر بريطانيا على محاربة محمد علي ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذي أنشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، ولتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الإمبراطورية البريطانية في إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الإسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والإسكندرونة ، فحلب وبغداد والبصرة . أمام الناحية السياسية فإن اتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهي عربية ، كان يهدد بإنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتتمثل حول طريقى الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة . وهكذا وضح التضارب الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى ، وعلى أسس اقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة د بلطة ليمان ، أى نظام الحمل في الموانئ ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزئياً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثماني على إلغاء نظام الإحتكار الذي أنشأته دولة محمد علي في مصر ، وفي الإمبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الإقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجذري للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية في سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية في الإقليم ، وعن طريق توزيع الاموال على بعض أصدقائها من الدروز ، وكذلك الاسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصري .

وتدخلت بريطانيا في حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التي تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التي تحكم طريق بيروت الإسكندرونة إلى الخليج العربي . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القرانين التي يعمل بها في مصر هي القرانين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكاري الذي أنشأه محمد علي . وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالي في مصر ، خاصة وأن النظام السابق في عصر محمد علي كان يحمل في جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الاجنبي ورؤوس الاموال الاجنبية في البلاد ، على نمو النظام الرأسمالي الحر فيها ، وفي صالح الاغنياء ، وفي توافق مع أصحاب رؤوس الاموال في كل مكان .

وعليها أن تعترف بأن تدخل محمد علي ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي. وكان محمد علي قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية في مصر قبيل دخول حرب الشام، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة، فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التي يمكن إستصلاحها، والتي كانت بعيدة عن العمران، وأصبحت تعرف بالأبعديات والشفالك، وأعفى هذه الأراضي من الضرائب، وعلى أساس قيام أصحابها بإستصلاحها. وكانت هذه العملية أول تغيير في قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وفي تقارب مساحة القطع الصغيرة التي كان يزرعها الفلاح. ولقد إستند أصحاب الأبعديات والشفالك إلى مرتباتهم، بصفاتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش، لإستصلاح هذه الأراضي وكان في وسعهم السير في هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم. وجاء إنهيار النظام الاحتكاري الذي أنشأه محمد علي مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادي. ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدي العاملة، وتوفرها بعد تسريح الجيش، الذي إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندي، ومن إقفال المصانع ورفقت العمال. فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة، من أرض ورأسمال وأيدي عاملة، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم، وزيادة أرباحهم. ولم يسكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية، خاصة وأنه كان في إستطاعتهم، ككبار ملاك وكبار الموظفين في الدولة، أن يتركوا المحصول في شونهم حتى العام التالي، مادموا لا ينتظرون هذا المحصول، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة. أما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بفردهم، ودون مفتش زراعي، ودون بذور توزعها الحكومة، وخضعوا لمساومات التجار. ولم يكن في وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه

للتعيش بشمسه . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ وإضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى ؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل في أرض الباشا المجاورة . هذا في الوقت الذي تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، فى أيدي كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدي صغار الفلاحين إلى أيدي الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدي الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فعلمت أبناءها وأنشأت القصور وإشترت العربات والخيول ، فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين . ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شيء ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكرهم فى الحكومة . ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الانفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة ، التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظام

المالية ، وكمية رؤوس الأموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الأهالي ، وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في الدخول إلى عمليات استثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد علي ، أي أواسط القرن التاسع عشر ، قد إمتازت ببداية عملية تمليك الملاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان قد بدأها محمد علي ، والتي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للإنتاج الزراعي ، وفي قدرة المالك على الإقراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها اثني عشر مليوناً من الجنيهات ، وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفي إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض

السكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ، فجاء انخفاض الأسعار السكى يضعهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبى . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية .

وكان الحديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبدى بالنجاح فى الصعيد . وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار الكلمة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللائم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

ولاجتازت أوروبا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالي على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ فى أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوربية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمان الأرض ، فإن جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس . وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، والتى إحتاج إليها

الخديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللانفاق على المشروعات العامة ، وللمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللإنفاق على حملة كريت ، ولإنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية في الصعيد ، ولاستغلالها في زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يرون فيما هو بين مرحلتى الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأ يعيشون خارج مصر ، وتمنعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد إنفق على مشروعات لإنشائية ، مثل شق الترع وإقامة السكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت في مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات ؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديونها ١٦ ميلاً ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين في عهده . كما أنه استخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبهذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباك المالية المصرية ، وفي التدخل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر . وكانت سبباً في عزل إسماعيل ، وتولية ابنه محمد توفيق ، وفي وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقيّة والفكرية والاقتصادية في مصر .

* * *

ولقد تزايد عدد السكان في مصر من $\frac{1}{4}$ ٢ مليون نسمة في عصر محمد علي إلى ما يزيد على سبعة ملايين في عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضى، لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت في متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها، وسياسة الاقتراض، وإلتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسباباً جديدة تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص في الزراعة، وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطناً، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع في زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لأطعام أبنائها، وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة في طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى في نوع الحبوب التى يستخدمها في خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكرى بين الاثنين .

وكان إسماعيل قد التجأ الى القروض الداخلية، وحاول أن يسدد بها، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبثاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، اضطّر إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أى في نفس السنة التي جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقيا ، وذلك بإرساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقيا وإلى أعلى النيل . وما لاشك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن النيل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول إسماعيل أن ينشئ نظاماً احتكاريًا لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الاحتكارية ، والتي كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادي في الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التي إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة العرابية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة اختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمّة اصغوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، وإستندوا إلى أملاكهم

العقارية ومصالحهم ، لكي يطالبوا بدستور يحمى البلاد من سوء تصرف الحكيم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكوم ، وفي ظل القانون الذى يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشراكهم فى شئون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحكم الأتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعزت بمصريتها ونادت بحقوق الملاحين .

وكان الأستاذ الامام محمد عبده يمثل عناصر اليمين فى الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسليمان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية فى مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطنى وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتملين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الإقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللام للتخصص والإنتاج ، وعلى أن

يسكونا في خدمة المصالح البريطانية ، ولقد إختارت بريطانيا لمصر الشخصص في الإنتاج الزراعى . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على مابقى في مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الاوربية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على التخصص في زراعة القطن ، التي كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترع وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ، كما أنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدى في إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدى في تعليته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه ، زادت بعد التعليه إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الاراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج الفدان من ٢٧ قنطار إلى ٣٥ قنطار ، وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التي أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الاموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التي كانت تتوزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة نصيب بريطانيا في كمية رؤوس الاموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس استخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق، الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع رداة الجنيه الإنجليزى بالنسبة للعملاء الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثير من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفف من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

* * *

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر، وكانت بذلك، وبطريق غير مباشر، نظام حماية جمركية، أو نظام حماية صناعية، فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .

سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلىنا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعي والاقتصادي في مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب ، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسي . وهي تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة في بناء بلادها ، وتدعيم استقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الإستقلال السياسي ، وضرورة وضع حكم دستوري للبلاد ؛ أي أنها عملت على حماية نفسها ، وإنزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفي نفس الوقت الذي عملت فيه على ألا تدفع الغرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أي حال فقد بدأ بنك مصر بعملياته . ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنوك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، وتحت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة في مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المدخرات في إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية في عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حليجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر للغزل والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك في ميادين التأمين والملاحة ومصايد الأسماك ، وحتى

في صناعة السينما والافلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن استغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الامر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالي ، وواجه أخطار تعرض ودائع الأفراد للضياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للآزمات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلها وواجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الافلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ . ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لايقاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار في الانهيار ، وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الامر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولما كانت مضطرت ، نتيجة للخسارة التي تسببها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، ولم تمنع عن

بيع ما اشترته من أنطان، وسلمت عليه إقراض المزارعين ، بإنشائها بذلك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٢١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد ارتبطت بالسترليني .

وكانت هذه الأزمة الإقتصادية سبباً فى توجية الإقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنويع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والخليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولأزمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلاً من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ والافادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الإقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقاً ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الأيدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال ، وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، انقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الانتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولسكنا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من استخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتسكدت رؤوس الأموال ، في نفس الوقت الذي تسكدت فيه أرصدة الحكومة من الجنيهات الاسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التي أدتها مصر لحليفتها ، طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاملاً هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلاً من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد موظفي الدولة نصف المليون . وكان الجندي يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندي البسيط ، وفي الوقت الذي لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصري إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة » في مصر في فترة الحرب تزيد على ضعف بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رخاء واضح في مصر ؛ إلا أن القطاع الذي كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن في وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالي . كل ذلك والتجارة حرة في الأسواق .

واقعد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه ، نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التي ارتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة . وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية . ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أي أن الحكومة ساءرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضنة بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد تسميت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة .

وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الحبوب اللازمة لحبز الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي للحكومة ، والأرباح التي حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإستصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير في مشروع منخفض القطار ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان للمالك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيات العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأي العام الوطني بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ،

فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الإقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والسككبارى ، والترع والمصارف ، والموانى ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الإقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهل والفقر والمرض ، فلا نعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية ، وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تخدير الرأى العام بأنها ستتم ، وستتم دائماً ، بمحاربة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التى كانت تعبر فعلاً عن الثورة ، والتى أيدت الثورة بمجرد قيامها .

* * *

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملاحظ رئيسية لتلك الأحوال الإقتصادية والإجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه

و البنيان الفوقى ، ، أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعلينا أن نحفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر الإقطاع ، الذى امتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الإقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعى والمنطقى خطوة إلى الامام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الإقطاع لى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكارى ، وإن كان ذلك لا ينبى عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية ، وفى الإنتاج الزراعى ، وتركزت ميدان عمل الرأسمالية المهاجرة فى أيدي الأجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذى تمثل فى الثورة العرابية . وكان الإحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الرأوة العقارية والإنتاج الزراعى ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة . التى كانت قوات الإحتلال البريطانى لمصر قد تركزت فى البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها فى السنوات

الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الأوربية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، ولانتشرت شعارات العدالة الاجتماعية ، في كل مكان ؛ فكانت بؤرة الثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها ، ويترك كل نظام بعض خلفاته ، أو بعض رواسبه ، في فيما يورثه للمرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مهيمنة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفي وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الإقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .

فن « الإقطاع » ، وهو إقطاع إقطاعي ، إلى رأسمالية الدولة ، وهي احتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتأخرة ، وضرورة التغيير ، سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثماني ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من هذا القرن ، نصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة . وسنسير في روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .

البساتين الأفلاك

الفتح العثماني لمصر

الفصل الأول

نمو النظام الاقطاعى فى مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل مواقعاً جغرافياً واستراتيجية هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوربا فى الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية ، وتثرى منها ، وتزايد الاموال فى أيدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على إزدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على امتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لأخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقة الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيت دعائم النظام الاقطاعى . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلها فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

١ - ازدهار التجارة :

احتاجت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، وللمواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . واحتاج الغرب إلى التوابل كما احتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الإسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس ، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الأناضول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا . وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثراء منها ومن التجارة التي تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحري تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانئ الصين ، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربي ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فبغداد فدمشق وحلب ، ومنها إلى الموانئ الشامية المطلّة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر ، سواء للوصول إلى السويس ومنها برياً إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لكي تبدأ قوافل أخرى في نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانئ فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون في هذه السفن ويعملون في القوافل التي تنقل هذه التجاره ، وعمل آلاف منهم كجمالين وجمالين ووزانين ، وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة في هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة ، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك في شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا . وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب في أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي اهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من إهتمامها بالموارد الأخرى . وإن

ما شهدته العالم العربي عامة في هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن المارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية في أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

واقعد تركزت الثروة إذا في هذه الفترة في أيدي الطبقة الوسطى أو المناجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالي على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربي أساسا للتعامل التجاري العالمي قبل غيره من النخطع الذهبية الأخرى ، التي إحتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار في بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب في هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوربية ، وكان هذا التعامل يقع في كل من الموانئ الشامية والموانئ المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانئ ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانئ قريبة من بعضها ، بين الموانئ الشامية والمصرية من جهة ، وموانئ الإمارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة في البندقية وجنوة ، التي كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوربا . وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانئ العربية وأقاموا فيها ، وأشأوا الوكالات أو الفنادق التي تسمح لهم بالمعيشة في البلاد ، وبتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت في أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية ، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطاها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التي تفرضها الدولة على هذه السلع تصل في حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالي بالانفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامي ، واستمر مع الدولة الأموية ، ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الإقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشؤون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعي الاقتصادي في شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا في أثناء القرن العاشر الميلادي . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسة عامة ، وإعادته من جديد إلى نظام إقطاعي صلب وراسخ .

٢ — نمو الإقطاع :

عاش الأمراء والحكام في العالم العربي معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التي روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها في الحصول على النادر والنفيس ، من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من انقضاء حكم آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجنود ، واستقدموا لذلك عناصر شابة قوية فتية ، من بين الزنوج والأتراك ، لشترهم بالأموال وفي شكل بييد أو

رقيق ، ودرّبوهم على استخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسساً لنمو طبقة محاربة ، تشتري بالاموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لابنائها . ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من اعتمادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمورتوليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لىكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماماً على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتعرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لأخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لىكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكاً ، أى مستورداً من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف ، لا من رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجلي معانيها . وإزدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم ، وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلامة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخصمت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين وانظروا في الحرب . واستولت الطاقة العسكرية على كل السلطات في أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالي من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الأخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد استمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إذ امتدت إلى ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام العسكري نفسه ، ويرسي قواعده ، ويسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشيكله العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

واقعد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التعامل التجاري مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما إنصرف الحكام عن شق الطرق والمصارف وبناء الجسور والقناطر ، ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعي ، حتى يضمّنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه في التكوين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددتها على الإرتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالي بغلتها التي ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمي . وأصبح النظام الإقتصادي الإجتماعي نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعته تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعي الذي ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإمتيازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تبلوروا في شكل طبقة حاكمة متحكمة ومستغلة ، واحتفظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم إستوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من الماليك أو من العبيد السود ، لكي ينضموا بقاء الوطنى في مستوى أقل ، ولكي ينضموا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

واقء تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التخيير الاقتصادى الذى بدأ بإنخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، وإستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

٣- الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى ابنه ، ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان الثانى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

على الصنائع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلناً . وأما الصبيان فكانوا يعمدون في الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . وإشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الانتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ، وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية وإلى أوروبا ، وإلى بلاد المغرب العربي ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام الممالك ، لكي يبدعوا في صناعاتهم ، ويزيدوا في إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاغداق . ولذلك فإن نمو النظام الاقطاعي في عصر المماليك ، سواء في مصر أو سوريا أو الجزائر ، لم يحكم بالندهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفاً تاماً ؛ وكان جزءاً منها

يشتمل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضيق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وفضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسيوط ؛ وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربي وسن الفيل ؛ وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي إزدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلاً إقطاعياً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسى الذى قام على
الاسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المماليك ؟

٤ — حكم المماليك :

إهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقائيد الحكم فى أيديهم ودون
أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ،
ولذلك فإن صلتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التثبيت
بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لىكى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها
وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها الى قوة الفكر ،
أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا الى هذه القوة كوسيلة
يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبشون عليها إمتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعة النظام العسكرى
الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم فاعتمدوا
على عملية شراء مماليك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة والعناصر
المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى الى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة
حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم
الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتشثل فى تدريب
المماليك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ،
الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك الى رتبة

البكوية ، ويصبح مسئولاً عن عدد من الممالك ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات الممالك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد مماليكه ، وفي مستوى التدريب الذى يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء الممالك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم فى يوم من الأيام . كما اعتمد الممالك على المؤامرات كوسيلة يتسلون بها إلى الحكم ، ولتزاعه من أيدى غيرهم من الممالك . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية انصرف هم الممالك إلى الحكم ، كل فى إقليمه ، وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا يحكاموا من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات الممالك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار فى عملية استغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التى سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التى تمثل البنيان الإدارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الإقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان الإقتصادى الإجتماعى ، وبالتالي إلى البنيان السياسى للبلاد .

الفصل الثاني

عملية التوسع العثماني

في الوقت الذي زاد فيه ضعف القوى المملوكية في مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين في كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس في عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية في أوروبا ، وإزدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة في الغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربي ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربي مورداً من أهم موارد رزقها ، في نفس الوقت الذي تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر في الوصول إلى هذه النتائج .

١ - تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شئونهما واحدة في عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوروبا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التي تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فإن أطباع الملوك والأمراء والفرسان

الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا ، في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الاقطاعيون الأوروبيون من هذه الحرب ضعفاء . كما اضطرت بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للاتفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبءها على الاقطاعيين؛ فتضعفت الطبقة الانتاعية ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الاموال في أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الاقطاع الأوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفعيتها وبنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنصر عليهم بحرياً . ولما اعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ، وتطالب ببناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية إمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكملاً لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلاً من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في إبداعها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالى مسئولاً عن خزائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ؛ وعلى إختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . ولقد إجمعت بذلك العوامل الأساسية لازدهار الصناعات ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية في كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الغزاليين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ؛ وإرتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع ؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك في عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساساً لدخولها في عصر الإستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت في أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ؛ ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلاّ فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعادن النفيسة سبباً أساسياً فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم

على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقاط مختلفة من الساحل . وواصل بارثليميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والى كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإياها تمسكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقيا الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والتخلف . للمؤلف . دار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنة الماليك ، وفي ميدان خاني لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر ، وتهديدهم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وإنشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الأسطول المصري أمام الأسطول البرتغالي في مياه الهند ، في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقائهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل في هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد ؛

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . العواف . لجنة الدراسات الأفريقية . المكتبة

فزاد العيب أضعافاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملل ؛ وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه لم يستمر في فقرة وعجزه عن مواجهة الأمراض والوبئة . ولم تقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءاً .

٢) التوسع العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الاقطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة وجاءت طبيعياً الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به ، وإمكانياتهم لحكم المنطقة ، سبباً جديداً يمكن إضافة إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الأدنى تشتمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ؛ وتسير على سياسة التوسع الإقليمي على حساب جيرانها . ولتجهت أنظارهما من مضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فإنها قد اتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح الفرس في الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلالهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه إسماعيل ، الذي أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، واتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا القوات الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولما سكن السلطان سليم إرتد عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس الانتعاش . ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا في أنها وجهت أنظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة في الشرق الأدنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ؛ التي كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكي يمنعوا الفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أي معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين ، وبالتالي الاحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلاً من تركها لغيرهم . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم . ولم يظهروا استعداداً لنولية سلالة الرسول مسئوليات معينة في دولتهم ، رغم تكريمهم لما كان

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ؛ وكذلك الحال مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ في إدارة شئونهم ؛ بل عمدوا إلى الاستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الأوروبية ، التي حاولت استعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذي ارتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولما كان العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهي المنافسة لهم في عملية توحيد الشرق الأدنى ، بل اتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه قوة المماليك في حرب معاناة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التي نجحت في الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية في شرق إفريقيا ، وأقامت معازل لها على بر الزنج وفي منطقة الجنوب العربي ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت في تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فإن إسبانيا كانت تواصل هجماتها في ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية في شمال إفريقيا ، وكان الأجدد بالقوى العثمانية ، التي تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية ، التي أغارت على بلاد المغرب الإسلامي بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص في الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ واعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها في صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبي . وإستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى بأقاليمه في دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدتها . وكانت تحاول في حقيقة الأمر توسيع الرقعة التي كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التي كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى في حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة المماليك الهرمة .

٣ — هتمية الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، نحتم وقوع صدام بين قوة المماليك وقوة الأتراك العثمانيين . وساعد على ذلك تجاوز أقاليم الدولتين ، وظهور الإتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإصطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » في منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى محاولة العثمانيين النزول من هضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها ، من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الأخيرين إلى هضبتهم من جديد ، هو تطامع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية ، التي كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها ، وهو الشام والحجاز ومصر . بما فيه من مدن تعتبر عواصما للإسلام ؛ وتطلعهم إلى زيادة نفوذهم في هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها ، مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على

القيام بتنفيذ خططهم ذلك الاتجاه الذي كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفي كل اتجاه .

ولا شك في أن إعزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالي انتصاراتهم ، كان دافعا لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التي وضحت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتي كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت في الضعف ، وتنازلت هزائما أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أما من الناحية الاقتصادية فكان الأتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البرية التي كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الأسود ، لكي تمر عبر بلادهم إلى مناطق غرب أوروبا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى إلى سواحل الشام ، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية ، يدفع العثمانيين إلى النطام لتلك الرسوم التي كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون إلى تلك الثروات الضخمة التي كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلا شك في أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولمصالحها في هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد بدأت منذ فترة في الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على المدن الكبرى في الشام وفي مصر ، وإبتلاعها لسلطنة المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة في الحجاز وفي فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثماني في شكل جديد ، وبهيبة

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامى ، ومسيطرأ على أما كن حج المسيحيين
فى فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة
المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حتمية الإصطدام بسلطنة
المماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات .
وجاء تطور الأحداث فى المنطقة السكى يساعد على الوصول إلى هذه الحتمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التى وقعت بين العثمانيين
والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكرى قد
ظل مائعاً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى
داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن يتقل ميدان عملياته
إلى المناطق التى كان فى وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنشئ لنفسها
فيها مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام
العثمانى المملوكى على أنه حلقة من حلقات الصراع العثمانى الصفوى . ولكن هذه
النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شعر بها العثمانيون ، وحركتهم صوب
وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثمانى الصفوى
لا يمكنها أن تعطى تلك الفجوة التى ينشأها إتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى
البرتغالية فى مناطق البحر الأحمر والخليج العربى .

وكانت هناك مناطق إحتكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت
هاتان الدولتان متجاورتان ، وما دامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت فى الخروج
للتوسع فى البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحده طريقين :
فإما التأخى والتعاون ، وبخاصة أمام الاخطار الخارجية ، وإما الإصطدام فى

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتعل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، ولأنتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة في أول الأمر ، ونشأت نتيجة للأخطار التي هددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية في غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك في مسألة ظهور الخطر البرتغالي ، وهجماته من الخلف على المنطقة . ولقد طلب السلطان الغورى العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثانى ، وقدم العثمانيون هذا العون في شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكى ، وإشتراك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية في معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التي كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية في سنة ١٥١٠ . وفي نفس الاتجاه تلمقت القاهرة بإبتهاج وفرح أبناء إنتصار العثمانيين في أوروبا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للإسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، في سنة ١٤٢٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان في وسعهم أن ينتزعوا جزراً أخرى من أيدي القوى المسيحية في البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى في الأهمية . هي منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أى منطقة حدود أعالي الشام . وحدث نزاع عليها في عهد السلطان بايزيد الثانى ، وزاد من حدته إلتجاء الأمير جم ، منافس

بايزيد على العرش ، إلى أراضى السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وهجمت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التى كان الأمير قد إلتجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يناوهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ ولانتهى الأمر بعقد الصلح فى سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين . وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان الغورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه فى حقيقة الأمر فى غاية الصعوبة ، خاصة وأنه كان فى كفاح مسلح ، برى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، فى أعالي الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قد ساءت بين المماليك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة الغورى لبعض الأمراء العثمانيين الذين فروا من سلطة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك باغلاق أسواق الرقيق فى وجه المماليك ، خاصة وأنه كان فى حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاده من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكى ، الذى كان يعتمد فى كيانته على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع الغورى بعض الهدايا ، التى كانت مرسله من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لا تتميز بالود ، فى الوقت الذى ستبدأ فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أى فى الوقت الذى يستزل فيه الجيوش العثمانية من هضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ فى ممارسة الزحف فى المناطق السهلة من العالم العربى .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية فى الشام ، وتخضع لنفوذ الغورى فى مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهى إمارة دولة ذو النادر ، التى كان حاكمها هو الأمير علاء الدين . وبإيعاز من الغورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، فى وقت حربهم

مع الصفويين . فإذا كان السلطان الغورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى إتخاذ موقف معاد للعثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم المؤن اللازمة للجيش العثمانى أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تعطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمير موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدولة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملاً عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تعلن بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان الغورى يشعر بخطورة الموقف فى الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية للعثمانيين صوب أقاليمه وإجتياسهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكشوفة . وتقدم السلطان الغورى فى صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت نيته تملخص فى الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية فى الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإصطدام بهم ، مادامت جبهتهم مع فارس كانت لاتزال مفتوحة .

الفصل الثالث

إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضحت حتمية وقوع صدام مملوكي عثماني منذ الوقت الذي تقدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا ، ولكي تمنع أى إعتداء قد يقوم به العثمانيون في هذا الاتجاه . واتخذ السلطان الغورى إستعدادة لهذا التقدم ، وفي ظل ظروف خاصة ، تميزت بضعف إمكانياته ، وبإختلاف تكتيكه عن تكتيك العثمانيين ؛ وكذلك بإختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين . وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة المملوكية ، وتاريخ المنطقة عموماً ، وتاريخ مصر بوجه خاص .

١ — الاستعداد :

كان هناك إختلاف واضح بين قوة كل من الممكرين المتنافسين على سيادة المنطقة . ووضع هذا الإختلاف في القيادة ، وفي القوات المسلحة ، وقوة تدريبها ، وتسليحها ، داخل كل معسكر ؛ ووضعت في درجة المرونة التي كان يتميز بها كل معسكر في حركاته حيال المعسكر الآخر .

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم شاباً في مقتبل العمر ، كان السلطان الغورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره . وهذا الإختلاف في السن يعطينا صورة لما يمكن لكل من القائدين أن يقوم به . وكان السلطان الغورى قد حكم السلطنة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاماً ، وكان غليظ الجسد ، ذو كرش كبير ، وكان يلبس في أصابعه الخواتم ، وكان مترفاً في ملابسه ، ومترفاً في حياته ،

كل والشرب إلى درجة النهم . وفي المعسكر المواجه ، كان السلطان سليم
ع القامة ، واسع الصدر ، أقنص العنق ، مكرفس الاكتساف ، وكان
مستقلا على ظهر جسوده ، ومع رجاله ، من البلقان إلى آسيا الصغرى ،
في الخيام . ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة القيادة سيكون له أثرا
جدة الالتقاء ، أو الاصطدام بين القوتين .

الوقت الذي بلغت فيه قوات المماليك الزاحفة شمالا ما يقرب من خمسة
رجل ، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها . أما عن كفاءة التدريب
في أن مصر كانت قد فقدت جزءا كبيرا من رجال قواتها المسلحة ، أو
المماليك ، في تلك الحملات التي كانت قد أرسلتها إلى الحجاز ، وإلى اليمن ،
سيطر البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن . ولذلك فإن القوة
تصحب السلطان الغوري إلى الشام ستكون أقل كفاءة في تدريبها من
ت السالفة . هذا في الوقت الذي زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب برحلتهم
، وبمنازلتهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوي .

علينا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين ؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية
يزت بإستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها ، في الوقت الذي إفتقر فيه المماليك
هذا السلاح . وكان السلطان الغوري يخشى من هجوم العثمانيين على بلاده ،
لأنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحري على سواحل الاسكندرية
بشيد ودمياط ، وفي نفس الوقت الذي كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم
إلى على الموانئ الحجازية ، وبخاصة على جدة . ولا شك في أن هذا التوزيع
دات الغوري قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين ؛ إذ أن الغوري قد
على تحصين المراكز البحرية الشمالية في مصر ، وسواحل الحجاز ، في الوقت

الذى كان عليه أن يتقدم فيه للدفاع عن حلب .

وفي الوقت الذى خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعاً تاماً ، كان هناك نوع من التقلقل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الانفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك فى أن نظام الحكم المملوكى فى أواخر عهده كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التى أحاطت بالنظام المملوكى فى آخر أيامه ، وضغط الدوافع الاقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القيادة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان التحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر فى محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قللت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين ، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت فى البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان الغورى أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب إليهم القيام بأى عمل . وكان السلطان الغورى قد فرض الضرائب على الغلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالى . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة فى غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح فى التبن والعليق ، وأن الأهالى لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء الغورى كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته فى الذهب والفضة والفلوس الجدد « أنحس المعاملات ، جميعها زغل ونحاس وغش ، لا يحل بها بيع ولا شراء ولا معاملة فى ملة من الملل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .

وفى دار الضرب كانوا يضيفون النحاس والرصاص جهاراً فى الذهب والفضة .
وكان الأشرف فى الذهبى إذا صفى يظهر فيه ذهباً يساوى اثنا عشر نصفاً . وكان
النصف النضة ينكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الحجر .

وعلىنا ألا ننسى أن سوء الأحوال الاقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب
الآمن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد ، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ،
مثل إنقلاب الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد
قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان الغورى أن يواجه الموقف . وكان
عليه أن يدبر أثمان اللحوم المتأخرة للماليك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد
إضطرت السلطان الغورى إلى أن يلغى الضرائب والمسكوس ، التى كان قد فرضها
على الغلال ، وكان عليه أن يدفع متأخرات الماليك ، ويعمل على إستتباب الآمن
فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات
العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد إضطرت السلطان الغورى إلى أن يدفع
للماليك جزءاً من متأخراتهم ، وعجز عن دفع الباقي ؛ فإضطرت بعضهم إلى التراجع
عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين ابن أخيه ،
طومان باى ، نائباً للغيبة ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من
الماليك ، ومن الشيوخ والعواجز ، فى السكشوفيات ، حتى يكونوا مع السكشاف
لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعلىنا ألا ننسى بعد ذلك أنه كان على الغورى أن يراجع الدسائس ،
والإتصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من الماليك .
وإذا كان السلطان الغورى قد إحتفظ فى مصر بالأمير العثمانى الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بايزيد ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان ابناً لآخرى السلطان سليم ، فإن قيمة كانت أقل بكثير من فاعلية لإتصال العثمانيين بعدد من أمراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان الغورى أن يستعد للسفر مع قواته ، وللملاقاة العثمانيين . « واجتمع السلطان بالأمراء في الميدان وأقاموا في ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظهر ، فأشيع أن السلطان قال أنا أخرج بنفسى وأقعد فى حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفى وابن عثمان ، فإن كل من انتصر منهما على غريمه لا بد أن يزحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه لا بد من خروج تجريدة تقيم بحلب وتحرس البلاد الحلبية » (١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ، وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإلّا اضطر السلطان إلى أن يقدم لهم الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من النعشة . « فإضطربت أحوال العسكر ، وإرتجت القاهرة ، وعز وجود الخيل والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين ويأخذون منها الخيول والبغال ... فغلقت الطواحين قاطبة ، وإمتنع الخبز من الأسواق ، وكذلك الدقيق ، ووقع القحط بين الناس ، وضج العوام ، وكثر الدعاء ، وغلقت أسواق القماش بسبب المماليك ، وإختفى الصنائعية والخياطون . وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من الغلمان خيفة السفر . وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب روحى » (٢) .

(١) ابن إياس : الجزء الثالث . ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٩ .

ورغم كثرة الأموال التي أنفقها السلطان الغورى على أمرائه ، إلا أنهم رأوا عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات المماثلة السابقة . فح قلة السلع واللوازم فى الأسواق ، كان معظم المماليك يشعرون بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على مماليكه الجلبان لبوس الخيل من حرير ملون وخوذ وأتراس وبدلات ومابين زنود وركب فولاذ وغير ذلك من آلة السلاح التى فى الزرد خانه . فتزاحمت عليه المماليك ، وصاروا يخطفون اللبوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فعجز عن رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تمردهم فى هذه الأيام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء وأمرآ بأن يسافر من يتم إستعداده من بينهم . وإستعد الغورى لسكى يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الأربعة ، ورجال الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . وإستعد الغورى كذلك لسكى يصطحب معه أعداداً كبيرة من التابعين والفراشين ، و « الطبالين والزمارين والمنقرين » وبعض المغنيين ، علاوة على جماعة من النجارين والحجارين ، وبعض القراء والوعاظ والمؤذنين .

وكان إستعداد السلطان الغورى للسفر قد أثار بعض الإنتقادات ، إذ أنه لم يتبع التقاليد التى كان سلاطين الممالك يحافظون عليها ، وإنتقدوه فى قلة عدد فرسانه ، وإنتقدوه فى عدم تفتيشه بنفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن الخروج فى وقت الصيف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يعرض جنوده لمشقة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على الغورى أن يتقدم ، ويزحف صوب شمال سوريا .

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٢١

٢ - التقدم إلى سوريا :

أنتم السلطان الغورى إستعداداه ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً للسير في هذه الحملة ، خمسة منهم ، من « أرباب الوظائف » ، والعشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات المماليك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى رجحه ابن إياس على أنه قوة هذه التجريدة من القرائصة والجلبان وأولاد الناس (١) . وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة وللموكب الذى سيصاحبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وتبلاها ، والعسكر المنصور ، ثم الأمراء ، وأمراء الطبليخات ، وأمراء العشراوات ، ثم أرباب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الإشراف إخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سائر الأمراء المقدمون ، وبعدهم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العمامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطهمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . ثم مشى البقيع والجامع مغطية بالحرير الأصفر ، ومشى البخورى بالمبخرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عز نصره ، وكان الخليفة قدومه ينحو عشرين خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بسرج ذهب ... وهو لابس قباء بعلبكي أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فيه خمسمائة ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة ، (٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧

ودخل الغورى فى هذا الموكب من باب زويلة وشق القاهرة ، فارتجت له المدينة ، وضجت له الناس بالدعاء ، وانطلقت له النساء بالزغاريت من الطيقان ، واستمر فى ذلك الموكب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى الخيم بالريدانية . وسارت فى نفس الموكب خزان الذهب ، التى كانت كل منها تشتمل على ألف دينار ، خارجاً عن المعادن . . وكان السلطان قد أفرغ الخزائن فى مصر من الأموال التى كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطنته إلى أن خرج فى هذه التجريدة . وفرغ كذلك حواصل الذخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التى كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحمل خزائنه خمسون جملاً ، وحمل زردخاته مائة جمل . وتقرر بعد ذلك يوم الرحيل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق فى هذه المدينة من الممالك القرائصة والعواجر والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو أئق نفر .

وقبيل تحرك السلطان من مخيم أو معسكر الريدانية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان العثماني قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد أحفظوا بالرسول فى حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان فى القاهرة . ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ، منها أنه أرسل يقول له : أنت والدى ، وأسألك الدعاء ، وإننى ما زحقت على بلاد على دولات [أو على الدولة] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والدى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية الفساد فى مملكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يجلبون الممالك الجراكسة فإنى ما منعتهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم فى الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب الممالك إليكم ، وأن البلاد التى أخذتها من على دولات أعيد لها لكم ، وجميع ما يروونه ويريدونه السلطان فعلناه ، (١) .

وَالوَاقِع أَنَّ السُّلْطَانَ لِنَشْرَحَ مِنْ هَذَا الْخُطَابِ ، وَجَمَعَ الْأَمْرَاءَ الْمُقَدِّمِينَ وَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ ، فَاسْتَبَشَرُوا بِأَمْرِ الصَّلَاحِ ، وَالْعَوْدَةِ إِلَى الْإِوْطَانِ عَنْ قَرِيبٍ . وَيَعْلُقُ ابْنُ إِيَّاسٍ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْقِفِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي بَحْثِهِ حَيْلًا وَخِدَاعًا مِنَ السُّلْطَانِ الْعُثْمَانِيِّ ، حَتَّى يَبْلُغَ مَقْصَدَهُ . وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ذَهَابَ الْأَمْرَاءِ الْمَمَالِيكِ إِلَى سُورِيَا ، وَهُمْ يَعْتَمِدُونَ فِي حَسَنِ نِيَّاتِ الْعُثْمَانِيِّينَ ، كَانَ يَزِيدُ مِنْ وَقْعِ عُنْصَرِ الْمَفَاجَأَةِ عَلَى نَفْسِهِمْ ، وَيَضَعُهُمْ أَمَامَ الْأَمْرِ الْوَاقِعِ بِطَرِيقِهِ حَاسِمَةً .

وَعِنْدَ دُخُولِ السُّلْطَانِ الْغُورِيِّ دِمَشْقَ ، قَابَلَهُ الْأَمِيرُ سَيِّبِيُّ ، نَائِبُ الشَّامِ ، أَوْ نَائِبُ دِمَشْقَ . وَدَخَلَ فِي مَوْكِبٍ حَافِلٍ ، وَأَمَامَهُ الْخَلِيفَةُ وَالْقَضَاةُ الْأَرْبَعَةُ ، وَسَائِرُ الْأَمْرَاءِ الْمُقَدِّمِينَ وَأَمْرَاءِ الطَّبَلْخَانَاتِ وَالْعَشْرَاوَاتِ ، وَأَرْبَابِ الْوُظَائِفِ ، وَاجْتَمَعَ الْكَثِيرُ مِنَ الْعَسْكَرِ وَالنَّاسِ ؛ وَزِينَتْ لَهُ مَدِينَةُ دِمَشْقَ ، وَوَدَّعَتْ لَهُ الْبَشَائِرَ بِقَلْعَةِ دِمَشْقَ ، وَنُشِرَ عَلَى رَأْسِهِ بَعْضُ تِجَارِ الْإِفْرَنْجِ ذَهَبًا وَفِضَّةً ، وَفُرِشَ لَهُ سِيَّيَا تَحْتَ حَافِرِ فَرَسِهِ الشَّقِيقِ الْحَرِيرِ ، وَإِزْدَجَمَتْ عَلَيْهِ الْمَمَالِيكِ بِسَبَبِ نِثَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ . فَكَادَ السُّلْطَانُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْ ظَهْرِ فَرَسِهِ مِنْ شِدَّةِ زُحَامِ النَّاسِ عَلَيْهِ ... ، (١)

وَضَلَّتْ دِمَشْقُ مَزِينَةً سَبْعَةَ أَيَّامٍ كَامِلَةً لِقُدُومِ هَذَا الْمَوْكِبِ السَّعِيدِ . وَخُطِبَ قَاضِي الْقَضَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَمْوِيِّ جَمْعَتَيْنِ مُتَتَالِيَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ السُّلْطَانُ لَمْ يَحْضُرْ صَلَاةً ، وَبَعْدَ ذَلِكَ رَحَلَ الْغُورِيُّ وَتَوَجَّهَ إِلَى حَمَصَ ، ثُمَّ رَحَلَ عَنْهَا وَتَوَجَّهَ إِلَى حِمَاةَ ؛ وَهَنَّاكَ قَابَلَهُ نَائِبُهَا ، جَانُ بَرْدَى الْغَزَالِي ، وَأَقَامَ لَهُ الْوِلَاةَ .

وَالوَاقِعُ أَنَّ هَذَا الشَّكْلَ لِلِاسْتِعْدَادِ ، وَهَذَا الشَّكْلُ لِلْمَوْكِبِ الَّذِي تَقْدُمُ بِهِ الْغُورِيُّ إِلَى الشَّامِ ، بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ عَلَى مَظَاهِرِ الْفَخَامَةِ وَالْأَهْبَةِ ، كَانَ يَقْرُبُ مِنَ الْعَرْضِ الْعَسْكَرِيِّ ، أَكْثَرَ مِنْ اقْتِرَابِهِ مِنْ صُورَةِ لِقَوَاتِ مُحَارِبَةٍ تَتَّخِذُ لِمُسْتَعْدَادِهَا لِلْوُقُوفِ

(١) الْمُرْجَمُ السَّابِقُ . نَفْسُ الْجُزْءِ . ص ٢٥ .

على الحدود ، وللدفاع عن المملكة . ولا شك في أن شعورهم بإمكانية التفاهم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التي كانت قد حدثت في عهد السلطان قايتباي ، ستقلل من القيمة العملية لقوات الماليك ، وبصفتها قوات محاربة ، وتواجه خصما قوياً حسن التدريب ، واسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب في تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها . وفي هذه المدينة قابل الغوري مندوب السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضى القضاة العثماني ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعانبهم الغوري على إستيلائهم على بلاد بلاد الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم في عقد الصلح النهائي مع الغوري ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوي ، وأن السلطان سليم يرغب في ألا يتدخل الغوري في النزاع القائم بينه وبين إسماعيل الصفوي ، الذي قرر أن يقطع أثره من وجه الأرض ؛ بأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين وماليك مصر . وكان الوفد العثماني قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغوري ، وبعض أمراء الماليك ، وللخليفة . وأجاب الغوري على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والخلوى التي كانوا قد طلبوها ، وزودهم بخطاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظل الغوري وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفسكروا في أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

وانتشرت روح المسالة والصلح بين قوات الماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التي ألقاها قاضى القضاة كمال الدين الطويل في حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يجعلها تحمل معنى الكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغوري يوزع النقود على الأمراء

والمشايع والماليك . ثم استقدم قواده ، من الامراء المقدمين للألوف ، والغواب وأمراء الطبليخانات وأمراء العشراوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على ولائهم له ، وبألا يغدروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثمانى من حماة ، وخلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولاشك فى أنه كان يرى فى إستخدامه له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولكن سرعان ما جاءت الأنباء بأن السلطان سليم قد ألقى القبض على رسول السلطان الغورى إليه ، ووضعها فى الحديد ، رغم أنه كان يحمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتها أكثر من عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه كان قد أحسن معاملة مندوبى السلطان سليم ، وأرجعهم إليه معززين بمكرمين . وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيثبته ، وذكر له أنه يرفض الصلح ، ثم حلق له لحيته ، وأهانته إهانة بالغة . وعاد مندوب الغورى لسيده لىكى يعلمه بما وقع ، وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين قد زحفت ووصلت إلى عينتاب ، وملسكت قلاع مالطية وبهنسا وكركر وغيرها . ولما وصلت هذه الأخبار الردية إلى السلطان اضطربت أحواله وأحوال الناس وأحوال العسكر قاطبة » (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمرائه نواب حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصغد ، وحمص ، وغزة ، بالخروج ، وصحبهم من المشاة خمسة آلاف رجل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذي يريده الله هو الذى يكون .

وفي الوقت الذي إرتفعت فيه الأسعار في الشام ، وضع فيه الأهالي من معاملة المماليك ، والذي إنشغل فيه السلطان الغوري بأحوال مصر نفسها ، وبعدم إستتباب الأمن في الأقاليم الحمازية مع إقتراب موسم الحج ، وفي الوقت الذي قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من المماليك ، في هذا الوقت كان على السلطان الغوري أن يواجه قوات العثمانيين .

٣ - معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغوري من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذي سيشهد الموقعة . وكان السلطان يرتب العسكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً في أكياس حرير على رؤوس جماعة من الأشراف ، وإلتف حوله خلفاء سيدي البدوي وسيدي الرفاعي والسادة الأشراف القادرية ، وكذلك القضاة الأربعة . والأمراء النواب . وكان أول من إشتراك في المعركة هم المماليك . القرائصة دون المماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالاً شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فهزموا عسكر ابن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة متفكرة ، وأخذوا منهم سبع صنماجق ، وأخذوا المكامل التي كانت على عجل ، ورماة البندق ، فهم ابن عثمان بالهروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت النصرمة لعسكر مصر أولاً ، (١) .

وكانت هذه هي المرحلة الأولى ، أو الجولة الأولى ، في المعركة . وسرعان ما إنتشرت الإشاعة بأن السلطان الغوري قد أمر المماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وتركهم المماليك القرائصة يقاتلون وحدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن المماليك القرائصة ثببت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الأمير

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ .

سودون العجمي . كما قتل ملك الأمراء سيباي ، نائب الشام ، فانهزم جانب كبير من العسكر في ميمنة المماليك . ثم انهزم خاير بك ، نائب حلب ، وهرب ، فتحطمت المديرة . وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على اتصال سرى مع العثمانيين ضد السلطان الغوري ، وأنه كان أول من هرب من الميدان ، وأظهر الهزيمة ، وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات .

د وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق في نفر قليل من المماليك ، فشرع ينادي يا أغوات ، هذا وقت المرواة ، هذا وقت النجدة ، فلم يسمع له أحد قولاً ، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول للفقراء ادعوا الله تبارك وتعالى بالنصر ، فهذا وقت دعائكم ، وصار لا يجد له معيناً ولا ناصرأ ، فإطلقت في قلبه جرة نار لا تطفأ ، وكان ذلك اليوم شديد الحر ، ولمنعقد بين العسكرين غبار حتى صاروا لا يرون بعضهم بعضاً . وكان نهار غضب من الله تعالى قد أنصب على عسكر مصر ، وغلت أيدهم عن القتال ، وشخصت منهم الأبصار ... فلما اضطربت الأحوال ، وتزايدت الأهرال ، خاف الأدمير تيم الزردكاش على الصنجق السلطاني ، فأنزله وطواه وأخفاه ، ثم تقدم إلى السلطان وقال له ... إن عسكر ابن عثمان قد أدرگنا ، فإنج بنفسك وأدخل إلى حلب . فلما تحقق السلطان ذلك غلبه في الحال خلط فالج ، أبطل شقه ، وأرخی حنكه ، فطلب ماء ، فأتوه بماء في طاسة من ذهب ، فشرب منه قليلاً ، وألفت فرسه على أنه يهرب ، فمشى خطوتين وإنقلب عن الفرس إلى الأرض ، فأقام نحو درجة ، وخرجت روحه ، ومات من شدة قهره ، وقيل فقئت مرارته ، وطلع من حلقه دم أحمر ، (١) .

وبمجرد أن شاع خبر موت السلطان الغوري اشتدت قوة هجمة العثمانيين على من كانوا حول السلطان . ولم يعلم أحد خيراً عن السلطان ولم يجد له أثر ، ولم

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ — ٤٧ .

تظهر جثته بين القتلى ، فكان الأرض فقد ابتلعت في الحبال ، وداس العثمانيون معسكر الغوري بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصنّاجق الأمراء ، ووقع النهب في أرزاق الممالك وإمدادهم وتموينهم .

وجأة زال ملك السلطان الغوري ، وفي معركة قصيرة نسبياً : من طابع الشمس إلى ما بعد الظهر ، ولم تنتهِ الإمبر بما أراده الله . وقتل في هذه المعركة آلاف من الجانيين ، وعدد كبير من الأمراء الممالك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والممالك . فكان مرج ذابق جثث مرمية ، وأبدان بلا رؤوس ، وهجوه معفرة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار في ذلك المكان خيول مرمية هوات ، وسروج مفرقة ، وسيوف مسقطه بذهب وخوز وزرديات .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغوري ، وإحتلته ، وإستولت على ما فيه من الأواني الفاخرة ، والأسلحة ، وخزائن المال ، والتحف . وكان إنتصاراً سريعاً وحاسماً للقوات العثمانية . ولم يقع قط لأحد من سلاطين مصر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنيجه في يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبداً ، ولاسمع بمثل ذلك ، ونهب ماله وبركة بيد عدوه ، غير قانصوه الغوري .

ويرجع ابن إياس هذه الواقعة إلى أن الغوري وأمرائه كانوا قد إبتعدوا عن العدل والإتصاف بين مصالح المسلمين ، فرد الله على أعمالهم ونياتهم ، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المماوكي نفسه وظلمه للأهالي ، وإستغلاله لهم ، وإفصالة عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة ، تتعلق بتحركات القوات في المعركة نفسها ، وبالإمكانيات التي حصل عليها العثمانيون بين صنوف الممالك . ولا شك في أن إستخدام الغوري

للماليك القرائنصه وخدمهم ، دون الماليك الجلبان كان له تأخير ، فمؤلام الاخيرين
و لم يقاتلوا في هذه الواقعة ، ولا ظهرت لهم فروسية ، ولا جذبوا سيفاً ،
ولا هزوا رمحاً ، .

ولاستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعيه الذى أوقع بالجيش المملوكى
أكبر الخسائر .

ولم يتمكن الغورى من أن يفرق بين الماليك الموالين له ، والمماليك الذين
كانوا على اتصال بالعثمانيين . وكان يثق فى خاير بك ، الذى انضم علانية إلى
حائب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولا يثق فى سبباى بك . نائب الشام الذى
نصحه بالتخلص من الخونة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن
يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش المماليك . وكان سبباى بك
قد أمسك بتلابيب خاير بك فى حلب ، وجره بين يدى الغورى ، وطلب إليه
أن يقتل هذا الخائن . واسكن الغورى كان يشك فى نيات سبباى ، وفى أنه كان
يطمع فى السلطنة ، واستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقنع
بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة المماليك ، وهم يواجهون العثمانيين .
وهذه العلاقة بين الغورى وقواده ، أثرت على خط سير المعركة ، وخاصة عند
انسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسرته .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة فى التاريخ ، خاصة وأن نتائجها
كانت فائقة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة . وتاريخ مصر بنوع خاص .
وبعد قلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية ، وبعد
مجهودات مصر ضد البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وفى خليج عدن ، جاءت
هذه الموقعة لى تَجبر المماليك على الدفاع عن الجره الاخير من منطقة حكمهم ،
منطقة إستغلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها ، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية

في أيدي العثمانيين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج دابق نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاحتضار النظام المملوكي ، وأثرت على البنيان السياسي والاقتصادي لمصر الحديثة .

٤ — نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الهزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، وواجهوا هناك مالم يكن في حساباتهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من العسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيولهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودائعهم التي كانت بحلب ، وجري عليهم من أهل حلب مالم يجسر عليهم من عسكر ابن عثمان »^(١) . وكشفت هذه الحادثة عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا في بيوت أهل حلب غصباً ، وفسقوا في نساءهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية » . وإضطر بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم في أسوأ حال ، وإضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم ما بقي من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ، وطلب إليه أن يبقى معه . ولكنه وبخ القضاة الثلاثة ، وإتهمهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية وبسعيهم بالمال لتولي القضاء ، وبعد إرشادهم إلى الخير ، وعدم منعهم سلطانهم عن المظالم التي كان يوقعها بالناس ، وأهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونها . وإستولى السلطان سليم على ما كان

(١) ابن أبي عمير . الجزء الثالث . ص ٤٩ .

بقاعة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « مالم يره قط ، ولا فرح به أحد من أجداده » ، وإستولى كذلك على ما كان للأمراء وللماليك من أموال وخيول وغيرها . وأقدم تزييت له مدينة حلب وخطب بإسمه في صلاة الجمعة ، وإرتفعت له الأصوات بالدعاء . وفي حلب ، قدم خاير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمرائه ، وأبس زى الأتراك . وسموه خاين بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات الماليك أن تقف في وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحا أمام العثمانيين إلى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة في القاهرة أن توقف عملية التوسع العثماني ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الأنباء تعلن الهزيمة ، وتباغ بقتل الأمراء والأعيان والقضاة . فامتألت القاهرة بالصراخ والعزاء . وصار في كل حارة وزقاق وشارع عويلا وبكاء . وإرتجت القاهرة ، وضح الناس ، واضطربت الأحوال ، وكثر القيل والقال .

وبعد أن كان خروج السلطان الغورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات الفوضى في البلاد ، وبخاصة أمام مظالم الماليك وتعسفهم ، جاءت أنباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهيبتها ، وإنتشار الذعر والفوضى في كل مكان . وقام العربان بالهجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالهجوم على البحيرة والغربية . وأصبح على مصر ، في الوقت الذى فقدت فيه سلطتها ، والذي كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأهالي ، وتأمين الأقاليم من الفوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية الماليك الجلبان ، الذين كانوا في القلعة ، وهم بمالك الغورى الخاصة ، ظهرت بينهم اتجاهات الفوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبدء في عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانهيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد العبء على كاهل الأمير طومان باي ، نائب الغيبة ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمي عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لكي تضيق الي مسؤولياته الداخلية مسئوليات عامة ، عن مصر بأكملها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج في نفس الوقت ، ويواجهها دون أن تكون له من الوسائل ما يسمح له بالتصرف .

ونختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائي ، وأدخلتها في عداد المناطق العثمانية . وامتد سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز واليمن ، وستكون سوريا هي ركيزة العثمانيين كذلك في الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسؤولية كل المنطقة ، وماتم فيها من جمود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

الفصل الرابع

استيلاء العثمانيين على مصر

وقع عبء الدفاع عن الإقليم المصرى على كاهل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبرالنصر . وكان عبئا ثقيلا ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة المملوكية فى الشام ، وعدم تمكن المماليك من إعادة تنظيم البقية-البقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من المماليك تعتبر أمرا مستحيلا فى ذلك الوقت ؛ وكان فقد المهتمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف المماليك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والاضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين المماليك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، وتضعف الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خامرة بالنسبة للنظام المملوكى . وعلى أى حال فقد كان على المماليك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى إرتبطوا بها .

١ - سياسة طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان الغورى ، ورجع بعض الأمراء من تجريدة الشام ، تطالب الأمر لإختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى، نائب الغيبة ، أصالح من غيره لتولى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سیر أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان الغورى فى الشام . « فساس الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راضية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .

ولكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسئولية ، وبشكل جعله يزهد فى تولي السلطة فى تلك الظروف . ولقد تعامل الأمير طومان باى بعمل مختلفة : « منها أن خزان بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن ابن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لا يطاوعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يغدروا به ويركبوا عليه ويخلعونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بشعر الإسكندرية ، ولا يبقونه فى السلطة إلا مدة يسيرة» (١) . ولكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يغدروا به ، وإن يثيروا فتناً ، وأنهم سينتصروا عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الاتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى اجتمع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، ابن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن ابنه الذى خرج إلى الشام . وبايع الأمير طومان باى نيابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه المبايعة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسي المملكة ، وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودى باسمه فى القاهرة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان محبباً للعوام لأنه كان لين الجانب ، قليل الأذى ، غير متكبر ولا متجبر . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن أبى اس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية . القاهرة سنة ١٩٦١

وبدأ طومان باي سلطنته باستقبال عدد من الأمراء المماليك العائدين من ميدان الهزيمة في الشام ، وحضر منهم جان بردى الغزالي نائب حماة ، ورشحه السلطان لتولي نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب في تولي السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع ، فقدموا لطومان باي فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذي كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فغضب منه طومان باي ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه في برج القلعة .

ونادى السلطان على العسكر بالإستعداد للعرض ، وهو العسكر الذي كان مقيماً بمصر ، ولم يخرج في تجريدة الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح العسكر يقوم برده ، خاصة وأن بعض الغلمان والعبيد الذين كانوا في التجريدة قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هي الشنق .

وأصبح على طومان باي أن يعيد تنظيم ما بقي للبلاد من قوات محاربة . فعرض العسكر ، وكتب منهم نحو ألفي مملوك ، ودين من الأمراء المقدمين الذين كانوا بمصر نحو ستة مقدمين ، وعين الأمير جان بردى الغزالي باشا على العسكر ، أي قائداً عاماً للقوات ، وهذا علاوة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تسكن أنباء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الإحتفاظ بسلطتها على سوريا ، وتعتقد أن العثمانيين لن يمتلكوا إلا أقاليم سوريا الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفي نفس الوقت قام السلطان طومان باي بإصدار الأوامر بالقبض على بعض الأمراء الذين كانوا في خدمة السلطان الغوري ، وخاصة من كان مسيطراً عليهم على أمر الخزائن . وكان طومان باي قد عرض هذه الخزائن قوَّجدها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرعان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تشير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباءها بشكل مفرع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجدته من الرعية . وأثرت هذه الأنباء على الرأي العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق بعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الاعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتنكده السلطان والأمراء والاهالي بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باي من إرسال الحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من عسكره إلى مكة في صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحد للحج . واضطر طومان باي إلى إرسال الكسوة والصرر الموجهة لأهل مكة والمدينة عن طريق الطور والبحر ، إذ أن الطريق البري كان قد أصبح مهدداً .

وسرعان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التي كان السلطان الغوري قد أرسلها إلى هناك قد « غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح » . كما وردت الأنباء تعلن وقوع شقاق بين الرئيس سليمان ، قائد الأسطول والحملة ، وبين الأمير حسين نائب جدة ، وتعلن أن « كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خبر » (١) .

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باى أن يستعد لىكى يواجه زحف
العثمانيين ، وبإمكانات ضعيفة .

٢ - غزوة وممركة بيسان :

استقر رأى المماليك على ضرورة خروج العسكر وتركزها فى غزة وحراستها ،
إلى أن تخرج التحريدة الكبيرة لإليهم فى فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولكنهم قاموا بردها . فاضطر
إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل
التغذية . وأخذ ملك الأمراء جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، فى الاستعداد
فى الريدانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المماليك المعيينين للسفر ،
وهم نحو ألفى مملوك ، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوا له :
« ما نخرج ولا نسافر حتى تنفق علينا ثمن جمل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق
واللحم المنكسر » (١) . وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفى
الوقت الذى كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذى كان نائب
غزة ينادى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون
« وتعبوا فى خلاص البلاد » من أيديهم . فاضطر طومان باى إلى أن يصرف
للقوات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزائنة كانت خاوية .
وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفى هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات
يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، وإنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .
وعاشت القاهرة فى ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، واضارب الانباء

(١) المرجع السابق . ص ١١٨

والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للمماليك . فأعلن أحد الأمراء العائدين لمصر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرفوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد استولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها . فاضطربت القاهرة لهذه الأنباء ، ونادى السلطان على العسكر المعين للسفر ، والذي أخذ نفقته ، بضرورة الخروج في الحال ، وسرت الإشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل العسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذي أتى بهذه الأنباء من رجال خاير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . وإتهمهم بأنهم كانوا العثمانيين في أسر تسليم غزة بلا مقاومة . ولما كنهم لاستجاروا بالسلطان ، وشرحوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود في غزة ، استغلها الأمير في الواقعة بهم . ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالي ، وبرأهم بما نسب إليهم . فاضطر طومان باي إلى العفو عنهم . وهذا الجو من الفوضى والاضطراب ، والواقعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات المماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الزاحفة .

ثم عرض السلطان العسكر المعين للسفر في التجربة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب تجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا نحو ثلاثين عجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طوارق خشب بسبب الرماة بالشباب ، فقوى قلب العسكر في ذلك اليوم على القتال » .^(١)

(١) ابن أبياس : الجزء الخامس ، ص ٢٢١

وأظهر طومان باي أنه سيخرج بنفسه لقتال العثمانيين ، واستحث بقية الأمراء على الخروج ، ولكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ، وإن قعدوا قعد معهم . إنهم اضطروا للحرب ، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون اشتراط ذلك بشئ ففقدى .

ورغم ذلك فإن المماليك كانوا غير راضين . واضطر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولكنهم رموا هذه النقود في وجهه ، وذكروا أنهم إن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعة على حمية وهم على غير رضى ، فحنق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أفدر على مائة دينار لكل مملوك والخزائن فارغة من المال ، وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه في السلطنة وأنا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد . فوقع في ذلك اليوم بعض اضطراب ، وأشيع أن بعض المماليك قال للسلطان : إن رحمت لعنة الله عليك ، غيرك يحى يعمل سلطاناً . فسمع ذلك بأذنه منهم ، وأشيع أن السلطان قال للعسكر : لا فتوا أخذتوا من السلطان الغورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاتلوا شيئاً ، وكسرتوا السلطان وأخذتوا به حتى قتل منكم قهراً . فنزل العسكر من القلعة على غير رضى ، وأشيع إثارة فتنة بين العسكر .^(١) وفي اليوم التالى أحضر لهم طومان باي ابن السلطان الغورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شئ من المال فى الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من ييوس له الأرض إذا ما بايعوه سلطاناً . وهنا انقسم المماليك قسمين : فقصر

(٢) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٢٦ .

الجليبان السفر بالإنفاقه للأخذ بثأر الغورى ، أما القرانصة فإنهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد . وأخيراً تم الأمر بالاتفاق مع العسكر على أن ينفق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل مملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القاهرة تعلم فيه ، ولو عن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم لابتعدوا عن الطريق السلطاني الذى كان جان بردى الغزالي يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجرود ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهولة ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان المماليك هؤلاء المندوبين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب الغورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان بجيشهم ، والأخبار التى يحملونها ، تدل على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر ، ويقتل كل من كان بها من المماليك ، وأمر طومان باى بسجنهم ، وشتق بعضهم ؛ وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفرًا من العثمانيين قد حضروا مع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصدرت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لآى عثمانى .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملوك بالسيف بعد موت السلطان الغورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر في كل سنة ، كما كان يحمل لخلفاء بغداد ، كما طلب إليه أن يضرب العملة في مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزوة إلى مصر ، وللعثمانيين من الشام إلى الفرات ، وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر ، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، فلما قرئت هذه المطالعة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... واضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من ابن عثمان ، وقالوا : مثلما طرقتنا قصاده على حين غفلة يطرقتنا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس في تحصيل أماكن في أطراف المدينة وجوانبها ليختبئوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه يزل في مراكب هو وعياله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق بحىء ابن عثمان ، وسرت الإشاعة في ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل في خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ في الاتصال ببعض الأمراء المقدمين ، لكي يرغبهم في الدخول في طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيقبضون كل منهم في وظيفته ، وعلى رزقهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفي هذا الجو المضطرب وصلت إلى القاهرة أنباء موقعة بيسان ، وهزيمة جان بردى الغزالي ، باشا العسكر ، ونائب الدولة في الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالي قد خرج إلى التجريدة قبل العسكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكر يخرجون من بعده متفرقين ، وبتكاسل كبير . فلما أبطأوا على الغزالي ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزة . وقاطعوا على عسكر ابن عثمان من طريق غير درب السلطاني ، وتم الالتحام في الشريعة ، بالقرب من بيسان ، وكان قائد الجنود العثمانية هو سنان باشا ،

وكانت قوته كبيرة ، في الوقت الذي كانت فيه قوات جان بردي الغزالي : يطة .
وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر الغزالي ومن معه من الأمراء . ولم ينج من
عسكر مصر في هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن ممالك الغوري هم الذين
بادروا بالهرب ، ف وقعت الهزيمة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر في القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باي إلى الميدان ،
قامت ضجة كبيرة في الرملة ، وسرت الاشاعة بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا
إلى الريدانية ... فلبس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجت القاهرة . ولسكنهم
لم يحدوا في الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة
لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم
كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة أياماً عصيبة ، وهي متوترة
الاعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات الممالك المنهزمة ، وهم في أسوأ حال .
وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماع لها كلاب يخطفون بها الفارس من
على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يحصى عددهم ،
وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على عجلات خشب ، تسحبها أبقار
وجاهوس في أول العسكر . ولكن طومان باي فرح بعودة جان بردي الغزالي
سالمًا ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والقائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف في رقاب
أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن
خروج سنان باشا لملاقاة جان بردي الغزالي قد تلاه إنتشار إشاعة في غزة بانتصار
الممالك على العثمانيين ، فقام نائب غزة وجنوده بنهب معسكر العثمانيين ، وأحرقوا

خييامهم ، وقتلوا من تخلف في هذا المعسكر . وبعد عودة سنان باشا من المعركة رأى ما حدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوارج العثمانيين . فأمر عسكره بالإنتقام ، فقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالح .

ولاشتد خوف الأهالي من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به في غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال ، وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باي قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإسقاط جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا في الجيزة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، ونزلوا بها حتى يعرضهم السلطان في الميدان . وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه السكرات التي وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبتت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين إذا أتاهم قاصد من باب أسقاذهم يقولون : ما نعطي خراج حتى يتبين لنا ان كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فنعقبى نوزن الخراج مرتين . وقد اضطربت الأحوال برأ وبجراً (١).

٣ - الاستعداد :

أخرج طومان الآت الحرب لعرضها ، وجلس في الميدان وسارت أمامه العجلات الخشبية التي كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عدتها مائة عجلة ، أو عربة ، يجر كل منها زوج من الأبقار ، وكان في كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٣ .

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفي يده عصا ، وصار يرتب العجل في مشيها بالميدان ، ثم سار بعد العجل مائتا جمل محملة طوارق ، نحو ألف وخمسة طارقة ، ومحملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يتفنون : الله ينصر السلطان . وإشتمل هذا الموكب على عدد من الأمراء ، وعلى كثير من النجارين والحداشين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشق وسط القاهرة . وفاصطفت الناس على الدكاكين بسبب الفرنجة ، وكان يوماً مشهوداً ، وإرتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر ، وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ، فرقة تجيء عن طريق الدرب السلطاني ، وفرقة تجيء عن طريق التيه . فجمع طومان باي الأمراء لإتخاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريدانية ، ويقيم بها ، ويقسم قواته إلى قسمين : فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجروود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجربة في أول العام الجديد ، وزادتهم هذه الأنباء اضطراباً ، واستقر الرأي على أن يخرجوا إلى الريدانية .

ونادى طومان باي على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض . وطلب إليهم أن يعينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكي تخرج مع التجربة . ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرنج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهددهم السلطان بقتل كل مغربي يجدونه في القاهرة ، ونزلوا من القلعة على غير إتفاق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات فى المعسكر هناك . ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم وبما اليكهم ، وهم لابسين آله الحرب . ويذكر ابن إياس أن هذه النجريدة كانت أكثر عسكراً من تلك التى كانت قد خرجت مع السلطان النورى ؛ وكان لطومان باى عزم شديد فى عمل العجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة ما لا يحصى . وفى الريدانية اجتمع الجمع الغفير من المعسكر وهم لابسون آلة السلاح ، وقد سدوا المضامى ، واجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطلقوا الزغاريد ، وإرتفعت الأصوات للسلطان بالنصر . وقرر طومان باى أن العرض العسكرى سيكون بعد ثلاثة أيام فى الصالحية . ولكن الأمراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة ، إلا فى الريدانية ، (١) .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . وانتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحمر خندق من سبيل علان إلى الجبل الأحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه تمسب على ذلك الخندق الطوارق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التى كان قد صنعها بالقلعة . وأمر المحتسب بأن ينادى فى القاهرة للسوق وأرباب البضائع ، من الزبائن والخبازين والجباة واللحامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذى أنشئ عند تربة العادل ، وينشئوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه للجنود . ثم أشيع أن السلطان قد إهتم بعمل حائط يستر بها على المكاحل التى نصبها فى الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٩ .

ثم ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بلبيس . وقبض المماليك عن بعض الرجال من جماعة خير بك ، نائب حلب الذي كان قد انضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالأمان على أهالي بلبيس عند دخولهم إليها . وحاول طومان باي أن يخرج بالعسكر ويلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم يمكنوه من ذلك ، ولو لاقاهم من هناك لكان عين السواب . فإن خيولهم كانت قد بطلت من الجوع . وكان غالب عسكر ابن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج من الشام ، وهم في غاية التعب ، فربما كان يسكسروهم قبل أن يدخلوا إلى الخانكة ويجدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق للسلطان أن يلاقيهم من هناك ، حتى تمكنوا من الدخول إلى الخانكة . وأمر طومان باي الجنود بأن يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لا يسنون آلة الحرب ، ولا ينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان العرب قد تملك قلوب المماليك من مجيء العثمانيين .

وفي اليوم التالي وصلت الأنباء بنزول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فاضطربت أحوال عسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتعطلت الطواحين ، وقل الدقيق والخبز من الأسواق . وركب طومان باي وسائر الأمراء والمماليك ، واجتمع من العساكر من المماليك السلطانية ومماليك الأمراء والعربان نحو عشرين ألف فارس ، ودقت الطبول والزمر حريباً ، وصار السلطان طومان باي راكباً بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف العسكر من الجبل الأحمر إلى غيطان المطرية ، فاجتمع هناك الجبل الغفير .

وكان طومان باي قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وصف هناك الطوارق ،

وصنع عليها تسانير من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف رجل ، وعليها
زكايب فيها عليق ، وجمع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول
بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون
إلى بركة الحاج ، لم يحسر طومان باي على أن يتوجه اليهم . وبقي في مواقعه ،
للدفاع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال
شرق القاهرة .

٤ - موقعة الريدانية :

بدأ العثمانيون بالزحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ، فلما بلغ
السلطان طومان باي ذلك زعى النذير في الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج
إلى قتال عسكر ابن عثمان ، فركبت الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حربياً ،
ودركب العسكر قاذبة حتى سد الفضاء ، وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ،
وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان في أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين
وقعة مهولة يطول شرحها ، أعظم من الوقعة التي كانت في مرج دابق . (١) وقتل
من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة ، وصارت الجثث تملأ الأرض في
المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

ثم أن العثمانية تحايروا وجاءوا أفواجاً أفواجاً ، ثم إنقسموا فرقتين ،
فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر ، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية .
فطار شوهم بالبندق الرصاص ، فقتل من عسكر مصر ما لا يحصى عددهم ، وقتل
من الأمراء المقدمين جماعة ... فلم تكن الساعة بسيرة مقدار خمس درجات
حتى إنكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة
السلطان طومان باي نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٥ .

الرماة والمماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر إبن عثمان مالا يحصى عددها .
فلما تكاثرت عليه العثمانية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن
يقبضوا عليه ، فطوى الصنجق السلطاني ، وولى وإختفى ، وقيل أنه توجه إلى
نحو طرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لعسكر مصر .

« وأما الفرقة العثمانية التي توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت
على الوطاق السلطاني ، ودبى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان
فيه من قماش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المكاحل
التي نصبها السلطان هناك ، ونهبوا تلك الطوارق والتساتير الخشب والهربات التي
تعجب عليهم السلطان ونهبوا البارود الذي كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق
شيئا ، لا قليلا ولا كثيرا » (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الوطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ،
وملكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى المنشرة ، وأحرقوا بابها ،
وأخرجوا من كان بها من الخيايس . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك
طويلا ، وأبى وقت خروجه للريذانية . كما أطلقوا من كان في سجن الديلم والرحبة
والقاعة . ثم توجه العثمانيون إلى بيوت الامراء ، ونهبوها . ثم دخلوا إلى
الطواحين ، واستولوا على ما كان بها من بنغال . كما أخذوا عدة
جمال من السقاين . وكان للعثمانيون ينهبون كل ما يلوح لهم ، وأخذوا يخطفون
الصبيان المرد والعبيد السود ؛ واستمر النهب إلى ما بعد المغرب . كما توجهوا
إلى شون الغلال التي بمصر وبولاق ونهبوها ، « وهذه الحادثة التي وقعت لم تمر
لأحد من الناس تلي بال » .

لقد فقدت سلطنة مصر ما تبقى لها من قوات مسلحة للمماليك ، وإختفى

(١) إبن لياس . الجزء الخامس . ص ١٤٦ .

السلطان طومان باي ، وملك العثمانيون القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك .
وإن كانت لديهم قوة لمقاومة ، فسيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد .
وفي اليوم التالي دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله؛ ودخلها
في صحبة الوزراء العثمانيين ، وفي صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك
الأمراء خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا في أسر العثمانيين .
ودخل الخليفة من باب النصر ، وسار أمامة المتنادون ينادون بالآمن والإطمئنان ،
وبالدعاء للسلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج له العوام بالدعاء . ونادوا
كذلك بتسليم كل مملوك مختبيء . ولسكن العثمانيين ظلوا ينهبون ، بحجة بحثهم عن
المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ،
وإستمر العثمانيون في القبض على المماليك من الترب والخطيان ، وكانوا يحضرونهم
إليه ، فيأمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رؤوس القتلى هناك نصبوا صواري
وعليها حبال ، وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى
قيل أنه قد قتل بالريدانية ما يزيد على أربعة آلاف إنسان ، من ممالك جراكسة ،
وغلمان ، ومن عربسان الشرقية والغربية ، وصارت الجشت مرمية ، وجافت
منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان الغوري ، وخلع عليه . وأعطاه
أماناً على نفسه ، ورسم له بأن يسكن في مدرسه أبيه . وأحضروا للسلطان سليم
مقاتيح قلعة الجبل ، ولسكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكرة من الريدانية ،
ونصبه في بولاق ، على شاطئ النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر ، وسار في المدينة في موكب

حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع ،
ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة
والقضاة . وارتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ،
وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر درة تزين عمامة السلطان العثماني .

الفصل الخامس

تصحية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجودة في بعض الأقاليم ، وبخاصة في الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته في مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة في الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها إلى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية ، التي كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر . فكانت مسئولية جديدة ، أضيفت إلى مسئوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالي على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثماني في مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها في الفترة التالية ، وبخاصة في عهد سليمان القانوني .

١ - استمرار المقاومة :

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسي عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا محملة ساساً ، أشعلوا فيه النار ، فأدى ذلك إلى اشتعال النيران في جانب كبير من معسكر العثمانيين . ثم أعمل المماليك

السيف والرمح في العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . وانضم إلى المماليك في هذه الهجمة الليلية كثير من الأهالي والنوتية الموجودين في بولاق ؛ واستمرت المعركة طول الليل . ومنذ الصباح ، اشتدت المعركة بين المماليك والعثمانيين ، واستمرت إلى ما بعد المغرب . وانتشرت الأخبار في نفس الوقت بأن العربان قد إنتهزوا هذه الفرصة ، وهاجموا معسكر العثمانيين في الريدانية . وتمكن المماليك من أن يعيدوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، كما كانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين ، ويحضرونها بين يدي السلطان طومان باي .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان في وسعهم الإستمرار في المقاومة ، ومحاولة إسترجاع سلطتهم على عاصمة البلاد . وانضم عدد كبير من الأهالي إلى المماليك في هذه الحركة . واستمرت المعارك دائمة ، يتقدم فيها المماليك في إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون إنتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باي في جامع شيخو الذي بالصليبية ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليبية إلى قناطر السباع في نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق في رأس الصليبية ، وآخر عند قناطر السباع ، وآخر عند رأس الرملية ، وآخر عند جامع ابن طولون ، وآخر عند حدة البقر . (١) وما أن ظهر طومان باي حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة في يوم الجمعة ، وكان في الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقد إستمر طومان باي في معاركه مع العثمانيين ، ويقتل منهم في كل يوم مائة لا يحصى عددهم ، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت ، طلوع الشمس .

(١) أنظر : لابن أبياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص . ١٥٤ .

ولاستخدم العثمانيون كل ما كان في وسعهم لاستخدامه، من شدة وعنف وقسوة، للسيطرة على الموقف من جديد، ولتأمين حياة قواتهم. فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين في الناصرية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية، ونهبوا القناديل والحصر الموجودة في الزاوية، « وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ »، (١) وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر العتيقة، وطلعوا من على القرافة الكبيرة، وملسكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة، ودخلوا إلى ضريحها، وأخذوا قناديلها الفضة وبسطوا المسجد.

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة، وفي الحارات والأزقة، أبدان بلا رؤوس. وظل طومان باي يقاتل العثمانيين، وهو في نفر قليل من المماليك وبعض الأمراء، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ في الإختفاء من جديد في المنازل والإصطبلات والمقابر، خوفاً على أرواحهم. وبعد ثلاثة أيام من الممارك، اضطر طومان باي إلى الإنسحاب من القاهرة، فكانت رابع هزيمة تهيئ بالمماليك على أيدي العثمانيين.

ولا شك في أن هذه الممارك قد أثرت على معنوية العثمانيين، وجعلتهم يخشون على سلطتهم، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة في القاهرة. ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التي قام بها العثمانيون، والتي أخذت شكلاً واضحاً للانتقام في القاهرة وضواحيها. فتفرس العثمانيون في الصليبية، وأحرقوا جامع شيخو، فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبعة التي كانت به، ويرجع ذلك إلى أن طومان باي كان قد نزل به وقت الممارك، كما أحرقوا البيوت المحيطة به. وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهالي، وتفرسوا في العوام

(١) المرجع السابق - نفس الجزء - نفس الصفحة.

والغلمان ، وأعملوا فيهم السيف، وراح الصالح بالصالح ؛ وصارت جثثهم مرمية على الطرقات ، من باب زويلة إلى الرملة ، ومنها إلى الصليبية ثم إلى قناطر السباع والناصرية وإلى مصر العتيقة . ويقدر ابن إياس عدد من قتل في هذه الأيام الأربعة بعشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك في البيوت والحارات ، وحتى في المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون ، وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدونه فيها من المماليك ، وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة مملوك . وأصبحت الجثث ملقاة في كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول ابن إياس أن المصريين لم يقاسوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا في زمن نبوخذ نصر البابلي . وكان هذا هو رد الفعل العثماني الأول والتلقائي على هذه الحركة المدائية ، والذي أظهر العثمانيين بمظهر القوة والبطش ، وسمح لهم باستقرار الأمر في العاصمة .

وعاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً بإعلان الأمان على الأسراء الذين كانوا لا يزالون مختبئين . وأمر المماليك المختفين بالظهور والتوجه إلى مدرسة الغوري . فاجتمع له ما يزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوجههم وبصق على وجوههم وذكر لهم ظلمهم وما كانوا يصنعون بهم ؛ ثم أمر بجنهم في القلعة ، وربما كان يدخرهم للاستعانة بهم فيما بعد في إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردي الغزالي بطالب الأمان من السلطان سليم . وكان قد انسحب بعد موقعة الريدانية صرب غزة . وأعطاه السلطان سليم الأمان . أما طومان باي فإنه لم يتجه صوب الهندس ، في الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان ، واجتمع عنده الجرم الغفير من الأمراء والعسكر . ولا شك في أنه كان في وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار في مقاومة العثمانيين . فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانه ، من لشاب وقسى وبارود ، إلى ثغر الاسكندرية ؛ مما تسبب في نشوب حالة جديدة من التوتر. وأخذ السلطان سليم حذره من طومای باى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداداً من المماليك كانت لا تزال موجودة في الاسكندرية ، كما أن بعض السكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فاضطر السلطان العثماني إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما اضطر إلى اتخاذ حذره في القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المماليك الموجودين في الاسكندرية . وكان الظاهر قانصوه ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن في برج هذه المدينة ، حتى أمر طرمان باى بإخراجه منه . فأعاده ناظر الخاص إلى البرج كما كان . بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خنقه في الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة تقصد عودته إلى السلطنة ، فبادر السلطان سليم شاه وخنقه وكفى أمره . (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها ، ويستولون على الخيول وعلى الجمال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألفى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت في مهمتها . فاضطر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب ودروها ، وقت الصلاة ، خوفاً من دخول المماليك الجراكسة إلى المدينة على غفلة من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان في مثل هذه الظروف ،

(١) ان. إي. اس : الجزء الخامس ص. ١٦٣ .

خاصة وأن أعداداً من الماليك كانت موجودة في سجون المدينة ، وكان في استطاعتهم ، في حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجرين للعثمانيين . ولا شك في أن هذا العامل ، المتصل بالامن ، وبالخوف ، هو الذي دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بنفى الماليك الجراكسة ، الذين كانوا في الترسيم في الوكالة الموجودة خلف مدرسة الغوري ، وفي سجن الديلم ، إلى إسطنبول . « فأخرجوهم وهم في قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فشقوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى بولاق وأنزلوهم في المراكب . فلما استقروا في المراكب خشبوا منهم جماعة بقراى خشب في أيديهم ، ثم سافروا بهم في البحر إلى ثغر الاسكندرية ، ثم يتوجهون بهم من هناك إلى إسطنبول ، فصار لنسائهم وأولادهم ضجيج وبكاء في ساحل بولاق عندما ودعوهم ، (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باى بمجرد أن ماتحه في ذلك .

وكان طومان باى قد أرسل عدة خطابات إلى المباشرين والاعيان ، وإلى كاتب السر ، وحتى إلى الخليفة ، وعانبتهم وذكر لهم أنه لن ينسأهم ، حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً الصلح والاتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب . « إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون أنا نائباً عنك بمصر وأحمل لك خراج مصر حسبما يقصع الإتفاق عليه بيننا من المال الذي أحمله إليك في كل سنة ، فأرحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فأخرج ولاقيني في بر الجيزة ويعطى الله النصر

(١) ابن لياس . الجزء الخامس . ص ١٦٥ .

لمن يشاء منا » (١) . ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :
« لا تحسب أنى أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجز . فإن معى ثلاثين أميراً [. . .]
ومعى من المماليك السلطانية والعربان نحو عشرين ألباً ، وأنا أنا بعاجز عن قتالك ،
ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » .

وأسرع السلطان سليم باحتضار القضاة الأربعة ، الذين كان قد أعادهم إلى
سلطنتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب ، واحتضار أمير المؤمنين ، وكذلك جماعة
من الوزراء . « وكتب بحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى ، وكتب
ابن عثمان خطه عليه » . وتم الاتفاق على أن يحل القضاة الأربعة ، مع دوادار
الخليفة ، هذا الحلف إلى طومان باى ، مع مندوب عن السلطان سليم .

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجموا هذا الوفد السلطاني قرب
البهنسا ، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة . فعزف سليم أن طومان باى قد تراجع
في أمر الصلح ، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المماليك ، حتى
تستقر له الأحوال في مصر .

٢ — القبض على طومان باى واعداده :

انتشرت الأخبار في القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى
عدددهم ، وأنه زاحف بهم على العثمانيين في بر الجزيرة ، فكثر القيل والقال ، ووقع
الاضطراب في القاهرة . وامتنع ورود البضائع إلى القاهرة ، وخاصة من الجبلين
والزبد ، التي كانت ترد من الجزيرة وقلوب ، واضطربت أحوال القاهرة . وطلب
العثمانيون جميع السقاين بجبالهم ورواياهم . لكي يستعدوا للسفر مع الحملة التي

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧ .

كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد للحملة . ثم عمل السلطان سليم على التخلص من الأمراء والماليك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووبخهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم لانتقاماً لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضاة الأربعة إلى طومان باى . « فصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشهم الكلاب بالليل والنهار والضباع والذئاب بالليل ، وصارت نساء الأمراء المقدمين تبرطل المشاعلية بما لهن صورة حتى يـمكنوها من نقل جثة زوجها . . . وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه الكابنة من أعظم الكرايين فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدرهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل ، (١) . ولسكنها ضرورات الأمن ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجزيرة ، لقتال الأشرف ذو القدر الذى كان قد وصل إلى المنساوات ، ومعه من العربان والعسكر من الماليك الجبل الغفير ، ثم تلاقت القوتان ، العثمانية والمملوكية ، « فكان بين المريقين وقعة لم يسمع بمثلا ، أعظم من الوقعة التى كانت على الريدانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كوم الحمام . . . وإنكسرت العثمانية غير ما مرة ، وطردهم الأتراك حتى أقروا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولاً ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فهزمهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فتوجه إلى

(١) ابن اياس . الجزء الخامس . ص ١٦٩ - ١٧٠

بلدة تسمى البوطة في أعلا تروجة . وهذه خامس كسرة وقعت على عسكر مصر، (١) .

وأعمل العثماليون السيف في رقاب المماليك والعربان المجندين معهم . وقطعوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق ، حاملين إياها على مدارى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزمور ، وأمروا أهل القاهرة بإقامة الزينات لإحتلالا بنصرهم على المماليك . وكان عدد الرؤوس التى دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، للمماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقى فى النيل أكثر من ذلك وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية ، اضططر طومان باى إلى أن ينسحب من الصعيد ويلتجئ إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سرعان ما علم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ، فأرسل اليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما يهمنا هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الأهرام المماليك من حوله

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصة فى حراسة جنود الإنكشارية فى معسكر العثمانيين فى إمبابة . وظلت القاهرة منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به فى هوكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعائة عثمانى . وكان يحى الأهالى الواقفين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدرى ما يصنعون به . فلما أتى إلى باب زويلة

(١) ابن لياس . الجزء الخامس . ص ١٧١ .

أنزلوه من على الفرس ، وأرخوا له الحبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف . فلما تحقق أنه يشنق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقرأوا لي سورة الفاتحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للنشأ على : إعمل شغلك^(١) . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته في التصدي للعثمانيين ، ولشباته في الحرب واستمراره في المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمعته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكاً حليماً قليل الأذى كثير الخير ، كما يقول عنه ابن إياس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم توجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان الغوري ، ودفنوه في الحوش الذي يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة في التاريخ يشنق فيها سلطان لمصر .

ولا شك في أن إتمام القبض على طرمان باى بهذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم الماليك ، وتدعياً لحكم العثمانيين لمصر .

٣ - الحجاز واليمن :

باستتباب الأمر للعثمانيين في مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التي كانت ملحقة بها ، وخاصة في شبه الجزيرة العربية ؛ وهي أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

(١) ابن إياس : الجزء الخامس ص ١٢٦ .

ضد أية هجمة تأتي لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندي وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حينئذ هجماتهم على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وعلى الخليج العربي ، وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه العلاقة بين مصر المملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه إحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقي أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين « ملحقاتها » في الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتي كان السلطان العورى قد بذلها في هذه الأقاليم ، وحتى في المحيط الهندي ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإنشائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الاسطول المملوكي إلى مياه المحيط الهندي ، وحتى إلتقائه بالاسطول البرتغالي قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجي على غيره من العوامل في هذه الفترة ، وفي هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية : ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن ، منذ العصور الإسلامية الأولى ، التي نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليدا بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هي التي ترعى الحجاز ، وهي التي ترسل إليه كسوة المحمل في كل عام . وكانت مصر هي التي ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكرماً لإقليمهم . والرسالة التي يقومون بها في موسم الحج . وكانت مصر هي

التي ترعى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم الإسلامي ، ويرتضون البقاء في الأراضي المقدسة ، طلباً للعلم ، أو رغبة في البركة . وكانت مصر هي التي تشتهر على أكبر مساحة من الأراضي والأملاك الموقوفة على خدانة المسلمين في مكة والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية في الحجاز ، تؤدي للحجاج خدمات عامة ، مثل التسكية ، المصرية التي كانت تعتبر ملجأ ومستشفى في نفس الوقت للحجاج .

وكانت مصر هي التي تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية ، وهي التي تشرف على أكبر قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتي من دمشق ، ويتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا الصغرى ، ويسيرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوباً إلى الحجاز ، والقافلة الثانية التي كانت تتجمع في القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لكي تخرج من جديد ، وهي تضم الحجاج المصريين ، وتأخذ معها المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضي الحجازية . وكانت حكومة السلطنة تزود كل من القافلتين بقوة للحراسة ، تصحبها وترد عنها العضابات وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مصر في أيدي العثمانيين ، كان من الطبيعي أن يدخل الحجاز كذلك في أيدي من استولوا على السلطة في هذين الإقليمين . ومنع انتقال الهيبة التي كانت للسلطنة المملوكية إلى دولة العثمانيين ، أصبح من المنطقي أن يتجه العثمانيون بأنظارهم إلى الحجاز ، حتى يتمتعوا بلمبة أحماة الحرمين الشريفين . ولا شك في أن تزعم العثمانيين للمنطقة السنية من العالم الإسلامي ، ووقوفهم في وجه الاطماع التوسعية لدولة الصفويين الشيعية ، كان يدفعهم كذلك إلى الرغبة في بسط حمايتهم ، ومد نفوذهم ، على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفتخرون بأنهم من المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئاً . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الاشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينتسبون إلى البيت الشريف . ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الاشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبعيتهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحميها .

وعلىنا أن نذكر أن العلاقة بين الاشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان الغورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجروعات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالماليك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانقسام الذى وقع بين صفوفهم ، والخصومات التى نشبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردي حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز ، وينشئ هناك خط دفاع حربي عن مصر ، يقيمه فى جدة ، ويمنع به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمة الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر . ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر الماليك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردي ، قائد القوة البرية ، وبين الرئيس سلمان ، قائد الاسطول البحرى . وترك الرئيس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر ، وتضعف من سيطرتها على الأراضى المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء العثمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام اشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتى ظهرت على أنها توحد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين المسيحيين .

وفي القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كل منهم الغورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التي كانت قد حدثت هناك ضد الحكم المصرى . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف بركات ، شريف مكة ، يدعوهم إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم ؛ وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثرت هذه العملية ، إذ أن الشريف بركات وجد من الحكمة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان يواجه الخطر البرتغالى ، وكان فى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان على الحجاز كذلك أن يكون مسالماً مع الدولة التي تحكم مصر ، حتى يفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود فى الحجاز فى شيء ، بل كان يبشر بتدعيم مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين .

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامى ، هي التي أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثمانى ، وإرساله لابنه إلى القاهرة ، يحمل للسلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه تفويضاً بحكم والده للحجاز ، ووجهه إلى التخلص من حسين الكردي ، أمير الماليك فى جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛ وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردي ، وبقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلباً فى نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت بنفس نظام حكم الامر كزى ؛ وإن كان العثمانيون سينشئون صنجقية خاصة بهم فى جدة ، تسكون أساساً وقاعدة لعملياتهم فى البحر الأحمر وفى اليمن .

وكما ورثت السلطنة العثمانية مصر في مناطق نفوذها في الحجاز ، سيعمل العثمانيون إلى المطالع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ؛ إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركة مصر في الكفاح ضد أخطار الغزو البرتغالي في منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام تحالف بين البرتغاليين ورؤوس الحبشة المسيحيين ، ضد الحجاز ، وضد المسلمين في وادي النيل . ولكن التوسع العثماني في اليمن سيأتي على مراحل ، وسيزداد وضوحاً في عهد السلطان سليمان . وسيشتمل على معطيات جديدة ، وخاصة وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ، وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هي حصولهم على ملك جديد ضموه ، ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً في فتح الجبهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من إقفال أى من الجبهات السابقة التي كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والمجر ، وجبهة فارس في وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقيا أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين في المحيط الهندي . ولا شك في أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة السيطرة على مياه الخليج العربي ، فيتكاتف في ذلك عامل الخطر البرتغالي ، مع عامل خطر هجمات الصفويين الشيعة ، في توجيه العثمانيين صوب السيطرة على العراق . ولا شك كذلك في أن تزايد فتح الجبهات العسكرية أمام العثمانيين في دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامي سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم المادية في هذه الحروب ، وسيتمتع جزءاً كبيراً من وقتهم ومن مشغوليتهم على حساب نظم الحكم الداخلية ، والالتفات إلى مشكلات الإنتاج ، ومشكلات التنمية .

وهكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تنفذ سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والهزيمة العسكرية ، قل الأمل في إمكانية تحسين أحوال المنطقة ، واستمر استنزاف مواردها في عمليات الدفاع . ولاشك في أن هذا سيؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمصريين في أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هي التي فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة، وعلى أبنائها .

٤ - الأسس الجريرة للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التي كانت منضمة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التي كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلاً بجعله يضع الأسس الأولى لنظام الحكم الذي سيدبر عليه في مصر ، ولعلاقة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التي فتحوها ، أو التي قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولاشك في أن مشكلة الإدارة كانت هي المشكلة الأولى التي واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التي اتخذوها .

فما أن أتم السلطان سليم إخضاع القاهرة ، وأعطى الأمان للأمراء المالكين ، حتى أخذ في تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمراءه في مناصب نائب غزة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية . وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف في أماكن

عنه من ندمه . كما كتب المقتدر دار . على الثرى فى يونس ، الاستادار ، بمسح بلاد
البحر . وبكشف ما فيها من انطاقيات المالك الجراكسة وغيرهم من الرزق
والثرى . . . لاشك فى أن هذا القرار كان يهدف لتقليم أظافر الأُمراء الممالك ،
والاستناد إلى مجموعة جديدة من الأُمراء ، تدين له بالولاء ، فى الوقت الذى كان
طومان باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين .

وبعد قضائه على المقاومة ، التى تمثلت فى السلطان طومان باى ، انتشرت
الإشاعة فى القاهرة بأن السلطان سليم سيعود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس
باشا نائبا عنه بنصر . ثم ظهر أنه يرغب فى إرسال بعض المصريين إلى عاصمة
الدولة العثمانية ؛ فجلس جماعة من وزرائه فى المدرسة الخورية ، وطلبوا عدداً
من أعيان الناس ، من القضاة والشهود والمباشرين والتجار ، وأعيان الخورية ،
وطائفة من السوق المتسببين فى البضائع ، وطائفة من البنائين والنجارين والمرخين
والمبطين ، وغير ذلك من المعلمين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لسكى يسافروا إلى
إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم فى قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له
بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصناع
لتجميل عاصمته ، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الخورى ، فى إسطنبول .
ثم بدأت السلطات العثمانية فى إنزالهم إلى المراكب ، علماء وصناع وتجار ،
لنوصيلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم
كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل
ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى
إسطنبول .

وقام السلطان سليم باختيار ما يحلو له فى القاهرة ؛ وأمر بالبدء فى فك رخام
القلعة ، الذى كان موجوداً فى قاعات البيسرية والدهيشة والبحرة والقصر الكبير ،

وفك العواميد للسباق التي كانت في الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخين ، ويجمعون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام السباق والزرزورى والملون ، « فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء استدرجوا لأخذ الكتب النفيسة التي [كانت] في المدرسة المحمودية والمؤيدية والصرغتمشية ، وغير ذلك من المدارس التي فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في ذلك » (١) .

وعمل السلطان سليم على تغيير العملة المتداولة في مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ، وكان الأهالي يخسرون فيها الثلث ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بسمعين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ، إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذي جعلهم يرغبون خمسين في المائة من قيمة العملة التي طرحوها في الأسواق والتي جمعوا نظيرها عملة الممالك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة في صناديق من الخشب ، ووضعها في سفن إتجهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول في الأبراج ، ووضع زوجاتهم وأولادهم في الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد غيبة بلغت أسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، واستعد للعودة إلى عاصمة ملكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من الزواج من زوجات الأمراء المماليك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته في توطين رجاله في مصر ، وعلى رغبته

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٧٩ .

فى الإخفاظ برجاله كطبقة محاربة ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بإقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجمع العثمانيون الأهالى من شوارع القاهرة ، وفيدروهم بأحبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالى من ذلك . ولكن سرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالى لى يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التى كانت موجودة فى القلعة ، ويجروها حتى ساحل النيل ، لى تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقامى الناس فى سحبها غاية المشقة « وحصل لهم بدلة من الضرب والسك » وكانوا يربطون الرجال بالأحبال فى رقابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السفاين ، وذلك تميداً لعودتهم عبر سيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم استعد للسفر . وأطلق سراح عدد من الأمراء المماليك كانوا فى السجون . وعين الأمير خاير بك ، ملك الأمراء ، نائباً للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستعينون بالمماليك فى حكم البلاد . حقيقة أن يونس باشا قد إعترض على السلطان سليم فى هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تكبدوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى الغزالي ، وتسليم مصر لخاير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجرىء . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائى أمر الاستعانة بالمماليك ، على حكم أقاليم الدولة الإمبراطورية الجديدة . كما دل على سيعتمد على اللامركزية ، حتى تتفرغ الدولة للهبات الخارجية

وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك المختفين بأن يظهروا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجهم الغفير ، وهم في أسوأ حال ، متزين بزى الملاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر بإسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين في البلاد . وسيؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجراكسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضغط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمنحهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه اعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا في ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدي إلى ثورة في القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة في مصر . وكان تدخل السلطان سليم في العملية ، وسحبه بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة في البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب في تدعيم النظام الذي وضعه لمصر ، أو الذي وضع أسسه ، والذي كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفي صالح الدولة .

رأى خاير بك حكومة مصر مهدى الحياة ، وبصفتها منطقة نفوذ إقطاعي له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبقى له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصناجق ، أو يستخدمه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من ألف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما ألقت السلطان سليم أنظار نايبه في مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضايقون الأهالي من المصريين ، وإن

ضرورة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضرورة ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من الممالك الجراكسة دخل في صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم في صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لابنه السلطان سليمان ، الذي سيعرف بإسم القانوني فيما بعد ؛ وهو السلطان الذي سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم في مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد في أيدي خاير بك ، ولسكن الأحداث الخطيرة التي وقعت في أوائل حكم السلطان سليمان ستدفع هذا السلطان إلى التفكير في إعادة غزو الإمبراطورية التي كان والده قد فتحها ، وفي ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسنرى أنه قد اضطر مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضع وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذي أدى إلى انتشار الفوضى والاضطراب في طرل مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرمًا واضحاً في أوائل حكمه ، وسمح لكثير من المصريين الموجودين في إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تثبيت خاير بك في النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحريمه المحتجزين في عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسي لمصر ، حيث توفي بها في سنة ١٥٤٣ ، ودون أن يسمع به أحد . وسنحت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، وللنظام الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الغزالي ، نائب الشام ، بشأن الانفصال بحكم سوريا ، والاستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله في الشام ، وألقى القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الانضمام إلى حركة الممالك الانفصالية في سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستعد لأية إمكانية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى الغزالي ، بعد أن سحق العثمانيون قواته في سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر خاير بك ولاءه للدولة العثمانية في أثناء حصار رودس ، وأمد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكمية من الأسلحة والذخائر ، وكمية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفي هذه العملية ، انضم فرسان مصر ومشائخها ، وعربها وجراكستها ، إلى الجيش العثماني .

والواقع أن خاير بك كان يجيب على كل الشروط التي كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار خاير بك طبقاً للتعليمات التي كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالي ، وخاصة في شأن جمع الضرائب ، وفي مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التي لم تكن في صالح المصريين .

وتوفي خاير بك في ٤ نوفمبر سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفاً له . وعلينا أن نذكر أنه لم يكن محبوباً ، وكثيراً ما أهانه الأهالي في شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر في عهده ، كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسرى ، ونسبوا إليه كل المساوئ والمصائب التي نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان الغوري وعهد طومان باي . ولم يترحم عليه أحد ، ويقول المؤرخ أحمد ابن زنبيل الرمالى أن الناس « كانت ... تسمع صراخه في القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته عبرة لمن اعتبر »^(١). أما ابن إياس فإنه قد واصل تأسفه على مرور عهد الماليك وإنقضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً في تاريخها ، هو عهد الحكم العثماني .

(١) أحمد بن زنبيل : تاريخ السلطان سليم خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ . ص : ١٢٨ .

البنايت الشارحي

الحكم العثماني لمصر

الفصل السادس

الوالى

بعد أن خضعت مصر للحكم العثمانى ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، انتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يشاءه لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خاير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خاير بك ، خاصة وأن إحتلال أحد المماليك لمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطامعات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون فى السيطرة « القانونية » على البلاد ، ماداموا يحتفظون بالسيطرة « الفعلية » عليها . فما هى شخصيات ولاية العثمانيين فى مصر ؟ وماهى إختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وببقية القرى الموجودة فى البلاد ؟

١ - الولاية العثمانية :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودس ، بنبا وفاة خاير بك ، فى سنة ١٥٢٥ . فأسرع بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر (١) .

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحارا على السفن ، ثم باعوه لاحدى السيدات التى أشرفت على تعليمه وتهذيبه ، ونبغ بشك واضح فى العزف على الآلات الموسيقية . وإلتقى به سليمان ، حين كان واليا للعهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتفعت أسهم مصطفى بعد وصول سليمان الى العرش ، وارتقى بسرعة فى المناصب ، حتى أصبح بيكربيك = (م - ٩)

وكلفه بتدعيم نفوذ العثمانيين في هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وبإقترح ما يراه ، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٢٥٠٠ جندي ، واتضم إليها عدداً من العلماء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا في مصر ثورة عارمة قام بها المماليك الجراكسة ، وكانوا يأملون من ورائها طرد العثمانيين من البلاد . واقتبوا أحد أمراءهم ، وهو قانصوه الدوادار ، بلقب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ، وانفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالي بإعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . واقد تمكن مصطفى باشا من تحطيم هذه الثورة . ونقل ما كان خير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباي قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالمزاد .

وبقى مصطفى باشا في مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم في خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، وللفرق العسكرية ، ودراسة أحوال البكوات ، والكشاف والمماليك ، كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضي والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً للتنظيم المسمى « قانوننامه » ، الذي أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر (١) .

الروميلي ، ثم صدرا أعظم في سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل في الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سيافستر دي ساسي Silvestre de Sacy على نسخة من هذا القانون لعمل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضي في مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها في ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام المجتمع . أنظر :
DEHRAIN , Henri ; L' Egypte Turque. p. 15

[Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V.] ..

ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالي إلى مصر على اعتبار كونها مجرد بشالك ،
أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها في ذلك مثل بقية ولايات الدولة ،
في الروميلي ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر
بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاية ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على
ما بقي فيها من البسكوات الممالك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذي كان يمارس
سلطاته طبقاً للفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد للوالي ، في
فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الاعتبار
السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، توردها الولاية
سنوياً إلى الخزانة السلطانية ؛ وفي حالة عدم عثوره على كل هذا المبلغ ذهباً ،
أن يرسل بعضه من القطع الفضية ٤ والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠
جندي لحراسة هذه « الخزنة » من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندي
آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالي أن يرسل ، علاوة
على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندي ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون
بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة في حروبها العامة . وكان
على الوالي أن يهتم بصفة خاصة بجمع الأموال المقررة ، وبضمان إرسالها للخزانة
السلطانية في الفترات المحددة لها . وكان على الوالي كذلك أن يحافظ على الولاية ،
ويفصل في شكاوى الأهالي ، ويراقب الضبط والربط عند القوات الموجودة في
البلاد ، وبكل حزم ، ويعاقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى
إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط
وبكل ولاء لسيدده السلطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر في نظر الباب العالي هي ثاني ولاية في الإمبراطورية؛ ولذلك فإن السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسؤولين ، الذين كانوا قد تميزوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد احتل منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخلية ، أو في قيادته لجيوش ، أو في تمثيله للسلطان في مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا نصوفي (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد ، وكان سنان باشا (١٥٧١) والياً على حلب ، وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص ، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر ، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على تلمسار ، ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على المورة . وإن كان ذلك لم يمنع الباب العالي ، في بعض الحالات ، من تعيين أحد النواب ، أو الكيخيا ، في منصب الوالي الذي كان يخلو من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد ، كخيا إسماعيل باشا، بدلاً عنه في منصبه في سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك في سنة ١٧٨٩ ، وعين إسماعيل ، كخيا الوالي ، باشا على مصر . ويذكر لنا ماجالون أنه كان صهراً لبای تونس ، ووزيراً له ، ولسكنه اضطرت إلى الهجرة والعيش في إيطاليا لمدة سنوات عديدة ، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التي كانوا يرتبونها له هناك . ولما كان حسن باشا ، قائد الاسطول العثماني ، قد سمح به ، فإنه استدعاه الى اسطنبول ، وعينه كخياً له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر ، وتركه فيها بعد نهاية ولايته ، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يوليه به بشالك مصر . أما عن القيمة الحقيقية لولاة الولاة ، فنجد أن كتابات معظم الأوربيين عنهم ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، كانت تصفهم بالضعف ، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء أكانوا من قادة الجنود ، مثل أغا الانكشارية ، أو كانوا من الأمراء المماليك . ولكن هذا التعميم كان يعني

البعده عن التمييز ، والوصول إلى نتائج بعيدة عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة ، فإن هذه المجموعة من ممثلى السلطان فى مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى مايبه de Maillet فى سنة ١٦٩٩ « حاضراً البدية » ، حاد الطباع ، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكماً فى الإمبراطورية كلها ، . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى تلى باشا حكيم أوغلى (١٧٥٥ - ١٧٥٧) بأنه إمتاز بركة الطباع ، كما إمتاز بعزيمته القوية ، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين ، أو الذين يميلون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه ، والفلسفة ، والرياضيات . فعمل داوود باشا (١٥٣٨ - ١٥٤٩) على تزويد مكتبات جوامع القاهرة بالسكتب والمخطوطات . وكانت محادثات جعفر باشا (١٦١٨) دسمة ومفيدة ، وأعجب به علماء الشريعة وفقهاؤها ، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لمقصود باشا (١٦٤٢) معارف واسعة فى الرياضيات . أما وامر محمد باشا (١٧٠٥) فإنه كان يميل إلى مناقشة الموضوعات العلمية ، والطب ، والفلسفة ، وتحدث مع دى مايبه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوروبا ، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القارة ، وإن كان القنصل الفرنسى قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انتصار الجيوش الفرنسية ، حتى لا يقلل من مجد ملك بلاده . وكان أحمد باشا (١٧٤٨ - ١٧٤٩) يميل إلى الرياضيات ، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرتى ، والد عبد الرحمن الجبرتى ، المؤرخ ، وكان يخلو إلى نفسه ويتفرغ للعمليات الحسابية ، كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل المزاويل ، التى زود الأزهر بواحدة منها . وكان عبد الله باشا (١٧٢٩ - ١٧٣١) من الفقهاء ، ويذكر عنه الجبرتى أنه كان هلباً بقراءات القرآن ، وبالفلسفة ، ويكتب فى التوحيد .

ولذلك فإن الباب العالي كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده في الهيئة الإدارية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن السكخيا وعن بقية الأمراء والأغوات الذين كانوا في مصر ، والذين لم يتسع أفقهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير .
بما بالنسبة لضعف سلطة الباشاوات ، وبخاصة في أثناء القرن الثامن عشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة في البلاد
تبعين الولاية عن تطوير هذا النظام أو إصلاحه .

٢ - وصول الوالى وأمنصاصاته :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البرى ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ، وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفى كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة فى موكب كبير ، بعد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بتقدمه .

وبعد وصول الباشا فى ذهيته إلى بولاق ، التى كانت هى ميناء القاهرة النهرى فى ذلك الوقت ، كان يقيم مؤقتاً فى إحدى الاستراحات ، الموجودة هناك . وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيلياً للاحتفال بتقدمه ، فكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خيامهم على الضفة اليمنى للنيل ؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالانساع ، وبالفخامة ، وتفرش بالسجاجيد الواردة من الهند . وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسومات هندسية جميلة . وفى اليوم التالى لوصول « الذهبية » من رشيد ، كان الباشا ينزل منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطى صهوة جواده ، ويسير حوله كل البكوات والفراة حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على منتهى الاحترام للباشا القادم ، ويدل فى نفس الوقت على منتهى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا اللقب الأول يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بإمكانية التعاون

مهـ ، أو بصعوبة ذلك . وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام في موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد ، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية . وكان الأهالي يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالبيتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة في احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليمان القانوني ، الذي أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وتبعه جيش كبير من الانفكشارية . وكانت غالبية الولاة تدخل إلى القاهرة في هذا الموكب وهي ترتدي ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التي تلمع في ضوء الشمس . وكان موكب دخول علي باشا إلى القاهرة في سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاة كان يقنع بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالي يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالي ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره في القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات الماليك ، لاستقبالاً رسمياً ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته ممثل السلطان في البلاد .

وكان الباشاوات يعيّنون في ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون في مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون في هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداود باشا في ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ — ١٥٣٨) ، والثاني لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ — ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان استثناءً من القاعدة . وفي سنة

هـ ١٧٠٠ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعة أعوام . وقام بعض الباشاوات بحكم مصر مرتين ؛ مثل سليمان باشا وسنان باشا ، في أثناء القرن السادس عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قاضوا فيها جيوش الدولة في ميادين المحارك ، الأول في فارس ، والثاني في بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضاً مثل علي باشا ، الذي حكم مصر في المرة الأولى في سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد في سنة ١٧١٧ ، بعد أن قاد القوات العثمانية في جزيرة كريت ، ومثل علي حكيم أوغلي باشا ، الذي حكم مصر في سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها في سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية ؛ مثل إسكندر باشا (١٦٥٠) الذي حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من محمد باشا (١٦٢٢) وأحمد باشا (١٦٧٥) الذي حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتمتلي كتابات القناصل الأوروبيين دائماً بغيارات : وسرت الإشاعة عن تغيير الباشا ، وود سيسافر الباشا ، وود سافر الباشا ، وود وصل الباشا الجديد ، ؛ ويدل ذلك على استمرار تغيير الولاة ، ويدل على عدم الاستقرار . ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧١٨ توالى على حكم مصر مائة وإلى عشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان في قلعة القاهرة ، التي بناها صلاح الدين على أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميح . وكانت تنأى ألف من قسم مرتفع ، يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العزب وبقية أوجاق الجنود ، وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون بأنهم كانوا مؤقتين في القاهرة ، فإنهم لم يهتموا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون . ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى مايبه ، أن قصر الباشا كان فى حالة سيئة ، ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر فى القيام بإدخال أى إصلاح عليه . ولما كنا نجد أن بعض الولاة المحبين للبذخ ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر في مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التي أقامها لسان ابنه ؛ فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على ظهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التي كانوا يحكمون بها البلاد . وكان الولاة يستلمون من الباب العالي المراسلات الرسمية ، ويصدرون تعليماتهم بعد ذلك السير عليها . وكان الباشاوات يأمرّون بإقامة الإحتفالات عند عليهم بانتصار الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاء النيل » ، حينما تصل مياه الفيضان إلى إرتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الإحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخليج » ، الذي كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على تقاليد ، وله فرحة كبيرة عند الجميع ؛ فهو دلالة على الرخاء بالنسبة للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكمين .

وكان الباشا يشارك في الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والكنخيا ، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك في صلاة الاستسقاء لنزول المطر في سنوات الجفاف وإنخفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج المحمل والكسوة في طريقها ، مع قافلة الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرهيلة ، تحت القلعة ، ويسلم الوالي زمام الجمل الذي ينحمل المحمل إلى أمير الحج ، الذي كان عليه قيادة القافلة وسراستها من إعتداء البدو ، وهجمات قطاع الطرق . كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذي كان يجتمع في القصر ثلاث مرات إسبوعياً ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبعكوات وكبار العلماء . وفي هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، في القلعة ، تمتلئ بنحّول البسكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض ماله .

وكانت هذه الجياد تحمل سروجاً مطهمة ، ومطعمة بالجواهر والأحجار الكريمة ،
التي كان يرتبها يشوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل
على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع في صالة إجتماعات الباشا . وكان
هذا الديوان المخصوص هو الذي يقرر الشؤون السياسية والشؤون المالية والاقتصادية
للولاية . وفي بعض الحالات ، كان النقاش في الديوان يأخذ نغمة مهددة ، وربما
يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أغمارها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة .
وكانت رئاسة الديوان من أهم إختصاصات الوالي ، وإن كانت أهم وسائل عمله
هي الوسائل المالية .

٣ — المالية :

لما كان الولاة يقيمون في مصر لمدة قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام
بأى عمل يستلزم وقتاً طويلاً ، حتى وإن كانوا يرغبون في القيام بمثل هذا
العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛
وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال في فترة إقامتهم
القصيرة في البلاد .

وكانت أرض مصر تكفي لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ،
ولا حتى لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل
لمصر الخصب ، ويعطى الفلاح طريقة معينة لإعداد الأرض ، ونمطاً معيناً
في التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الوحيدة ،
ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، ركز الحكام والمستغلون اهتمامهم
بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كحكام
وكمستغلين .

وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة . تقوم بجمعها هيئة من موظفي المالية . ولكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات الماليك ، أو من مجرد الأشخاص العاديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم بإسم « شيخ البلد » . وكانت الضريبة التي تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : « مال باديشاهى » أو « مال ميرى » ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب مثله والى القاهرة ؛ و « الفاض » ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى نقداً من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها « الرزناجى » ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزناجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك الدفتردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقداً ، كان الباشا يجمع الميرى عيناً ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الرئيسى للوالى الحاكم .

ولم يكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، إذ أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلاً للسلطان . ففى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد لإنجاز مهمة كان السلطان قد كلفه بها هناك ، وحاول الوالى . إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فتمنحه أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها جنييه ، فى ذلك الوقت .

وفى حالة وفاة الملتزم ، كان على أبنائه أن يحصلوا على موافقة الباشا على إرثهم

للقرية أو لمجموعة القرى التي كان سيداً عليها . ولم تسكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالى ، أو نظير إعادة شراء ، هذا ، الحق ، . وفى حالة عدم وجود أبناء له ، كان فى وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا ، الحق ، ، بعد دفع المبلغ الذى يعينه الوالى . وفى حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالى ، الذى يمنح عملية استغلالها للملتزم آخر ، ونظير دفعه مبلغاً معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفى ، كما يقول هنرى ديهيران لشرح عملية إثراء الولاة فى حالات انتشار الأوبئة على البلاد^(١) . فكان الوالى يجمع فى يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتى أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نتيجة لموت الملتزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات فى الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن احتلال الأتراك العثمانيين لمصر قد تم فى وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوروبا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التى كانت تعود عليها فى زمن السلاطين المماليك . ولكننا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت فى تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلى ، أهم التى كانت تعبر البلاد . وظلت موانئ السويس والقصير ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التى كانت تنقل الحرير وأنسجة الهند ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأنسجة ، والبن ، تلقي رواجاً كبيراً ومتزايداً فى أوروبا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ، وسمح للوالى بالاستمرار فى

(١) انظر :

DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.] .

جمع الرسوم الجمركية . أما الموانئ المطلّة على البحر المتوسط، وهي الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فإنها ظلت تتعامل . وإن كان ذلك بكميات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزميز واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دارفور ، ولتنقل النهرى مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الإفريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات المملّية بسن الهيل ، وخشب الأبنوس ، وریش النعام . والصمغ العربى ؛ وكانت جماركها والرسوم التى تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالى . وأخيراً فعلينا ألا ننسى أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر فى هذا العصر العثمانى ، وحصول الوالى على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المالك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقيا .

كانت كل هذه موارد ثابتة لإيرادات الوالى وماليتة . ولكن الولاة كانوا ينتهزون فرصاً معينة للحصول على إيرادات عارضة ، حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . وفى سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد فى دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين فى المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسى وتدخل السفير فى اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبى الصدر الأعظم ، لىكى يعيد إلى الفرنسى ما فقده . ويذكر القنصل الفرنسى أن الباشا وعدد من كبار الحكام قد انتهزوا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائماً ، لىكى يحصلوا من المتهمين على كل ما كان فى وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوائج الفرنسى إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل فى أيدي الحكام . ولا شك فى أن الحكام . وعلى رأسهم الوالى ، كانوا يتميزون فى غالبيتهم بالجشع ، والرغبة فى جمع الثروات ، وكانوا يمارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم ،

و طرق ملتوية ؛ وقد يؤدي ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء في اسطنبول ، وبعد إرسال جنان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه الأهالي ، فكانت أخباره لا تصل في أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد المصري من يدافع عنه ، فزاد استسلاماً على تواكله . وكثيراً ما كانت هذه العمليات تؤتى إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين رؤساء المليك ، أو بين الأمراء وصناديق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان الباشا أو الوالي يخضع لحاجات متعددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من نفري ورسوم الجمارك رواتب الجنود ، ويجهز منها تلك الكتيبة الصغيرة التي كان يرسلها إلى اسطنبول ، والتي كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشتباك الدولة العثمانية في حرب . وكان الوالي يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء أكانوا من كبار دأرباب أو صائف ، أو من صغار دالافنديه . ، وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك نفقات باهظة : فكان أمير الحج يتسلم بعض المنخصصات ، وكانت القوة المعينة لحراسة القافلة والمحمل ، تطالب دائماً بالرواتب والتعيين ، كما كانت هذه القافلة تدفع الأموال لمشايخ العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك دحسنة في أيام شيخ الميارقة ، أو كان ذلك دإناوة ، لمنع العربان من الاعتماد على الحجاج . ونظراً لما حملت السنوات أنباءً عن اعتماد العربان والمناسر على قافلة الحج ، نأى شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، ولكن حتى على طريق القاهرة السويس نفسه ؛ الأمر الذي كان يدل على أن دالاموال ، المصرية ، لم تكن قد وصلت إلى شيوخ العربان . وكان على الوالي أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التي كانت مسؤولة من خزانته .

وبعد ذلك ، فعليتنا ألا ننسى أن الوالى كان يفكر فى ثروته الشخصية .
فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا
يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كبسار أغاسى ،
أو قائد الطواشين السود ، وأمام كابى أغاسى ، أو قائد المالىك البيض ، وأمام
السلحدار أغاسى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباشا شاوليش
أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطاني . وبعد حصولهم
على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يستردوا ما أنفقوه ، وكان عليهم فى نفس
الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مد فترة
ولايتهم لمصر . وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمنوا مستقبلهم . وينذكر لنا
ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن إسماعيل باشا قد دفع أموالا طائلة
للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب فى أن يبقى محتفظا به لعدة سنوات .

وكان الباشا لا يضمن ما قد تجيء به الأيام ، وكان يتساءل فى كل يوم عما
إذا لم يجيء أحد المندوبين إلى بولاق ، يحمل أمراً من السلطان بعزله ، أو عما
إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الأعيان ، أو كنخيا الانكشارية ، أو العزب ،
أو أحد ممثلى البكوات ، اسكى يبلغه أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على
بذل كل جهدهم لجمع الأموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الغلة
كما أكلوا الأرض ، ونهبوا كل شئ ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان
ورود أحد الولاة غير الطامعين ، وغير الجشعين ، إلى مصر يثير الدهشة من
وجود مثل هذا الوالى ، الذى كان يأكل « من أمواله الخاصة » .

٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الخزنة » ، تبلغ
قيمتها ٦٠.٠٠٠ قرش ، ويضمن المال الميرى توريدها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للباشا أو الوالى . وهناك بعض تلميحات فى كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرانسوا دى بافى Francois de Pavie فى سنة ١٥٨٥ فى مسأله انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٤٠٠ جنيهه فرسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول برىا فى حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن الباشا كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال « الخزنة » إلى اسطنبول . وبذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى أمر إرساله هذه الخزنة من وقت لآخر ؛ فيذكر فى سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفى سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب ، وفى سنة ١٧٣٥ أنها كانت بإشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم فى إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فإن جزية مصر لخزانة السلطان قد استمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولمكنها وصلت بشكل متقطع فى أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت فى سنة ١٧٥٦ ، وهى السنة التى سيطر فيها على بك الكبير على مصر ؛ وكان يطمع فى الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخا للبلد ، بالقيام بواجبه من جديد؛ فأرسلت الخزنة فى سنة ١٧٧٤ إلى اسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جوارى جر كسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حملته إليها فى سنة ١٧٨٧ ، أوصى وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشا فيما بعد ،

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وحينما عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، في سنة ١٧٩١ ، بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، انقطع وصول الخزينة إلى إسطنبول . وفي أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان المأمون علي نفوس رجال الياء ، السالم أن يروا انقطاع وصول الجزية من القاهرة . وفي ١٩ برنبره سنة ١٧٩٨ . ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية في إسطنبول إلى الرئيس أفندي ، أورزبير الخارجية ، الذي كان في ذلك الوقت هو عاطف أفندي ، أن هذا الإقبال يبرر في نظر حكومة الإدارة الموجودة في فرنسا ، كون هذه الولاية ، التي لا تفتقر عن تقديم إلتاماتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد انفصلت على السلطنة أي عن الإمبراطورية .

وبعد وصول الخزينة إلى إسطنبول ، كان الباب العالي يرسل رداً يدل على إستلامه لها ، وكذلك ما كان هذا الرد مستجاباً بخلاعة وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، ويسلمها أحد الأغوات إلى الوالي في حفل رسمي أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الخزينة ، كان ينتهز فرصة وصولها لكي يحصل من الباب . رئيس البعثة التي ترسلها ، على معلومات خاصة بأحوال بشالك القاهرة . ولأنك في أنها كانت فرصة ينتهزها الباب للوقفة بأعدائه ، أو بمنافسيه . وفي سنة ١٧١٧ . مثلاً ، أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أبو شنب ، الصدر الأعظم أن إسماعيل بك ابن إيواد كان يرغب في الإستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول ضريبة نوعية تشمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحبوب . لسيدات القصر . وكانت تصل في قافلة بحرية تضم عدداً من السفن . مزودة بالمدفعية . وكانت تشمل على الأرز والسكر والتمر والزعفران والبنفسج ، والمسك والسنامكي والصمغ ، هذا علاوة على

البخور والحناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

٥ - عزل الولاية :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد توفى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحمد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قره محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق "نيل إلى الإسكندرية ، لى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأتابى هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لعبدى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لاستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثيراً ما كان الباشا يضطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة مفاجئة ؛ سواء كان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المؤامرات التى يخطط لها ضباط الأوجاق أو البسكوات . وفجأة كان أحد الأغوات يصل من إسطنبول حاملاً أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لفكرته عن هذا الباشا . أو فى حالة تفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلاً عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقيم فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إلى أن تصل بشأنه الأوامر من إسطنبول . ويمتلى تاريخ مصر العثمانية بأمثلة عديدة على ذلك . وفى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا ، وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه ؛ وشاركه وكيله نفس المصير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة . وكان الباب العالى يعرف أن

كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم عمليات
للتعذيب حتى يحصل منهم على ما يراه . فسلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ،
ووعدا بتقديم ٢٠٠ كيس آخر . عند وصولهم إلى إسطنبول . وفي بعض
الحالات ، وكما حدث مع رامز محمد باشا في سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا الممزول يحظى
بعطف من الكبراء ومن الأمراء . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا في شهر
سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيها مندوب من السلطان يحمل
مرسوماً بضرورة دفع الباشا في مدة ثلاثة أيام ، لمثل تجار إسطنبول ، مبلغ
يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهي التي كان قد استدانها منهم قبل سفره حتى
« يستمد » لتولى مهام البشالك ؛ ويخرج على باشا عن الدفع ؛ فقام بمثل السلطان
بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان بعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالي مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فقد نقل حسن باشا ،
الذي كان قد عزل من ولاية مصر في سنة ١٥٨٢ ، في أحد الزوارق التي سارت
به في البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذي
شكوا في تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل في القاهرة
نفسها ، في سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذي جاء إلى مصر
بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلفاً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحق إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مهدداً دائماً بالعزل
من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات الماليك ، الذين كانت من
الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولأنهم كانوا في ذلك الوقت مستعدين
عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة أجبروا على التخلي عن مناصبهم بهذه
الطريقة . وكانوا في غالب الأحيان يتحفظون على الباشا في أحد البيوت ، حتى
تصل بشأنه التعليمات من الباب العالي . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجبروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة .
وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ اضطّر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد
العرب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى انضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ،
قام قادة الإنكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجبروا رجب باشا
على التنحى .

وحينما كان السكخيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأوده باشى
هو الذى يبلغ الوالى بهذا القرار . وكان الأوده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال
الوجاقات ؛ وكانوا يسمونه عموماً بإسم « أبو طبق » ، نتيجة لشكل العمامة التى
كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجـوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ،
ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت أشبه قبعات الأوربيين أكثر من شبهها بعائم
الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ؛ ولا يتطى جواداً ، ولا بغلاً ،
بل حماراً . وعند خروجه فى الصباح . وبهذا الشكل ، من منزله ، كان منظره ينذر
بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة ، الذين يسرون معه فى الشوارع المؤدية
إلى الشكنات . وكان مظهره يجبر كل الجنود الموجودين فى الطريق على الانضمام
إليه ، حتى يصل إلى القلعة مع جمهرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ، وينحى أمامه
باحترام ؛ ثم يقام طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول :
« إنزل يا باشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فمن
وقت التفوه بها ، لا يصبح للباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى إصدار
أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، ويخضع الجميع لأوامر الأوده باشى .
وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هذا
لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا الموزول بهذه الطريقة سيحرم فى نفس الوقت من
رضاء السلطان : ففي سنة ١٦٩٧ عين الباب العالي إسماعيل باشا . الذى عزله

الإنكشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وعلينا أن نذكر، بالإجمال، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان فى البلاد ، كان يسير حسب نظام معين، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية، وعلاقته بالباب العالى ، ومد إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والوشاية ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . وهن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليمجدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعية ، وعبيد السلطان ؛ وبشكل جعله يمثل الدولة وسيطرتها فى قوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى تفاهتها وضعفاتها ، فى عصر جمودها وضعفها ، وتفككها وإهيارها .

الفصل السابع

القوات البرية والبحرية

كان والى أو الباشا هو يمثل السلطان في مصر . ويمثل سلطانه ، ويمثل سيادة الدولة . وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بمصر ولاية للدولة ، ولمنع بقايا الامراء المماليك . من التطلع للإستيقلال بالبلاد من جديد ، هي تلك القوات التي تركتها الدولة في مصر . والتي كانت في شكل فرق ، أو وجاعات ، ، هذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية في المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دورا يقرهون به ، إلى جانب والى ، في حكم البلاد . ويدعمون بذلك سلطته بقرود فانية . كانوا يقرهون بمراقبته ، ومراقبة المماليك . حتى لا يقوم أى منهم بالإحصان عن الدائرة العثمانية . فما هي أهم هذه الوجاعات ؟ وما هي القيمة الفعلية التي كانت لها . في مصر . وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

١ - الوجاعات :

كان السلطان سليم قد ترك في مصر قوات عسكرية بأوضاع عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندي . وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق . أو وجاعات هي : المخرقة ، والشاويشية ، والجوميليان ، التمشكشية ، والعزب ، والانكشسارية . وأضاف إليها السلطان سليمان وجاواً جديداً يضم اوائك المماليك الذين كانوا يرغبون في الخدمة في صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجاعات ، فيما عدا العزب والانكشسارية من الفرسان ، أما هاذين الوجاقين فكانا يضمان المشاة . وكان تنظيم هذه الوجاعات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية في أية ولاية أخرى . فكان لكل وجاق أغا أو قائد ، وكخيا أو وكيل للقائد ، وباشر إختيار ، أو أكبر الضباط سنأ ، ودهتردار ، مسئول عن شؤونه

الإدارية ؛ وخزنة دار ، مسئول عن شئونه المالية ؛ ورزناجى ، مسئول عن المكانيات .

وحصل كل وجاق من هذه الوجاقات على إمتيازات ، فى شكل إقطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وجاق المتفرقة مكافأ بنوع خاص بحماية القلاع فى الشغور البحرية ، فى الإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثبت فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوميليان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يعتبرونهم جميعاً على أنهم فرسان ، أو إسبانية ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتعتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تقم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التى وقعت فى مصر طوال العهد العثمانى ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة فى عمليات الصدام والصراع التى وقعت بين العزب والانكشارية . وفى سنة ١٧٠٨ ، مثلاً ، اجتمع ضباطها مع ضباط العزب ، وقرروا أن يعملوا متحدين ضد الانكشارية ؛ واستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العزب دوراً هاماً فى الأحداث التى كانت تجرى فى مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وجاقهم يتدخل فى كل الأحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخضوعهم لعدد من الضباط ذوى الهمة والنشاط ؛ مثل الشورجى والصابونجى ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى السكبير والصغير ، ويتمتعون بحب الامراء والصناجق . وكانت معارك وجاق العزب ، بشكل عام ، موجهة ضد وجاق أو فرقة الانكشارية ، والتى كانت

أقوى "مرفق" عسكرية "عثمانية" الموجودة في البلاد .

٢ - الوحدة الباربية :

كانت "الإنكشارية" فرقة من جنود المشاة ، أنشأها السلطان أورخان في أثناء القرن الرابع عشر . وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالي المسيحيين ، في المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم . وفيه بقوا الإسلام ، ثم يتعلمون الفنون الحربية وإستخدام السلاح .

وكان رجال الإنكشارية يحملون البنادق ، والغدارات ، والسيوف . وتبزت بندقية الإنكشارية الموجودين في مصر بأنها كانت مطعمة بالصدف والعاج ، كما تميزت بملابسها . وإذا كان يجبر الجنود على أخذ خياطة اللواء ، مع كل طلقة ، حتى يحتفظوا بملابسهم . وكانوا ماهرين في إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان الإنكشارية ينقسمون إلى دأورط ، أو كتائب ، لكل منها علمها الخاص . الذي يحمل شارة معينة ، مثل : ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛ وكثيراً ما ، كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين في إسطنبول ، ويرأسهم "أغا الإنكشارية" ، والسكخيا . وقائد السكندرية الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط ، وفي مصر ، كان الإنكشارية هم الذين ينتخبون قائدهم . أو أغا الإنكشارية ، من بين الضباط الموجودين ؛ وكان يساعده مجلس خاص في تصرف شئون المرفقة . وكان ضباط الإنكشارية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ، الديوان الخاص ؛ الأمر الذي كان يسمح لهم بالدفاع دائماً عن مصالح فرقتهم . وكان رجال الإنكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ، وكان البعض من بينهم موجوداً في المواقع المنطرفة ، سواء في القصير أو عند مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية . نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم الجمارك . وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صغار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قاشتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات العهود الانطاكية . ومع دخول الفوضى إلى هذا الوجباق ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة . أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إيرادات أخرى بطرق متحرقة . فكان بعض سكان القاهرة ، حتى من الأثرياء ، والذين لم يحملوا سلافاً في حياتهم ، فديفيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين في هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم . وكان رجال الانكشارية الحقيقيون يأكلون و الرواتب التي ترصد لهؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين في الانكشارية . وكان نظام هذا الوجباق يسمح باعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ، وأصبح الانكشارية ينفقون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخلفاؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تلك الأراضي . ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات ابتداء من النصف الثاني للقرن السابع عشر . وتمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكلها ، كما حصل ذلك على صكون التزام ، لاستعمالها وجمع منهم الضرائب . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يحصلون من الفخاصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتمتعون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالي ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانحراف أو باستغلال للسلطة . فإذا ما تقدم أحد الأهالي لسكنيا الانكشارية بشكوى عن انحراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيعاقبه ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

في نفس الوقت أخذ الهدية التي تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وبهذا أصبح وفاق الانكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، في وقت ضعف الدولة ، وبدلاً من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق . وكان الانكشارية يقيمون في أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذي سمح لهم بالتحكم ، بقوة نيران أسلحتهم ، في فرق العزب والفرق الأخرى الموجودة في القلعة . والتحكم حتى في قصر الوالي نفسه . ومع مرور السنين ، وإزدياد ضعف الدولة ، زادت سلطة الانكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع قناصل الدول ؛ وطلبوا إلى قنصل فرنسا في سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الانكشارية كانوا قد وقعوا في الأسر ، واستخدمتهم فرنسا في التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته في ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد .

وما دام رجال الانكشارية كانوا مستقلين عن الوالي ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة في عاصمة الدولة ، ويسيطر قادتهم على مجموعة من الكتائب الموجودة في مصر ، ويتميزون عن غيرهم في رواتبهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة في وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى انتزاعها ، كما سنرى ذلك فيما بعد . فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة في فترة ضعفها بعد أن كانت هي التي أسهمت إلى حد بعيد في بناء هذه الإمبراطورية العسكرية الممتدة الأرجاء .

٣ - البحرية :

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانئ . وكانت هناك دور لصناعة السفن ، موجودة في بولاق ، وفي الاسكندرية ، وفي السويس ؛ كما كانت هناك قيادات للبحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة في الاسكندرية وفي رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين

يختارون من بين ضباط الوجاقات . وكان أكثرهم أهمية هو بيك البحرية ،
قبودان ميناء الاسكندرية ، والذي كان يشرف على ميناء رشيد في نفس الوقت ؛
وكان الوالي هو الذي يقوم بتعيين كل من هاذين القائدين في منصبيهما ، وعلى العكس
من ذلك ، نجد أن قبودان البحر الأحمر ، الموجود في السويس ، كان يخضع لسلطة
الباب العالي رأساً ، سواء في التعيين أو في العزل . والواقع أن هذا التقسيم
والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة في مصر كان أمراً معقولا ، خاصة وأن
سلطة القبودان باشا ، قائد البحرية العثمانية ، كانت ثابتة وواضحة في البحر المتوسط .
كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، ويصعب على الدولة أن تتركه تحت
تصرف أحد الزلاة الموجودين في أفاليهما . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق
بطريق مباشر بعدد ديجات البرتغاليين على البحر الأحمر في أوائل القرن السادس
عشر ؛ وفي خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل مهمة في
في السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التي كانت تنقل
الآخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب
الذي جعل السلطان سليم وخلفاءه يهتمون بإصلاح الطوابي والقلاع الموجودة في
عجروود ، وفي السويس وفي الطوب ؛ وبرعاية الآبار الموجودة في هذه الأماكن . وستزداد
أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك في
وقت تدخل باشاوات مصر في الشقاق الذي نشب بين الأشراف في مكة . وكانت
هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، وللدفاع عن قافلة الحج ، وحمايتها من
العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ،
التي كانت تقع على الطريق النهري المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية
في السويس أهملت ، مع إختفاء هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبني إلا بعض
السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

ولا شك في أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، في عملية تفكير الباب العالي ، مرات عديدة ، في أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالي ، في سنة ١٥٢٩ في إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذي كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذي جندت الدولة له ما يقرب من ٢٠٠٠٠ عامل ، وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل في تسهيل نقل المهمات الحربية لدار الصناعة في السويس ، وقت الحملة على اليمن . وفي سنة ١٧٩١ فكر الصدر الأعظم في مشروع كبير الأهمية ، يتلخص في ضرورة حفر قناة في برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الاسطول العثماني من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندي . ويذكر لنا البارون دي توت Tort أن السلطان مصطفى كان يفكر في نفس هذا المشروع مرة جديدة في أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتي كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود في القاهرة ، فانها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التي كانت تمر أمام مراكز حياستها ، وعلى عمليات التفريغ والشحن التي تتم على النيل في الصعيد ، وفي فرع رشيد ودمياط . ولم تقم هذه الفرقة بتحمل أية مسؤولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدفاع البحري عن مصر كان يقع ، في البحر المتوسط ، على كاهل الاسطول العثماني ، الذي كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الاساطيل الموجودة في البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الاساطيل الموجودة في الحوض الشرقي لهذا البحر ، حتى في فترة ضعف الدولة العثمانية . واحتفظت الدولة

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة في السويس والبحر الأحمر ، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطتها عليه ، وعلى الأقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الأجنبي عنه وعنهما .

٤ - مساعدة الدولة العثمانية في هروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسؤولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشارك ، ولمدة ثلاثة قرون ، في عمليات حربية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقيم بمهاجمتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة في مصر أى دور قامت به في مهمتها الأساسية التي وحدت من أجلها . وربما يفسر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر لإنشغال رجال قوات الحامية العثمانية الموجودين بمصر بمشاغل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرأهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعاية من المصريين .

ونجد ، دلي العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت في تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت إنشغالها في حروبها وإنشغالها في قمع الدثن والثورات التي كانت تنشب في أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة في مصر ، والتي كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان في حروبها في الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفي الشرق ضد فارس ، وفي الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامراً من السلطان إلى الوالى ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والأجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لأنفسها قبل سفرها ، في بعض الأحيان ، بالإعتماد على ممتلكات الأهالى والأجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصادر السفن الأجنبية

الموجودة في الموانئ ، لإستخدامها في عملية نقل الجنود . وكان رجال الإنكشارية يشددون الحراسة في الاسكندرية ، على فنادق الأجانب ووكالاتهم ، قبيل مجيء العسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن التركية والاجنبية الموجودة في الميناء تحمي قائد ، أو سردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة في مصر في عديد من حروب السلطان : ففي سنة ١٦٦٦ فسكر الصدر الأعظم ، أحمد كبرولي ، في ضرورة توجيه مجهود خاص إلى جزيرة كريت ، التي كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية ، منذ ما يزيد على عشرين سنة ، لإنتزاعها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألفي جندي إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية في عملية الحصار الشهير الذي انتهى بانتصار العثمانيين في ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البرية والبحرية العنيفة للعثمانيين .

وفي أثناء الحرب الطويلة المدى التي قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، إرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاية القاهرة ألفي جندي في سنة ١٦٨٧ إلى أدرنة ، وألفي جندي في سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألفي جندي إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس في سنة ١٦٩٥ ، وقاموا في العام التالي بإرسال ألفي جندي إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٢٤٠٠ جندي أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تنقل على السفن التركية ، أو على أي سفن للأجانب تسكون موجودة في الميناء . وكان رجال الإنكشارية يمثلون نسبة كبيرة في الإمدادات التي كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة في حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفتس ، في سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين في سنة ١٧١٥ . وأسرع السلطان أحمد الثالث ،

فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وقاست القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإنعدام الضبط والربط عند هولاء الجنود المسافرين للحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الأهالى ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضوح النهار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لاستيلاء القوزاق على مدينة بلطة ، ورفضت كآرين الثانية تسوية هذا الخلاف ، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك فايناريديجى ؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها إليها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

الفصل الثامن

الماليك والكشاف والبكوات

اشترك الماليك في حكم مصر في أثناء العصر العثماني ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقفيات ، وكانت الولاية تتبعها دوائر الكشاف (أو الكليات) في كل إقليم ، أو في كل ولاية ، من أقاليمها وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فهناك هناك خمسة من بكوات الكشاف في سرايوس الشام ؛ وعشرين في سل من ولايت ديار بكر والرومياني ؛ وخمسة وعشرين في الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من البكوات . وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء الماليك ، الذين كانوا قد انضموا إليه بعد إقتصاراته في سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلسلة الباشاوات التعيين في مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوقفيات وبقية البكوات الموجودين يفرضون على الباشا أسماء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات الشاغرة ؛ ويختار الباشا الموافقة على من يختارونهم . وظل البكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوقفيات ، وبخاصة ضباط وجات المتفرقة ؛ وانتهى أمرهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عموداً من بين صفوف الماليك .

١ - الماليك :

كان الماليك يستوردون من خارج البلاد ، وبشرون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء في شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

إسبانيا في بعض الحالات . ولكن غالبيتهم العظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الأسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والابازية وحورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يخطبهم من قراهم . وكانوا يمتازون بجمال الوجه ، وبالرشاقة ، خاصة وأنهم كانوا ، في غالبيتهم ، من العناصر القوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن ، وهم في سن الصبا . من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم . إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك لاسم عربي ، كـ محمد وعلى وحسن وحسين وإبراهيم وعبد الله وعثمان وغيرها ، كان المملوك يباع لأحد الكبراء في القاهرة .

ربما يكون المشتري هو أحد ضباط الوجاقات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العزب . ونعرف أن إبراهيم الشوربجي الصابو نجى ، الذي كان من وجاق العزب ، وتوفي في سنة ١٧١٧ ، كان له كثير من المالك . أما إبراهيم كنخيا ، الذي سيطر على مصر لفترة طويلة ، فإن قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد ماله . وكان المطاف ينتهى عادة بالمالك إلى بيوت البكوات . وقدّر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتي جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسروية ، أو روابط تربطه ببلاده الأصلية . التى ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذى اشتراه كوالده . وزدلاءه كأخوان له . ويأسب إلى هذا البك ، وإلى بيته ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيده . ويندرجته أن الاحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما إرتفعت منزلة المملوك . والرتبة أو المنصب الذى يحتله ، فانه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه ابن لسيده ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاء لسيدته ، مهبها دارت الأيام ، وامتلات بالشدائد ؛ ويظل إلى بجانبه إذا ما لمهزم في المعارك أمام المناهضين له . يخرج معه من القاهرة ، ويرعد إليها معه من جديد . وحتى إذا لم يحمل المملوك مناصب السكشوفية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فإنه يظل مرتبهاً ببيت سيده ، رغم تقدمه في السن ، ولا يفكر في الانفصال عنه ، وندامة سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف تدريجياً إلى الفرورية . وكان الحصول على الجياد والخيل من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة في العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصلية بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدسجون قمصانهم في سراويلهم الواسعة ، والتي كانت مرتفعة ، وصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رقوسهم بعنقود صغيرة . ويلبسون الخفاف في أقدامهم . وكان كل مملوك يختار ما يشاء من الألوان لللبسة . وبشكل يؤدي إلى التثويج ، بعكس الحال في كساري الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفعاً ، ليساعده على الاستناد في أثناء تحريك الجواد . ولينجعه من السقوط عندما يخرج . أمداء الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم ، وله حواف حادة . تستخدم كههاز لبطن الجواد ، وقد تخرج الخصم عند الالتحام ، في حالة دفع العارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفعاً ، ويسمح للفارس بالوقوف منتصباً في أثناء الالتحام . أما اللجام فكان محكمًا ، وبشكل يسمح للمملوك بالتمسك في جواده تماماً . وبالاتقال من الحركة السريعة ، فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكما كان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعاً منها ؛ فيضع غدارتين في حزامه ، مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً في يده ، ويعلق غدارتين أخرتين في سرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحودة ،

ومقاسة إلى درجة كبيرة وكانت ملاسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط الفضة والذهب ، والسيوف والغدارات مطعمة بالعاج . وكانت تجمعات الممالك تبهر الأنظار . لتعدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة في ضوء الشمس .

وكان الممالك يتدربون على أعمال المروسة في المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج . الذي كان يدخل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة خالية من المساكن ، في ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيها خيولهم ، ويتدربون أنفسهم على إطلاق الغدارات وإصابة الهدف بانتدشين على دقل ، من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على دشاخص ، يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع السكر والسرير . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التحطيب ، التي برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب مائلكه ، وبمساعدة بعض المدربين ؛ وكان يشجعهم ويكافئ المميزين من بينهم . أما في بيت سيدهم ، فإن الممالك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس المفضضة ، ويضعون العمام على رؤوسهم .

وامكن الممالك ، رغم تفوقهم في التدريبات العسكرية . لم يهتموا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والآداب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التي قد تفيدهم في حياتهم ، كمحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال ، كان لهذه الفائدة بعض الاستثناءات ، واسكنها كانت بسيطة في عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار الممالك لا تتطلع إلى ما وراء وادي النيل ؛ وحتى أولئك الذين وصلوا إلى رتبة البكوية ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجي قاصرة ، وبشكل واضح .

٣ - الكشف

في السنوات يعتقون بما اليكم ، بعد أن يظهر نفوذهم ؛ وقد يصبح
حسبهم قاضياً ، وهو ما يشبه الضابط العظيم ، في بيت هذا البك . وكان
نكتة بـ نفوسهم في القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذي
في برهم على ترك سلطاتهم على الأقاليم التي كانوا يحكمونها للكشاف .
أثنى إلى أن يصبح هؤلاء الكشاف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر في
مصر أعينى .

وكان قانوناً ، الذى أصدره السلطان سليمان ، قد وضع مصر إلى خمسة
مشر كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن
السابع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات في
الوجه البحرى موجودة في دمنهور والمنصورة والمحلة وبلبيس وطنا وعنوف
ومنيوب ؛ وأهمها في مصر الوسطى موجودة في الجيزة واطميج والفيوم
والبنها وأشمون ومنفلوط ؛ وأهمها في مصر العليا موجودة في أسيوط
وبو تيج وططا والجزيرة وسوهاج والعسيات وفرشوط وبهجرة
وحوف وقنا والأقصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا
شك في أن توزيع الكشوفيات كان غير متناسق بالنسبة لخريطة
مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات في الوجه البحرى ، وسبع كشوفيات
من القاهرة إلى منفلوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب
من منفلوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها في هذه المنطقة ،
وجعل زمامها صغيراً ، وجعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكزاً
لهذه الكشوفيات .

وبعدد لنا و قانوننامة ، واجبات الكشاف ، بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن إستخدام مياهه . فإن واجب الكشاف الأول كان هو الإشراف ، في مناطقهم . على جسور النيل وإصلاحها ، وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجيء الفيضان ، ويحذون لهذه العملية ، ويستخرون فيها ، الفلاحين . وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين في القرى التي تقع في زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر مياه الفيضان للحياض . حتى يتمكن الملاحون من زرع الأرض وفي هذا المجال ، كان الكاشف يقوم بأعباء مهندس الري ، وبأعباء الإشراف الزراعي .

ومن ناحية ثانية ، كان الكاشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجمع الأموال في كشوريته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بإرسالها إلى الخزانة العامة في القاهرة . وكان عليه أن يراقب المصارفة ، ويتقرب من يتهرب من دفع الأموال .

أما الواجب الثالث للكاشف . فكان هو الإشراف على الأمن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يعتبرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى . على أنهم من الخارجيين على القانون ، فيحلون قتلهم ، ويستولون على خيولهم وأسلحتهم . وكثيراً ما كان الكشاف يطلبون العون ، سرّاً . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو ، ويؤدبونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانوننامة يعمل على حماية الدلاحين من تطرف الكشاف ، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة في جمع الأموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك في أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشاف سلطاتهم ، ويتفرسون في الأهالي واسكن بما لا شك فيه أن النظام والقانون كان شيئاً ، والسلطة كانت شيئاً آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الأهالي ، وإبتعادهم

و إمامهم من السلطنة

وكان له كاشف خدشات ثابتة ، يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له .
وكان له من الجند من لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى
يحصلها ، بل ياتى بتمامه جميعاً ، أساساً ، على النظام الذى وضعه قايتباى ، السلطان
مصر فى ذلك الزمان .

وكان من ذلك من حكماً بالاقاليم ، كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين
للمحكمة ، وكان من حكماً رسميين لاقاليم أخرى . وكان الباشا هو الذى يقرم
من ذلك من . وكان الأمر تطور مع الزمن ، وأصبح الباشا ، منذ أواخر القرن
السادس عشر ، من على الشيخات التى كان يقدمها له عنبابل الم جافات . أو البكوات ،
وكانت ، بروت لكشاف ، فى عواصم الاقاليم ، تختلف تماماً عن
التي كانت فى حريم وإنساعها ، وكانت مبنية بالحجر ، وكان بعضها يشبه
القلع ، كانت تحيط بها أسوار حديدية ، ولها أبواب ضخمة ، مما يجعلها
أكثر من الحصون . وكان الكشاف يعيشون عيشة بذخ و هذه الدور والفسور ،
فكانت من البكوات فى القاهرة . وكانوا يخرجون فى دوكب ، بقدمه
منهم من كان من النهرسان . ثم تتبعهم كوكبة من الفرسان ، فى راواير
سريع ، حتى يأتوا بهم . وهم كانوا يستقون الذهبيات ، التى كان ينبىها فى
سيرة . سعد فى من نسين والزوارق . فكان الكشاف يحملون مركزاً هاماً فى
البلاد . وكان منهم من منع بما يتبع به كبار البكوات من سيطرة ومن نفوذ .
كان الكاشف قوة عسكرية فى كشوفيته ، يقبل عدد رجالها إلى بعض مئات
من جمود الوجقات ، وبخاصة وجاق المتدقة ، كما كانت له مماليكه ، وكانت الدولة
هى التى خفف على القوه العسكرية . ويتحمل الكشاف أمر الإنفاق على مماليكه
نفسه .

وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة لرؤسائهم البسكوات :
فوجد أن إسماعيل بك ، الذي كان شيخا للبلد ، قد أرسل أحد الكشاف ، في سنة ١٧٨٩ ،
على رأس مائة جمعدى إلى السويس لحراسة شحنة إحدى السفن الفرنسية التي كانت
قد وصلت من الهند ، والتي كان القنصل ماجالون يتنشى من هجوم العربان عليها ،
وقام هذا الكاشف بدور قائد فصيلة ، كما أن إبراهيم بك ، الذى كان شيخا للبلد بعد
ذلك ، أرسل في سنة ١٧٩٣ أحد الكشاف للتباحث مع القنصل ماجالون ، وقام
هذا الكاشف بدور مندوب عن شيخ البلد .

وعلاوة على التأثيرات على الرى ، وجمع الاموال ، كان عمل الكاشف يتركز حول
استقبال الامن فى اقاليمه . . حماية الملاحين المستقرين فى الواحات من هجرات بدو
الصحراء البرية ، وكان الامن يتخاطب بمجرد تغييب الكاشف ، وذهابه إلى
العاصمة ؛ ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاولون دائما أن يصلوا إلى القبة بين
قبائل البدو ويعينها ، حتى تستمر فى صراعاتها القبلية ، وتكفى سكان البادية
شربها .

وكان الكشاف ، مثلهم فى ذلك مثل كل من يحتل سلطة فى عصر فى ذلك الوقت ،
يعيشون على حساب الفلاح . وكانوا يدفعون فى القامرة للباشا . ووضباطه ،
ولخزاة السلطان ؛ وكان من المظن ألا يعتمدوا على مجرد رواتبهم ؛ وما داموا
يقدمون أكثر من الواجب ، فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من
من الواجب ، وعلى الأقل بنسبة تغطى ما كانوا يدفعون وإحتفظت أقاليم مصر ،
وامتدة ثلاثة قرون ، برخاء وأمن نسبي ، وعاد ذلك إلى الكشاف ، الذين كانوا
هم الهيكل الرئيسى للبنيان الإدارى للبلاد ، فى عهد الحكم العثمانى .

وفى كل عام ، كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة ، لإبتداء من شهر أغسطس ،
ويقيمون بها حتى شهر يناير ؛ وينتظرون إنحسار مياه الفيضان وإخضرار الأرض

من ممتلكاته ، حيث واث . وكان لهم في القاهرة من الدور ما يشبه دور البكوات
في حماهم وحسبهم ، وإملاكها بالمكاليات . وعلى عهد مراد بك وإبراهيم بك ،
كان حتى الناصريه . قرب مسجد السيد زينب ، من أحياء السادة ، وقام الكثير
من نعت في إنشاء دور في القنصلية فيه ، ومنهم حسن كاشف الشركسي ، ومصطفى
كاشف به ، من الكبار . وعمر كاشف الدوا دار ، وإبراهيم السناري صاحب
.....

٣- الكروات :

كانت الكروات من زعماء سب ينطع إليه أكثر المماليك طموحا . وكان لهذا
سبب هذه تبعه في أثناء القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .
في نعت من كبار موظفي السلطان ، ويقوم الباشا الوالي ، مثله في مصر ،
بمهماته . وكان هو المنعمين يتم في حفل خاص ، وأمام الديوان ، الذي كان
يحتضنهم . محضر في نعت . ويقرا فيه الفرمان الخاص بمنح هذه الرتبة ،
ويقبل . في نعت الحفيد يعطى من المرو .

كان عدد الكروات في مصر أربعة وعشرين . كما ذكرنا . وفي بعض الحالات
تزيد . الكروات يحصل على هذا اللقب بعد وفاة والده ، مثل اسماعيل بك
في سنة ١٧٢٠ . وكان لابنا لإيواظ بك الذي كان قد قتل
في سنة ١٧١١ في أثناء المعارك التي كانت قد دارت بين الانكشارية والعرب ؛
ومثل محمد بك أبو شنب ، الذي كل والده هو إبراهيم بك أبو شنب . والذي
توفي في مصر سنة ١٧٢٠ . ولكن هذه الحالات كانت بسيطة في عددها ،
فإنها أما كل ما يتبع يحصل على هذا اللقب ، أو هذه الرتبة ، بطريق الوراثة . وحتى
في حالة كل ما لا يتبع بنفس المهرز والمركز بين زملائه بنفس الدرجة التي
يحصل بها سب للملوك المستورد . الذي ولد في بلاد القوقاز ، والذي أنشئ تشيئة

المملوك العادي . وكانت غالبية المماليك ، وكذلك البكوات ، لا تترك أبناء آباءهم الأمر الذي ساعد على استمرار اعتماد هذه الطبقة ، أو الجماعة ، على الاستيراد ، للملح النقش الذي يحدث في صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يحلو أحد مناصب البكوات ، في أثناء القرن الثامن عشر ، أن تطالب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن يعين أحد كشاف أو مماليك مجموعتها في هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة المسيطرة من المماليك تعتمد ، بعد إنتصارها على منافسيها من المجموعات الأخرى ، إلى تعيين مماليكها في المناصب التي خلت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها . وحدث ذلك ، وكما سنرى فيما بعد ، عند هزيمة علي بك الكبير . وخروجه مع مماليكه إلى الشام . فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر بكاً من أعيانه في المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق « الإختيار » وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقربى . كما كان يحدث في مناصب السيادة في بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى في العالم .

ولم يكن البكوات يسمون باسم أسر . بل كانوا ينتسبون لقبيلت المملوكي الذي شهبوا فيه . وكان لإسمهم الشخصي يسبقه أو يتبعه لإسم آخر . أو صفة ؛ فهناك علي بك الكبير . وعلي بك الصغير . وهناك أيوب بك الدفتردار . وحسين بك كشكش . مثلاً ، ومحمد بك أبو الذهب . لأنه كان ينشر القطع الذهبية في الشوارع يوم حصوله على لقب البكوية . وعثمان بك الطمبورجي . ومحمد بك الألفي ، ومحمد بك جركس ، ومحمد بك قطامش ، ومحمد بك الدرويش . ومحمد بك أباطة ، وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفي ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الأقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسير العربان . الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يمهّدون هذه المهمة الأخيرة إلى أصغر البسكوات سنًا ، فيمسكرون مع قوة عسكرية ، في غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو في شرقها ، وعند نهاية القرن الثامن عشر ، قلت كفاءة هذه الحراسة ، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها . وكان خمسة من البسكوات يحكمون أقاليم الغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية ومصرجا : كما كان ثلاثة بسكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمياط والسويس .

وكان البسكوات هم الذين يقومون بالمهام البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التي تحرس ، خزانة ، مصر ، أي الجزيرة ، إلى إسطنبول ؛ وكان بيكاً آخر يقود فرقة الجنود التي كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده بها حين يشنك في حرب : ففي سنة ١٦٣١ قاد قبطاس بك فرقة الجنود التي أرسلت لإمداد جيش السلطان الذي كان يحارب الفرس ؛ وفي سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو النصار حملة المسكونة من ثلاثة آلاف رجل ، والتي كانت مرسلة للإشتراك في الحرب ضد روسيا ، وفي بعض الحالات ، كان البسكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخليين ؛ ففي سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمعاينة عربان البحيرة ؛ وفي سنة ١٦٩٩ عاد إيواظ بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهايم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف في وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البسكوات متساوية ، ولم يكن نفوذهم حتى متقارباً . فمن بين أربعة وعشرين من البسكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة وبالنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت إختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .

وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التي كانت ترسل المحمل والكسوة ، وكذلك الغلال ، في كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتمتعان بهذا اللقب في الدولة العثمانية : الباشا ، إلى دمشق ، والذي كان يقود قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصري . والذي كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التي كانت تتجمع في القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضي الحجازية . وكان البكوات يتطلعون لمثل هذا الشرف ؛ فكان كل البكوات يكرمون أمير الحج ويحتفلون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تخلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منصب شيخ البلد هو نخط تطلع جميع البكوات . وكانت إختصاصات هذا المنصب قد تنحوت مع الزمن إلى نوع من الطغيان ، وحينما قتل حسين بك في سنة ١٧٥٢ . أسرى على بك إلى قصر الباشا في القلعة ، وأجبره على تدييه في هذا المنصب ؛ ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على بك في حكم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الاموال والضرائب ؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجنود ، وجزء آخر يدخل إلى خزانة السلاطين . ثم يتصرف شيخ البلد وأتواؤه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالي هو الحاكم الرسمي لمصر ، فإن لانتزاع شيخ البلد سلطته منه كان يدل على إغتمساقه لها ، ويدل على ضعف الدولة العثمانية . وعلى زيادة قوة المماليك في مصر . وقد يحدث في بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات التأثير على سلطات الوالي بالفعل ؛ فكان الديوان يجتمع ، في حالة خلو منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاة ، أو لبقائه لإسطنبول ، أو لبعده بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائم مقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائم مقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالي الجديد ، أي لمدة عدة أشهر ؛ وفي بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح في جعل

الديوان يختار أحد صنائعه لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحياناً إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائم مقام ؛ فيصبح هو المسيطر النعلى والوحيد على البلاد ، كما حدث مع إبراهيم بك فى سنة ١٧١٥ .

وكان البكوات ،حكام الأقاليم ، يقيمون فى مقر حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التى كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيك جرجا كان لا يسير على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذى ساعده على الإستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح فى إقليمه ، وفى كل الصعيد . وكان قصره متسعاً ، ويضم حدائق يربى فيها النعام والغزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاويشية ، وأغماً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الوجافات ، وأحد التراجمة ، وكثير من العبيد . وكانت حكومة بيك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الإستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيك جرجا يستند إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى ، فى سنة ١٧١١ ، أن محمد بك السعيدى قد وصل إلى البساتين ، قرب القاهرة ، وإستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة فى اليوم الرابع ، على رأس عدد كبير من العربان والمغاربة وبدؤا الهوارة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البكوات من إيرادات ، كان بيك جرجا يحصل على نصيب عيى من السلع التى كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسىوط .

وكان البكوات ، وبصفتهم من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل فى بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته تسعة عشر جنيهاً فرنسياً فى اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيهاً عن الأيام التى كان يقضونها فى السفريات

الخاصة بالعمل ، واسكن هذا الراتب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البسكوات ، الذين كانوا يستغلون الملاحين الموجودين في القرى التابعة لهم . وفي تلك العصور التي سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ؛ ويفسر لنا ذلك شغف البسكوات بالحصول على أراضي القرى من الباشا ، وشراؤها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البسكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بما عليها من قرى ، قد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضي تشتمل على بعض أراضي الأوقاف ؛ أما الباقي فكان إما أراضي « وسية » يمتلكها البك ، ويرزعا له الفلاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضي مؤجرة للملاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها « المال الميري » . ومن هذا المال الميري ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا الوالي ، ويحفظ البقية ، أو « بالفائض » لنفسه . وكان جشع البسكوات والحكام بغير حدود ، ولا يقنصوا أبداً على مجرد تسلم المال الميري . وكانوا يعملون على إنزاع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفي حالة النجس ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه وداره ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض في قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينشعب في البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكي يكسحوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان المالك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهاائم ، اللازمة لفلاحة الأرض ، ودون أي اعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياتهم . أما الحكومة ، فإنها لم تقم بأي شيء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، وإخضاعها للسلطة . وكانوا يجلدون الفلاحين ، ويعتبرون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفي بعض

المخالات ، كان البكوات يفكرون فى السيطرة حتى على أموال الأوقاف . خاصة وأنهم كانوا فى حاجة دائمة ومستمرة . لا مجرد الإحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل للإرتفاع به . وفى جو واضح من البسوخ والفتخفة . وحاولوا فى سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية . الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذى أدى إلى وقوف العلماء فى وجههم . وإلى ظهور حركة هيّاج شديدة بين طلبة الأزهر . الذين تحصنوا فى جامعتهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يسمعون أهالى القاهرة إلى الثورة على الظالمين الغاصبين ؛ فاضطر البكوات وقواد الوجقات إلى التراجع .

وكان المملوك . بمجرد وصوله إلى رتبة البسكوية . يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعتمد إلى شراء الممالك . وبأعداد كبيرة : فبلغ عدد ممالك إبراهيم بك كحيا أثنى مملوك . وعدد ممالك على بك ثلاثة آلاف . وفى وقت زيارة ثولفى Vulney لمصر . كان لإبراهيم بك مئاة مملوك . ولمراد بك أربعائة مملوك . ولبقية البكوات ما بترنوح بين خمسين ومائتى مملوك . وكان البك هو الذى يكسب ويسلع مملكته . ويشترى غنم الخيول . وكان البكوات وممالكهم يتميزون بشجاعتهم . وحجرتى فى وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيمتهم فى موقعة شبراخيت ثم الأهرام . ثدثوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضع ذلك فى عمليات إبراهيم بك فى موسم شريفه ، وعمليات مراد بك التى إستمرت أكثر من ستة أشهر فى الصعيد .

وكانت بيوت البكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القوافل من قلب إفريقيا ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض ، يشترون من القوقاز ومن البلقان . وكان البكوات يتزوجون من الجوارى البيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابسهن الماخرة وحليهن الباهرة . ولا شك فى أن زوجات الممالك والبكوات كن يقمن بدور خاص بهن ، وإن

كان ذلك داخل الحرم ملك في القصور . من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة في البلاد . ووصل الخان ببعضهم إلى السيطرة على البسكوات . حتى في العلاقات مع الخارج ؛ مثل : سق ، نعيضة ، التي كانت زوجة لعلی بك . ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد إتصل بها الجنرال كايبر قبيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها . مراد بك ، على وعد بعدم التدخل في المعركة التي ستقع بين الفرنسيين والأتراك . ونفذ مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الجنرال كايبر . بعد انتصاره على العثمانيين ، إتفاقاً لإعترف فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الخوابة الفرنسية . واحتفظت هذه السيدة بنفوذها في البلاد حتى بعد وفاة زوجها . ووصول أحمد بك اليك ، وهو عثمان بك البرديسي ، إلى منصب شيخ البلد . بعد خروجه الحملة الفرنسية من مصر . فحين وصل ماثيو ديليسبس *Mathieu de Lesseps* إلى القاهرة ، فتمسكاً عاماً لفرنسا في البلاد ، رفض عثمان بك البرديسي بمقابله ؛ وتمكن القنصل الفرنسي من مقابلة السيدة نفسها سرّاً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا . وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البسكوات والماليك . ووعدت بتأييد القنصل . وفي اليوم التالي مباشرة ، إتصل عثمان بك البرديسي نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التكرم بتشريفه بالمقابلة ١١

وكان لكل بك من البسكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط ، وخاصة في شئون الكتابة والصرافة ، أو جمع الأموال من الأهالي ، وتقييد ملك في السجلات . ولما شتهر أقباط مصر في العصر العثماني بتخصصهم في وظائف الكتاب ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدي المنفذة للبسكوات والماليك في عملية إستغلالهم للفلاح المصري . ولما شتهر هؤلاء الأقباط بحرصهم ، بما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إحتفاء مظاهر ثرائها ، حتى لا يطمع فيهم البكوات المماليك . وكثيراً ما كان البكوات يحصنون من الأقباط ، في ساعات ، على ما أنفقوا في جمعه السنوات الطوال ، وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بنموذ كبير؛ مثل نعم ميخائيل هرحات ، والمعلم رزق ، اللذين كانا من كتاب على بك الكبير ، وكان المعلم رزق يستغل معرفته . أو إدعائه معرفة التنجيم ، في التأثير على سيده ، وبدرجة جعلته يسيطر عليه ، ويستغل هذه السيطرة في الحصول على ما يرغب فيه ، سواء من الأهالي ، أو حتى من الأجانب .

ومع إزداء سلطة البكوات ونفوذهم ، وبخاصة في القرن الثامن عشر ، أصبح لعند منهم ، وكما كان للولاة العثمانيين ، أطباء خصوصيون ، كان بعضهم من الأوربيين . وينطبق ذلك على علي بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولعنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والترقي .

وعلاوة على بيوتهم الموجودة في عواصم الأقاليم ، كان للبكوات المماليك بيوتاً أخرى في القاهرة . ينفقون على بنائها الأموال الطائلة ، وبشكل يجعلها قريبة شبه بالمتصور . وفي أثناء القرن الثامن عشر . كانت قصور البكوات قريبة من مكة لميل ، قى كانت أراضيها تستخدم في تدريب المماليك . وكان هذا هو الحى الذى فصله إسماعيل بك ابن إيواظ ، وأقام فيه ، في سنة ١٧٣٤ . لإحتفالات زواج ابنه ، التى حضرها الوالى عثمان باشا . وإنتشرت قصور البكوات حول بركة الميل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الألفى فإنه بنى قصره إلى جنوب الأربكية .

وكانت قصور البكوات تبقى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى
 ك ، و ، الحرملك ، ؛ وتضم مكاتب للمعاونين ، وإصطبلات للخيل ،
 وأروقة وحدائق داخلية . وكان لكل منها بئرآ وحماماً خاصاً به .
 ظهرها الخارجى يدل على فخامتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على
 الرفاهية المروفة فى ذلك الوقت . وكانت الارضيات تغطى بالرخام
 كانت الحوائط تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت
 هبة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة السمكية
 وبواباتها الضخمة ، وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن
 ر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، والتى اضطرت ، فى بعض
 ، إلى إستقدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت
 ، المحيطة بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات
 مصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ،
 الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة
 ، الفارسية الفاخرة ، وتتناثر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط
 فضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرملك ، مع السيدات ،
 لجو المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار الفاكهة ، أو يجلسون تحت
 مظلة ، ويدخنون ، ويراقبون النعام والغزلان الذى يربونه فيها .
 البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى
 هرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة
 وضفة ؛ والننى حوله الجنرال كليبر إلى مستشفى عسكري يتسع
 ربر ؛ وقصر مراد بك فى الجزيرة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

شكناات للماليكة ، والذي نزل فيه الجنرال بونابرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والماليك ، والكشاف ، والبسكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والاساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية إستغلالهم .

الفصل التاسع

خصائص الحكم العثماني

نجح العثمانيون في وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثماني تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثماني ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العاملة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التي كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثماني في مصر بالطبقية الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للمحكومين ، ثم إتصف بالجنود والرجعية ، وبخاصة في وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات النضام المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على استمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح في المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر في العهد العثماني ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الاجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمى من ثلاث درجات ، أو مساطب ، تنفصل كل منها اجتماعياً

عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة سوياً في نفس التشكيل .
وكانت المجموعة الأولى هي مجموعة العثمانيين ؛ وهم الذين يتشاورون الغزاة الفاتحين ،
ويمثلون السيادة . وكانت تشتمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين
في مصر ، وكبار موظفي الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون
من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده في مصر ، بعيداً عن
المصريين . حقيقة أن الأهالى كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ،
وكانوا يتجمعون على جانبي الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يتسلسل إلى
القلعة ، وكان هذا التجمع يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان
المصريون يتشرفون برؤيته في المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لزيارة
العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج الحبل ،
وكذلك سفر التجديدات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند اشتباها
في حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل
أوقاته في قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ، وحتى مشاركته في جلسات
الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ،
أو أغوات الوجاقات ، يشهد تحرراً في بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات
والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والأعيان
من المصريين . ولا شك في أن شعور الوالى بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ،
كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ،
حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقي ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،
لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المالك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من
الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجنب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام

الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ، فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقي كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومهما زادت ثروة المصري ، وإرتفعت قيمته ودرجة تبهره في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالى في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويتضمن رضاه والسلطات العالية عنه ، ويتضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البسكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تتباور في شكل تحكم وضغط على الأهالى ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولاية من الأتراك ، الذين كانت الدولة تعينهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الأتراك العثمانيين وبين البسكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة . وظهور التنافس بوضوح بين مصالح كل منهما . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور الطبقي واضحاً ، وحرّم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة الزواج من مصر ، وحتى الزواج من أراذل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

تهدف ، في المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون إرتباطهم بأقاليم معين من أقاليمها ؛ ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقية الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم ، وبين الحاكم والمحكوم . وإن يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الأملاك في الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقرى الدولة ، في ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هي مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم في حكم الأقاليم ، وفي شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالأولوية وبالسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، في هذا التحالف ، الولاء ، وتساعدها على إستمرار نظام الحكم ، وإستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين في مصر في العصر العثماني بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا إستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى لحريمهم ، والغلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك في أن شعور المماليك بأنهم كانوا أمراء البلاد ، وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدي إلى شعورهم بالتالي ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيتهم العسكرية ، وتخصصهم في حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام

العثماني كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفي بين اختصاصاتها الاجتماعية . وظل المالك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد في حكم الأقاليم في وقت قوة نظام الحكم العثماني ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم في الوقت الذي ضعف فيه نظام الحكم العثماني . وفي المرحلة الأولى ، كان هم المالك الأول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البسكوية ، كهدف في حد ذاته ، لا يجرؤن على التطلمع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المالك الجدد ، والمعيشة في مستوى إجتماعي مرتفع . أما في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فإن بعض المالك أخذ يتطلمع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الإدارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالي موقف الند للند ، وقد يتدخل في أمر عزله ، أو في أمر تعيين قائم مقام له ؛ وقد يعتمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سنرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المالك يستوردون جوارهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذي أدى كذلك إلى استمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنمنصلة عن كل المصريين ، وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البسكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، في أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التي تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المالك ذرية لهم ، وإعتمادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على انفصال طبقة المالك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر . حقيقة أن المالك كانوا أكثر اتصالاً من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين في حفلاتهم وأفراحهم ، الأمر الذي كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور نحوهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تباين طبقي بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية استغلال المجموعتين

الحاكمين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح في المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .
أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنائع ، وعلى كبار التجار في عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهبندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو « المساتير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت مكرراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم الماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال في هذا النظام ، وفي صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حده الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع . بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، على سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة ، ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطامع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم تترك للفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائم ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصنایع ، وبشكل يقو من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم .

ومع الفقر الذي ساد هذه المجموعة ، وهي تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصري لا يجد وقتاً للدراسة والتعلم ، سوى ما كان موجوداً في بعض الزوايا والسكنات ، من مبادئ لحساب ، وأساسيات الاسلام . وساءت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصري ذواً أكبر قطاع تفقر فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف النقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصري ، عما كان عليه في عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصري يرزخ تحت عبء الديون المستغلة ، ويعجز عن تطوير وسائل إنتاجه ، ويعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالسكاد . وساءت الخوف من السلطة ، وسيسوط رجالها ، وتجريدات التأديب التي كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض اجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبح الفلاح يوصف بالجهل ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالخدب والتمش ، وفي ظل مناخ نفسي غير سليم .

وإضطرت المصري إلى استئجار رانرس ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار في حيازة قطعة الأرض التي يعين عليها . لأنه السابغ ، بكل ما يحمله هذه النخلة من معاني . وحتى التجار ورجال العلم فيهم ، رغم نجس بعضهم في تكوين بعض الثروات وفي الوصول إلى بعض المناصب في القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التي كان يتمتع بها رجال الوجاقات ورجال المماليك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثماني ، كانت تتميز كذلك بشعور بالحكام

والعسكريين والماليين بأنهم يكونون أرسقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . ففى طبقة أرسقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقي الأرسقراطي الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوربا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرسقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

٣ - ارسقراطى :

تميز الحكم العثمانى فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقة الاجتماعية ، وظهور روح الأرسقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم . ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نعمة الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة ، وبالطريقة التى تراها أو تفرضها ، على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفى مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أى بإخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . ولستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شئون الصحة والتعليم ،

والمواصلات ، فإن الدولة كانت لا تهتم بها كثيراً ، وتركها للمجتهودات الفردية ، أو للمؤسسات الأهلية . ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبطلهم وبانفصالهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك في أن هذه الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخلي على كل الأقاليم ؛ فاحتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، في النواحي المعنوية والإسمية ، في المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد استعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم ، مثل الماليك ، واستخدموها كأعوان لهم في حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب ، كان وسيلةها كذلك في الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش ، حتى تغني الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت إشراك قادة الوجاقات في الديوان . أي في مساعدة الوالي على اتخاذ القرارات الهامة التي تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها ، ويشعون منها ، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال « الصرر » مع الغلال والمحمل والكسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

في الإنتاج ؛ وحرروا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقليمتهم .
وعمدوا ، أكثر من ذلك ، إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المالك التي كانت تحكم مصر
وتستغلها قبل حضورهم ، وبإسهم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمتين ، وحتى
نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشركا في حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهي
طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تكن مصر في حاجة إلى وجودها ، وإلى استمرار
الإفناق عليها . طبقة « طائفية » تمتص عرق الكادحين ، وتقرض نفسها عليهم
بالقوة ، ولكي تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها ، مهما زاد العيى وثقل
على كاهل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها في حدها
ذاتها ، وعدم مسايرتها للتطور الكبير ، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر
الإستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها ،
وأصبحت تمثل عقبة في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ
بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجمود ويمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة
من مناطق العالم .

٣ — الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأنه عمل على الإبقاء على الحالة التي كانت موجودة
قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها
الأساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهدى سليم وسليمان ، فإنها
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مسايرتها للتطور الذي كان يعتبر من مكنى
الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر النظام
رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر كان هو المسؤول الوحيد عن ذلك الجنود والتخلف الذي أصاب كل المنطقة . والواقع أن تحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مسؤولية ذلك التخلف الذي أصاب النشاط التجاري ، وإن كان من الصعب تحميله مسؤولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والمادة لتجاوزها عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم في نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التي كانت الدولة تقيها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فله كان في وسع المنتج المصري ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب في تعويض ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان مستنيراً ، أن يساعد على هذا الاتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذي كان يشترك مع رجال حكمه في العيش منه . ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك في المسؤولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا ، خافيت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها . ومع مجيء القرن الثامن عشر ، وما صاحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التي كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهي الإحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجملها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير ؛ فزادت فى جمودها ، وزادت فى رجوعيتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم احكم الاقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المحذور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطئ ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالمهم هو عدم قيامهم بأى شئ قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد سياستها العليا . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة إختصاصات الولاة ؛ فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك السكتخيا ، أو السكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهماته ومسئولياته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجمود والرجعية ، والتمسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض طغيانا وتفرساً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى في النظم الإدارية والعسكرية ؛ فالجمود مع التضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التي يعجز فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تنهياً لتطور جديد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية قبيل دخول للقوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، واحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثماني قد احتفظ للمنطقة بنظمها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها في هذه المرحلة الحضارية ، ولمده ثلاثة قرون .

٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى :-

إذا كانت ماهر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله في العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدان الخلافة الإسلامية ، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً في القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى فقدانها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التى إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر في القاهرة ساعد على احتفاظ هذه العاصمة بنفوذ علمي وأدبي وديني ، لدى كل من يرغب في الدرس ، ويجد في نفسه استعداداً للعلم . وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات في هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت في العهد العثماني على

صدهتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم في البلاد ، وإنخفض مستوى طلبة الأزهر بشكل واضح في أثناء العهد العثماني ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجئ إلى هذا الجامع فراراً من الظلم ودخولاً في حمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التي سادت مصر ، وسادت كل المنطقة وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد ما كنا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، الرفع البلاء عن الأمة ، واكتشف الخمة ، ولوقف الأربعة ، أو لإنهاء الجماعات ، وكانوا يدعون فيها كذلك « بالنصر للسلطان » إذا ما اشتركت جيوشه في حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ الديني والإسلامي الموجود في مصر في هذه الفترة أصدق تمثيل . ولم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ، كما تبدل الأبحاث التي عملت في علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جمودها ، وعدم إشتغالها على جديد تصنيعة إلى المعرفة في هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذي توفي سنة ١٥٢٤) والذي يمتد تاريخه وبتأثير الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنوات الأولى من العصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمي إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ، ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبيل (الذي توفي سنة ١٥٥٣) والذي كتب عن « تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها » ، والذي أعطى لنا وصفاً حماسياً لكفاح طومان باي ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن ننتظر حتى وقت ظهور الجبوتي (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخي مصر الحديثة للكلمة ، ويمكننا أن

نجد كذلك حاشية محمد بن حمزة الرملي (المتوفى سنة ١٥٩٦) تنفي دمهاتج والنواهي للشافعية . ولم تشهد هذه النشرة ظهور أي كتب في الجغرافيا ، كما أن مكتشف العالم الجديد ، وظهور المحترقات في أوروبا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رجباً للعالم في مصر في ذلك الوقت . وحتى المبتغين بالطب ، أصبحوا يعيدون على مناصبتهم بدفع الرشى وتقديراً لها . وان كنا نجد أن مؤلفات عبد القادر البغدادي (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القادوس الذي وضعه الشيخ مرتضى الزبيدي (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هي من الكتب الكبيرة التي وضعت في هذا العصر . ونعرف أن محمد بك أبو الذهب قد اشترى النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها ثماناً ألفاً ، درهم من الدولة ، لكي يضمها في مكتبته التي أنشأها بجامعه ، الاسم الذي يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذي يسود مصر في هذا العصر العثماني هو مناخ إسلامي واضح ، تنتشر فيه الاحتفالات بمولد الشيوخ والأئمة ، سواء في القاهرة أو في غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعي ، الذي كان يمتد لعدة أيام ، ويمتد أيضاً لعدة أيام من الله وحى الأزهر بآلاف من الزائرين ، إضافة لولد السيد أحمد البدوي في طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القناني بجمهورية كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولسكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه . وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامي الذي كان موجوداً في العصر المملوكي . وسيكون هذا التأثير بزنطياً ، يؤدي إلى تصغير القباب ، وتقارب ارتفاعها ، مع إتباع قاعدتها ، فأصبحت القباب مفلطحة ؛

وأصبحت المآذن متعددة الأضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية ، وتم في هذا العهد بناء عدد من المساجد فى القلعة ، وفى بولاق ، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شاكل مسجد السنانية . كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات ، مثل رواق اليمنيين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجدى السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والإمام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتنخدا ، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمسدارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، للانفاق عليها ولصيانتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والبركالات والأسواق فى القاهرة وكانت تصنف ، فى مجموعها ، بحفاظتها على روح المعمار الإسلامى .

ولا شك فى أن هذا المناخ الإسلامى كان عاملاً يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثماني والمملوك والمصرى ، ويشعر الأهالى بأن المتصرف فى أمرهم ينتهى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم فى لغته ، ويختلف عنهم فى طبيعته وفى مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كلها ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالانهيار . واستمر روح التضامن الإسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى . وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجماعة الإسلامية فيما بعد . حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سوء إلى أسوأ ، ووصلت الأحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .

الفصل العاشر

التخلف الاقتصادي

تسكفت التغيرات الهامة التي وقعت في منطقة الشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثماني ، الذي تميز بالطبقيّة ، وبروح الأرستقراطية ، وبالاستغلال ، مع جموده ورجعيته ، في الوصول بالإبحوال الاقتصادية في مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تفهقرت عنها في بعض القطاعات ؛ وذلك في الوقت الذي إستمرت الاوضاع الاقتصادية في تطورها وفي تقدمها في مناطق أخرى من العالم . فن الجمود وصلت الاوضاع الاقتصادية في مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك في جميع القطاعات : في الزراعة وفي الصناعة وفي التجارة وفي المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة في البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

١ - الزراعة :

كانت الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأولى في البلاد ، وكانت مرتبطة بالارض وبالآري وبالأساليب المستخدمة في الزراعة والاستغلال الزراعي .

أما الأراضى فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذي يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وبتوزيع باقى المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التي توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالى على صغار الأعوان ، الذين كانوا يخدمونهم ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حيازة الفلاحين للأرض كانت وراثية، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال، وما يطلبه رجال السلطة منه.

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضي، فقد كانت هناك بعض أراضي الأوقاف التي لا تدفع الضرائب، وهناك أراضي الالتزام، التي كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب، وبشروط معينة، ويوزعها الملتزم بدورة على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم. والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محددًا بجمع الأموال، ولم يكن وراثيًا، إلا بشروط معينة، وأهمها موافقة الحاكم عليها. وكان السلطان سليم قد أمر ببيع الأراضي وتسجيلها، وتسجيل أسماء مستثمريها، وما يكلف به كل مزارع من أموال. وبعد أن كان الكاشف هو الذي يشرف على جمع الأموال، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين، أصبحت هذه العملية من اختصاص الملتزمين، في وقت ضعف الدولة العثمانية. ولا شك في أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه، مجرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار، ولتحسين حالة الأرض، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها في نفس مستوى خصوبتها.

أما أراضي الأوقاف، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال الخيرية، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب، والتكايا، وبعضها وقفاً لأهلياً، وذلك حسب حسب رغبة الواقف في حجة الوقف، والانتفاع بالريع في بعض الأوجه المحددة. ولا شك في أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن استمرار الحصول على الريع أو الغلة، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال، ومن تربيته، ويؤدي إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الريع من جيل لآخر، مع تزايد

أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير ديني ، و لضمان الحصول على ريع يتفق منه على أعمال البر والخير ؛ وليكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأهلاك ، و ضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد . وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان الكشف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المالك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يطيعوه ويؤدوا له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضي الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يستخر الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويستخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلمة في تعيين شيخ
للبلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين « الشاهد » الذي
يحفظ سجلات الاراضى ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحاب
الحيازة وقيمة الاموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذي يجمع الاموال
ويسلمها للملتزم ، و « الخولى » الذي يدير اراضى الوسيعة ، و « المشد » الذي ينفذ
العقوبات التي يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون
الخدمة المفروضة عليهم في ارض الوسيعة ، و « الكلاف » الذي يعنى بمواشى الوسيعة .
وكان في كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحداد وحلاق ،
يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة في دائرة الالتزام ،
ولكن الزراعة كانت تقوم غموماً على المجهودات الفردية ، وتستخدم فيها الاساليب
الاولية ، والتي كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الاول يتجه إلى جمع
أكبر نصيب ممكن من غلة الارض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول
والغلة . أما الحكومة التي فقدت حتى عزمها على جمع الاموال بنفسها ، فإنها كانت
عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة : فكانت الاراضى تروى
بنظام رى الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً في السنة ، إلا في المساحات الصغيرة
والمجاورة للنيل مباشرة ، والتي كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم
الفلاح الشادوف في ريه ، وكانت المحاصيل الصيفية غير مبروفة ، أو تسكدت تكون
غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بمشروعات اللازمة ، وانصراف الملتزمين
إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الارض ، وعجز الملاح عن تحسين زراعته وتحسين
أرضه ، قلت مساحة الارض المزروعة ، وطغت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،

وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيوب الملازمين ؛ فزاد ظهور التخلف في ميدان الزراعة ، وفي قطاع الملاحين .

٢ — الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف في مصر بتغير طرق التجساسة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، انتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستعانة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجدته في البلاد ، فحرم مصر من عملهم ، وحرمت من فنيهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلّت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر النرف وصناعة الكماليات التي كانت تخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية الرزمية لها ، وأفقتهما قطاعاً
من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى سبجرت فيه ، مادياً وتنظيمياً ،
عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى
كان يمثّل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدى حتمياً إلى تخلف الصناعات الموجودة
فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة ، واسكل طائفة شيخ ، يرمى شئون الصناعات
وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة
الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على
المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويهتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ،
وبتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يهتم بمدة
التمرين ، ويراقب الصناعات رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج
غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون
إستبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستثمارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم
عمالهم لمصالحهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى
المستوى اللائق بها . بعد كل ذلك ، أدبر تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف
بهدف رفعها عن العزى الذى نشأت من أجله - وهو التخصيص والعمل على رقى
الحرف - إلى غرض آخر هو التمحّز فى الصناعات وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة
التي كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة ، وبخاصة فى عصر
ضعف هذه الحكومة (١) .

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ . ص ٣٠ - ٣١ .

وإذ زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأصبحت تتدخل في شؤونها ونظمها الداخلية . وأصبح واجب شيخ الطائفة الآن يتمثل في جمع الضرائب . وتركزت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر الاختلال في توزيع الأعباء الضريبية بالعدل ؛ وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق مرقوسيه ، وظلم من يرغب في ظلمه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع عن دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً فنياً يهمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب في اختصاصاته من موظفي الحكومة ؛ وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون الانتفات لأمر الصناعة . وأخذ المشايخ يستغلون عملية التزامهم بجمع الضرائب ، وحررتهم في جمعها ، في الحصول على فائض يبقى لهم ، بعد تقديمهم ما تتطلبه الحكومة ، وتقديمهم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصناعات وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون الكثير من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حماستهم على العمل وعلى الإنتاج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية ، جعلتهم يسمعون بذكرين إوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والجمالين والممثلين والمخنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم ، مما كانت تعتبر في هذا العصر على أنها حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مصر نظرة استغلالية بحثة ، واجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية فأرهقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج الصناعي ، وإلى إنحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصيللة الضرائب ، وإنخفاض ما يصل منها إلى خزينة الدولة .

واقداً اندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ؛ وإن كان وجود السوق انخلي وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالي ، ساعد على بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة الاسرورية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات الغذائية ؛ مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج الخن وتقدير ماء الورد والعرق وصناعة النطير والخلوى ؛ والصناعات الكسائية مثل عرن ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة اللباد والتطريز ومنتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء : مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحداة والخراطة ؛ هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة : مثل صناعة البسط والحصر وصناعة السفن وقنوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبييضه والتسيافه وصك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأسواق المحلية (١) ، وكانت مراكزها تقوم في الجهات التي تخدمها فيها البيئة ؛ مثل المراكز العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والنيلية التي تساعد فيها

(١) انظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة .

سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة والإكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

٣ — التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضمير قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وبحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية هذا التغيير لحكم الأتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ، ويرجع كذلك إلى روح الكشف الجغرافية ، وازدياد تميز الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أي حال ، فقد تحمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها لم تنحصر في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد . فكانت لكل ساحة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . وإشتملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، وللعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحاميين ، والسروجية . أما في خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالي في المناسبات ؛ وإشتهر منها مولد

تسجد أحمد البدوي في طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك
مواند عـد من المشايخ والسادة الموجودين في طول البلاد وعرضها : ولستحرت
هذه المواند تـمـثـل نـسـاطـاً تجـاريـاً كـبـيراً ، وتـمـثـل أسـواقاً سنـويـة ، يـتـم فـيـها التـعـامـل
التـجـارى جـنـباً إلى جـنـب مـع زيارـة المـريـدين ولـشـترائـهم فـي هـذه المـوالـد . ونـجـد
أن نـطـاق الأسـواق السنـويـة قد تـحوـل فـي المـراكـز والقرى الكـبـيرة إلى أسـواق
أسبـوعيـة ، تـعـقـد فـي يـوم مـعيـن مـن الأسبـوع فـي مـكان خـاص بـها ، وتـنـتـقل بـسـلعـها
وتـجـارتـها ، فـي الـيـوم التـالى ، إلى مـكان آخـر . وأصـبـحت هـذه الأسـواق الأسبـوعيـة
تـمـثـل بـنـداً هاماً فـي حـياة الـاهـالى فـي كل مـنـطـقة مـن المـناطـق ، وكـانت فـرصـة لـالتـقـاء
العـلاـحين والتـجـار فـي يـوم مـعيـن مـن أيـام الأسبـوع .

وكان في وسع الحـكـم العـثمـانى لمصر ، رـغم تـحوـل طـرق التـجـارة العـالمـية عـن المـنـطـقة ،
أن يـؤدـى إلى زيـادـة تـنـمـية التـجـارة الداخـلية ، إذـا ما اهتم بـها بـطـريـقة اقتصـاديـة ،
وإذـا ما اهتم بـتـوفـير الثـقة لـدى التـجـار والمـسـتـهـلـكين عـلى السـواء . وكان الأمر يـتـطـالب
استـقـراراً فـي نـظـم النـقد ، وعـنايـة مـن الدـولة بـالمـقاييس والمـسـكاييل والمـوازين ،
ولـسـكن . هل كانت ظـروف الحـكـم العـثمـانى وطـبيعـته تـسـمـح بـذلك ؟

أما فيما يـتـعلق بـنـظـام النـقد ، فنـعـرف أن مـصر قد شـهدت إـضطـراباً فـي هـذا
المـيدان قـبـل دخـول العـثمـانيـين إلى البلاد . وكان سـلاطـين المـمالـيك لا يـعـطـون إـهـتماً ما
كافياً لـعمـليـة صـك المـقـود ، ولا لوزنـها القـانـونى . وكثـيراً ما كانت قـطـع العـمـلة
تـعـرض لـلـش فـي دار صـك العـمـلة نـفـسـها ، نـتـيـجـة لـلانـحـراف ، وقلة رقابة الدـولة
على الـيهـود الـذين كانت تـعـيـنهم لـلـعـمل هـناك . وفـي بـعض الحـالات ، كانت الدـولة ،
أو بـمعنى أصـح السـلاطـات ، تـسـكـتـشف هـذا الغـش ، وقد تـقـوم بـمـعـاقـبة المـسـئـول عـنه ،
خـاصـة إذـا ما كان ذلـك الغـش غـير صـالح الدـولة . وبعـد أن خـضـعت البلاد لـفـوضى
الحـكـم المـملوكى فـي هـذا المـيدان ، جاء العـثمـانيـون بـعـواصـل فـوضى جـديـدة ، كما جاءوا

بروح نهم وإستغلال ، حتى فى ميدان العملة . وكانت الاسواق قد قابست الكثير من إضطراب نظام العملة . وضاع على المتعاملين الكثيرين . نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفى بداية الحكم العثمانى أُنقِيت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ، وإستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصحبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائى ؛ ويتكنا أن نحدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلاً مختلفاً لسعر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية ، المالية فى عهد حكم أول الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام فى الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يدفعون جعل سعر المبادلة فى مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتأثرنى هذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى إنخفاض المستوى الفعلى للثروات ، وإلى إنخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث فى قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث فى بعض الحالات فى وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذى كان يؤدى إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعى الضرائب . وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبى ، الذى كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه فى الوزن والقياس ،

وتسمى «البندقي» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى «الميدى» وكانت تساوى نصف الدرهم . وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه العملة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع العملة المعروفة في ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغيرات المستمرة في قيمتها . ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية ، والتي كانت قيمتها ثابتة : ويكنى أهمها هو «الـ. في» أو «البندقي» ، وهو عملة البندقية ؛ و «الريال الهولندى» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أبو كلب» ؛ و «الريال الإسباني» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر داخل شكل يشبه النافذة . وكان يسمى «أبو طاقة» .

ونفس روح النوضى التى ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في دوائر المقاييس ، والمكاييل والموازين ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة . و أدى كل ذلك إلى اضطراب في الأسواق ، وإنعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالي إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التى كانت موجودة في البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة المدن عما كانت عليه من قبل ، كما اختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على لأراضي المسوحة . وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة . وإلى حساب العلاج .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضمفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التى أصبحت تتر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصيلة الضرائب الجمركية ، وقلة

ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقدانها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة اتصالها ببقية الإقليم ، بعد انسداد خليج الإسكندرية ، الذي كان يوصلها بفرع رشيد ، وإرتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات الهند من الحرير والبهار والتوابل ؛ واستمرت أسيوط مركزاً للتجارة السودانية والإفريقية . واشتغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون في فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتي كانت تشتمل على مخازنهم ومساحاتهم ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعفتهم من الخوض في التنظيم القضائي والمالية السائدة في الإمبراطورية^(١) ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، في بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبداد البكوات . ورغم تعدد مفرجات صادرات مصر و وارداتها ، فإن حجم

(١) انظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية ، والتي وقعها السلطان سليم معهم في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها إمتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها إمتيازات جديدة - في كتاب :-

Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire, 1933. Vol. III par. Etienne Combe, pp. 96 101 .

التجارة الخارجية قد نفس كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك ، وبعد أن إلى ما يزيد ثانياً عن نصف مائتين جنيه في مجموع الصادرات والواردات في السنوات السابقة لحجى الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت معلماً ككالية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ، أما بقية المصريين فكانت تمكن معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثماني ، إلى مرحلة واضحة من التخلّف ، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

٤ - الإدارة المالية :

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب ، سواء أكانت مفروضة على الأراضي ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها بين المنتجين ، وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ، وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعي الضرائب كانوا لا يعلمون تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذي ترك لتصرف جامعي الضرائب . كما تراخى الحكم في أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سريانها ، الأمر الذي دفع بعض المحصلين إلى الانحراف في عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فاتات الضرائب ، حتى يعموا لأنفسهم ثروات من فائض

قيمة الإنتاج وكانت نفقات الجباية مرتفعة ؛ واضطرت الحكومة ، في مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للمتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة أقل بكثير مما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، في حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالإتفاق على تكاليف جمع الإيرادات ، كان المتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعي الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكم في تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالحهم الشخصية ، ويهدمون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، وعملية طريقة الكيل أو الوزن ، والتي كانت دائماً في غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية ، وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكم ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في « الخزانة » التي كانت ترسل لإستانبول ، « والصرة » التي كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تمولها الدولة العثمانية وقت إنشغالها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ،

وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلاك نظام الحكم
العثماني الثمر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة
إليه ، السير في طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي
كان لها . فأطبق التخلف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .

الباب الثالث

القرن الثامن عشر

الفصل الحادى عشر

النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم فى مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التى كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالى ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونته فى ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات التمرد ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشايات للقضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون فى بعض الحالات فى السيطرة على الموقف ، وإن كان المنمردون يصلون ، فى حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة فى مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية العملية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، إبتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالى وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدى عدد من البسكوات المالكين ، أو من قادة الاوجاقات العسكرية .

١ - الانكشارية والعزب :

أصبح رجال أوجاق الانكشارية هم المتصرفين فى شئون البلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول اسماعيل باشا ، الوالى ، أن يستعيد سلطته فى سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الانكشارية قد استولوا على لميراد الجمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الاموال لخزانة الدولة ، فنشأت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الانكشارية فى جانب ، فى الوقت الذى انضمت فيه الاوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الوالى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها في صبيحة يوم العيد إلى باب قصر الوالى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ، وجاء عيد الأضحى في ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل للباشا . وإستمرت هذه الخصومة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، إجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائما بديلا عنه ، ثم تحفظوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى نقط الحدود ، حتى لا تصل أى أخبار عما لاقاه الوالى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحد أغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى في سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على أغا الإنكشارية ، يتولى السلطة في مصر . وكان تافها ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتمصبه ومغالاته في القسوة^(١) . وظهرت هذه "قسوة في حالات كثيرة وبخاصة في ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . ولقد عمل على أغا على تحديد أسعار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد للسعر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض فى الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على أغا بإحتشار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لداره . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه الكمية من القرى ، وبأى سعر ، وأحضرها لدار الأغا . فأمر الأغا بإدخالها إلى المطبخ ، وذكر

(١) أنظر : DEHRAIN, Henri: L'Egypte Turque.

[Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] .

p. 95.

للتاجر أنه كان في وسعه أن يحضر كميات من الجبن كذلك لأسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده ، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات . وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه فنعلمهم سترة من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم بالتجار في البن ، فخذ عليهم الأغا . ووجد في إحدى زياراته للسوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالكرا بيج . وكانت إهانة كبيرة للفرنسيين . واضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا عزل علي أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالي ، وقوة رجال الإنكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات علي أغا إليه ، وذلك في اجتماع الديوان ، في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان علي أغا قد شارك في قيادة حملات الحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة ، خاصة وأنه كان قد أخطأ في حق أحد الأجانب . والمهم هو أن الباشا اضطر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات علي أغا إليه ، وخلع عليه خلعته . ودل هذا على ضعف الوالي أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد علي أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذي حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفي في نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده علي باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الإنكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الإنكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التي تمكنت سويًا ضد الإنكشارية . وكان هؤلاء الآخرون يرغبون في أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

فد ر س . . . ثم أن أهل الوجاقات الست اجتمعوا وإتفقوا على إبطال المظالم المنجدة بتصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك في قائمة ، واتفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والآبصار^(١) والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية^(٢) في الديوان ، ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتسب أحد من أهل الاسراق في الوجاقات ، وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويحرر هوانهم على العادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشراً معه ، وأن لا يتعرض أحد المراكب التي يبحر النيل ، التي تحمل غلال الأنبار ، وأن يحمل السخلال المذكورة جميع المراكب التي يبحر النيل ، ولا تختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأمان باسم الأكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يبيع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جناس الإفرنج ، وأن لا يبيع ابن بأزيد من سبعة عشر نصف فضة ، وأرسلوا القائمة المسكتبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى^(٣) وينسأدى به في الأسواق ، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية مافعل هؤلاء اجتمعوا ببابهم ، وكتبوا قائم نظير تلك القائمة بمظالم الخردة^(٤) ومظالم إسباهية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يعتبروها ، وقالوا لا بد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب لإبطاله من المظالم^(٥) .

(١) يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٢) كلمة فارسية . معناها بدل تعيين أو بدل جارية .

(٣) كلمة تركية . معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الأعظم أو من الباشا في إحدى الولايات العثمانية .

(٤) مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٥) أنظر : الجبرتي : ج ١ ص ٣٤ حوادث ذى الحجة سنة ١١٢٠ هـ (١١)

فبراير سنة ١٧٠٩) .

ومعنى ذلك أن المظالم زادت بمصر ، وتجددت ، مع مرور الأيام ؛ كما أن الفوضى كانت قد بدأت تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل تعيين أو بدل جارية ، وأن بعض التجار كان يحتذى برجال القوات المسلحة ، أو برجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائلة العقاب . وربما لا تخضع كذلك ممن أزيهم ومكاييلهم للتفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر نرى أن رجال الانكشارية رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنهم كانوا تمتس امتيازات لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصناجق بباب العزب ، وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديران عند الباشا ، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيرلدى بإبطال ماسألوه فيه ، والمنادة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماً منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم ماسألوه ، وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجبة ، ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ، ونادوا بذلك فى الشوارع ... (١) .

ومع ذلك فقد استمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ، وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبي ، لامتد ما يقرب من عام ونصف عام ، عاد ظهور هذه الخصومة فى شكل عنيف ، فى شهر مايو سنة ١٧١١ ، واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ، ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البكوات ، مثل بيك جرجا ، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣٤ — ٣٥ .

والأوجاعات الأخرى ، ومعظم البسكوات الذين ظهر من بينهم لإبراهيم بك .
وأخذ الانكشارية يطلقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتي كانت تسيطر على
المدينة ، على ثكنات العزب ، التي كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين
الطرفين في شوارع المدينة ، وخارجها . وفي النصف الثاني من شهر يونيو ١٧١١
انتصر رجال وجاق العزب . فتمقبوا الجدران التي كانت تفصل بينهم وبين
بيوت أعدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا في شراء بعض عناصر الانكشارية
نفسها . وفي يوم ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الانكشارية للقيام بعملية
استكشاف من أعلى المقطم ، وانتبه أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ،
دلالة على طاب السليم . فكانت الهزيمة . وتزاحم العزب الى داخل القلعة ،
واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه في
أحد المنازل . أما أغا الانكشارية ، فان رجاله قد تخلوا عنه ، وانفضوا من حوله ،
وقتل ، وجروا جثته من الأرجل ، في ميدان الرميعة . وشهدت الايام التالية
عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكروا في تعاونهم مع الانكشارية ، وقضوا
على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون في أيام شهر يونيو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من
بينهم اسماعيل بك ، ومحمد بك ، وقبطاس بك الدفتردار ، والأوده باشي ،
وابراهيم بك ، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة تقدمه في السن ،
ونظراً لضخامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة في ذلك الوقت . أما
الوالي ، فان دوره أصبح ثانوياً ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد
فقد كانوا يخشون دائماً من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهائياً ،
ويزيدون الحراسة ليلاً ، ومنعوا الخروج في الشوارع بعد الساعة الثامنة مساءً .
ورغم أن الهدوء ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن

حرباً أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور في شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛ بين طائفتين من طوائف المماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة الى قاسم بك الدفتردار والى منافسه ذى المقار بك الكبير ؛ واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحه عنيفة استمرت فيها من يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها عبدى باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من المماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضاً من رؤوسهم بملحة الى استانبول .

ولقد ظل إبراهيم بك يمثل الشخصية الأولى الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت . الى أن توفى فى بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه اسماعيل بك ، ابن ايواظ بك ، الذى كان قد قتل فى أثناء الفتن التى نشبت فى مصر فى سنة ١٧١١ . واستمر التنافس على السلطة فى مصر ، رغم تغير الرجال : وبجانب رجال جدد ؛ واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البسكوات المماليك .

٢ - جركس بك :

تمتع اسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعاً مائة قرية ، وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتملت على أعداد كبيرة من المماليك . وتولى مكان والده ايواظ بك ، وحصل على زعامة البسكوية ، وهو لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاماً . وعجب الأهالى لرؤية هذا البك الصغير ، بلا حية ، فأطلقوا عليه قسطة بك . واسكن ترفعه ، مع ما كان يتمتع به من ثروة ونفوذ ، أوغر صدور الكثيرين عليه ، وجمالهم يحاولون منافسته فى السلطة . وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر ، وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ،
وشارك بها مع الجيش العثماني الذي حاول رفع الحصار عن بلغراد في
سنة ١٧١٧ .

ولاشك في أن محمد جركس بك كان لا يشعر ، وهو القائد العسكري الهمام ،
بإحترام كبير لإسماعيل بك ، الذي بقى في المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيت
إبراهيم بك يجب أن تعود اليه ، لا إلى اسماعيل بك .

ولتبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك لإبتداء من يوم ٦ يونيو
سنة ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات
في هذه المعارك ما يزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ،
وكانت الخواص عقيمة ، والنهب مستمرا في الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج
من القاهرة مع أربعين ملوكا ، وتعقبه البدو ، وإنقضوا عليه قرب بلبيس . وقتل
أغلب من كان معه ، وتحطم سيفه ، ولكنه استمر يحارب بسيف آخر
استله من سرج فرسه . وجرح بالحرب ، فأسروه وعادوا به إلى القاهرة ، في
يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شهامة ، كانت تميز
المماليك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ،
وهدية من الفراء ، وأبعده عن البلاد متفيا إلى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه الهزيمة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد
إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، في شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ
يتصل بالباب العالي ، وتعمد بأن يدفع للسلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل
عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب الدفتردار . وكان له أعوان
كثيرون في القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانوا مخلصين

له . وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم لإنتقال الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإنتهز رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المماليك ، وعين محمد جركس بك أميراً للحج بدلا من إسماعيل بك ، وخلع عليه قفطانا وفروة سمراء وسار محمد جركس بك على فرس مطهمة ، وتحيط به ثلاثمائة من رجال الإنكشارية ، بين هتافات الأهالى ، إلى بيت ابن إبراهيم بك ، أستاذه السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادرته لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وخرج جركس بك على رأس ألف من الإنكشارية على طريق السويس لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظره ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا فى ملابس سيدة ، واختبأ وأخذ يعد للأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى تقليب البكوات على رجب باشا ، بدعوى أنه كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعا تاما للسلطان . ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الأخيرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سويا ، وأنه سيبقى بفرده إذا لم ينضم إليهم ، ويعملوا سويا من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرغب ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المناهرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجزار بعض المدافع فوق المقطم ، واضطر رجب باشا إلى التسليم بعد بضعة طلقات من البنادق والمدافع . ثم حبسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطا من كل وىاق إلى إستانبول لطلب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع . واحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحمد سلام القلعة ، وعمل على صيد بدواته ، وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الخراييت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات في الأوقات المهيئة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ، وكانوا يخطفون السيدات والمصيبة من الشوارع في النهار .

وفي شهر أغسطس سنة ١٧٢٥ عزل جركس بك الوالي العثماني ، باشا القاهرة . ولكن هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعوانه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك فى مكانه ، على أن ينتقم لنفسه وسلطته . وفى ٩ فبراير سنة ١٧٢٦ ، رفع الواليان ، القديم والجديد ، الراية النبوية ، وسارا بها فى شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بأسلحتهم صوب القلعة ، وقبل الظهر ، كانت الشوارع ممتلئة بالجماهير ، وهجموا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسمائة مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجمين ، واستولى على ثلاث مدافع . واسكن الهجمات استمرت فى اليوم التالى ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأهالى المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ما وجدوه فى بيته من ثروات ومنقولات وأقشة وتحف .

ومرة جديدة ، وكما كان يحدث فى كل مرة بين المتقائلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الانتقام . فبحسرا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها بملحة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختفي ، فقبضوا عليه وشنقوه فى الحبال ، ثم شنعوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح على باشا فى إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار

بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما استبدأ أخوالها في الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور في مصر . وكان قد نجح بعد هزيئته في سنة ١٧٢٦ ، في الوصول إلى طرابلس الغرب ، التي أحسن الباشا فيها إستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربعائة جندي . وترك درنة في سنة ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى الفقار بك . وإشتعلت الفتنة والحرب الداخلية من جديد في سنة ١٧٢٩ . وفي ١٣ يوليو إنهزم الجيش الذي أرسله ذى الفقار لمحاربته في الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذى أصابه جركس بك ، إلا أنه فشل فى دخول القاهرة ، وظلت البلاد مقسمة بينهما ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، فى الوقت الذى إستمر ذى الفقار فى سيطرته على القاهرة .

وفى شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، قضى على الخصمين ، فى نفس الوقت تقريباً . فدخل بعض الرجال المسلحين إلى قصر ذى الفقار وأغتالوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمماليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهشور ، ولكنه إنهزم ، وتعقبوه . وحاول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحاً ، وغرق . وإنتشل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أجد المماليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمماليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها فى موكب كبير ، وهى رافعة الأعلام . وسار أربعون رجلاً يحملون رموساً مقطوعة على أسنة الرماح ، كما أتوا ببعض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبعهم رجل يحمل وعاء من فضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك على بك يتبعه رجاله ومالكيه ، ومعهم

الموسيق ، ووصلوا حتى القامة . وهنا الباشا البكوات ، ومنح كل منهم فروسمور .
وإلى الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع رموس
الأسرى ، ثم إرجع كل إلى داره (١) .

٣ — عثمان بك كخيا وأعوانه :

وعلى نظام سلطة كل من جركس وذى الفقار أنشأ عثمان بك ، كخيا
الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن
يعمل على التخلص منهم : كانوا هم محمد بك قطامش ، وعلى بك ، ويوسف بك
كخيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبدآ . ويبدو أن كل من محمد بك
قطامش ويوسف بك كخيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ،
وكان مندفعاً إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن بما لاشك فيه أن عثمان بك
كخيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة
الأولى في إدارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مترفعاً ، ومغروراً . وكان
الوال بجانبه متزوع السلطة .

ولم تكن من طبيعة الأوضاع في مصر في تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ،
ماداموا يتطلعون جميعاً إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحاً أمام
الجميع . وفي شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظل حياً من مائيك محمد
جركس بك سرّاً إلى القاهرة ، لكي يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكخيا
المستول ، وأرائك الذين كانوا يعاونونه . ولكن أمرهم كشف ،
وذاقوا انتقام من كانوا في السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس
سنوات ، في سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كخيا قد حاول أن يأخذ جمارك

(١) أنظر : ... P. 106. DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque.

دمياط من حسين كخيا ، الذى كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه الجمارك منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففضل مصالحته ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفتردار مع بعض أعوانه . ودعى محمد بك الدفتردار عثمان كخيا وزملائه إلى داره بمناسبة إتمام إحدى المباني العامة ، فى نفس الوقت الذى دعى فيه كبار ضباط الأوجافات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفى لحظة معينة ، هجم المتآمرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمد بك قطامش ، ثم داروا على على بك ، وعثمان كخيا ، ويوسف كخيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقتل من لم تصبه طعنة أو جرح . وانتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وخاف منفذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٢٦ من انتقام رجال المقتولين ومواليهم ، فالتجؤوا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا فى داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كخيا ، وفروا إلى الأرياف . وإعتقد رجال عثمان كخيا أن الوالى كان له ضلع فى المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفى يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكن المخصصة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا إلى ساحة قرّة ميدان ، التى يوجد بها قصر الباشا ، لىكى يجبروه على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفى نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لىكى يعلنه برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع محمد درويش بك إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي . واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس لاسم عثمان بك ، القليل . وكان الثاني هو كنخيا الانكشارية ، والثالث هو كنخيا العزب ، الذي كان عظيم الشراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلي للحكومة . ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفي ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، أعتقل كنخيا العزب ، بين أحمد بك ، الذي كان كنخيا آخر من نفس أوجاق العزب .

وحتى عثمان بك نفسه ، فإنه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة تضع سنوات ، أبعدته ضباط الأوجاقات عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القبة في يوم ١٦ يونيو سنة ١٧٤٣ ، لكي يحضر جلسة الديوان ، وقع في كمين ، وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو يتفرده ، فأمرع إلى داره . ولكن الدار حوصرت ، فأمر بإسراج الخيول ، وخرج من داره ، على رأس ما يقرب من ثلاثمائة مملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشبعوا فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحمد بكواته . ولم تبدأ اضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أعوان كثيرين بين ضباط الأوجاقات ، ورغم ذلك فإنه لم يرغب في الاستمرار في إثارة الفتن في البلاد . وحينما رأى إبراهيم كنخيا يرسل تجريدته إليه في جرجا ، انسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .

ويذكر عنه الجبرتي أنه كان صديق والده ، وأنه كان على خلق عظيم ، ونبيل في مشاعره ، رقيق في أحاسيسه . وكان البدوي يخشون بأسه ، وظلت الطرق البرية والبحرية آمنة في عهده ؛ وكان عييه الوحيد هو لإرفاعه وحيدة طبعه ، وكان لا يرجع في كلية أعطائها ، وكان قد أحاط نفسه في القاهرة بمجموعة مختارة من البكوات والعلماء ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التي ذكر لنا الجبرتي منها «مقامات الحريري» ، وعاش عثمان بك في إستانبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتآمرين ، في مؤامرة شهر يونيو سنة ١٧٤٢ ، وهو إبراهيم بك كنخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلا عاديا ، بملوكا ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف وبالشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

٤ — إبراهيم بك كنخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كنخيا مسيطرا على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد اضطر إلى إشراك غيره معه فيها . واضطر إلى التعاون مع راغب باشا ، الوالي ، ومع رضوان بك كنخيا العزب ، لكي يتغلب على المصاعب التي صادفته ، والتي حاولت الوقوف في طريقه .

وفي أثناء انعقاد الديوان ، في ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغوات الأوجاقات ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أغا أوجاق المتفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كنخيا . وفي خلال الفوضى التي صاحبت المعركة ، فر كل من على بك الدمياطي ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافسي إبراهيم بك كنخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الحاروشية ، فتبعهم الوالي ، وطالب بتسليمهما ، باسم السلطان ، وسلبا ، وقطع

رأسيهما . أما ابراهيم بك قطامش ، وكان خصماً آخر لإبراهيم بك كنخيا ، فإنه تحصن في داره مع خمسة من بكوات مماليكه ؛ فهاجم الوالى هذا الدار ، على رأس فرقة من الانكشارية ، بقيادة ابراهيم بك كنخيا ، وفرقة من العزب بقيادة رضوان بك كنخيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجموا الدار ، وضربوها بالمدافع . فاضطر المماليك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدهم ابراهيم بك قطامش ، وتوجهوا صوب الصعيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كنخيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطامش ، وعين الوالى ممالك صديقه عبد الرحمن بك كنخيا في أماكن هؤلاء المماليك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السطة الاولى في أيدي ابراهيم بك كنخيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغيان ابراهيم بك حقد البكوات وقواد الأوجاقات ، من جديد . وبعد أن كان الباشا صديقا له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الأهالى يحترمونهم ، لسكبر سنه ، ويحبونه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كنخيا . ودخل كثير من البدو والمنفيين ليلا إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعادا للهجوم على بيت ابراهيم بك كنخيا ، ولكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل في يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الانكشارية والعزب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته في المقاومة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن حادثا حظيرا وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العزب ، الذهاب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تلك النضب رضوان بك كنخيا ، وأمر بإطلاق النار عليه . الأمر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالى .

وحاول الباشا الإسراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض .
وكان إبراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن .
وبقى بعد ذلك إبراهيم بك كخيا ورضوان كخيا ، وكان عليهما أن يتغلبا
على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن فى بيته بكل قوة . واستمر ضرب
الرصاص وإطلاق المدافع ، وكانت الشوارع تشهد كثيرين من القتلى ومن
الجرحي ، فى كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على
إبراهيم بك كخيا أن يكسب الموقف أسرع عن ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ
بالوالى فى القلعة . وأخيراً فإن حسين بك قد اضطر إلى الانسحاب من داره ليلاً ،
مع عياليكه ، وفر إلى الصعيد ، وقام خصومه بنهب داره وإحراقها . وأصبح
إبراهيم بك سيد البلاد ، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر فى عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه هدوء الموت .
أما سلطة الوالى فانها أصبحت إسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابلة القناصل دون
التفاهم مسبقاً على ذلك مع إبراهيم بك كخيا . وكان إبراهيم بك مرناً ولبقاً ، وذكياً
وما كراً ، وعنيفاً وكريماً ، فى نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجافات وحدها ،
بل اعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقتنى نفسه مئات من هؤلاء
المماليك ، « أمر منهم ثلاث صنماجق وهم : عثمان بك (الجرجاوى) ، وعلى بك
(الخزاوى) ، وحسين بك (كشكك) » (١) ورغم تحكم إبراهيم بك وجيوشه ،
فإن عصره كان عصر إزدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن فى الشوارع ، وتوفرت
السلع فى الأسواق ، وانخفضت أسعارها . وانتظم إرسال المـؤن والغلال إلى
الحجاز ، وإرسال المحمل إلى مكة .

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ،

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يشاهد في أحد الايام في بولاق ، وفي اليوم التالي في مصر القديمة ، أو عند قبة العزب ؛ وكانت له منازل في كل حى من أحياء القاهرة ، وببيت كل ليلة في واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه الفعلى . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالعذر أو بالمواجهة . ولما سكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ في الشعور بالمرض في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفي في يوم ٢٢ من نفس الشهر . ولم تنتشر الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

* * *

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتي تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة في ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون في قصورهم ، ويتغيرون من فترة لأخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أخذت في التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولايتها بنوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطنة هم كنخيا أوجاق الانكشارية ، وكنخيا أوجاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبيكوات . وفي لفترات التي كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كنخيا ، كان الباشا يصبح مسلوب السلطة ، ويضطر لتنفيذ رغباتهم . وكان الباشا الوحيد الذى يتمكن من بحاراة الأحداث

والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسمعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لا بصفته حاكم الولاية ، ولا بكونه بصفته رئيساً « لحزب » أو المجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الأيام ، من انتصار أو انهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الإحتفاظ للوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الاحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل أحد الولاة وتعيين قائم مقام بدله ، إلى إقفال الشغور والموانى ، حتى لا تصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون للباب العالى ما قاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً ، *de jure* . وفى حادثة تمحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٣١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول ومعهم أربعائة كيس ، لكي يحصلوا على موافقة الاعتبار العالية على ما قام به من عمل . ونعرف أن الصدر الأعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ ما معهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وحبسهم فى سفينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الاتصال بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والتى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيسار أغامى ، مثلاً . ويمكننا أن نتصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ما تشتمل عليه من إحتقار سلطات إستانبول لما يقوم به القواد والبشكوات في عاصمة مصر ، وما تشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم .

وكانت حادثة إبراهيم كنخيا ورضوان بك ، في شهر يوليو سنة ١٧٤٨ . أكثر خطورة . وكان لإطلاق النار على ممثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فإن إبراهيم ورضوان قد منعا السفر من مصر ، ثم أسرعوا بإرسال مندوب لتقديم الاعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة ، التي إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجئوا في ذلك أيضا إلى السكيسلر أغاسي ، حتى ينجحوا فيما يرغبون .

وكان إبراهيم كنخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالي في مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالي يحكم في ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء في ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثرت عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا في روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة في المورة وفي بحر الأدرياتيك ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفي البحر ، وحاربها قياصرة روسيا في منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس في منطقتي آذربيجان والعراق . وكتبت على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإنتصارات وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكتبت بعض المعاهدات على الدولة العثمانية أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز في سنة ١٦٩٩ ، التي أجبرت الدولة على التنازل

عن كروانيا وسلافينيا والمجر وترانسلفانيا للإمبراطورية، وعن بودوليا والبوآندا، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا، ولكن الدولة العثمانية حصلت من جديد، بمعاهدة بلغراد، على جزء مما كانت قد فقدته؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب، ومعها بلغراد، وعلى الأفلاق؛ ومن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مقصوراً على ملاحاة السفن العثمانية.

وتمتعت الدولة العثمانية بمركز جغرافي وإستراتيجي وحضارى ممتاز، فكانت تطل على ستة بحار؛ هى بحر الادرياتيك والبحر الأسود وبحر ايجه والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى؛ وكانت تضم عواصم المنطقة، وعواصم العصور القديمة والوسطى، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة، علاوة على مكة والمدينة؛ وكانت تضم الملايين من الأهل؛ وكانت إحدى الدول العظمى، أو العظيمة، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت ولم يكن فى وسع سلطات القاهرة، من قواد وبكوات بمالك، أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع الجميع بروابط وثيقة، حتى وإن كانت عاطفية.

ومع ذلك فإن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم فى ظهورها عن اليوم السابق، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية، كما كثرت حركات انفصال الحكام، أو الاستقلالهم؛ عن عاصمة الدولة؛ الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت؛ ويستظهر الحرب التى أغلقتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٨-١٧٦٩ ضعف هذه الإمبراطورية، وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر، وهو على بك الكبير، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية.

الفصل الثاني عشر

على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ، عند منتصف القرن الثامن عشر ، على ظهور شخصية من الشخصيات التي إتهجت سياسة معينة ، تجاوزت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالإستعدادات الشخصية للبطل الذي سيلعب الدور الأول فيها . وأعطينا هذه الشخصية تجربة فريدة في نوعها في ذلك العصر ، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلينا أن نتبع هذه الشخصية ، ومافامت به ، وعلاقتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن نتمكن من تقييمها ، وتقييم الحركة التي قامت بها .

١ - سنجي البلم :-

لا شك في أن حياة على بك قد إكتنفها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أي بالفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . وعلى أي حال فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد في سنة ١٧٢٨ في بلاد الأباظه في القوقاز ، وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أسر في إحدى الغارات ، وجرى به إلى الاسكندرية ، حيث بيع كملوك لمديرى جمركمها في سنة ١٧٤٣ ؛ وأنها قدماء هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل ملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل ، وفي اللعب بالجريد وضرب السيف ، والطعن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية ، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر إثنين

وعشرين عاما ؛ وكان ذلك في سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كنجيا في سنة ١٧٥٤ تقلد الصنوجية ، باسم « على بك مير اللراقاز طاغلي » ، (١) . وكان على بك معتدأ بنفسه ، ويعرف أنه سيقبل الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب في الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل الممالك . ولكنه لم يرغب في التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين في الميدان ، وكانوا أقدم منه ، وأكثر عددا وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كنجدا ، وعبد الرحمن كنجيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن يتحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كنجيا ، رغم شهرته والعائر الكثيرة التي قام في القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من الممالك ما يسمح له بانتزاع السلطة من منافسيه . فتولى الشياخة في أول الأمر عثمان بك الجرجاوى ، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجي في سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصومه وتفريقهم خارج العاصمة ، فنفى على بك إلى مديرية الدقهلية . ونفى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

(١) محرم رفته رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كنجدا ابن حسن جاوليش القازدغلي ، أستاذ أستاذ إبراهيم كنجدا . وتقلد السردارية ، وتولى منصب السكتخدا . وعمل كثير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التي أنشأها وجدها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسيني ، والسيدة زينب ، والسيدة سكينة ، والسيدة عائشة ، والسيدة رقية ، ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبلة والمكاتب ، حتى سمي « بصاحب الخيرات والعائر في مصر والشام والروم » . وعاد إلى مصر بعد نفيه في الحجاز ، وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتي ج ٢ . ص ٥ — ٨ .

من جرجا إلى البحيرة . ولكن كشكش إستمال إليه رجال الصابونجي وقاموا بإغتيال حسين بك في قصره في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .
وتولى الشياخة بعد ذلك على بك الغزاوى ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك شياخة البلد لخليل بك . وهنا نجده أن عبد الرحمن كنتخدا يلعب دورا ضد خليل بك ، لإزاحته من الطريق ، ولتوجيه المماليك إلى إختيار على بك شيخاً للبلد بدلا عنه . وأصبح عزتو مير المواء على بك ، شيخ البلد في مصر ، في أوائل سنة ١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعلى بك في السلطة ، منهم عبد الرحمن كنتخدا ، وحسين بك كشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها للقضاء على من تسوله نفسه أن ينافسه ؛ فأخذ في إقتناء المماليك ، وتجنيد المذبذبة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ، وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً للحج ، وعين مملوكه محمد الخازندار ، على زمزم . ودخل إلى القاهرة في أبهى عظيمة ، وسرعان ما نفي عبد الرحمن كنتخدا إلى الحجاز ، ونفى الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك كشكش ؛ فنفى الأولى إلى رشيد ، وهين الثانى صنجقا لجرجا . ولكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع الرجال ، واستند إلى قوة همام ، شيخ عرب الهوارة ، الذى أمدّه بالذخيرة والعتاد . وحاول على بك أن يرسل حسين بك كشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك بالصعيد ، حتى يضر بهما الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة حاسمة . وأصبح على بك يخشى من حسين بك كشكش الذى كان على رأس الحملة في الصعيد . وحاول على بك نفي حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الأمر ، وكان يستند إلى قوته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة واستقر بها وحاول على بك أن يتخلص منه بالسم ، ولكنه فشل ، فاضطر على بك إلى أن ينفذ رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة منفياً إلى الشام . وسمح ذلك لخصومة بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ، وتولى خليل بك شياخة البلد في الوقت الذي تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك في حبك المؤامرات ، التي تمت في سنة ١٧٦٧ بخرج حسين بك ، وقتل الجرجاوى بك ، وإثارة الشكوك حول حمزه باشا ، فنفوه ، واختاروا خليل بك قائم مقام . ونخشوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكي يذهب إلى رجاله المنفيين في الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبية هناك ، كما حدث مع صالح بك القاسبي بضمانه الشيخ همام : وفتحالفا وتمعنا على الكتاب والسيف . . وكان لهذا التحالف تأثيراً كبيراً على أصحاب السلطة في القاهرة ، وكذلك على ورود القومين إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة القهنة على على بك وصالح بك في الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وحاولوا مصالحتهم سوياً ، وانتهى الأمر بخروج التجريدة في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ ، وكانت تضم خمسة صنائج ، ثم انضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صنائج . وهزم على بك هذه القوة شمال بنى سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكي يجمع الأموال ويجنّد الرجال من جديد . ورفض الوالى ، محمد راقم باشا ، إصدار الأمر بهذه التجريدة الثالثة ، فأضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يصل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صفوف رجاله ، كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالى ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قيادة

الفرق العسكرية ، وأنه « على استعداد أن يلثم قدمي الباشا » . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتألق نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفي الوقت الذي عمل فيه على كسب الوالي إلى جانبه ، وكسب رضا السلطان بتسهيل إرسال الخزانة إلى إستانبول ، والصره والغلال إلى الحرمين ، استمر في التخلص من رجال خصومه ، واستصدر ممرات من الباشا بنفى من كان يرفض في نفيم من بينهم .

وسرعان ما عاد كشكش بك و خليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة ، وانضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك ضدهم ، ثم تقدموا صوب طنطا ، وأخذ على بك في إعداد تجريدة جديدة ، وساعده في ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد راقم باشا ، الوالي . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبي الذهب بك ، وعملوا على حصار المتمردين في طنطا ، إلى أن نفذ مالههم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبي الذهب ، الذي أمنهم ، وعمل مؤامرة في نفس الوقت للقضاء على كشكش بك وخمسة من أمرائه . أما خليل بك فانه اعتصم بضريح السيد البدوي ، ثم أخرجوه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقي حتفه في أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبي الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر في موكب عظيم ، وأمامهم الرؤوس محمولة على صواني من الفضة ، وهي رؤوس كشكش بك وأمرائه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ في شراء المماليك ، وفي تأسيس بيت له ، يمكنه أن ينافس على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى اغتياله في

شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

ولاستمر على بك في سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزانة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والاهوال الموقوفة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وخيول مطهمة ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالي ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكتمب عطف الآستانة ، كما اكتمب معاونة الباشا وإحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الأعظم . وإحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضي العثماني ، ولم تهز كل فرصة لتقديم الهدايا له وللوالي . وكان ذا هيبة ، ولا يجالس إلا ذوي الحيثية من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لأعماله ، وفي ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التي رسمها لإزالة العقبات ، وشمل نفوذ الحامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على الممالك الباقين من بيوت الأمراء التي كانت منافسه له ، وأقام أتباعه في أهم مناصب الحكومة . ولستكثر من شراء الممالك ، حتى بلغ ماله منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفي نفس الوقت حرم على كشفه وبكواته شراء الممالك ، أكثر من ملوك أو ملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ، فأشركهم في الحروب الداخلية التي هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج

(١) محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ٣٦ — ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفى أو إغتال واحدا من ضباط الأوجاقات، يستبدل به آخر من أتباعه . وإعتنى على بك بالآمن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع بروايتهم ، أو الانصراف عن هذه المهنة . وبقضاءه على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطتين الإدارية والحربية في يديه . وإذا كان العربان الموجودين في الوجه البحرى وفي الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم فى معركتى دجوه وأسيوط .

وكان العربان مصدر فساد وفتن، ويهجمون على الأراضى الزراعية، ويفرضون عليها الإتاوات ، وكان أخطرهم فى الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب، وأخطرهم فى الصعيد هو الشيخ همام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة . فأصبحت له قرى بأكلها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة فى النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإتاوات على السفن . فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريده بقيادة أبى الذهب . وإتجه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتفى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحمد بك الجزار لمساعدته ، أرسل على بك ضدهم تجريدة جديدة ، هزمتهم وشتتت شملهم .

أما الشيخ همام الهوارى فكان ذا عزوة، مرهوب الجانب، مشهوراً بشهامته . وتخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الأموال والهدايا باستمرار إلى القاهرة ، حتى فى الوقت الذى كان شيوخ الوجه البحرى يتعلمون فيه بضيق ذات اليد . وكان يجبر كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، في التوفيق بين صالح بك وبين علي بك . ورغم كل ذلك ، فإن علي بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل تجريدة بقيادة أبي الذهب ضده ، بحجة أنه أنكر الاتفاق الذي كان قد عقده مع إبراهيم كخيا بشأن التنازل له عن التزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبي الذهب مع طلائع رجال الشيخ همام حتى إتفق الطرفان على أن يقتصر حكم همام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ همام . وأسرع علي بك بتعيين أحد بسكواته حاكما على جرجا ، وأخذ في القضاء على بقايا المماليك الفارين والمنفيين واللاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ همام أن يطرد مالهديه منهم . ورأى الشيخ همام أن علي بك يقصده بهذه العملية ، فجمع المماليك اللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ؛ ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع هامة . وعندئذ كون علي بك حملة كبيرة ، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشمل على المماليك والمغاربة وفرق من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والدروز والشوام ؛ وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . ولانصرت جيوش علي بك ، وقوات الدولة ، على عناصر المماليك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم إلى التقهقر هزيمة صوب الجنوب وعمل محمد بك أبو الذهب على إستمالة أحد أبناء أعمام الشيخ همام ، ومناه بمحكم الصعيد . وشعر الشيخ همام بما آلت إليه الأحوال ، فأت كدأ في سنة ١٧٦٩ .

ولاشك في أن الشيخ همام الحوارى كان شخصية فذة في تاريخ مصر ، وأعجب به ساكن من هرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجيرتى (١)

صورة ناصعة لحياة هذا الشيخ ، ولعلمته ، وكرم أخلاقه . واسكن الاصطدام بينه وبين علي بك الكبير كان اصطداماً سياسياً ، بين قيادة ترغب في السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام ، وقيادة أهلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها ، وأخلاقها ، لكي تعطى حمايتها للجميع ، وبكرم عربي أصيل ، حتى وإن كانوا من الخارجين على الإدارة أو الخارجين على السلطة . وبعد ذلك دانت مصر ، أو خضعت ، لسيطرة علي بك ، شيخ البلد .

٢ - الانتفاد بالحكم :

وجاءت الظروف الدولية في سنة ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام علي بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف إدارية وعسكرية ومالية ، مما ساعد على ظهور الاضطرابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان ، أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق . ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إنتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، واضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبلقان والصرب . وانتشرت الأساطيل الروسية في البحر الأسود ، وفي البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ؛ وهددت مصر . ولاشك في أن علي بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حريباً ، وعجزها عن الاحتفاظ بهيبتها ، وإرتباكها السياسي والإداري ، فعمل على إنتهاز الفرصة ، واستغلالها لمصلحته .

وإذا كان علي بك قد استند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سنحت

للتخلص منه ، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى علي بك
القائمة قامية عوضاً عنه^(١). وبقي محمد باشا في الحجر حتى توفي في أوائل سنة ١٧٦٩ .
وظل علي بك قائماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول
مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البكوات المماليك
في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة
مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى
الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هي ، وأما الثانية فقد
أحدث فيها علي بك تغييراً طفيفاً في سنة ١٧٦٩ ، وأما الخزنة فقد أوقف أرسالها
ابتداءً من سنة ١٧٦٨ . ولا شك في أن انتساب علي بك إلى المماليك ، وترديده
أن ملوك مصر كانوا مثاهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن
« هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها » ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل
على أنه كان يرغب في الحصول على استقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية
عنها ، معتمداً في ذلك على قوة المماليك ، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء
المماليك من أتباعه هو شخصياً . وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد .
ولكن علينا أن نذكر أن استقلال علي بك الكبير لم يكن يعني الاستقلال
التام مع السيادة ؛ ذلك أنه احتفظ بلقب القائمة مقام بعد عزل الوالي ، وكانت
السجلات قد أشارت إلى الولاية على أنهم « دستور مكرم مشير مفخم حضرت
وزير مصطفى باشا » ، وعلى أنهم « حضرت وزير أفخم محافظ مصر » ، واسكن
هذه الألقاب اختفت من السجلات بعد ذلك ، ولم ينسبها علي بك لنفسه ؛ وأما
لقب « سلطان مصر و خاقان البحرين » ، فمن المؤكد أن شريف مكة هو الذي منحه
له . وعلينا أن نذكر أن علي بك الكبير قد غضب حين دعا الخطيب له في

(١) أنظر الجبرتي : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداودية ، بعد خطبته للسلطان ، فأحضره وسأله عن السبب في ذلك ثم عاقبه على تلقيبه بلقب السلطنة^(١) . هذا علاوة على أن العملة التي ضربها في مصر حملت اسم السلطان مصطفى الثالث ، سلطان الدولة العثمانية . وحمل وجهها الآخر أنها ضربت في مصر ، وإن كان قد حمل كذلك كلمة « على » . ودل ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان .

وكانت أولى مجهودات علي بك هي الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا لتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يسمح لها بالوقوف حينئذ في وجه هذه الحركات ، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون اتصال قوات علي بك بقوات الشيخ ظاهر في عكا .

وكان علي بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه ، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة ، حتى يشعر بالحكام بعين رقيبته ؛ وكان في نفس الوقت سمح الصدر ، وفتح بابه للجميع ، حتى يتأكد من أن الأهالي كانوا ينعمون بالامن والعدل .

ولقد أقام بملوكه محمد بك أبو الذهب ، رئيسا للشرطة في القاهرة ؛ كما أقام بعض التحصينات في الموانئ ، وبخاصة في الاسكندرية ودمياط ؛ وضرب بيد من حديد على المفسدين وقطاع الطرق . وتتبع من كانوا يتدخلون في القضايا والدعوى ، ويتحايلون على إبطال الحقوق ، بأخذ الرشى والجمعالات ؛ فمقابهم بالضرب الشديد ، وبالنفي إلى البلاد البعيدة ؛ ولم يرع في ذلك أحدا سواه . كان متعها أو فقيها أو قاضيا أو كاتباً ، كما يقول الجبرتي .

(١) محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتي . جزء ١

وحاول بعض التجار استغلال فرصة المجاعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، لكسب الفاحش ؛ وكانت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تمويل حادة ؛ فأخذ على بك هؤلاء الجمعين بأشد العقاب ؛ وكان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومثاقيل عيارية ، ويتبعه عدد من الشرطة يحملون العصي .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء ممن لا ينتسبون إليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ومالهم من سيطرة ؛ وإما إلى فرض مبالغ من الأموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب ولاشك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الأموال كانت تدفعه دائماً لإتخاذ كل ما يراه للوصول إلى أهدافه ، وخاصة إذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أهمها أموال الجمارك فى الموانئ ، وإيرادات جرك البهار . وتشدد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، واستحدث رسوماً جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرقى أنه هو الذى استحدث وأبتدع المصادرات وسلب الأموال . وإلى جانب ذلك اتبع نوعاً من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على إدارة الجمارك لحسابه الخاص ، فحرم الملتزمين اليهود والأجانب من الإثراء منها ، كما حرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوذ هذه الأوجاقات وإضعاف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على

تكوين جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، وسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية راكبة ، وبلغ عدد فرسانه حوالي الستة آلاف من المماليك المدربين ، عمدا تابعيهم ؛ والثاني من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومتاولة ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الأحباش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقتلون في أعدادهم عن الإثني عشر ألفاً . واهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استقدامها من الخارج .

ولا شك في أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً في أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كان تفكير عدد من الأوروبيين عامة ، ومن الفرنسيين والانجليز خاصة ، قد أخذ في الاتجاه صوب مصر ، كمبر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كانت عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسي . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

٣ — ضم الحجاز : —

كان الحجاز خاضعاً لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القساعرة في سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مباشرة عن إرسال الحمل والهرة إلى الحرمين في كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

واقـد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة فى الحجاز ، وظهر هـذا الشقاق بشكل واضح ، فى السنوات الأولى من النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وأخذ هـذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذى إستخدمت فىه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات بعلى بك الكبير ، فى سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان على بك فى ذلك الوقت مشغولاً بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهي بالمساعدة . وفى موسم الحج فى سنة ١٧٦٩ أوصى على بك أمير الحج المصرى ، وكان فى هـذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدرس الموقف ، وبمعرفة نيات العرب ، والإمكانات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج السورى فى مصالح الجانب المنافس لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توتراً ، وأمرع الشريف عبيد الله بالإصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية فى سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعل بك فى مصر ، الأمر الذى ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز الحجاز ، يمثل أهمية خاصة بالنسبة لكل حاكم إسلامى يرغب فى أن تتمتع شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر فى الأراضى المقدسة ترفع من هبة حاكمها ، وولى الأمر فيها فى أعين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هـذا علاوة على أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانيه كانت تمثل أهمية إستراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى بذل الأوربيين فيه بعض الجهود لإستخدام البحر الأحمر من جديد فى الاتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكانت فى وسع مصر أن تفيد من مركز ميناء جدة ، الذى كانت له شهرة واسعة فى ذلك الوقت ، وكان يعتبر مستودعاً متوسطاً لتجارة

بين الهند والشرق الأقصى ، والذي كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس في
وصل نخارة الشرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانئ الشمالية ، في
الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوروبا عن طريق البحر المتوسط ، الذي كان
شبه مهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس
عشر . ولا شك في أن الناجح البندقى كارلو روستي قد شجع على بك الكبير على
هذا المشروع ، الذي كان في وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى
المواصلات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزى جيمس بروس قد
ناقش مع على بك كذلك ، فى شهر يونيو سنة ١٧٦٨ ، مشروع فتح الطريق
المصرى المباشر لتجارة الهند مع أوروبا . والأرباح الوفيرة التى تعود على مصر من
مثل هذا المشروع . ولا شك فى أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ، ووجد
أنه من الضروري أن يقوم بفتح الحجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لكي يتخذها
قاعدة للسفن وللتجارة فى البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة ،
حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد لُهم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر
والمؤن . ويقول الجبرتى أنه أمر بتجهيز الذخائر والإقامات وعمل البقسماط ...
ثم تبوأ ذلك وأرسل مع باقى الإحتياجات واللوازم ... فى البحر والبحر ،
واستكتب أصناف المساكير - أتراكا ومغاربة وشواما ومناولة ودروزا
وحضارة وبماية وسودانا وحبوشا ودلاة وغير ذلك » ولقد خرجت
هذه التجريدة من القاهرة بعد دخول الحجاج ، وكانت بقيادة محمد بك
ابن الذهب ، وكان بها ثلاثة صمناجق ، وثلاثة آلاف من العسكر ،
وثلاثون مدفعاً . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن قواده
لهذه الحملة .

وشجنت الذخائر والمهمات على ثلاث سفن من السويس ، ثم سارت الحملة بطريق البر ، واحتلت بذبح للتمكن من انزال الذخائر والمؤن التي كانت قد أرسلت بطريق البحر . ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التي أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطعمال منها ، وأقام فيها بمن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات . وتأثر الشريف كثيرًا من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب د سلطان مصر وخاقان والبحرين .

واقدم حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكة من جديد ، ولكن قوات أبي الذهب فاجأته ، واشتبكت معه في معركة شديدة ، واضطرتته إلى التراجع . وفي أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ، الصنبري المصري ، من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم على بك . ثم حكمها بدل الباشا الذي كان يتولاها من طرف السلطان . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجندوى ، نسبة إلى جدة .

ولكننا نلاحظ أن حسن بك قد بقي بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعه القائد المملوكي الثاني إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ، ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ، أكثر من ستة أشهر ، ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعني أيضًا أن على بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هي إذن الهدف الفعلي للحملة ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر .

واقدم عهدوا بإدارة جرك جدة إلى أحمد إخوة روستي ، وبقيت الخطوة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوربية على هذا العمل في البحر الأحمر، الذي أصبح بحيرة مصرية . ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى علي بك في سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر ، بين الهند وبنغال السويس . فكتب علي بك في العام التالي إلى حاكم البنغال الإنجليزى يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه في تحقيقه ، ويعد به بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبث أن تسكنت في كلكتا شركة انجليزية صغيرة للتجارة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجز Warren Hastings ، رحب بذلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلاتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار داميرات، القنصل الفرنسى ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد إتفاق بين البك وتجار من الإنجليز ، وظهر العلم البريطانى فى السويس » . ولا شك فى أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جمركية مخفضة ، وتعهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارهم (١) . ولقد ذكر سافارى أن بعض السفن الانجليزية قد وصلت إلى السويس ، محملة بأقشة البنغال ، وأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً .

(١) عندما عاد بروس من الحبشة فى ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ « عقد مع أبى الذهب اتفاقاً جديداً بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٨٦ (فبراير سنة ١٧٧٣) كان كتجديد للاتفاق السابق ، تعهد فيه أبو الذهب بتخفيض الرسوم الجمركية إلى ٨ ٪ وفرض ٥ ريالاً إسبانياً رسم ميناء على كل سفينة ، ومنع التجار الإنجليز حق التجارة فى السويس أو القاهرة مع حمايتهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية فى ٧ مارس ١٧٧٥ بمقتضى « معاهدة ملاحية وتجارة » بين بك مصر ووارن هيستنجز حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وربما كان في وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو استمر له الأمر في مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان في حاجة إلى الشام لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني ، ضد نفوذه ، في الحجاز وفي البحر الأحمر .

٤ — ضم الشام :

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثماني ، في أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشتمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود العصابات ، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة مثل السلطان فيها لا تتعدى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تخضع لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الاسمية . ويهمننا من هذه الشخصيات ، وفي الفترة التي ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر العمر ، والذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا ، أي أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لسياحته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر ، وفي تاريخ مصر ، نتيجة لاتصالها بعلى بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

واقعة اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، ومنحته في وقت نشوب الحرب مع روسيا في سنة ١٧٦٨ لقب
« شيخ » ، وأمير الأمراء حاكم الناصرة وطبرية وصفند وشيخ إقليم الخليل ، .
وكانت للشيخ ظاهر عصبية قوية ، وله أبناء عديدون ، وثروة ضخمة ، وكان
في وسعه أن يجهز لقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعلي بك الكبير ، كان
له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان محتفظا بقوته ، وبمحنة
ذكائه ، وببشاشته . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفي إلى
فلسطين في شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الأمر الذي جعل على بك يحتفظ له بالجليل ،
بعد عودته على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من
سلطة الشيخ ظاهر ، وضمت بيت المقدس إلى سلطة عثمان باشا والي دمشق ،
ودعته إلى التعاون مع والي صيدا ، ووالي طرابلس ، ضد نفوذ الشيخ ظاهر .
ولكن على بك تخلف عن الباشا العثماني في القاهرة في سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى
الشيخ ظاهر يعلمه بذلك ، وعرض عليه التعاون سويا ضد مكائد العثمانيين . وفي نفس
هذا الوقت خشيت الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أمير مصر وفلسطين ،
فرجعت والي دمشق إلى ضرورة الحيلولة دون تلاقى جيوشيهما . وتقدم عثمان
باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر
أنه قد إنهزم ، وسحب وترك معسكره ، الأمر الذي دفع بالعثمانيين إلى احتلال
هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات في المنطقة المحيطة ، ونزل بها ليلا على
الأنراك ، وهزمهم ، واستولى منهم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر .
وكان هذا الانتصار سببا في عودة سلطة الشيخ ظاهر إلى ما كانت عليه . ولكنه
ظل يخشى بما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فاتصل بعلي بك في أواخر سنة
١٧٧١ لكي يتجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة في ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات في الشام . وعين على بك عبد الرحمن أغا الإنكشارية قائدا لتجريدة كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين . وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سليط شيخ عربان غزة . ثم أرسل على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رجالها يزيد على عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحراً ، ثم أوقفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية في الشام ، وإسحب عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق وفي ذلك الوقت تقدم الشيخ ظاهر لملاقاة حلفائه المالك ، واستعد للرحف على دمشق . والظاهر أن إسماعيل بك تردد في مهاجمة عثمان باشا ، حينما ادعى هذا الأخير أنه خارج للحج . وفي نفس الوقت عززت الدولة العثمانية قواتها في الشام . فأرسل الشيخ ظاهر إلى على بك يطلب قائدا أطوع ومددا أوفر .

ولاشك في أن نزول القوات المصرية إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه الأراضي لإتخاذها قاعدة حربية لعمليات الجيش المملوكي في كل سوريا . ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على مساعدة من جانب البحر ، خاصة وأن الطريق البري كان طويلا ومهدداً . وكانت هذه الضرورة هي التي وجهت على بك الكبير إلى أن يستمع لإقتراح روسي ، ويتصل بجمهورية البندقية ، لكي يحصل منها على ما يريد ، ويعرض عليها في نفس الوقت محالفته ومساعدته على امتلاك بعض الجزر العثمانية في البحر المتوسط . وإعادة تجارتها مع المشرق إلى ما كانت عليه من قبل . ولما كان ظروف جمهورية البندقية في ذلك الوقت اضطرتها إلى تقديم الشكر ، وإلى الاعتذار في نفس الوقت . وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة العثمانية وروسيا ،

وبشكل إحتجوز معظم القوات العثمانية في البلقان ، وتمكن الأسطول الروسى من أن يعمل في البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والعصبيات والأفليات ، على الدولة العثمانية فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى . وكتب على بك إلى السكونت أورلوف قائد الأسطول الروسى في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج إليه جيشه وأسطوله ، من مؤونة ومال ، وطلب إليه في نظير ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدد من المهندسين . وشجع السكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعده بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

ونصل بهذا إلى انقسام واضح في منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المتمركزة في نصفها الشمالى وقوات على بك والشيخ ظاهر الموجودة في فلسطين . ومع هذا الإنقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالأسطول الروسى ، في وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدي إلى تخلف معنوى ، وعلى أساس دينى ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وإذا كان الجيش العثمانى يحظى بإمداد وتموين يأتى له من آسيا الصغرى ، وعلى اتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت في حاجة إلى امدادات ومعونات تأتى لها من طريق البحر ، ولم تكن واثقة من وصولها ، مادامت كاترين الثانية لم تسكن قد أخذت قراراً فى الأمر بعد .

ولما تم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التى حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، زودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائداً عاماً . وكانت تهريرة كبشيرة « وخرجوا فى تجمل زائد وإستعداد

عظيم . . . ومعهم الطبول والزمرور والذخائر . . . والمدافع والجبنخانات . . . وأجناس العالم ألوا مؤلفة ، كما يقول الجبرتي . ولقد اضطرت على بك إلى فرض مبالغ على كل مدينة في مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن من تجهيز هذه الحملة . ولاتصل على بك ببعض أعيان دمشق وعلمائها ، وشرح لهم أن هذه الحملة موجهة ضد عثمان باشا ، ولكن لاشك في أن هذه الاتصالات والمبررات كانت لانكفي ، بشكل عام ، لتبرير إشهاره السيف في وجهه الدولة العثمانية ، وفي مثل هذا الوقت .

وزحفت الحملة في شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، واحتلت غزة ، وانضمت إليها حملة إسماعيل بك ، التي كانت موجودة هناك ، ثم استولت على الرملة وعلى نابلس . وحين إقتربت القوات المملوكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكمها وقضاها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدمها ، مع اشتراط عدم القيام بعملها في حرية في هذه المدينة المقدسة . وسالت يافا بعد حصار شهرين ، ثم انضمت قوات الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، واحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولكنه انهمز إلى الجنوب من دمشق ، واضطر إلى التقهقر شمالا صوب حمص وتقدم أبو الذهب إلى أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فعرض عليهم الكتاب الذي كان على بك قد زوده به ، والذي عدد فيه مساوئ عثمان باشا ، من الظلم والجهالة ، واعدى حدود الدين ، وصنع ما لا يليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق في يوم ٦ يونيو سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . وإرتدت حامية المدينة إلى القلعة ، وتمحنت بها ، فحاصرتها القوات المصرية . واضطرتها إلى التسليم . ودخل أبو الذهب دار الوزارة في دمشق ، وجلس حيث كان يجلس يمثل السلطان .

ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا .
ووردت البشائر بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة
زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا في ذلك إلى الغاية ، وعمات وقادات
وأحمال قناديل بشموع بالأسواق وسائر الجهات . وعملوا ولائم ومغاني
وآلات وطبول وشنكا وحراقات وغير ذلك وتعاضم على بك في نفسه ،
ولم يكتفى بذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات
على البلاد التي فتحوها وملكوها ، (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح في وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا
على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ على بك الكبير .
ولكن السلطان استصدر فتوى من قاضي القضاة والمفتي الأعظم بإعتبار على
بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا . وهذا تظهر أهمية
دعك السلاح المعنوي ، الذي زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا ،
وهي دولة مسيحية ، وفي حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية .

وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك في الأفول . ذلك أن
محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب في طريق عودته جميع الحاميات
التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولي نعمته . ولا شك
في أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقي
نفعها وتصديقا من جانب السوريين ، ولا حتى من جانب قادة قواته العسكرية .
وقد تساءل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب في أن يصل
إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (٢) . ولكن إذا كان
مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(١) اجبرني : جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل شاول رو : أنظر محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته في مصر من وجود جيوش عثمانية
متمركزة في دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك في إنشغال تركيا
بمحرابها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعها ؛ ووجدت روسيا في هاتين الحركتين
المتحركتين على الدولة عاملا مساعدا لها ، وهي تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهم .
والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الاسلامي ، وإعتماد نظام الممالك
على المقاومة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المغامرة ،
بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالي
سكان المنطقة — لاشك في أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام
تنازع بين على بك ومحمد بك ، لانتهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة ، وعودة
المياه إلى مجاريها .

الفصل الثالث عشر

محمد بك أبو الذهب

كانت عملية انسحاب محمد بك أبي الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد انتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذي كان قد أمر بمثل هذا التقهر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكي » كان هو المستول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت . وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع معركة قيادية ، بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالي على أن الرجل الثاني في القيادة قد طمع في تولي القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة التي كانت المنطقة قد وصلت إليها .

١ — العودة من الشام :

أرجع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثاني للقوات المملوكية في الشام ، ونتيجة لغيرته وحسنه على أبي الذهب ، ونتيجة كذلك لميله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبا الذهب من غضب الدولة العثمانية بعد تفرغها له حين تنهى من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه الشرقة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفي أراض مقدسة ؛ وأن عصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج عن دين الإسلام . هذا علاوة على نقده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض الحج . لمقابلتهم ، وأرسل ولديه

للمواطنين إلا حين شعر بضعف إمكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه للمعونة ذوى الحيثية له . وكان وترأ حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نغبات ، وأصداء ، وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد . ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة في الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية في تقديم وتسكيل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعي . وبلغت هذه الاخبار إلى مسامع على بك ، فخرن لها ، ولسكنه إستمر في تدريب قواته ، رغم إنسكاف قواته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحصى من جديد . وإلتقت القوتان في يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيماً ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان في الجناحين ، والمشاة في القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنهزم ، وكان بقياده ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولسكن المشاة إنضموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شيء ، ولسكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالانسحاب قبل لإقتراب الخصم ، وظل في الميدان مع بعض خاصته . وهجم كخيا أبو الذهب ، ومعه حوالى الثلاثين رجلاً على فسطاط على بك ، وإفتحوا بابه رغم مقاومة عشرة من مماليكته قتل وجرح في أثناءها بعض المهاجرين . ولما أحاطوا بعلى بك فزع رغم مرضه إلى سيفه فشهره للدفاع عن نفسه وصرع أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جراءة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار ، فأصيب في ذراعه الأيمن وإيهامه بطاقتين ، ولسكنه لم يتفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، فجرح الكخيا ، ولسكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابت يده اليسرى طعنه سيف ، فملوه جريحاً

أسيراً إلى فسطاط أبي الذهب ، (١)

وكانت هذه الموقعة حاسمة في حياة علي بك الكبير ، كما كانت هامة بالنسبة لتغير سير الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستقلالي عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سلطة هذه الدولة على مصر كانت إسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة في المماليك .

وبعد وصول علي بك إلى معسكر أبي الذهب ، قام هذا الأخير وقبل يده ، وقلدته في ذلك بقية المماليك . وكان الرباط بين المملوك وسيدته من القرة بشكل يصعب على الأحداث أن تفصم عراه . وحملوا علي بك في محفة إلى داره بالأزيكيه ، وأحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولكنه توفي بعد بضعة أيام ، في أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا ، لاجدة على بك ، ولم تكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة حربية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتي جندي ، معظمهم من الروس ، وكذلك كثير من ضباط المدفعية ، وبعض المدافع والقناويل . ولو كانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب :-

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبدخ . أما الأحداث التي تدل على قسوته فكثيرة ، وأما حبه للبدخ فقد اشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتي (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبي الذهب ، أنه لما لبس الخلعة بالقلمة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٧ .

ولا شك في أنه كان يرغب بذلك في الاستفادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه إتمام الانقلاب .

وأسقط في يد علي بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتعلم أبو الذهب بأن الجيش المملوكي قد لقي معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله ، الذين كانوا يقاتلون بعض القوات المصرية ، كما تعلم بأنهم كانوا غرباء ، وفي بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة في تلك البلاد . فرجعوا . وأصبح مركز علي بك الكبير مهزوزا في عاصمته ، ووضح أن تابعه لا ينفذ أوامره ، في الوقت الذي يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد علي بك من عدم ولاء أبي الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، في الوقت الذي شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه للبقاء في القاهرة برهانا على صداقته لعلي بك . ولم يرغب علي بك الكبير في اتخاذ موقف صريح ضد تابعه ، وربما عجز عن ذلك ، خاصة وأنه كان في وسع أبي الذهب أن يجمع حوله الانصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته في الحجاز وفي الشام . وفي نفس الوقت عمل على اخراجه من القاهرة .

ولقد أمر علي بك أحد أعوانه بإبلاغ أبي الذهب ، في أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بتنفيه إلى الصعيد ، وأشرف علي بك الطنطاوي بنفسه على خروج أبي الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن علي بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبي الذهب ، ليتخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات ليلا والتجأ إلى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة إلى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة المالك وطريقة تفكيرهم . وعين علي بك أحد البكوات الخالصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولا يستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

راجعا إلى أن أيوب بك هو الذي كان قد أفضى إلى علي بك الكبير بموقف أبي الذهب واتفاقه مع بقية المماليك وهم في الشام .

وعتقد على بك أنه قد أمن على موقفه إلى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد ذلك حملة جديدة إلى سوريا الجنوبية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ ما يقرب من خمسة أو ستة فائس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر النيل في شهر ربيع سنة ١٧٧٢ . ولكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت تدل على أن علي بك لم يكن مطمئنا كل الاطمئنان للموقف الداخلي في مصر نفسها ، بل كان يتوقع بعض الأحداث ، ويرغب في أن يكون مستعدا لمواجهةها .

وفي جرجا استقبل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ، وقد نه بعض الخيول والخيام ، وأظهر له الود والإخلاص . ولكن على بك كان يرسل أيوب بك بشأن التخلص من أبي الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات في يد أبي الذهب . فعلم بمضمونه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ، ونزله إلى المراكب . وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه في سناره ، وجذبوه ليقطعوه . وإلضطر إلى أن يلقي بنفسه إلى النيل فمات غرقا . وكان أبو الذهب يرغب في إرساله مقطوع اللسان إلى علي بك في القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف . وظهر أن علي بك يعادى أبا الذهب ، والنفق معظم العناصر المعارضة لعلي بك حول أبي الذهب ، ومنهم أتباع صالح بك ، وأتباع قاسم بك ، وكثير من الحوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال في حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفي موقف مواجهة صريحة ضد علي بك الكبير . ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، إلضطر علي بك إلى استخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعة ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجرى تجميد كبيرة أرسلها إلى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، في الوقت الذي أرسل فيه

الامدادات لها بالمرء كعب في النيل ، وكانت المفاجأة لعلى بك ، هي انضمام اسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سويا على العاصمة . وتم ظهور الانشقاق أو الانقسام في القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، في الوقت الذي أصبح فيه على بك لا يسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يعيد تنظيم ما بقي له من قوات بسرعة ، وعين سبعة من عماليكه ، وقلمهم الصنوجية ، ولكن أهل مصر لم يعودوا يتمتعون بالثقة فيه وفيهم ، وسموهم وبالسبع بنات ، (١) ، وحاول أن يزيد عدد رجاله وعماله . والتجأ على بك إلى على الطنطاوى ، لكي يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه إلى البساتين ، التي تقع جنوب القاهرة ، للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل ، وللإشراف على إدارة العمليات . ولكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبي الذهب شمال بنى سويف ، ومنيت بهزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى إلى العودة إلى سيده . وارتد على بك بسرعة إلى القاهرة ، وتحصن بالقلمة ، وربما كان يرغب في الاستمرار في المقاومة ، في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات أبي الذهب إلى قرب القاهرة ، وإن كانت على الضفة الغربية . ولا شك في أن على بك قد عمل تقديرا للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبي الذهب بمحاصرته في القلمة ، وتأخذه أسيرا بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فإنه قرر الخروج من القلمة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيره الأول إلى الاتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، في سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبي الذهب التامة على مصر .

٢ — أبو الذهب في القاهرة :

استمد على بك بسرعة للخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز ممتاعه الخاص ،

(١) الجيرى : جزء ١ ص ٢٦٦ .

وأرسل يأمر المعلم رزق ، المتصرف في الشؤون المالية ، بإحضار ما بالخزائفة من أموال ، ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذي كان قد اختفى .

وفي نفس الوقت إتصل على بك بسرعة ، عن طريق يدقوب الارمنى ، بالكونت أورلوف ، قائد الأسطول الروسى ، وأبلغه بما حدث ، وبأنه ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مددا من الجنود والمدافع والخبراء يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة في ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٥ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . وكان ست وعشرون بعيراً ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بمائة ألف خيول ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . وأمرع في السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى عكا بعد إحدى عشر يوما .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة في اليوم التالي لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعين يوما . وتخلص من أعوان سيده بالسجن ودفن . وأمر بإبطال النقود التي حملت اسم على بك ، وأرسل يبشر الباب العالي بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منهمكا كسير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأننته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسى في ميناء عكا ، بقيادة المارس ريزو Rizo ، فنزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانتهر هذا الأخير الفرصة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونت أورلوف ، مع رسالة جديفة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندي من البلقانيين ، الذين يخدمون في قوات روسيا ، نظرا لحاجته الشديدة إليهم في عملية

عودته لاستعادة السلطة في مصر .

وكان على بك في موقف صعب وهو في سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على هذه المنطقة لكي تخضعها ونقضي على شوكة سادتها ، والعصبيات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتركت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر في الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المماليك وحلفائهم من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته في المنطقة ، حتى يسمل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجيء المدد الروسي . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر في نقل العتاد والتويز في هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد إخترن فيها قدراً كبيراً من الزاد والعتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرقي للمدينة ، ولسكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غزة ، واللد والرملة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد . واشتد الحصار ، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكهة المحيطة بالمدينة ، لتضييق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوقود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومنه يعقوب الأرمني ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التي كانت تتمثل في مضابطين ، وثلاثة مدافع للبدان من النحاس ، وسبعة بنادق مع خمسمائة طلقة . وحمل يعقوب الأرمني رد أورلوف الذي وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة للمدافع على بك الكبير . ولكن أحد المضابطين الروسين أصابته طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الأجزاء من الأسوار ، فإن المدافعين استماتوا

بدرجة أجبرت المهاجرين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة . وعاد الضابط الروسي الثاني إلى سفينته . وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد مجيء بعض قطع الاسطول الروسي ، في منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتها في حرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فعلة مع الزمن ، خاصة وأن سمن الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتمونها منها . وهو حاكم يافا ، وتمكنت قوات المايك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى هذه المدينة في أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان فتح يافا مشجعا لعلى بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه كان يفيد من وجوده في عملية استتباب الأمر له في سوريا الجنوبية ، كما كان يفيد من وجوده في صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذه . فأخذ يقنع به بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسي ، وإعادة تكوين وإنشاء فرقة عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة في مصر ، في الوقت الذي قد تضعف فيه قوة المايك في القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك في شكل زعامة اقليمية تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على المدن والموانئ السورية .

ومن القاهرة ، كان نجد بك أبو الذهب يفكر في الموقف ، ويجده أنه من الأصوب فصل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإسراع بملاقاة قوات على بك قبل أن تتم استعدادها ، أى في أقرب فرصة ممكنة ، وياحبذا لو كان هذا اللقاء قريبا من الأرض الخضراء ، من قواعده هو في مصر ، وبعد أن تكون قوات على بك قد أنهكت بالسير ، في شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة اليهم . إذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما تمكن من جمعه من

قوات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له ، وبعض ضباط الفرق ، بأن يكتبوا إلى علي بك يستنجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسوته ، ويفروه على العودة إلى مصر . وجمع القرائعة والذين يظن فيهم النفاق ، وأسر إليهم أن يرسلوا على بك ، ويستعجلوه في الحضور ، وينمقوا له مساوىء المترجم ومنفرائه ، ويعمدوه بالخامرة معه ، والقيام بنصرتة متى حضر ، وأرسلوا إليه بالشرية [اصطلاح ، أو شفرة] فراج عليه ذلك ، واعتقد صحته ، وأرسل إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع بخدومهم وإشارته ، (١) .

وكانت لهذه الرسائل أثرها في أن يقرر على بك العودة إلى مصر ، وعلى أساس أن صـناجق مصر كانت تنتظر قدومه ، وأهم سينضمون إليه بمجرد وصوله إلى الصالحية ، وتمت الخدعة ، وعاد مندوب علي بك من طرف البكوات أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ، وأمر بحماية الأموال المقررة على غزة واللد والرملة ، وجمع ما قد يوجد بها من مؤن وعلف ، للجيش وللخيول . وسحبت حاميات هذه المدن ، وبدأ الجيش يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من مائيك على بك ، ومن جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندي من المغاربة ، أى أن هذه القوات لم تزيد في عددها على ثمانية آلاف ، من فرسان ومشاة . ولا شك في أن المعركة القادمة ستكون فاصلة بالنسبة لعلي بك ، وبالنسبة لمحمد بك ، أو بمعنى آخر بالنسبة للاتجاه الاستقلالى وبالنسبة لإنجاء التضامن الإسلامى تحت راية السلطان .

(١) الجبرتى: جزء ١ صفحة ٤١٧ .

٣ — معركة الصالحية : —

وصلت قوات علي بك الكبير ، بعد مرورها في غزة وفي خان يونس ، إلى الصالحية في ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك لالتقت بطلائع جيش محمد بك أبي الذهب . ورغم تفوق جيش أبي الذهب في العدد على المهاجرين ، فإن المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، منى فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، واضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات علي بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة علي بك الطنطاوي .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى « ذوى الحثيثة » من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويشير فيهم عوامل الحساس الديني ضد من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يآبه كثيراً بانصال البعض من بينهم بعلي بك ، إذ أن ذلك ان ينقص من مرتبته هو في شيء . ويمكنه أن يذهب ، شخصياً ، ويعيش في أي مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن علي بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوربياً كبيراً إلى البلاد . وإدعى أن قلب علي بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء النصارى القادمين سيختصمون أراضيهم وأموالهم ، وسيستحيون نساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين إدعوا في أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم استقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً للهند ، وراحوا يفتصبون الأموال ويقتكون الأعراض ، ويبشرون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ في تخويف « ذوى الحثيثة » هؤلاء من مجيء علي بك الكبير ، ومجيء وحلفائه الروس . وطلب إليهم معاونته على طرد أعداء البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجئ إلى هذا الاستجداء ،

بدلاً عنه ، وكانهم من «الصعاليك» . ومعنى ذلك أنه حرصه على عصيان أوامر
على بك الكبير ، أى الانضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة
المماليك والقيادات التى كانت تحاول الاستقلال . ولا شك فى أن تفاهم على بك
الكبير ، أو رغبته فى الاتفاق مع روسيا ؛ كان لها وزناً له قيمته ، مادامت تعادى
الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف فى جانب الدولة
العلية ، دولة الخلافة الإسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الانسحاب من الشام الى محمد بك أبو
الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكى ، وعلى أساس رغبة أبى الذهب فى
الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتية له لتغيير مواجهته ، وبشكل
يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بعد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطة
من ثار عليه .

وانقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الأتراك ورجال التضامن
الإسلامى التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثانى ، رغم أن العاملين قد
أثرا بلا شك سوياً فى موقف أبى الذهب . وربما يكون الباب العالى قد اتصل
سراً بأبى الذهب ، وربما عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبه إلى
صفوفهم ؛ ويضربوا المماليك الواحد بالآخر ، ويجعلوه يطمع فى مركز سيده ،
وصهره ، وفى سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المماليك الموجودة معه
فى الشام من أجل تنفيذ هذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يضع على
بك الكبير فى مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار .
وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامر على الكبير ، واصله
الزحف ، والإستمرار فى فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتي أنه جمع «أمراءه

وخشدا شينته الكبار في خلوة وعرض عليهم الأوامر ، فضاقت نفوسهم ،
وسئموا الحرب والقتال والغربة ، وذلك مافى نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم :
ماذا تقولون ؟ قالوا : وما الذى نقوله والرأى لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك
وإشارتك ، ولا نخالفك فيما تأمر . فقال : ربما يسكون رأى مخالفا لرأى أستاذنا .
قالوا : ولو كان رأبك مخالفا لأمره فنحن جميعا لانخرج عن أمرك وإشارتك .
فقال : لا أقول لكم شيئا حتى نتحالف جميعا ، ونتعهد على الرأى الذى يكون
بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتعاهدوا وحلفوا على السيف والكتاب . ثم أنه قال لهم أن
أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم فى الغربة والحرب ، والأسفار والبعد عن الأوطان ،
وكلما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأى أن يسكون على قلب رجل واحد ،
وترجع إلى مصر ، ولا نذهب إلى جهة من الجهات ، وقسد فرغنا من خدمتنا .
وأن كان يريد غير ذلك من الممالك يولى أمراء غيرنا ، ويرسلهم إلى ما يريد ،
ونحن يكفيننا هذا القدر ، ونرتاح فى بيوتنا وعند عيالنا . فقالوا جميعا ونحن
على رأيك ، ^(١) ولا شك فى أن هذا الموقف لم يكن يتنافى مع رغبة محمد بك فى
الوقوف فى وجه سيده ، ولم تكن مسألة الغربة ، و البعد عن الأوطان ،
والرغبة فى الراحة فى بيوتهم وعند عيالهم ، إلا مبررات لتنفيذ الهدف الذى كان يرغب
فى الوصول إليه ، خاصة وأن طبيعة حياة الممالك كانت تجعلهم يعشقون الحرب ،
ولم تكن فترة إقامتهم فى الشام قد بلغت الحد الذى يجبرهم على العودة لمصر .
وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريعا ، قارب شكل
الفرار أكثر من شكل التقهر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجئ السريع على مصر .
وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جملة
يصل إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته إلى على بك

الفقراء والجمعيدية ، حتى دخل إلى منزله ، فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره من تقلد الامريات ، وإشتهر عنه هذا اللقب وشاع ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ، فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ، ولا يعطى إلا الذهب ، ويقول : أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب .

وكان أهم ما قام به محمد بك أبو الذهب بعد أن استتب له الأوضاع في مصر أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحت سلطته ، فعمل على جمع أولئك البكوات الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم ، وتشرّدوا ، وعمل على إكرامهم ، واستخدمهم وواساهم ، واستوزرهم وقدم المناصب ، ورد إليهم بلادهم وعوائلهم ، واستعبد لهم بالإحسان والعطايا ، واستبد لهم العز بعد الذل والهوان ، وراحة الأوطان بعد الغربة والتشريد والهجاج في البلدان ، (١) . إنه كذلك الاستقرار مع دوام الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حكمه . فتثبيت دولته ، وإرتاحت النواحي من الشرور والتجاريد ، وهابته العربان وقطاع الطريق ، وأولاد الحرام ، وأمنت السبل وسلكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجلوبات ، من الجهات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمجمعات ، (٢) .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من النفات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، وتوسط الإنجليز جيمس بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ، وتم التوقيع عليها في شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ؛ وهي الإتفاقية التي تأكدت نصوصها بمعاهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٣) ولا شك في أن ذلك كان خطوة هامة

(١) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٢) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٣) أنظر : محمد رفعت : على بك الكبير . ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى ستبدأ مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله . وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الانتظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف إرسالها إلى استانبول . وبعد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، لاستقبال محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رؤية الميساء تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ، فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبى الذهب المرسومات والخطابات ، ووصل إليه سيف وخلمة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة .

ولاشك فى أن محمد بك أبى الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب رغباته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا النابلسى ، من أولاد العظم ، قد انتجأ إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتبه . رغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى للعفو عنه ، وطالب له ولاية مصر نفسها ، فأجابه الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ، ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضعيفة ، فإن ذلك لا ينفى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان مجبوراً عليه ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبى الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته المواجهة للجامع الأزهر ، على طراز جامع السناينة ، التى يطنب لنا الجبرتى فى طريقة بنائها : « ... تم عقد قبعتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، وبيضوها ، ونقشوا

داخل القبة بالالوان والاصباغ . وعمل لها شبابيك عظيمة . كلها من النحاس الأصفر المصنوع ، وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها حنفية ، وحولها مساكن لتصوفة الأتراك . . . (١) وأسند مهمة التدريس فيها إلى غالبية مدرسي الأزهر ، ورتب لهم الرواتب . والبسم فرأى السمر وفراوى نافا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها إلا لمدة سنة واحدة ، وفقدت ماحظيت به من رعاية نتيجة لخروج محمد بك إلى أبي الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضعف مركزه ، بعد موت علي بك الكبير ، فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق فى الأمر . وأظهرت له الدولة أنها قد عفت عنه ، وإن كانت فى حقيقة الأمر لا تظمن إليه . وعادت سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الأمر الذى أثار محمد بك أبا الذهب . فطالب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف علي بك ، وعدو السلطنة . ولم تمنع الدولة فى ذلك . وأصدرت له فرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة ، بلغ عدد رجالها ستين ألفا ، وكانت مجهزة بالمدافع التى كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . وتركزت هذه الحملة القاهرة فى شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، واستولت على غزة بسهولة . ثم وصلت إلى يافا . ولكن الحملة اضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها . ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعملت المدافع بعض التأثير فى بعض أجزاء من الأسوار ، وفتحت إحدى الفجوات . وحاول المماليك الدخول منها إلى المدينة وكان من الصعب على المماليك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم . خاصة وأن دروعهم كان تقيده من سرعة حركتهم ، وتثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

دحو لهم من هذه العجوة . وجدوا أنفسهم في منطقة خلاء كانت تفصل الأسوار عن بيوت المدينة ؛ وكان المدافعون متحصنين وراء النوافذ . وفوق الأسطح ، وأطروهم بوابل من القنابل . ولكن المالك واصلوا تقدمهم ، واضطرو المدافعون ، من رجال الشيخ ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم . ولكن سرعان ما وقع اشتباك آخر ، أعطى المالك لحم فيه درساً لا يمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قنلام أكادماً وتللاً .

وكان الخبر في كبير الإعجاب بمحمد بك أبي الذهب ، واسكنه نظر إلى مجزرة يافا على أنها هي التي ترجع سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدركهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحزماً وعزماً وحكماً ، وسماحة وحسناً . وأنه كان قريباً للخير ، يحب العلماء والصلحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويعتقد فيهم وبمعظمتهم . وينصت لكلامهم ، ويعطيهم العطايا الجزيلة ، ويكره الخالفين للدين . ولم يشتهر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ، ولا ما يشينه في دينه أو يخجل بمرورته ولولا ما فعله آخراً من الإسراف في قتر أهـ ل يافا بيشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته . .

وأثرت أبناء يافا على الشيخ ظاهر في عكا ؛ وما أن علم بزحف محمد بك أبي الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب في رهوة النصر ، وأرسل بامر بإقامة الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماً بتأخير أبي الذهب على مصر والشام . تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، واسكن موت أبي الذهب المفاجيء ، حرمة من الإبتهاج بالنصر . ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بحشته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التي أرسلت سبطوذاً بقيادة الغازي حسن باشا لتسلم الأموال التي يسدها الشيخ ظاهر .

وبعد ضرب مدينة عكا بمدفعية الأسطول، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة، ولكنه سقط قتيلًا برصاص أحد جنوده المغاربة، وعادت منطقته نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة العثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة في مصر، فإنها ستشهد تنافسًا جديدًا من المماليك عليها، وإن كانوا جميعهم من « بيت » محمد بك أبو الذهب .

الفصل الرابع عشر

إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، استولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأخطى حصن عكا ، وأسرع بالقدوم صوب مصر ، وكان يرغب في فرض نفسه بالقوة على بقية المماليك المتطلعين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة في اثني عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفي بعض الرجال في هذه العملية . وحين اجتمع الديوان في قلعة القاهرة ، استقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شياخة البلد ، ويتسلم مراد بك الدفتردارية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من د بيت ، محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس في السلطة ، الأمر الذي يساعد على إقتسام وتوزيع الاختصاصات ، ويؤدي بذلك إلى الاستقرار في الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكي العثماني في هذه الفترة ، وبعد تجارب علي بك ومحمد بك ، يسمح بنشأ هذا الاستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطورات كل من قادة المماليك نحو الإفراط بالسلطة ؟

لا شك في أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، واستمرارا للتناحر بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف النظام المملوكي ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية . وعلى أي حال فإن ضعف القيادة سيؤدي إلى تخفيف ثقل العبء الموجود على الأهالي ، ويسمح للنابيين من بين المصريين باستمرار النعم ، والأخذ في مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

١ - إقسام السلطنة :-

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ في التقدم عليهم ، ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بزوجته سيده ، السيدة نفيسة ، زوجة على بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع علاوة على جمالها ، بثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب الماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأم الماليك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متميز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أولى المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التي كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الأيراد السنوي . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالي ما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أى شيء من جيورهم أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة ، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك في فرض الإتاوات على الفلاحين في الدلتا ، ورفض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإتاوة التي فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يدافعون عن قراهم مستخدمين في ذلك بعض الأسلحة النارية ، فعمد رجال مراد بك على إنزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، امتطى يوسف بك صهوة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لسكى ينزل نفس العقوبة بسكان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجال

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب في هيئته ، إذ أنه أظهره بمظهر الضعف ، إن لم يكن بمظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقلية المماليك ، كان مثل هذا التصرف كافيا لكي يتفض بعض مماليك يوسف بك من حوله ، ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشعر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة في مصر . وكان هدفه يتخلص في الاستيلاء على القلعة ، وإخضاع الباشا الوالي ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ، في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أعرانه في شكل فرقة مسلحة ، وأخذ في التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لإكتشافها ، وما أن وصل إلى أبواب القلعة ، حتى وجدها تقفل في وجهه . فاضطر إلى الانسحاب إلى مصر القديمة وهو يرغى ويزبد ويهدد ، وتشاور البكوات والديوان ، وسمحو له بالعودة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات المماليك ، الذين لم يكونوا من مماليك محمد أبو الذهب . وإتفق يوسف بك مع محمد بك طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، ونجحوا في الاستيلاء على السلطة . وعين اسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ، بعد أن استصدر بذلك مرسوما من الباشا الوالي . وأمام هذا الانقلاب في السلطة ، وهو إنقلاب مسرحي ، اضطر كل من إبراهيم بك ومراد بك ، وكانا متفقين ، إلى الفرار إلى الصعيد . ولكن الاتفاق بين المنتصرين كان قصير الأجل . فاتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ في العمل ضده ، الاستيلاء على السلطة منه . وهاجمه عند خروجه من المسجد . وطرده على بك بالسيف ، وإن كانت الضربة قد جرحته في كتفه ، بدلا من أن نقضى عليه ، فنقلوه إلى بيت القائد ، حيث أجهزوا عليه في شهر يناير سنة ١٧٧٨ .

وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل مجموعة المماليك الموالية له . وكان إسماعيل بك الكبير يشعر في نفس الوقت بأن مركزه مهددا ، خارج القاهرة ، مادام إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على الصعيد ، فأعد إسماعيل بك حملة أو تجريدة . لإخضاع مصر العليا ، ولكن قواته تخلت عنه فاضطر إلى الفرار إلى سوريا ، ثم انتقل منها إلى طرابلس الغرب ، وعاد من هناك إلى الصعيد من جديد . وفي أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان إبراهيم ومراد قد دخلا إلى القاهرة .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل عام ، وأن كان قد ظهر بظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك ، وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يواقب كل منهما الآخر . وكانا يتخاصمان ثم يتصالحان . ووجهوا حملات عديدة إلى الصعيد للتخلص من إسماعيل بك ، أو للقضاء على سلطته هناك ، ولكنها فشلت في ذلك . وكانت هذه الفترة تشمل خليطا من المؤامرات ، والانقلابات المسرحية . وأحداث الإغتيال ، وتغيير المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون مردا لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل . لوصول بعض الشخصيات إلى السلطة ومحافظتها على نوع من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهورا واضحا في الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية ، لوجوده في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفقر والإضطرابات . ويروي لنا الجبرتي في أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، أي الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل إلى الباشا وأمره بالنزول وفأنزله إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ، فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) إحدى عشر شهرا ... وكانت أيامه كلها

سحنا وغلام . . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :
وإن قننت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء . وقصور النيل . والفتن
المستمرة . وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء ، وانتشار أتباعهم فى التواحي
لجبي الأموال من القرى والبلدان : وإحداث أنواع المظالم ، ويسمون بها مال
الجهات : ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد
كربهم . وطفشوا من البلاد ، فحولوا الطلب على الملتزمين ، وبعثوا لهم المعينين
فى بيوتهم ، فاحتاج مسانير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك ،
مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك . وتتبع من يشم فيه رائحة
الغن ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب
السلف من تجار البن والبهار عن المسكوسات المستقبل ، ولما تحقق التجار عدم
الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث ،
فاذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيت
المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس ، بجملة من المال يقوم
بدفعه فى كل شهر . ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات
فيختص بها الأمير ، فحل بالناس مالا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من
تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئا من حقه ، فان اشتهروا عليه عوقب على
استخراجه ، وفسدت النيات ، وتغيرت القلوب ، ونفرت الطبائع ، وكثر الحسد
والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتنبع الشخص عورات أخيه ويدلى به إلى
المظالم ، حتى خرب الأقليم ، وانقطعت الطرق ، وعربدت أولاد الحرام ، وفقد
الامن ، ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغر : وجعلت الملاحون من
بلادهم من الشراقي والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصيحون
من الجوع ، وبأكون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا

يجد الزبال شيئاً يكتسبه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فاذا خرج حمار ميت تراحوا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقبح والسمن ، ونحو ذلك لا غير ، ولولا لطف الله تعالى ، وبحي الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الغلة خاليا من الغلال بطول السنة ، والشئون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائقهم مقطوعة ، وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم ، وخروج طائفة ورجوع الأخرى » (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم إعتبار سلطة عمال السلطان في مصر ، سببا في أن قرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ، إعادة سلطته الفعلية على الولاية . وبدلاً من أن تشهد مصر بحجى ولاية من إستانبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، بحجى حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا ، الأسطول العثماني .

٢ — حملة حسن باشا على مصر : —

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر يفكر في مجرد الأوضاع الموجودة في هذه الولاية ، وفي سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثراً كذلك بموقف الدول الأوروبية ، وبمطالبها منه .

وكانت الحسالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تم ديبده بهدم دار الفرنسيسكان الموجود في الاسكندرية . في حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لإبنته صالح أغا . وكتب الرعايا الأجانب الموجودين في مصر إلى سفرائهم في القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوهم في مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فتم دم سفراء فرنسا وبلندقة ، والأقاليم المتحدة ، ومثلي الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا وناپولي ، بطلب جماعي وجهوه إلى الباب العالي ، بشأن حسن معاملة رعاياهم الموجودين في الولاية . ولانتهاز الباب العالي فرصة هذا التدخل ، لكي يظهر سلطته في تلك الولاية ، التي بدت . منذ عهد علي بك الكبير ، في إظهار انفصالها عن الدولة . فصدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الأسطول ، وبتولي قيادة الحملة البرية التي سينقلها عليه إلى مصر .

وكان منروع هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوروبية في مصر . وكان ابراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، في سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تريجيه Truguet على معاهدات تهدف تسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا في القسطنطينية كان يرغب في بقاء ابراهيم بك ومراد بك في السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير إنجلترا في نفس المدينة يرغب في إسقاط حكم هذين البسكويين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفيرين التقرب إلى القبطان باشا . وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فاخرة ، ولكن حسن باشا استمر في إعداد الحملة بعد قبوله للهدية . وشعر البكوات بالخطر الذي أصبح يهددهم ، وكانوا قد بدأوا في هدم دار الفرنسيسكان ، فمادوا إلى

بنائه على نفقتهم ، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية في مصر ، والسفير الفرنسي في القسطنطينية ؛ كما أرسلوا يعربون عن ولائهم وخضوعهم للباب العالي ، ويمسدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية . ومعنى ذلك أنهم قد استسلموا . ولكن السلطان عرض الموقف على مجلسه الخصوص ، ثم رفض الاستماع إلى مكاتبات البكوات ، وأقر إرسال الحملة .

ولقد أصرت الدولة العثمانية على لومها للمماليك لعدم إرسال الخزان المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والصرر . وبدأت الأنباء تصل عن ورود سفن من الدولة العثمانية ، وجميـه قوات من العسكر على هذه المراكب . فاجتمع زعماء المماليك ، وعلى رأسهم مراد بك ، مع الوالى . ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد أظهر نوعاً من التشدد ، وأنه قال للباشا : « ليس لكم عندنا إلا حساب ، أمهلونا إلى بعد رمضان ، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا نورده ، وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا ، وإلا فلا نسهل سبجاً ولا صرة ولا ندفع شيئاً ، وهذا آخر الكلام ، كل ذلك وإبراهيم بك يلاطف كلا منهما . ثم اتفقوا على كتابة عرضحال من الوجاهلية والمشايخ ويذكر فيه أنهم أقبلوا وتابوا ورجعوا عن الخيـالفة والظلم والهاريق التي ارتكبوها وعليهم القيام باللوازم » (١) . وكان والى جدة قد حضر إلى الاسكندرية يطالب بالتأخرات المتعلقة به وبولايته ، فقرر المماليك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جدة مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسين كيساً . وجمعوا الممساء لكتابة العرائض ، واجتمعوا سويـاً في القلعة ، ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٠٢ .

انخفض الباشا جدا ، وقبل انك وركبته ويقول له يا سلطانم نحن فى عرضكم فى تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، ونرتب الامور ، وننظم الاحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم وبتكفل بكم ؟ قال : أنا الضامن لذلك ، ثم ضماني على المشايخ والإختيارية ، (١) .

ولسكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا ، وصارى عسكر السفر البحرى المنصور ، الى ثغر الاسكندرية وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر اللغط ، وأتموا المرضحات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحدار . وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ، ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبتطبيق القانون حسب سيجلات السلطان سليمان ، الامر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الاراضى ؛ وأدى ذلك الى ميل القلوب الى مثل الدولة العثمانية ، وانصرافها عن أسراء الممالك . ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية الى ميناء رشيد ، فزاد قلق الممالك ، وقرروا إرسال تجريدة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، الى جهة قوة ، حتى يمنعوا الطريق ؛ كما قرروا أن يرسلوا الى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحرروا الحسابات ، وسيقوموا باللازم ، وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا فى جمع المراكب ، وشحنها بالموث والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم الى بيوت صغيرة متفرقة فى المدينة ، وأخرجوا كيات الجبوب التى كانت مخزونة لديهم وطرحوها فى الأسواق ، الامر الذى أدى الى انخفاض أسعارها . وعلق الجبرتى على ذلك بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمرائه وماليكه الى بولاق ، ثم عبروا النيل الى امبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه صاحب

الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة ، يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها على الملأ في الجامع الأزهر ، وتواترت الأخبار عن إنتصار مراد بك في مدينة فوة ، ثم عن وقوع إنتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ما ظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، فحضرت بعض المركب وفيها بمالك ومجاريح وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا في المدينة ، (١) وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحمانية ، أي أن قوات المماليك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعة أو يسيطر عليها ، وعلى أبوابها ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضي والمشايخ ، الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العزب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المنادين لجمع الأهالي ، وكل من كان طائعا لله وللسلطان يأتي تحت البيرق ، فطلع عليه جميع الألفاشات والتجار وأهل خان الخليلي وعامة الناس ، وظهرت الناس المخفيون والمستضعفون والذين أنحلهم الدهر ، والذي لم يجد ثياب زيه إستعار ثيابا وسلاحا ، حتى إمتلأت الرحيلة وقرا ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا في سرعة القدوم ، (٢) وقرأ الباشا خطبا شريفا يذكر أن الدولة لا تبحث إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطي الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك في أنها كانت فترة عصيبة بالنسبة للأمن والنظام ، إنتشرت قيم الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

(١) الجبرتي : ج ٢ . ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء . ص ١١٢ .

ما وصل حسن باشا القبطان إلى ساحل بولاق، واحتفلوا بقدومه إحتفالا رسميا،
وضربوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب إبراهيم بك ومراد
بك اللذان فرا إلى الصعيد، وخرجت جماعة من العسكر ففتحوا عدة بيوت من بيوت
الأمراء ونهبوها ، وتبعهم في ذلك الحميدية وغيرهم ، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل
إلى والى والأغا وأمرهم بمنع ذلك ، وقتل من يفعله ، ولو من أتباعه . ثم
ركب بنفسه وطاف البلد ، وقتل نحو ستة أشخاص من العسكر وغيرهم وجده
معهم منهبوات ، فأنكفوا عن النهب ... وأمر بتسميد بيت إبراهيم بك ، الذى
بالأزبكية ، وبيت أيوب بك الكبير ، وبيت مراد بك .^(١) وذهب إليه
مشايخ الأزهر ، كما ذهب إليه التجار ، وشكوا إليه ظلم الأمراء ، فوعدهم خيرا .
وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقد بعض الماليك مناصب الصنجدية ، وخلع
عليهم الخلع . ونصح حسن باشا الماليك بإتزام طرقهم وقوانينهم القديمة ، كما أمر
قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء ، وبكتابة ما يجدونه من متروكاتهم ،
وبإيداعها فى مكان من البيت ، ويختتمون عليه .

وكان بعض العساكر قد تعدى على أهل الحرف ، فكان يأتى إلى القهوة أو
لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويعلقه ويرسم ركنه فى ورقة أو على باب
دكان ، وكان يعنى أنه أصبح شريكا لصاحب المحل ، الذى سيحظى بحماية . وكان هذا
الجندى يأتى فى أى وقت ويحلب كما يشاء ، ثم يحاسب صاحب المحل ، ويقاسمه فى المكسب .
فضج الأهالى من هذه الطريقة ، وتظلموا للباشا ، فصدرت الأوامر بإبطال شركة
هؤلاء العسكر مع أهل الحرف ، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود ، وتسليمه
إلى الحاكم . وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار ، مادام هناك إختلاف فى
العادات والتقاليد بين أهالى البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١١٥ .

بعيدة من تلك الامبراطورية الشاسعة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب في الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وإبراهيم بك، وكذلك أموال الامراء التابعين لهم ، فأخرجت الخبايا الكثيرة من البيوت ، وتم التحفظ على أمانتهم ؛ ثم استمر التفتيش والفحص ، وطلبوا الخفراء وحبسواهم اكل يدواع هذه المخبئات . واستدعوا زوجة إبراهيم بك ، هي وضرتها ، حتى صالحت بجملة من المال والمصاغ كما طالبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بمالديها من الجواهر . وخاصة ذلك التاج الذي كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد إختفت ، وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكري ، فسلمها إلى حسن باشا . وتشدد حسن باشا في هذه العملية ، ورغم تشفع بعض المشايخ عنده في زوجة إبراهيم بك ، فإنه أجابهم بقوله : « تدفع ما على زوجها للسلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء ضعاف وينبغي الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن لهم مدة سنين ينهون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفن ما على أزواجهن تركت سبيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب ، (١) .

وأمر حسن باشا بإخراج جوارى إبراهيم بك وبقيّة الامراء ، من بيض وسود وأحباش ، وبيعهن بالمزاد . وكان البيع بأجنس الاثمان ، وإشتراهم العثمانيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية استمرت وإمتدت إلى بعض المحظيات ، وبعض أولاد الامراء ، الأمر الذي دفع ببعض مشايخ الازهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالي أن يتعاهد مع القبطان باشا في الأمر ، ثم دخلوا على حسن باشا ، « وكان المخاطب له شيخ السادات ، فقال له إنا سررنا بقدمك إلى

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١١٧ .

مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغناظ وأحضر أفندى ديوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ثم التفت إليهم وقال : أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافي فتنظروا فعله . أما كفاكم أني في كل يوم أقتل من عساكري طائفة على أي شيء مراعاة وشفقة ، ولو كان غيري لنظرتم فعل العسكر في البيوت والأسواق والناس ، فقالوا له : إنما نحن شافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا ، (١) . ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد العسكري ، ومن العلماء والمشايخ : لإحدى المشكلات ، ومحاولة حلها ، وتظهر فيها العنصرية العسكرية ، وكذلك الرغبة في إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرع ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدي باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرهما إلى المدينة وهم بهيئات مختلفة وأشكال منسكرة ... وبعضهم بطراير سود طوال شبه الدلاة ، والبعض معهم بيوشية ملونة مفضولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعقائدهم مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لأحد ، وإذا اشتروا شيئاً أخذوه بالمصلحة » (٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، وإلى جعدة ، الذي كان مقيماً بالاسكندرية .

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١١٨ .

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١١٩ .

وجاءت الرسائل والهدايا من الباب العالي ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ،
الوالى ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، وإلى جدة فاجتمعوا
فى القلعة لقراءة الأوامرات ؛ وحضروا المدافع ، وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة
لم تعهد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه يجتمع فى ديوان خمسة باشاوات فى آن
واحد ، (١). وكان الأفرمان الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، مليئا بالاحترام
والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالرعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن
بك الجداوى ، اللذين كان حسن باشا قد استعان بهما فى شياخة البلد وإمارة الحج ،
بعد خروج إبراهيم بك ، ومراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة
الإنقاذ من العصاة .

وأفلمت السفن العثمانية فى النيل جنوباً ، لتعقب الأتراك المماليك الذين انسحبوا
إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المماليك قرب أسيوط ، وإن
كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة طاقية . ثم استعد حسن باشا لإرسال
تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا .
وتالت الاشتباكات قرب أسيوط لفترة من الزمن ، وكانت تلتهى بعودة الجنود
العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المماليك إلى معسكرهم .

وكتب الأتراك المماليك ، بعد انسحابهم من أسيوط إلى طهطا ، رسالة إلى
عابدى باشا : « إنكم تخاطبوننا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإننا
بحمد الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحجينا بيت الله الحرام ،
وتكفير المؤمنين كفر ، ولنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر عجزاً
ولا جبناً عن الحرب ، إلا طاعة للسلطان ولنائبه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى
تسكن العتق ، وحقناً للدماء ، ووعدنا أنه يسعى لنا فى الصلح ، فخرجنا لأجل

ذلك ، ولم نرض بإشهار السلاح في وجوهكم ، وتركنا بيوتنا وحريتنا في عرض
السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهبت أموالنا وبيوتنا ، وهدمتكم أعراسنا ، وبعتم
أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا الفعل ما سمعنا به ولا في بلاد
الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا العساكر يخرجونا عن بلاد الله ،
وتهددونا بكثرتمكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر
مصر أمرها في الحرب والشجاعة مشهور في سائر الأقاليم ، والأيام بيننا ، وكان
الأولى بكم الإجتهد والهمة في خلاص البلاد التي غصبها منكم الكفار واستولوا
عليها ، مثل بلاد القرم والودن وإسماعيل وغير ذلك ،^(١) وكانت الرسالة تشتمل على
مزيج من الأسلوب الخشن مع الأسلوب اللين ؛ ولاكنها لم تؤد إلى نتيجة ، خاصة وأن
القائد العثماني كان يعتقد في إمكانية حصوله على نصر عسكري على هؤلاء المماليك .
وواصل المماليك مكانة حسن باشا ، طالبين الصلح والأمان ، وذكروا
لعابدى باشا أنهم سيردون له كل ما ضاع منه في المعركة . واصل حسن بك
الجدوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا
لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا في أثناء الحرب في الصعيد
إلى جانب إبراهيم بك ومراد بك « فتذهبوا معنا ، ثم يقع منكم الخيانة
والخامرة . ثم حلف أنه إن وقع شيء من ذلك ليسكون سببا في خراب مصر
سبع سنوات ولا يبقى بها أحد »^(٢) ، وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد
على إبراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم ، إذا كان قصدهم هو الصلح
والأمان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا في هذه الحالة بطلب
الأمان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الأقاليم

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٢٥ .

(٢) أنظر الجبرتي : نفس الجزء ص ١٢٢ .

المصري يتعيشون فيها بعياهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من ممالئهم وأتباعهم .
وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة ، ويقيمون بها ،
ويصبحون من جملة عسكر السلطان ، أو أن يعينوا إن رغبوا في أماكن يقيمون
بها في الوجه القبلي . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات الممالئك أظهروا أنهم يمثلون لكل ما يؤمرون به ، ما عدا
السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يشق
عليهم شيء أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد .
وذكروا أنهم مستعدين لمنازلة هؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود
السلطان . ولكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان
على الممالئك أن يمثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبليين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ،
وفرضوا الكلف على البلاد . وفي نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن
بك إلى البر الشرقي ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البر الغربي على السفن ، وأقاموا
فيها المتاريس ، لكي يواجهوا زحف الأمراء القبليين . وحاول الأمراء القبليون
مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن العثمانيين كانوا متيقظين ، فضربوا عليهم
المسدافع من البر والبحر ، من القجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم
من غير طائل . ثم انسحبوا بعد ذلك إلى دهشور . وكتب الممالئك بعد ذلك
يطلبون الأمان من جديد ، وأن يعينوا لهم أماكن من الوجه القبلي يقيمون
بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المساكن ، الذي
سيقيمون به ، ولكنه اشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة ، ويحضر باقي الأمراء
بالأمان إلى مصر . فلم يرضوا بالافتراق عن بعضهم ، واستقروا قرب بني سويف .
ولاستمر حسن باشا في عمل استعداداته ، وفي تعديده الجنود إلى البر الغربي ؛

ووصلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر المماليك الى الانسحاب جنوباً الى أسيوط ، وان كانت بقيتهم قد ظلت قرب المنيا ، ثم استمروا في انسحابهم حتى طهطا . وتعقبت التجريدة فلول المماليك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين . واستمر المماليك في انسحابهم جنوباً ، حتى كف العثمانيون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر بإطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن العثمانية الى أسوان ، وبسيطرتهم عليها . وبأن الأمراء المماليك قد انسحبوا الى ناحية إبريم (١) . وعاد عابدى باشا الى القاهرة ، بينما ظل حسن بك في قنا . ولكن هذا لم يمنع المماليك من الزحف شمالاً من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية في الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على السكر والفر السريع ، وإختراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد اعتمد منذ مجيئه الى مصر على قروض من التجار ، لكي ينفق على حملاته العسكرية ، الى أن تصل إليه الاموال من الباب العالي . وحين وصلت له خزائنه ، قام برد هذه السلف الى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً في جمع الاموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذي انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بحاسبته . وحين انضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون كيساً ، وطلب أن تخصم منها باقى العوائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا مثل هذه التسوية . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل إلى رشيد ، وضايقه حتى باع أمتعته وحوائجه ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا الى مصر . وكان يهول الأمر على المماليك والمشايخ ، ويحذروهم من العناد ، وذكر لهم أن جنوده

(١) أنظر الجبرتي : ج ٢ — ص ١٣٧ — ١٣٩ .

سنتاقى آلافا مؤلفة . ومعها الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف في وجه المماليك . وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، وخاصة بعد أن استعان بإسماعيل بك ، الذى حسن له أمر إعادتها فأعيدت وسموها «التحرير» ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه النازلة بالفلاحين وأهل القرى ، فى الوقت الذى إنتشر فيه موت البهائم . والذى كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضئيلاً . فتغيرت قلوب الخلق جميعاً على حسن باشا ، وغاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله . وفشا شر جماعته وعساكره القليوبجية فى الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطعمهم . وإنتهكوا حرمة المصر وأهله (١) . ثم فرض حسن باشا «تفريده» على بلاد الأرياف ، أعلى وأوسط وأدنى ، وأرسل الأمراء لجمعها فى طول البلاد وعرضها . وصرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال الشمتوى ، فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاقات فى الديوان ، وقالوا «من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلاص المظالم والمصيفى والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء» (٢) . ولكن حسن باشا لم يتنازل . وشرح أنه سيترك البلاد قريباً ، ومن الضرورى تشميل المطالبات قبل سفره . وحين اتصلوا بعابدى باشا تسكى يخفف عنهم . طالبهم بالميرى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يحبسهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبرتي أن حسن باشا إهتم فى الأيام الأخيرة لوجوده فى مصر بعملية جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال ، أكثر من اهتمامه بأى شيء آخر .

وقرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنابل وآلات

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤٥ .

الحرب . كما قرر أن يبقى في مصر حامية تبلغ : ١٥٠٠ جندي . وكانت الحرب قد
انتهت من جديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على
القرم واستولت على بقيتها . فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك في الجهاد .
وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول
في قس ، والثاني في إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا
من مصر . وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من الماليك .
ويقول الجبرتي أنه « لم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ،
« لم يسل بدعة ، ولم يرفع مظلة » ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا
يعصونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ،
فينكروا عليهم ذلك . ونجابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهائم التي
عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع
المظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلة زائدة ، وبقي
يغال في رفع المظالم والتحرير ، ففسار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة
أفلام منها المضاف والبراني ، وعوائد السكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع
المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ... » (١) . والمهم هو أنه جاء
لسكر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى
نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

٣ — سيطرة إسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقي عابدي باشا في القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع
إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض .

ولم يكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤٦ .

لمشكلة النزاع على السلطة . وكان صدور العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من اعتبارهما ، ويزيد من أطعماهما في إستعادة مركزهما السابق ، أوحى في الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد انسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الأميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ما وصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة ؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد اضطر إلى الحصول على الأموال من الأهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفوز المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك فى موقف لا يحسد عليه . وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبهار ، وعلى النصارى والاروام ، والشوام والمغاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسربين ، الأمر الذى أدى إلى إفلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الأهالى فى غضبتهم قد اتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا وإستغاثوا من هذه النازلة ، وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك . وظلوا مرابطين فى الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها . ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، واعتبروه خدعة ، واعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوانيتهم من جديد . فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤبد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ فحنق عليه ، واعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ما سبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحداً بشئ . وتفرق الناس . وبعد يومين ، أرسلوا إلى أهل الساعية والجواهرجية والنحاسين ، وطالبوهم بالمقرر عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقى الناس ، حتى بياعين الفسيخ ، وبمجموع ذلك نحو إثنين وسبعين حرفة . (١)

(١) الجبرتى : ج ٢ - ص ١٥٢ .

واشتد رجال إسماعيل بك في التعسف مع الرعية في طلب هذه السلفة. وتعدى الحال إلى بياض الخلل والصوفان ، وتضرر الفقراء من ذلك .

وسرعان ما وصلت الأنباء من كشاف الوجه القبلي ، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسيوط ، ثم وصلت طلائعهم إلى شمال منفوط . وهرب الكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة ، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان ، واجتمع بالأمراء ، وقادة الأوجاقات ، والمشايخ . ثم شرح إسماعيل بك الموقف وقال : يا أسيادنا يا مشايخ ، يا أمراء ياوجاقية ، إن جماعة القبليين نقضوا عهد السلطان ، وانتقلوا من أماكنهم ، وزحفوا على البلاد ، قبل الواجب قتالهم ودفعهم [؟] فقالوا نعم . فقال إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان ، ولزم إلّا إلى قتالهم ، يعرف على المقاتلين من العسكر من خزينة السلطان ، وليس هنا خزينة . فقتل منكم بمقاتل عن نفسه . فأجابه إسماعيل أفندي الخاوي وقال : ونحن ، أى شيء تبقى عندنا حتى نصرفه ، وقد نهرنا كلنا شحاتين ، لا تلك ، شيئاً ، فقال له الباشا هذا الكلام لا يناسب ، ولا ينبغي أنك تسكير قلوب العسكر بمثل هذا الكلام ، والأولى أن تقول لهم أنا وأنتم شيء واحد ، إن جمعتم نجوعوا ، وإن شبعتم إشبعوا معي . ثم إنحط الرأي بينهم على أن يكتبوا عرضاً للدولة والاختيار ثم يأتونهم بشيء ، وهذا الباشا فرسل بعلم الدولة ، وينظر ما يكون الجواب ، فإن زحفوا قبل بجى الجواب خرجنا إليهم وقتلناهم ثم كتبوا فرمانات لجميع القز والاجناد الغائبين بالآرياف بالحضور . وبسكى إسماعيل بك بالجلس . ونهذه في بكائه : فقال له الاختيارية : لانيك يا بيبك (١) ولقد اقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر ، فعارض الشيخ أمروسي في ذلك ، وذكر أن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية ،

والأولى إستجلاب خواطر الجند بالإحسان إليهم، والذي تغطوه الأشرا بأمطوه
لأهل بلادكم أولى... وإستند إسماعيل بك إلى ذلك، وطلب فرض فردة جديدة
على البلاد والقرى، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة، ثم إقترح الباشا
ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تجيز قتال الممالك القبليين، لأنهم نقضوا
العهد. وأفسدوا في البلاد، فكتبت الفتوى.

وهكذا أصبح في وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإستعدادات
الحربية، في نفس الوقت الذي أستند فيه إلى فتوى شرعية، تجيز قتال الممالك
وطالبت الأمراء القبليين بالمنطقة الواقعة جنوب أسوط، وبرد ما أخذ منهم،
وكرر رد أتباعهم ومواليكهم، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية، فلم يردت
الأخبار بوصول هؤلاء الممالك إلى بني سويف، فاضطرت سلطات القاهرة إلى
أن تأخذ بالإمرار إبعده، وتبدأ في الدفاع عن العاصمة.

وكان من طبيعة مثل هذا الجو قعب أن يؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد،
فكانت الطرق مقطوعة، والأمن يثير مستمب، والأخريان يواجهون هجماتهم هنا
وهناك، فضائق المتعاشين، ومنعت السفن، وتمطت الأسباب، وبمرور
واقترح الشيخ العربي ضرورة إجتمع المشايخ ومقابلتهم بالقبائل، وتجهيزهم معه
في هذا الأمر، موافق الباشا، وإدعى إسماعيل بك أن الدولة العثمانية قد أرسلت
فرماناً بضرورة الحث والتشديد على بحارية الأمراء القبليين، وهذا ظهر أن
شيوخ الأزهر كانوا لا يرغبون في ترك الأمور تسير بطريق غير معقول، وأنهم
كانوا يرغبون في تحديد موقفهم الإسلامي من خروج، وقلنا، فرغوا من ذلك تكلم
الشيخ العربي، وقال: أخبروني عما نحن جاصل هذا الكلام، فإننا لا نعرفه بالتوكي،
فأخبروه فقال: ومن المانع لكم من الخروج، وقد ضاق الحال بالناس، ولا يقدر
أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل، وقربة الماء بخمسة عشر نصف فضة،

وحذرة إسماعيل بيك تشتغل ببناء حيطان ومتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقته المصادمة ، وإنفضال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولا ، وذلك يقتضى الحراب والنهطيل . (١) ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتشهيل الاستعداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس في الجزيرة ، ونزل الباشا من القلعة ولكن هذه القوات ظلت في موقف الدفاع في كل من البرين الشرقي والغربي ، ولم يقوموا بالزحف . فضاق الحال بالناس ، وتعطلت لأسفار ، وإنقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحري ، خاصة وأن عرب البحيرة أعملوا السلب والنهب في هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن في فرع رشيد .

وفي أثناء ذلك الوقت كان بعض الامراء يخرجون بخيائهم إلى البر الغربي ، ثم يعودون من جديد ، وكأنهم يرغبون في إيهام الناس بأنهم يستعدون للزحف . ولاشك في أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك . الذي كان يهدف البقاء في القاهرة . ومع مرور الأيام ضاقت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبهم ، ودخلوا المدينة . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسرى بأن الامراء القبليين قد هجموا على المتاريس ، فذهب الامراء من القاهرة . ويجحدوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاليف المدافعين ، ورغبتهم في البقاء في القاهرة . في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات الامراء القبليين إلى طرة ، وإلى مشارف الجزيرة .

وفي يوم الاربعاء سادس عشر [من شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢ هـ .] (٢) عقد الباشا الديوان بقصر العيني ، وجمع به سائر الامراء وضباط الأوجاقات

(١) الجبرتي ج : ٢ - ص ١٥٨ .

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر سنة ١٧٨٨ .

والمشايخ ، نقيجة لحضور سفير بمكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين علمت بذبأ الحملة العثمانية على مصر ، قد أرسلت رسالة إلى أمراء المماليك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضتهم فيها على تحصين الثغر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، فحضر القنصل إلى القاهرة ، واجتمع بهؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم في الأمر ، ولكنهم أهملوه وعاد دون أن يحصل على رد وبعد مجيء حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلي ، بحثوا عن هذا القنصل ، ولمصلوا به ، ولكنهم لم يهزموا أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترغب في أن ترسل جنوداً لتجديتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكاتب أمراء المماليك ، عن طريق هذا السفير ، فأعلموا الباشا بذلك سرا ، وأرسلوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقمان خرج إليه إسماعيل بيك في تطريذة كأن لم يشمر به أحد ، وأعد له منزلاً ببولاق ، وحضر به ليلاً ، وأنزله بذلك القناق ، ثم اجتمع به صحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك ، وقرأوا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا ، وطلبوا ذلك الأجل (١) عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العيني ، وأرسل الباشا في تلك الليلة التنابيه لحضور الديوان في صباحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت في المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها خطاباً إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقوع الفتن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضاً ، ثم لا يبقى على من يبقى منكم ، وبذلك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب ، فإنه لا يوسع قدمه في قطر إلا وبعده الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل ببلادكم

(١) معناها السفير .

من العثمانية ، وارفعوا بتدبيرتنا (١) ، وإختاروا لكم رؤساء منكم ، وحصنوا
ثغوركم ، وإمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه
في شيء ، فحين نكفيكم مؤونته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية ،
كما كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم ~~كذا~~ وكذا
مركباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما تطلبون ،
وزيادة على ما تظنون . فلما قرئ ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، في
ذات اليوم صحبة مكاتبة من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالجى في مكان
بالقلمة مكرماً ، (٢) .

ولقد إستمر إسماعيل بك في بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من
القلمة إلى الجبل ، وأخرج إليها الذخائر والمؤن . ولم يحاول المماليك القبليين
الهجوم على هذه التحصينات ، بل نجد على العكس من ذلك أن بعض الجنود
العثمانيين قد حاولوا الهجوم على مواقع المماليك القبليين ، وهجموا عليها بالسفن؛
ولكن المماليك استخدموا المدفعية التي نصبوها فوق الجبال ، لرد هذه الهجمة .
ورس باشا القاهرة حملة جديدة ضد المماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال
عدة يومين ، وإستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة في الموقف
العسكري ؛ وإن كان إسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، في تقرير الغرامات ،
والتبرعات الإجبارية ، على البلاد والقرى .

(١) معناها العلم .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٦٤ — وقتل هذا السفير بعد ذلك في القلمة ، حين
سبب الحكومة العثمانية إرساله إليها .

مختصر : p. 195. DEHRAN, Henri ; L'Egypte Turque.
[Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] .

ولاستمرت المراسلات بين الأمراء القبليين وبين والى فى القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص فى ترك الأقاليم الواقع جنوب أسىوط ، على البحرين الشرقى والغربى ، للأمراء القبليين ، لولا أن استدعت الدولة عابدى باشا وعينى إسماعيل ، كتحدا حسن باشا ، مكانه فى الولاية ؛ فتذرع الأمراء القبليون بذلك ، وبتغيير من إتفقوا معه ، لى يواصلوا موقفهم العدائى من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشايخ والقضاة ، الذين وافقوا على الاستمرار فى محاربتهم . ولا شك فى أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للحملة ، من الاستمرار فى مصادرة أموال المماليك الفارين ، والإستمرار فى فرض الفردة على الأهالى . ولشطت الحكومة فى جمع الأموال . باقى الحلوان ... ثم المال الشستوى ، ثم الضيفى ؛ وفى أثناء ذلك المطالبة بالفرد المتوالية المقررة على البلاد من الملتزمين . ووجه إسماعيل بك ، على الناس قباح الرسل والمعينين من السراجين والدلاة وعسكر القلايو ونجبة ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة . الخسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة ، فيشغلهم ويلطفهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة ، فيعدهم على وقت آخر ، فيسمعونه قبيح القول ويشتهلون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء ، (١) . وأخذ الكشاف يزدون من نشاطهم ، ويتغسفون مع المسافرين القاهدين من الوجه القبلى أو الزاهبين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت سمعة مصحفى كاشف ، الم رابط فى طره . فى هذا الميدان ، فان وجد بالسفينة شيئاً [حاجات الأمراء القبليين] نهب ما فيها من مال المسافرين والمتسبين ، وأخلده عن آخره ، وقبض عليهم وعلى

(١) الجبرتى : جزء ٢ - ص ١٢٩ .

الريس ، وحبسهم وكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يجد شيئا فيه شبهة ، أخذ من السفينة ما اختاره وحجزهم ، فلا يطلقهم إلا بما يأخذه منهم^(١) . وكان هذا الوضع يجبر الأهالي على مصانعتهم ، إتقاء لشره ، وحفظا لمالهم وأمتعتهم . فكان من يرغب في السفر إلى الصعيد ، يتقدم إليه بالوسائط ، ويصلح له بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتي من الصعيد فكان يرسل إليه ريس السفينة ، لكي يصلح له كذلك ، ويدفع المعلوم . ولا شك في أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى إستخدامها بسهولة لكي يتصل الأمراء القبليين بأعوانهم في القاهرة . ولم تعد هذه المناريس ، ونقط المراقبة ، تسكني لما أنشئت من أجله . ولقد إستخدم إسماعيل بك أعدادا كثيرة من العساكر ، من البلقيان ، وأسكنهم في الجيزة ، وفي بولاق ، وفي مصر القديمة . وساعدته الأموال التي جمعها في الإتفاق عليهم . وأفاد كذلك من هذه الأموال في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالية في ثمنها ، وملمة للنظر ، حتى في إستانبول .

ومع تشدد إسماعيل بك مع الأمراء القبليين في دفع باقي ما عليهم من أموال ، إضطروا عليه إعادة السفن الأولى ، التي أرسلوها بالغلال له ، قبل أن يرسلوا الباقى ، وأصرروا على أنهم لم ينتقضوا العهد الذي كانوا قد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثر المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في سنة ١٧٩١ ، ومات به مالا يحصى من الأطفال والشباب ، والجواري والعبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير في المشهد الواحد الخمسة والسنة والعشرة ، وإزدحموا على الحوانيت في طلب العدد والمفسلين والحالين .

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٨٠ .

ويقف في إنتظار المغسل أو المفصلة الخمسة والعشرة ويتضاربون على ذلك . ولم يبق للناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تجدد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو معزياً ، أو مشيعاً ، أو راجعاً من صلاة جنازة أو دفن ، أو مشغولاً في تجهيز ميت ، أو باكياً على نفسه موهوما . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد والمصليات ، ولا يصلى إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . ونذر جداً من يشتكى ولا يموت ، ونذر أيضاً ظهور الطعن ولم يكن بحمى ، بل يكون الإنسان جالساً ، فيرتعش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا مغلطاً ، أو يموت من نهاره أو ثاني يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات في جمعة واحدة^(١) .

والمهم هو أن لإسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل من حسن بك الجسداوى ، وعلى بك الدفتردار ، ثم إنفقوا على تأمير عثمان بك طبل ، تابع لإسماعيل بك ، على مشيخة البلد ؛ وأظهروا التوبة ، والرغبة في إبطال المظالم ، ومنع زيادة المسكوس . وكان لإسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم . وأوصاه بضرورة اليقظة ، خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان في وسع من يملكها أن يحتفظ بها . ولكن أن هذا التغيير في القيادة المملوكية كان سبباً كافياً لكي يتحرك الأمراء القبليين من جديد ويستعدون لدخول القاهرة .

٤ — عودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة : —

ما أن إنتشر نبأ وفاة إسماعيل بك ، حتى جاءت الأخبار بتقديم مراد بك ، من أسبوط إلى المنيا ، وانتشر بقية الأمراء في المقدمة ، ووصلوا إلى العياط . أما إبراهيم بك فإنه قد ظل باقياً في منفلوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يهدد الممالك الموجودين في القاهرة ، فعملوا على الاستعداد عند طره ، وفي الجيزة ،

(١) الجبرتى : ج ٢ ص ١٩١ .

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد للحفر .
وجاءت المراسلات من الأمراء القبليين ، يحملها السيد عمر أفندي مكرم :
« إننا في السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الأمور السالفة ، فأبى
المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شيء نهيب ، والأمور مرهونة
بأوقاتها . والآن إشتقنا إلى عيالنا وأوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزمنا
على الحضور إلى مصر على وجه الصلح ، وبئدنا أيضاً مرسوم من مولانا
السلطان ، وصل إلينا صحيفة عبد الرحمن بك ، بالعفو والرضا ، والماضي لا يعاد ،
ونحن أولاد اليوم ، وأسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا ، (١) . وكان في وسع
المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصورياً بين الممالك وبعضهم ؛ أما إذا
كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فإن الحكمة فيه تعود إلى الوالي ، مندوب
السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الأمراء القبليين طلب لدخول
القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ،
إذ أن السلطان هو الذي أمر بإخراجهم منها .

وسرى الاستعداد في القاهرة على قدم وساق ، واسكن في جو من التكاسل
في نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طره للتفتيش على المتاريس ، وحشدوا كل
الإمكانات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجيزة ، وأبواب
القاهرة . وصرعان مظهر أن الممالك القبليين قد وصلوا إلى حلوان . وخشت
سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية إلتفاف من خلف الجبل ، ولما كنهم ضربوا
خيامهم في حلوان ، في مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات في القاهرة أن تأخذ
المشايخ معها إلى جهة طره ، حتى تظهر أمام الأهالي أن المشايخ كانوا معها . ونادوا
بذلك في الشوارع . وحضر الشيخ العروسي إلى بيت الشيخ البكري ، وعملوا

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٩٣ .

هناك جمعية ، وخرج الأغا من هناك ينادى فى الناس ، ووقع المهرج والمرج ، وأصبح يوم الخميس فلم يخرج أحد من الناس وبقي الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس فى بهتة . والأمراء متخيلون من بعضهم البعض ، وكل من على بك الدفردار وحسن بيك الجداوى، يسمى الظن بالآخر ، (١) .

وفى أثناء الليل تحول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية المادية وفى ضحى اليوم القالى ، كانوا واقفين على الخيول فلم يشعروا إلا والأمراء القبلى نازلون من الجبل بنحيولهم ورجلهم . (٢) ولكنهم كانوا فى غاية الإجهاد ، وواجهتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالجملة الى القاهرة . وسمح هذا الأسراء القبليين بالراحة . وفى أثناء ذلك الوقت بدأت مجموعات من المماليك المقيمين فى القاهرة تخرج إلى ساداتهم القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمراء القبليين فى دخول القاهرة ، وتبعهم الجمال تحمل أمتعتهم . وكان أكثرهم بالبدون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم؛ الوقت الذى صعد فيه الباشا مع بعض الأسراء الى القلعة . وصدرت الأوامر الى طائفة القلايد بخية والارنؤود والشوام بالإستعداد للسفر . ثم صعد الأمراء الى القاهرة ، وقابلوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استتب الأمر للأمراء القبليين فى القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطانى بالعفو والرضا عن هؤلاء الأمراء ، فعقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، واحتفلت القاهرة ، وأحكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفى الوقت الذى كان فيه أمراء المماليك فرحين بعودة سطوتهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تجتاز فترة من الشدة ، والغلاء ، وتتابع المظالم ، وخراب

(١) الجبرقى : ج ٢ ص ١٦٤ .

(٢) الجبرقى : ج ٢ — نفس الصفحة .

وأصابته ثلاث مصاصات ، وإختفى لمدة أيام ، ثم أحضره ، بدون ملابس ،
وفي أسوأ حال . وأخذوا النساء بأحمالهن ، والذي تبقى منهم أدخلوه إلى قلعه العقبة ،
وتركهم المهجان بها من غير ماء ولا زاد . . (١)

ولاستقر الرأي على خروج لثنين من بسكوات المالك بسرعة لمواجهة هذا
الموقف ، وخطف أتباعهم في ذلك اليوم مصادفوه من الجبال والبيضا والخير
وقرب السقائين التي تنقل الماء من الخليج ، ونهبوا الخبز من الطواوين والمخابز ،
والكمك والعيش من الباعة ، وفي يوم خروجهم وصل جماعة من الحجاج ، ودخلوا
في أسوأ حال من العرى والجوع والتعب . . (٢)

وهكذا استمرت المصائب تنزل بالبلاد ، الواحدة بعد الأخرى ، وظل
الأمراء مشغولين بمحورهم ، وتتابع مظالمهم ، وكانوا لا يفكرون إلا في أنفسهم .
ففي هذا الوقت الذي إنتشرت فيه المجاعة ، وضافت أيدي المصريين ، عمل مراد
بك على تشييد مسكنه في الجزيرة ، « وزاد في عمارته » ، حتى يليق بأمر من الأمراء .
ولم يكتفى مراد بك بذلك ، بل أنه « استولى على غالب بلاد الجزيرة ، بعضها
بالتن القليل ، وبعضها غصبا . وبعضها معاوضة » (٣) . وتشبه به صالح أغا ،
وبنى لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريباً من مراد بك .
ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن
الشيوخ خاصة ، بدأت في الارتفاع في ذلك الوقت ، محتجة على الظلم ، ومحتجة
على الاستبداد .

وكانت للشيخ الشرقاوى حصة في إحدى قرى بلبيس بالشرقية ، وجاء إليه

(١) الجهادي : ج ٢ — ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع — نفس الجزء : نفس الصفحة .

(٣) (٢) — — — — — ص ٢٥٧ .

أهلها ، وإشتكوا له من محمد بك الألفى ، ومن أن أتباعه قد حضروا إليهم وطلبوهم ، وطلبوا منهم مالا طاقة لهم به ، وجاءوا إليه مستغيثين . فزاد حتى الشيخ ، وذهب إلى الجامع الأزهر ، وجمع المشايخ ، وأقفلوا أبواب الجامع ، بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبراهيم بك ، وعدم تحركهما . ثم كرر نفس الشيء في اليوم التالي ، وأقفل الشيوخ الجامع ، وأمرؤا الناس بغلق الأسواق والمحاليل ، ثم ركبوا في ثمان يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم ، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات . (١) وزاد ازدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل إبراهيم بك يراهم . وعلم باجتماعهم ، فأرسل إليهم أيوب بك الدفردار ، الذي سلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألمهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدئتموها وأحدثتموها . فقال : لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات ؛ فقليل له هذا ليس بعثر عند الله ولا عند الناس ، وما أتباعك على الإكثار من النفقات وشراء المالك ، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [؟] فقال : حتى أبلغ ، ولا تصرف ، ولم يعد لهم بجواب . (٢)

ولقد انفض المجلس ، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . وعهد إبراهيم بك إلى المشايخ وأخذ يسندهم ، ويذكر لهم أنه متضامن معهم ، وأنه لا يوافق على هذه الأمور ؛ وأوصل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك .

فاضطرب مراد بك إلى أن يتصل بهم ، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع ما طلبوه ،

(١) العبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — نفس الصفحة .

فما عدا شيئين ؛ هما ديوان بولاق ، وطلب المنكسر من الجامعة ؛ ونبطل
ماعد ذلك من الحوادث والظلم ، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا . (١)
وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، إختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه في الجيزة ،
وأحسن إستقبالهم ، وطلب إليهم السعي في الصلح على أساس ما ذكر . وعادوا
من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع بالأمراء هناك ،
ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالي بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ
رضوان كنتخدا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات ، والسيد النقيب ،
والشيخ الشرقاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأسير . وذهب هؤلاء المشايخ ،
وطالبوا إلى النمامة أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ،
وطال الحديث . وذكروا أنهم قد تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء
عليهم . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن
يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع
المظالم المحدثه ، والكشوفيات والتذاويد والمكوس ، ماعد ديوان بولاق ؛ وأن
يكفوا أنباهم عن إعتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ،
والحوادث المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة . (٢) . وكتب
القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها إلى
مراد بك فحتم عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة
تحمدهم من سيطرتهم وإستغلالهم للبلاد . ولا شك في أن وصول العلماء إلى

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات المماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء ، والتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغيير في علاقات القوى الموجودة في مصر ببعضها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخي أن يلاحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتي أن الفتنة قد إنجذبت ، أو انتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مرسوم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المسكوس بطلالة من مملكة الديار المصرية . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بعد ذلك الإعتصام الذي قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك في أن أهالي القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الاسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات المماليك أن يبقوا بدون إشراف الاموال من الاهالي ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، قبل كان في وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم ينص شهر واحد على توقيع المماليك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكي يتمكن من وقف المماليك عند حدهم .

الفصل الخامس عشر

بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وتفسخت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفى جو عميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبمحركات سريعة ، وببشر بمحدث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشروعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بمحدث تغييرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه المحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الاجتماعى الموجود فى ذلك العصر ، والذي سيعطى نتائجه بلاشك فى البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بهزيمة عنيفة تأتىها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الإقتصادية ، بدأ ظهور التغير فى الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

أ - ضعف السلطة :-

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابهة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاية ، وبين كل من الممالك وضباط الأوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ، عن طريق الديوان ، في حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الأوجاقات وبعضها ، وكذلك بين مجموعات الممالك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما اتصال بعض هذه القوى بالولاية ، لكي تستند إلى سلطتهم ، أو اتصالها بشرائح من المعسكر الثاني ؛ فنتجده أن بعض رجال الأوجاقات ، في صراعاتهم مع رجال الأوجاقات الأخرى ، يضمرون إلى جانبهم بعض قيادات الممالك ؛ كما نجد أن بعض بيوت الممالك ، في صراعاتها مع بعضها ، تحاول أن تسبب بعض قادة الأوجاقات . ولا شك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها . وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدعم بها قوة الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب تحرم الممالك كذلك من الحصول على العناصر الشابة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من اشترك فيها ، سواء من الولاية ، أو من رجال الأوجاقات ، أو من الممالك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة في مصر ، وبشكل يتضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجئ ، أو سريع ، إذ أنه امتد طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي اشتركت في التسلطة بمرّة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر تخسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشارك معها في السلطة . وإلحتمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن

استمرار الإصلاحات ، وإستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإنهاك والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة في مصر وبعضها ، وحارلت بعض هذه الفرق . أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على إمتيازات وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى في وجه الوالى ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضباط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالى ، وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغا الإنكشارية قائم مقام الوالى المعزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم ، والحصول على نفس إمتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالى ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الإنكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستعانة أحد الجانبين بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١٠ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجاوة الذى إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك في أن اشتراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم في البلاد ، تلك الخطوة التى ستزيد على مرور الأيام ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يحبر قادة الأوجاقات ، أو زعماء المماليك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة ضاربة ، يمكنها ترجيح إحدى السكتين على الكفة الأخرى ، ولكن سرعان ما تحول بعد ذلك إلى عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تبهر بكل ما تراه في القاهرة . ولم

يسكن رجال الأوجاقات ، أو قادة الممالك ، يقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضمّنوا لأنفسهم حلفاء من بين الممالك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة الممالك وتفوذهم ، في نفس الوقت الذي يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضي ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، وأقرب الأشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يزيد من كلفة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض الفترات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما تجره الفوضى والمهالك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تستتبعه من فرض أصحاب السلطة الفرامات والإتاوات على الأهالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف الممالك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات

المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض المرات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ، كما حدث بين جركس بك واسماعيل بك ، في سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الألف . ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ، وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البسكوات من القاهرة ، مهزوما ، أوفارا من وجه خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، ومحاولة نهب ما خرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة عطش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة في القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة نفقت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل منهما ضد الأخرى ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها . ومن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى « متعادلة » مع بعضها ، أي بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركاتها ، وتعدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو مهيئا أمام المماليك ، لكي يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات المماليك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تستعين ببعض الأوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، ولكنه أصبح في وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الأمراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وبسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين المماليك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالي ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وعمل على القضاء على منافسيه من المماليك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة للسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إنهاء ذلك التوازن الذي كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . وبمعنى آخر تصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضمف سلطة الأوجاقات ، وفي صالح سلطة المماليك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هي المساعدة على ظهور مصر في شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكري والمالي والإداري في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوي ، يمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامي لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجي ، مع قوة الماطقة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التي كان من المفروض أن تساعدها بها لكي تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم استمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولسكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويلة ؟
لا شك في أن ما بقي للدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة
للإمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلي عن المعركة ، أو التخلي عن
ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد
الحجاز والأراضي المقدسة ، كما حدث في عهد علي بك الكبير . وكان يهدد أيضا
بإتقيام صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدي
إلى السماح مثلا لسفن الأجانب بالدخول في البحر الأحمر ، وبشك كل قد ينتهي
بمرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الاسكندرية ، بدلا من
مرورها من الخليج العربي عبر العراق إلى الموانئ السورية ، أو مرورها برى
من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الأمر الذي سيمنح هذه مرور هذه الموارد
المالية ، أو جزء منها ، من أيدي الدولة العثمانية ، إلى أيدي أمراء مصر الجدد .
هكذا علاوة على أن أفراد المماليك بالسلطة في مصر كان سيحرم الدولة
العثمانية من جزيرة مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو الصرة ، التي كانت ترسل
إلى الحجاز ، في كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، في عهد إبراهيم بك ومراد بك ،
تدل على سير الدولة في هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البسكوات
المماليك في مصر ، وزيادة إنهاك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية . دون أن
تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة .

حقيقه أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات في مصر في ذلك
الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الأقل اقتصاديا ، على مجموع
المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تجهيز الحملات والتجديدات ، اللازمة
لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادي كان يعوضه من

ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التي تمتعت بالسلطة في مصر ، وبشكل يقلل العبء ، ولو سياسيا ، عن كامل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الأهلالي ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية ، مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الأهلالي وامتكاتهم ، وسط هذه الفوضى التي ضربت أطباها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكي تضح بالشكوى ، وتحاول وقف المطالم . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

٢ - سوء الأحوال الإقتصادية :

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي مجموعات « طميلية » تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأي نصيب في الإنتاج . وينطبق هذا على الوالي ورجاله ، وكذلك على الصناديق والكشاف وكل الممالك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوقاف ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة استغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تتمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطميلية ، إحتاجت إلى زيادة في مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبندود أخرى للإنفاق . ووقع كل ذلك على كامل الفلاح المصري في الريف ، وكامل أصحاب الحرف في المدن .

ومع انصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالنواحي الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعهم في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، في الوقت الذي كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة في البلاد .

ولاتأق المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجيء الفيضان منحهنا ، كما شهد انتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير مستوئين عن انخفاض النيل ، إلا أن الظروف حركتهم ، ومستوى معيشتهم ، ووضعيتهم في مصر ، جعلتهم يطالبون القلاح بتقديم نفس الإلتزام في سنوات القحط ، كما لو كانت هي سنوات رخاء . أما بالنسبة لانتشار الأوبئة ، فما لاشك فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ؛ بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التي كانت تترك القتلى ، كانت تساعد على زيادة انتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط ، والأوبئة ، ساعدت الظروف واختلال الأمن على إندثار الأسواق ، وبشكل جعل الأهالي مهددين في قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى ريدت يصرم عاهده أن يبرد من دوابه حمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب التي كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن للتجارة أن تروج إلا في ظل الأمن والاستقرار . وأجبر هذا الوضع المصريين على أن يرضوا بالقليل . وكانوا بطبيعتهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة من مراحلها ، كانوا يذوقون من آلامها ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثاني من عجائب الآثار ، للجبرتي بأنه يعطينا صورة واضحة لسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر في النصف الثاني من الثامن عشر ، أى في الفترة التالية لحكم على بك الكبير . فذكر أن في أواخر القرن الثامن عشر ، سنة ١١٩٨ ، الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ، أن أيامه كلها كانت دحنا وغلاء . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه السنة السابقة لها ، وفي الشدة والغلاء ، وقصور النيل ، وروابط الجوع ، وهذه

الأوساع وبين المدن المستمرة ، والمناطق التي كانت أقاليمها يرثسكبرتها في البلاد ،
من المصادرات المستمرة ، وإنتشار أتباعهم لجميع الأموال من القري والبلدان واجبارهم
الاهالي على دفع الإتاوات والفردة ، ويقول أن هذه الحماية قد بانتهت إلى حد أنهم
قد أهلكوا الدلايين ، وضاف ذريعتهم ، وإشتد كرههم ، وطفشوا من البلاد ،
وإذا نحن الإهلاء قد وجدوا صعوبات في جمع ما يلزمهم من الأموال من
الاهالي ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ،
أو الإتاوة ، من الاهالي ، وكانت حماية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الاهالي ،
وثقيلة حتى بالنسبة لمتدبرة ، المساهمين ، من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم
ودورهم ، وكان رجال السلطة يتبعون كل من يشتم فيه رائحة الغنى ، وكانوا
يزجون به في السجن ، ويطالبونه بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك
إلى خراب الأقليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وإنتشار
الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يهيمون من الجوع ،
ويأكلون ما يجدونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئا يكتسبه ، ويصل الحال ، كما
يروي لنا الجبرتي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد
مات الكثير من الفقراء بالبيع . وظل هذا الفناء مستمرا ، وكانت الدراهم قليلة في
أيدي الناس ، فقل التمايل إلا فيما يؤكل ، وإقتصر حديث الناس على ذكر المأكل
والقمح والسمن . ودعنا مصلحة الاهالي تماما نتيجة لموقف رجال السلطة من
بعضهم ، ومن غبنهم للمصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج
طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان
حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الاهالي والتجار على أنها سلفة ، يردونها إليهم

(١) راجع صفحة ٢٨٠ — ٢٨١ . والجبرتي : ج ٢ : ص ٨٣ — ٨٤ .

بعد وقت معين . ولما كن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم . واستتبع هذه العملية القيام بالتهفيس لإخراج الخبايا من البيوت . ويجد أن حسن باشا قد إلتجأ إلى عملية بيع جوارى ومحظيات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولا شك في أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء أكانوا من المماليك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة . وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ، وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الشراعية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للمشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، وإقول الحق ، حتى وإن كره الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار المظالم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقاليد تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تعبدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإهالى إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد ضجوا من هذه العملية ، وتظاهروا

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها لباشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهالي لم يعودوا سلبيين متواكلين ، بل أخذوا يتذمرون ، ويشكون ، ويطالبون بوقف المظالم . وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر ، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر . وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية ، إذ أن هذا الخط هو خط الإنطلاق ، إن لم يكن هو خط الثورة .

٣ - برأيته تحريك القيادات الوطنية :-

تكانفت عوامل ضعف السلطة ، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية ، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين . وظهر أمام المصريين أن هذه الممارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم ، وبين البكوات المماليك وبعضهم ، كانت ممارك شخصية ، تستهدف الوصول إلى السلطة ، وتحاول استغلال المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه ، لتدعيم حركاتها وانقلاباتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات . وظهرت هذه القيادات ، وقت انتصاراتها ، وكذلك وقت هزائنها ، على أنها ضعيفة ، مادامت تلتجئ إلى المصري ، بصفته عمول لها . وظهرت كذلك ضعيفة ، حين انحرفت عن العرف والتقاليد ، وعملت على استحداث المظالم ، وإستحداث الضرائب ، والفرد ، والاتاوات ؛ إذا أنها بدت عاجزة عن الاستمرار في السلطة ما لم يمونها المصريون ، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق استبدادية تعسفية .

ومع زيادة المظالم ، انحرف الحكم وأصحاب السلطة ، وبشكل أظهر إفتئاتهم على ميادين تدخل في إختصاص الشريعة ، وتمس بالتألى أساس الإسلام . ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا ، القائد العام للبحرية العثمانية ، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك . وكان هذا الجمل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها

منار الأزهر ، كافية لسقوط هيئة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها ، وهكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء . وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة . لمن هم في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . وهذا يدل على أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين ، ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر تواف إستعداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل النقيض عنه . ولا شك في أن إتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة . وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد . وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، وإزدياد سرعة تحركها . مع سرعة تحرك البهكوات المماليك ، ورجال السلطة ، وسرعتهم في ارتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التي كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا . ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان ، وذكر له أن الحال قد ضاق بالناس ، وأن أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل . وأن ثمن قربة الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة ، ثم انتقد طريقته في بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره ، وفي الجزيرة ، رغم أن طبيعة الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الانفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يثقون حتى في مقدرة المماليك في الميدان الذي تخصصوا فيه . وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندي الخنوتي أمام إسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شيء تبقى عندها حتى نصرفه . وقد صرنا كلنا شحاتين ... » (١) . إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ انتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء المماليك ، وكانت هذه الانتفاضة بقيادة شيوخ الازهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكنات جماعـير الشعب للوقوف بها في وجه المماليك . وبعد أن استغاث بعض أهالي قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى ، من ظلم رجال محمد بك الألفي ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الازهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأمروا الناس بغلق لأسواق والخوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم ، خلق كثير من العامة ، إلى البيت الشيخ السادات وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل إليهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال الحوادث والمكوسات ، (٢) التي إبتدعها المماليك وإستحدثوها . وإذا كان إبراهيم بك قد تعامل باحتياجهم الى هذه الاموال حتى لانضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المنظرين قد ردوا عليه متسائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٥٨ .

النفقات وشراء الممالك ، والامير يكون أميراً بالإعطاء ، لا بالأخذ ؛
ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، اذ أن المشايخ قد عادوا الى الجامع الازهر ،
 واجتمع أهل الاطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام . وأصبح
 أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع
 الازهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق ما يرغبون . ولم يكن
 الاختيار سهلاً أمام الممالك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير
 في إقحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام
 قوة الممالك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حراهم ، وسمى للبكوات الممالك
 أنفسهم لمصالحه المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا في ملاطفة العلماء ؛
 وأنهم انتمسوا منهم السعي في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها
 المتحكمين فيها ، أنهم قد تابوا ورجعوا وارتضوا بما شرطه العلماء عليهم ، (١) ،
 كما تعهدوا برفع المظالم المحدثه ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكتف
 العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ،
 وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه
 الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن
 يسيروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم .
 لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال
 السلطة ، وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجة ، وبقوة الشرع ، وبتأييد الجماهير .
 ولانعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء نشوب الثورة الفرنسية ،
 كما يدعى البعض ، بل إنهم قد شعروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ،
 وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٠٩ .

بعلمهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والقطرة ، أكبر دعامة لهم على اتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسياتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جمهرة عظيمة ، وتلفت حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرتي أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم ساداتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « مملكة الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنة نتيجة لاستمرار المنازعات بين المنتظمين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم استمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الفقر ، واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة ، إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإنجاء بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟

٤ - الأطماع الأجنبيّة وازدياد أهميّة طريق الهند:-

كان إزدياد ضغط العامل الاقتصادي، ومحاولة التجارة الأوربية أن تصل إلى الهند بطريق قصير، سبباً في تفكير بعض الأوربيين في ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط، والبحر الأحمر، أي طريق الشرق الأوسط ومصر، من جديد، للإتصال بالشرق الأقصى. وحدثت في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف، ومن جانب القوى الأوربية ذات المصلحة. أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها، فإنه قد استخدم كذلك كوسيلة للضغط، ولتخفيف العقبات، والوصول إلى تهيئة الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف. وكانت الفرد والإتاوات التي يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم، ولسفراء دولهم في استانبول، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم، طالبين التدخل، لحمايتهم من هذه المظالم. ولا شك في أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة في مصر، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعي والسياسي، الذي يتمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها.

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب، وكانت أكثر عدداً، ولها قنصل يتحدث باسمها. ولكن إنجلترا حصلت على براءة من الباب العالي، في سنة ١٦٩٨، بتعيين قنصل لها في مصر. ونص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التي يستوردها تجارها المقيمون في مصر عن ٣٪؛ أي على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التي كان يتمتع بها الفرنسيون. وأصبحت للقنصل الإنجليزي في القاهرة، في أثناء القرن الثامن عشر، نفس المكانة التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي من قبل. وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية. وكان هناك تجمار

آخرون من الهندية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية
للمصر "فرنسي أو القنصل الانجليزي ، نتيجة لعدم وجود قنصل لهم بشكل
منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد التنافس الانجليزي إلى مصر ، لايصفتها سوقا للبضائع الانجليزية ، ولكن
ايصفتها ممرأ يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الاخير من القرن الثامن عشر .
وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة ازدهار عملية
استغلال إنجلترا للهند ، وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها
في مصر ، وبصفتها مفرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة
الاسكتلندي جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد
بالسماح للتجار الانجليز بأن يصلوا بسلامهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت
الملاحة مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في
الافتتاح ، في وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيوستنجنس
في سنة ١٧٧٥ مع أبي الذهب ، وكانت شروطها في صالح التجارة الانجليزية .
واعتقد جورج بلدوين أن إنجلترا ستتصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه
الفكرة اخففت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك
تنفيذ اتفاقية وارن هيوستنجنس مع سيدهم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على
رفض السماح للسفن الاجنبية المسيحية بالوصول في البحر الاحمر إلى شمال جدة .
ولقد عينت إنجلترا جورج بلدوين قنصلا لها في مصر ، وكان قد أصر في سنة ١٧٨٦
على أهمية هذا الطريق بالنسبة لانجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح في هذا السبيل ،
ولم يتمكن من اقناع سفير إنجلترا في استانبول ، أو من إقناع حكومة لندن .
بأهمية التدخل في الأمر . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماريشال دي كاستري ،
يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية . وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط في أن يعقد في سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأولى مع مراد بك، ويتضمن الترحيب بالإنجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثاني مع ملزم البحار؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد، الذي تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس. والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديدة وتزايد ظهورها، وكانت تتمثل في مرور بعض الضباط والموظفين والتجار، وكذلك طرود البريد والسلع، عبر مصر في تلك الفترة، وتفكير الأوروبيين في ضرورة تسهيل وتأمين وضمان استمرار مثل هذه العملية النامية. وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديدة، خارجية، تزيد الضغط على مصر، وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية، التي قامت بنشاط سياسي، كانت هناك مشروعات أوربية حربية، أي استراتيجية، محددة تهدف السيطرة على مصر، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى.

ومنذ عهد لوى الرابع عشر، كان ليبنيتز Libnitz قد شرح، منذ سنة ١٦٧١، فكرة تعاون ملك فرنسا مع الإمبراطور لمحاربة الدولة العثمانية، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر، في هذه الحرب التي ادعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال، وفي مقابل توجيه مجهودات لوى الرابع عشر بعيداً عن الحدود الغربية للأقاليم الألمانية. واسكن الوزير الفرنسي علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى، (١) ». وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت، في فترات مختلفة، صوب مصر، لا لإحلالها بقوات عسكرية، واسكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها،

(١) أنظر : —

بين الاسكندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي بسير السفن الفرنسية في البحر الأحمر ، وعلى وعده منه بحماية قوافل التجارة التي تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الأحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي . والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت لدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دي شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذي تفيد فيه فرنسا من الموقف . وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند ، في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تقرر لكونت دي سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسي في استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، في هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجته على أساسين : خصوبة أرض مصر ؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دي توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية .

الذى كان سيؤدى إلى نشأة فلاة إن كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها فى ذلك الوقت وإن كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بحىء حكومة الإدارة إلى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية إلى إتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر لحكومة الثورة فى فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٣ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البسكوات المماليك للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى تحلو لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتثبيت دعائم القانون ، والقضاء على الطغيان فى ذلك الوقت . فهل كانت ترضى بأن يلغى مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فعينته حكومة بلاده قنصلاً عاماً لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إدارة إبراهيم بك ومراد بك ، وإستقبلوه إستقبالا فخماً ، وخلصوا عليه الخلع . ولكن سرعان ما عاد صادة مصر إلى ظلمهم وتعسفهم مع التجار الأجانب ، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلعهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوربا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

نصدر هذا الحل الأخير . وكتب إلى مثل الجمهورية الفرنسية في استانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لهؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي سيعود إلى فرنسا بإندامها على تنفيذ هذه الحطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فمصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الاقتراحات ؛ وكانت هذه هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أفلح فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة للصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، التي تؤدي إلى ثقل الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تسكن بدايه لتطور اجتماعي واضح في مصر .

السَّخْبُ الرَّابِعُ

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل السادس عشر

الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بمحافظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هز المجتمع المصري ، أو الوطني ، نتيجة لرؤيته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب . وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر القومي ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التي قامت بها فرنسا في العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها في عهد الثورة الفرنسية ، أي عند نهاية القرن الثامن عشر .

١ - مشروع الحملة والاستعداد :-

كان إنشاء حكومة الإدارة في فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل الدفاع عن فرنسا واتخاذ قرار في المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التي كانت تشير الى مصر على أنها مكان صالح للبدء في تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء في العالم الجديد ، أو في الشرق الأقصى ، في أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات بحالون والتجار الفرنسيين الموجودين في مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، في حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول . وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوروبية في تلك الفترة التي تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتي أخذت فيها إمبراطورية القيصرية في الزحف جنوبا على الممتلكات العثمانية المحيطة بالبحر الأسود . سواء في البلقان ، أو القرم ، أو في منطقة جورجيا .

وتمددت التقارير التي كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعته الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكان إفادة فرنسا منها . وكانت تجربة على بك الكبير السابقة . وإمكانية تدخل روسيا في مصر والشام ، كقيلة بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم إذا ما حاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة . وأصرت هذه التقارير على نقطتين : الأولى هي خصوبة أرض مصر ، وإمكانية استغلالها كاستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية . وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ، والثانية هي ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأوجاقات العسكرية ، وإشتباك الممالك في الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، في مجموعهم ، ولا يقدر على مواجهة قوة غزو أوروبية . ولا يمكننا أن ننسى طبيعة التسليح الذي يعتمد عليه الأتراك والمماليك في مصر : سواء في قلة الأسلحة النارية الموجودة ، أو في اعتمادهم على السيوف والرماح ، في الوقت الذي اعتمدت فيه القوات الفرنسية على كميات كبيرة من التيران ، كما اعتمدت على مدفعية تفوقت في معارك أوروبا نفسها . وكان التكتيك العثماني المملوكي ، الذي يعتمد على الحركات السريعة ، من الكر والفر والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة ، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها . فكانت عملية الإستيلاء على مصر إذا عملية مغرية بالنسبة لدولة أوروبية ترغب في التوسع . وترغب في البدء بتجربة إستعمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على احتلال مصر كل من سان بريس ، وجان بايست مور ، هذا علاوة على كتابات البارون دي توت ، وسافاري Savary ، وفولني Volney . وقد كتب بعضهم ، مثل مور ، تقارير اعتبرتها خطة تفصيلية كاملة لطريقة احتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحصينها حتى لا تقع فريسة في أيدي المخافسين .

وكانت حكومة الإدارة قد حاربت كل من إنجلترا وفرنسا ، وتمكن الجنرال بوناپرت من أن يحرز انتصارات كبيرة ضد فرنسا في إيطاليا ، فبعد جسر لودي ، واحتل ميلان ، ثم انتصر على النمساويين في أركولا ثم ريفولي في شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر فرنسا على الخروج من الحرب ، وعقدتها هدنة لوبن في ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة ضربة شديدة .

وكانت فرنسا قد احتلت هولندا ، وحولتها إلى جمهورية باتافيا ، وكانت ترغب في أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة في الشرق الأقصى وفي رأس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لكي تصل إلى ذلك ، إلى أن ترغب إنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير في هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يجعلها قريبة من شبه جزيرة البلقان ، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ، ويجعلها تفكر في الجزر المنتشرة في هذا البحر ، وبصفتها ركائز يمكنها أن تستند إليها لكي تقلل من خطورة البحرية الانجليزية ، والأسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير في جزر الأيونيان ، وفي جزيرة مالطة . وفكر الجنرال بوناپرت نفسه ، أثناء وجوده في شمال إيطاليا ، في ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى تساعد على ضرب البحرية الانجليزية ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل ، منذ سنة ١٧٩٧ ، على احتلال جزيرة مالطة ، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة ، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا .

وكان عدو فرنسا الاساسى هو إنجلترا ، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت ، بعد عقد معاهدة كامبر فورميو ، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط ، وبقيادة الجنرال بوناپرت ، لغزو بريطانيا . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى باريس ، ذهب بنفسه للتفتيش على الوحدات المتجمعة في شمال فرنسا ، وكذلك على قطع الاسطول الموجودة في موانئ هذه المنطقة . وكانت الخطة الموضوعة تتضمن ضرورة النزول في جنوب غربى أيرلندا ، وهى منطقة كانت تتمسك بشخصيتها المنفصلة ، وتقاوم محاولات الإنجليز ضمهم لها . ووجد الجنرال بوناپرت أن عملية التعبئة كانت تحتاج لمجهودات جديدة ، كما وجد ضرورة الإسراع في تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك . فى فترة لا تزيد على الشهر ، حتى لا ينتهى الصيف ، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة وكان على حكومة الإدارة أن ترصد الميزانية بسرعة . وتتابع عملية التجهيز فى هذا الوقت القصير ، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل .

ولقد وضع الجنرال بوناپرت نفسه الخطط البديلة فى حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة : فكان على فرنسا أولا أن تستمر فى استعدادها فى هذه المنطقة ، حتى نوهم إنجلترا بأنها تقوم بعملية الغزو ، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سريعة لإنجلترا فى إقليم هانوفر ، وذلك بعبورها السريع لنهر الراين واحتلال هذا الاقليم الذى كانت تنسب إليه الاسرة المالكه الانجليزية ، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط ، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند . أما إذا

تعذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات ، فإن بوتابرت قد نصحها بمقد
الصلح مع إنجلترا . وكان بوتابرت قد تأكد من صعوبة غزو إنجلترا ، ووجد
أن أصلح مكان للقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا ،
الموصلة إلى الهند .

وهكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها
صوب الشرق ، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا ، وتتمكن فى نفس الوقت
من إنشاء مستعمرة جديدة ، تعوضها عن فقد مستعمراتها السابقة . وبعد أن
كانت حكومة الإدارة قد درست وجهات نظر ماجالون ، أخذت فى دراسة تقرير
تاليران ، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة .
وإشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر ،
وذكر أهمية منتجات الإقليم ، وأهمية موقعه الاستراتيجى ، باعتباره نقطة
إرتكاز على أقصر طريق يودى إلى الهند . وشرح أن إحياء الطريق البرى
سيحدث إنقلابا فى المواصلات العالمية ، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تزايد
أهميته باستمرار . وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين
فى السنوات الأخيرة ، فإن إحتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق
هناك أمام تجارتها .

أما بالنسبة للقوى المضادة أو المعارضة لمثل هذا المشروع ، فكانت تتمثل
فى الدولة العثمانية . وفى مجموعة الدول الأوروبية ، علاوة على القوات العسكرية التى
كانت موجودة فى الإقليم . ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيرا قبل
إعلان الحرب على فرنسا ، نتيجة لضعفها أولا ، ونتيجة لقرب ممتلكاتها فى البلقان
من مناطق الإحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانيا ، ونتيجة لوجود صلات بين
الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلغارية ثالثا ، وأخيرا نتيجة لحركات

التمرد المستمرة في شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثماني . هذا علاوة على أنه سيصعب على الدولة العثمانية مهاجمة الفرنسيين في مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تجتاز مناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إشتباك مع القوات الفرنسية التي تحتل مصر . ولم يكن هناك وجهه للموازنة بين تدريب وتسليح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل في حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . وكان هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أي تجتاز المرحلة الحرجة ، وهي على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف في وجهها . وأما بالنسبة لـ إسكتلندا وروسيا وبروسيا والنمسا ، فإنها كانت مشغولة بعملية إقتسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منها تراقب الأخرى ، وبشكل لا يسمح لأي من بينها أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الأوروبية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة في الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندي واحد ، وإستند في ذلك إلى عداة المصريين للمماليك ، وعدم اطمئنان المماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم في القوات العسكرية ، حتى لا يوجهوا أسلحتهم إلى صدور ساداتهم . ورأى أن المماليك كانوا ضعافا ، ولا يزيد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . وإذا كانوا من الفرسان الشجعان ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

ووضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لضمان الدفاع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط ، أو من أقاصي الصعيد . ورأى

إمكانية جمع الفرنسيين للسفن في السويس، واتصالهم بسلطان ميسور، تبو صاحب، وذلك كخطوة أساسية تهدف إثارة المشكلات أمام البريطانيين في الهند، والعمل على طرد الإنجليز من هناك، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر. كما أعطى بعض النصائح الخاصة باحترام تقاليد الأهالي وعاداتهم، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد استبدلوا ظالماً بظلم آخر، ونصح بضرورة احترام وتبجيل العلماء والشيوخ وأهل الرأي، إذ أنهم يسيطرون على الشعب. وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاص من الباب العالي الذي لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتهيازاتهم، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة، وأنها لن تتطلب نفقات كبيرة، ويمكن لفرنسا أن تجد في مصر ما يعوضها عما تكون قد أنفقته، هذا علاوة على أن غزو مصر سيعود على فرنسا بفوائد كثيرة، في ميادين متعددة حقيقة أن نابليون قد أخطأ في تقدير موقف الأهالي تجاه الفرنسيين، وفي اعتقاده أنهم لن يقاوموا عملية الغزو الأجنبي. ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التي سيقنتهجها الجنرال بوناپرت تجاه المصريين، وهي السياسة التي عرفت باسم «السياسة الوطنية الإسلامية»، وأصبح على حكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا، وتختار بين غزو هانوفر، وبين غزو مصر. وفي جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بوناپرت مذكرة بشأن «الاستيلاء على مالطة وعلى مصر». وفي نفس الوقت وصلت الأنباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبرن، الأمر الذي كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على رموس الأموال اللازمة لتجهيز الحملة. واستقر الرأي على تجهيز «جيش الشرق» وإرساله لإحتلال مصر، بقيادة الجنرال بوناپرت، وبشكل نهائي، في ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨.

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ اشتملت المقدمة على الأسباب التي وجهت
حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات المماليك الذين كانوا
على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين ، واعتدوا على
أمرائهم وأرواحهم ؛ وكذلك للبحث عن طريق تجارى آخر بعد أن استولى الانجليز
على رأس الرجاء الصالح ، وجعلوا استخدام هذا الطريق متعذرا على السفن الفرنسية .
أما المواد فخصت على إعطاء الجنرال بوناپرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة
للاستيلاء على مصر ؛ وكلفته بطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق وفي الجهات التي
يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر ؛
وطالبته إليه أن يعمل على شق قناة في برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده ليعطى
سلطان فرنسا على البحر الأحمر ؛ وطلبت إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين ؛
وأن يحتفظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ورعاياه ؛ وأن يحتفظ
بهذه الأوامر سرية (١) ، وفي نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الاستيلاء على مالطة .
وسارت الاستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على
الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية اختيار القواد والضباط والعلماء والمهندسين
والجغرافيين وغيرهم ممن سيتهجه معه إلى مصر . ووضع الأميرال بروي وأسطوله
تحت قيادة الجنرال بوناپرت . وسرى نشاط كبير في موانئ فرنسا الجنوبية ،
وموانئ إيطاليا ، للبحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش في التجمع
على السواحل الجنوبية لفرنسا ، وأطلقوا عليه اسم «الجناح الأيسر للجيش الإنجليزي» ،
وذلك ، لتضليل العدو (٢) واجتمعت السفن المعدة لنقل الجيش والمؤن والعتاد
في طولون وجنوة وأجا كسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بوناپرت يشرف

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وغروب الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، دار
الكتاب العربي ص ٨٠ .
(٢) أنظر المرجع السابق ص ٨١ .

على اعداد الحملة ، ويعتني بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة للخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والمقايير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشيكيل لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة في باريس ، لكي يزود الحملة بمطبوعة خاصة بها .

وكاد مشروع الحملة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسي في فينا ، ولكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار القوادس وصلوا إلى مرا كزم قرب طولون منذ أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال بوناپرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفي يوم ١٩ ، خرجت الحملة من طولون ، وانضمت إليها بقية السفن التي كانت تحمل القوات المجهزة في جنوة ، وفي أجاكسيو . وكانت وجهة الحملة هي جزيرة مالطة . وهكذا أصبح احتلال مصر أمرا مقرا ، وبدأ تسلسل الأحداث .

٢ - احتلال الإسكندرية والقاهرة :-

وصلت الحملة الفرنسية إلى جزيرة مالطة في يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا ، واستولى عليهم الجنرال بوناپرت بسهولة نسبية ، وترك بها ثلاثة آلاف جندي ، وجند بدلم ما يقرب من الالفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عند مغادرتهم لها في يوم ١٩ ، كما أخذ معه منها الآسرى عن الترك والعرب والمغاربة ، الذين كانوا يعملون في التجديف في السفن ويبحرون على القيام بالأعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم في مصر .

وكان الاسطول البريطاني يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الاسطول الفرنسي ، ويستبذك معه ويحطمه . وحضر أسطول الأميرال نلسون إلى الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الاسطول الفرنسي قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، نتيجة لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الاسطول

البريطاني في عرض البحر ، وإن كانت وحداته في ممدى رؤية أهل الشجر . ثم أرسلوا قايق ، صغير ، يحمل عشرة أفراد ، للتغاطم مع سلطات الميناء وقابلوا السيد محمد كريم ، حاكم المدينة ، وأفهموه أنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين ، الذين خرجوا بهارة كبيرة ، لا يعرفون وجهتها ، وقد يقوموا بهجمة الاسكندرية ، ولا تتمكن سلطات المدينة من دفعهم ، ولأنهم منعهم من الاستيلاء على الاسكندرية . ولكن السيد محمد كريم لم يأمن لهذا القول ، واعتقد في أنها ربما تكون خدعة من جانب الإنجليز ، لاحتلال المدينة بدعوى مساعدة المصريين على صد الفرنسيين القادمين ، وجاوبهم المصريون بكلام خشن . وعرض الإنجليز أن توقف سفنهم في عرض البحر ، لملاقاة القادمين ، وقالوا أنهم لا يحتاجون إلا للتمون بالماء والزاد ، وبثمنه ، ولكن سلطات المدينة رفضت هذا العرض ، وذكرت أن هذه البلاد ١٢٠٠ ، بلاد السلطان ، وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها سبيل ، فإذهبوا عنها . (١) فاضطر الإنجليز إلى الانسحاب ، واستمروا في عملية تفتيشهم عن مدسطلول الفرنسي في البحر المتوسط .

ولكن سلطات الإسكندرية أسرعت بالإتصال بكاشف البحيرة : حتى يجمع أفرسان : ويجمع العربان ، ويأتي معهم للحفاظة على الشجر ، كما اتصلت بسلطات القاهرة : وأرسلت إليها : تسكرات كثيرة ، كما كثرت الإشاعات والآراء فيه ، ولكن الأمراء لم يهتموا بالامر كثيراً ، وكانوا مغترين بقوتهم ، ويعتقدون أنه إذا جاء كل الإفرنج فإنهم لن يتمكنوا من مقابلتهم ، وأنهم سيدوسونهم بخيولهم .

ولقد وصلت سفن الحملة الفرنسية تجاه سواحل غربى الاسكندرية في يوم ٣٠ يونيو ، وأرسل بوناپرت إحدى السفن لإحضار القنصل الفرنسي من الميناء ، ولإبلاغ الفرنسيين الموجودين في الاسكندرية بمجيء الحملة . وعادت هذه السفينة

تحتل القنصل ، وعلم منها القائد العام بحالة التوتر والحياس التي سادت المدينة ، واستند إلى الأساطيل للدفاع عنها فقرر بونايرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن تتم المدينة لاستعدادها ، وقبل أن يعود الأسطول البريطاني من جديد .
وكتب بونايرت إلى أبي بكر باشا ، الوالي العثماني ، وهو لا يزال على ظهر البارجة « أوربان » :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالي عقاب البكوات مصر ، الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أوامرك البكوات قد تمادوا في أطاعهم وأهوائهم . وتنكبوا سبيل العدالة والاستقامة ، وأنه لا يقرهم على إساءة معاملة أصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يراهم جديرين بعطفه وحمايته . وعلى ذلك فقد اعترفت الجمهورية تجريد جيش جرار للقضاء على مظالم البكوات المماليك ، كما إنطلقت إلى أن تترك في البلاد التي تلي بكوات تونس والجزائر . ويقبني أنك وأنت الذي يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك فقد سلب منك البكوات كل حول ونفوذ ، وجعلوك في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تقابل حضوري هنا بالسرور والإرتياح ، ولعله قد وصل إلى علمك أنني ما حضرت بنيات عدائية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنت تعلم أن الأمة الفرنسية هي الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا . فبادر إلى مقابلي واشترك معي في استئصال اللعنات على المماليك وعنصرهم الخبيث » (١) .

وعمل بونايرت بهذه الرسالة على فصل البكوات المماليك عن ممثل سلطة الدولة العثمانية ، وحاول أن يستبقي صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المماليك .

(١) أطر مراسلات نابوليون بونايرت : الجزء الرابع — وثيقة رقم ٢٧٩١ —

بتاريخ ١٢ مسموهر من العام السادس (٣٠ يونيو سنة ١٧٩٨) .

وكانت إحدى السفن الحربية العثمانية وعقاب بحرى، راسية في ميناء الاسكندرية، فارتبط بونايرت بقبوردها كذلك، وأبلغه أن البكوات الماليك قد أمعنوا في سوء معاملتهم للتجار الفرنسيين، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا. وأنه سيكون في اليوم التالي في الاسكندرية. وطلب إليه ألا يكون ذلك باعثاً لأي قلق، مادام هذا القبردان من رجال صديقيهم العظيم سلطان تركيا. كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة، وأما إذا بدر منك عمل عدائي ضد الجيش الفرنسي، فإني أعاملك معاملة الأعداء، وتقع التبعة عليك وحدك، الأمر الذي هو أبعد ما يكون عن رغبتى وعواطفى.

ولمختار بونايرت مكان المعجمى، الواقع إلى غرب الاسكندرية، مكاناً للنزول إلى الساحل. وبدأت عملية انزال الجنود والعتاد والمهمات ليلاً، وفي منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين في الزحف في حذاء الساحل صوب المدينة، ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس، وأبذت تمهيداً، في الوقت الذي أشرف فيه بونايرت على عمليات من المرتفعات التي يعلوها عمود السوارى.

وكان الرعب قد ساد أهالى الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسى، والتي كانت سفنه الجديدة منتشرة على خط الأفق. وأسرع السيد محمد كريم بطلب النجدة من مراد بك. ولما كان أبناء الاسكندرية صمدوا في نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم، وعملوا على تحصين الأسوار، وشحن القلاع بالميرة والذخيرة، جهد ما وصلوا إليه، وفزعوا إلى السلاح فحمله القصادرون منهم، وركبوا المدافع العتيقة على أسوار المدينة استعداداً للكفاح، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية (١).

(١) أنظر: عبد الرحمن الرافى: تاريخ الحركة القومية. القاهرة، النهضة،

ويقول الجبرتي أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حول البلد » (١) ؛
ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمعة ، وكاشف البحيرة ،
فلم يستطيعوا مدافعهم ، ولا أمكنهم مناعتهم ، ولم يثبتوا لحربهم ، وإنهم الكاشف
ومن معه من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى الترس في البيوت والحيطان » (٢) .
وأصدر الجنرال بونابرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛
وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار في غير
إحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة ، نتيجة لاختلاف
المنظم والفرق الشاسع بين فاعلية الأسلحة ، ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل
ذلك وأهل البلد لهم بالرعى يدافعون ، وعن أنفسهم وأهليهم يقاتلون ويمنعون .
فلما أعيانهم الحال ، وعلموا أنهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم للقتال
استعداد ، ظلوا الأبراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العمدو وغلبته ،
طلب أهل الثغر الأمان فأمنوهم ، ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم » .
وكان السيد محمد كريم لا يزال معتصما بطابية قايتباي ، فكف عن القتال وسلم
القلعة . « ونادى الفرنسيين بالأمان في البلد ، ورفع بنديراته عليها ، وطلب
أعيان الثغر فحضروا بين يديه ، فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه » . ولقد
ثبت الجنرال بونابرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، في الوقت الذي عهد
فيه بالقيادة العليا للجنرال كليبر ، الذي كان قد جرح في المعركة ، وإحتاج للبقاء
في هذه القاعدة ، بدلا من إستمرار إشراكه في العمليات .
وإنفق شيوخ الاسكندرية وعلمائها مع الجنرال بونابرت على السياسة التي
ستطبق في هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالي يتعاملون حسب قوايلهم ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

ويقومون بشماتر دينهم ، ويختارون القاضي من بين العلماء المشهورين بالاستقامة والفقرة . وتعهد الاعيان بالآلا يخونوا الجيش الفرنسي أو يقوموا بعمل يضر بمصلحه ، وبآلا يشتركوا في مؤامرة تدبر ضده . وتعهد الجنرال بوناپرت من ناحيته لهم بعدم التعرض للدين أو للأففس والأموال ، وبمعاينة من ينصرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الأهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى حصل للناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج . أما بالنسبة لأمراء مصر فإن ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وتباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستانبول ، وعلى أن يجهز مراد بك العساكر ويخرج لقتالهم . وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مسع مراد بك كل من على باشا الطرابلسى ، وناصف باشا وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود ، وسار من البر مع العساكر الخيالة ، أما المشاة من الفيلونجية والأروام والمغاربة فاهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بإنشائها .

وكان على باشا يعتقد أن للفرنسيين أن يقدرروا على محاربة المصريين فى البر ، ولذلك فإنه أشار بعمل « سلسلة من الحديد فى غاية الثخن والمتانة ، طولها مائة ذراع وثلاثون ذراعاً ، لتنصب على البغاساز عند برج منيزل من البر إلى البر ، لتمنع مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل » (١) ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندها جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصابروهم ويحاولوهم فى القتال حتى تصل النجدة . ولكنه كان مخطئاً فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيرحفون من الاسكندرية براً ، صوب رشيد ، وصوب دمنهور ؛

(١) الجهرقى : ج ٣ . ص ٤ .

وسيلة لهم التهرب. ون مع قوات المالك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة
السبيكة ، وتحسين المداخل المائية لمصر .

وبدت القاهرة موحشة في ذلك الوقت ، وكثر سرعان الإشاعات بين الناس ؛
وأخذت اللصوص تهاجم أطراف المدينة ، ولانقطع مشى الناس من المرور في
الطرق والأسواق من الغروب ، ، ووصل إليها المنشور الأول الذي كان الجنرال
بونابرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الإسكندرية ، صحبة الأسرى
المغاربة السابقين في مالطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له في ملكه .

من طرف الفرنسية المبني على أساس الحرية والتسوية .

السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنسية بونابارته .

يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون في
البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحقة—ار في حق الملة الفرنسية ويظلمون
تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي فحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخبرنا من مدة
عصور طويلة هذه الزمرة المالك المجلوبين من بلاد الأبازة والجرة كسة يفسدون
في الإقليم الحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين
القادر على كل شيء فإنه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب
صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للهذين أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حرككم من
يد الظالمين . ولأنني أكثر من المالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه
والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله ، وإن الشيء
الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والنضائل والدوم فقط . وبين المالك والعقل

والفضائل تضارب فإذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر.
وخدم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق
والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية إلزاماً للهالك فلا يرونا الحجة
التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم . ولكن بعونه
تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب
السامية وعن إكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم
سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان في الأرض
المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله
إلا الظلم والطمع من المماليك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأممتكم أن
الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية
الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذي كان دائماً يحى النصارى على محاربة
الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها السكوالرية الذين كانوا يزعمون
أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت
من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني ، وأعداء أعدائه أدام
الله ملكه ، ومع ذلك أن المماليك إمتنعوا من إطاعة السلطان غير بمثلين لأمراءه ،
فاطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم
وتعلى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يعتمدون في مساكنهم غير ما تلين لأحد من
الفریقین المتحاربين ، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، لكن
الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا ، فلا يجدون بعد ذلك
طريقاً إلى الخلاص ، ولا يبقی منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا ، وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيع العسكر فرنساوى أيضا تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاءه .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختصمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأموال التي تتبع الممالك ، وعظيم الإجتهد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبقى في مسكنه مطمئنا ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لإنقضاء دولة المماليك قائلين بصوت سلى أدام الله إجلال السلطان العثماني ، أدام الله إجلال العسكر فرنساوى ، لعن الله المماليك ، وأصلح حال الأئمة المصرية (١) .

واقد كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله الجنرال بوناپرت في سبيل تفهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التي اعتزم أن يبنى عليها سياسته الإسلامية تجاه الوطنيين . فحرص على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشور بالشهادتين . وأكد إعتناقه الدين الاسلامي ، وحاول أن يثبت

(١) صدر في معسكر الاسكندرية في ١٣ مي-يدور من السنة السادسة ، الموافق ١٨

من محرم سنة ١٢١٣ هـ . انظر : الجبرتي : ج ٣ . ص ٤ - ٥ .

صحة ما يدعى ، إستند أبدأ إلى ما قام الفرنسيون به في كل من روما ومالطة . وفي نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال بوناپرت ضرورة زوال حكم الإيالة . ثم فساد حكومتهم ، وافتقارها إلى سند تعتمد عليه لكي تفرض سيطرتها الغاشية على المصريين . ولما كان البكوات المماليك قد استأثروا بشئون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرموهم الاستمتاع بكل ما انضفيه هذه المناصب على شاغليها من مظاهر السيادة ، فقد رسم بوناپرت صورة تلك الحكومة الوطنية ، التي اعتزم انشاءها في مصر ، والتي ستضم بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأفاضلهم ، يعملون على إسعاد أهل البلاد جميعا . وأدرك بوناپرت قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الإسلامية ، الأمر الذي كان سيظهره في غزوه لمصر بظن المعتدى على حقوق السلطان العثماني ، فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء للسلطان العثماني ، وأنهم كانوا لا يفسكرون أبدا في مناصبة الباب العالي العداء . ورغب في إزالة ما قد يحول في أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثماني ، أو كقوة تعمدى على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، في نفس الوقت الذي تنصب علم فرنساوية (١) ، واحتتم منشوره بالدعاء للسلطان العثماني ، وللجنود الفرنسيين ، وبإصلاح حال الأمة المصرية ، في نفس الوقت الذي أعلن فيه المماليك .

نشر الجنرال بوناپرت هذا المنشور وهو لا يزال في الاسكندرية ، ثم بدأ في الزحف على القاهرة في يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد .

(١) أنظر : د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر .

وقوة بحرية صغيرة للسير في فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابله في زحفه البرى عبر إقليم البحيرة قرب الرحمانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور في يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بوناپرت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم إستأنف الجيش زحفه من دمنهور إلى الرحمانية ، ثم إلى شبراخيت ، التي وقعت بقربها معركة مع فرسان مراد بك في يوم ١٣ يوليو ، انهزمت فيها قوات مراد بك . ولم تكن إلا ساعة وانهزم مراد بك ومن معه ... واحتترقت مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانه والآلات الحربية ، واحترق بها رئيس الطبجية خليل الكريدى ، وكان قد قاتل في البحر قتالا عجميا ، فقدر الله أن علمت النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعها بالنار ، واحترقت المركب بما فيها من المحاربين وكبيرهم ، وتطايروا في الهواء . فلما عين ذلك مراد بك ، داخله الرعب ، وولى منهزما ، وترك الأتقال والمدافع ، وتبعته عساكره ، ونزلت المشاة في المراكب ، ورجعوا طالبين مصر (١) .

ووصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فاشتد إنزعاج الأهالى ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . واستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل استحكامات في المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة في هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وماليكه . وكان العلماء يجتمعون بالأزهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون في كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وانضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتائب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ في إقامة الاستحكامات على البر الغربى ، وكان معه على باشا الطرابلسى ، ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقفوها أمام الساحل ، وشحنوها بالعساكر والمدافع فصار البر الغربى

وأشركى بملاويين بالمدافع والعساكر والمتاريس وأحذية والمشاة،^(١) وأسكن ، هل
كان المالك مطعونين إلى نتيجة المعركة ؟ كان المماليك منذ أن علموا باستيلاء
الفرنسيين على الاسكندرية قد شرعوا في نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة ،
وعملوا على إخفائها في الليل ، وتوزيعها على أصدقائهم في القاهرة ، وفي القرى
المحيطة بها . ولا شك في أن هذه العملية قد أظهرتهم بمظهر الحريصين على ممتلكاتهم
، لأنهم عرصتهم على استقلال البلاد . ولا شك كذلك في أن هذه العملية قد
أثارت خوف المصريين ، وغلبت ثقتهم في نتيجة المعركة .

وأعلنت سلطات القاهرة التعبئة العامة ، أي أنهم نادوا بالنفير العام . وخرج
المتاريس ، وأغاثوا حورانياتهم ، وذهبوا إلى بولاق . وكانت كل طائفة
من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها ، وتنصب خياما لهم ، أو تجعلهم
يتجمعون في مكان خرب أو في مسجد ، ثم تقوم بالاتفاق عليهم بما جمعتهم . وكان
بعض المصريين يتبرع بالاتفاق على غيره ، أو لتجهيز بعض المغاربة والشموام
بالسلاح ، وإمدادهم بالتموين . وبذل الجميع ما في وسعهم وطاقتهم ، فلم يشح في
ذلك الوقت أحد بشيء يملكه . وخرج الفقراء ، وأهل الطرق ، ومعهم
الطبول والزمور ، وكانوا يحملون الأعلام ، وترتفع أصواتهم بالذكر ، وصعد
السيد عمر مكرم إلى المنصة ، وأذن منها ، وأما كبير أئمة المساجد ، فاجترأ ، و
وساروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق ، وتجمع الآلاف من حوله ، يحملون
العصى والنبايذ . وخرج كل رجال القاهرة ، وأصبحت الطرق خالية ، ولم يبق
في البيوت سوى النساء والأطفال والشيوخ . وارتفعت أسعار السلاح والبارود ،
وتساح معظم أبناء الشعب بالعصى والنبايذ .

ولانصل كل من إبراهيم بك ومراد بك بعربان الشرقية ، وعربان الجيزة

(١) الجبرتى : ج ٣ - ص ٦ .

والبحيرة والصعيد ، وجاءت منهم جماعات كبيرة ، للاشتراك في المعركة . ولكن
بمجموعات أخرى انتهزت الفرصة ، وكررت هجماتها على العاصمة ، وعلى غيرها من
المدن والقرى ، وأعمال السلب والنهب ، في الوقت الذي انشغل فيه الرجال في
التعبئة .

وإتخذت سلطات القاهرة الإحتياطات الضرورية للدوقف ، لجمعت النجار
الأجانب ، وألقت القبض عليهم ، وسجنت بعضهم في القلعة ، وسجنت الآخرين
في بيوت المماليك . وقتلوا مساكنتهم ، وكذلك بيوت النصارى والأقباط ،
بحيثا عن السلاح . ومع هذه التعبئة ، فإن سلطات القاهرة كانت لا تعلم على وجه التحديد
المكان الذي سيصل منه الفرنسيون . د وليس لأحد من أمراء العمساكر هم أن يبعث
جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال ، قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء المصر ،
بل كان كل من إبراهيم بيك ، ومراد بيك ، جمع عسكره ومكث مكانه لا ينتقل
عنه ، ينتظر ما يفعل بهم ، وليس لهم قلعة ولا حصن ولا معقل ، وهذا من سوء
الندبير ، وإهمال أمر العدو .^(١) وكان الجنود متناثرين فيما بينهم ، مختلفين في
آرائهم ، حريصين على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، يحتقرون شأن عدوهم ،
غارقين في غفلتهم .

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إسماعيلية في صبيحة يوم ٢١ يوليو . وكان
عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف ، متحصنين وراء
المتاريس ، ومعهم عدد من المدافع ، هذا علاوة على فرسان المماليك ومتطوعي
القاهرة ، الذين كانوا يرابطون على خط يمتد بين النيل والأهرام ، ويبلغ عددهم
ما يقرب من سبعة آلاف . وفي أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب . وفي
مواجهة هذه القوة ، كانت قوات الفرنسيين تقرب من عددها من ثلاثين ألف

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ٧٠ .

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب في الحروب الأوروبية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورتب الجزال بونايرت فرق جيشه في شكل مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات . ولم تكن إستحكامات إمبابة منيعة ، كما أن مدفعية المماليك كانت مثبتة لايسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، الممتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفصل الميسرة التي كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن في إمبابة ؛ وكان في وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالتوجه صوب إستحكامات إمبابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذي يمر من خلفها . (١)

وشعر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة في إمبابة ، لكي يساند بها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفة ، وفتكت فتكا سريعا بصفوف المماليك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التي وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكا ذريعا . وكان دورى المدافع يشبه الرعد ، في الوقت الذي حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إمبابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدروا على تطويرها . وكانت هذه هي المرحلة الأولى من المعركة .

وفي أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة في البر الشرقي ترتفع أصواتها ، وحوطهم الأهالي ، يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى عنان السماء . وحاول بعض الأمراء والأجناد أن يعبروا إلى البر الغربي ، فتزاحموا على السفن والمراكب ،

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، جزء ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠

التي كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا الغبار والرمل في وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفي الوقت الذي كان فيه فرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة في إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم العنيف عليهم ، فأطلقت المدافع الموضوعة في الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماثها من أن يعيدوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش في إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل ، واشتد هبوب الريح ، وإنعقد الغبار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسباع من توالي الضرب ، بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت ، والسياء عليها سقطت . واستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت الهزيمة على العسكر الغربي . (١)

واقعد غرق الكثير من الفرسان في البحر ، ووقع غيرهم أسرى في أيدي الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره في الجزيرة ، ثم انسحب منه مسرعاً إلى الصعيد . وظل بر إمبابة مفروشا بالقتلى والثياب والامتنعة ، تحت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البر الشرقي ، وأخذوا في إطلاق بعض القنابل . فتحققت الهزيمة ، وانسحب الوالي ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأتالي فإنهم عادوا إلى القاهرة أفواجا وعم جميعاً في غاية الخوف والفرع ، وترقب الهلاك ، وهم يضجون بالعويل والتمنيب ، ويبتلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرن بأعلى أصواتهن من البيوت .

(١) الجبرته: ج ٣ - ص ٨

وانسحب الاثمراء والمماليك بأسرهم وسريرهم ، وخرجوا يركبون البغال أو الخيل ، أو سائرين على أقدامهم . وظل الاثمالي طوال هذه الليلة يخرجون من القاهرة ، مهاجرين عنها ، والكل مشغول بنفسه ، حتى خرج معظم أهل القاهرة إما للصعيد أو لجهة الشرقية ، ولم يبق في القاهرة إلا من عجز عن الخروج . وكانت ليلة عاصيبة ، إنتشرت فيها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيين قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا في قتل الاثمالي ، وفي الاعتداء على البيوت وعلى الحرمات . والواقع أن إحدى السفن المصرية كانت قد توقفت عن السير بعد أن ركنت إلى الطمى ، واضطر البحارة إلى إشعال النار فيها ، الأمر الذى أوهم المصريين بأن الفرنسيين قد أشعلوا النار في البر الغربى . وساعد ذلك على زيادة الفزع ، وعلى اسراع الاثمالي بالهرب من القاهرة ، دون أن يدروا أى طريق يتجهون . فكان التسابق والشلل ، والبحث عن الدواب ، وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات ، وأطفالهن على أكتافهن يبكين في ظلمة الليل ... فلما خرجوا من أبواب البلد ، وتوسطوا القلعة ، تلقى العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحلامهم ، بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستر به عورته ، أو يسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا يفوق الحصر . (١)

وفي صبيحة اليوم التالى كان المصريون لا يعلمون بحقيقة ما يقع بهم وببلادهم ، ولسكنهم كانوا يتوقعون دخول الفرنسيين إلى عاصمة البلاد . وعاد الكثير من المهاجرين ، أو الفارين ، وهم فى أسوأ حال من العرى والفزع . ثم تبينوا أن الفرنسيين لم يعبروا إلى البر الشرقى ، وأن الحريق كان فى بعض السفن . وفى ذلك الوقت اجتمع فى الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، واستقر رأيهم

(١) الجبرتى : ج ٣ - ص ٩ .

على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بوناپرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقبالهم ، وسألهم عن عظماهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الأمر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا للقضاء على المماليك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهة في البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأسر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المراتب والرعية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكي يرتبوا ديوانا منتخبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الغيومى ، إلى الجنرال بوناپرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يسكنوا بهم لكي يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، ونواى ، إلى سارت صوب الصالحية .

وهكذا نجد أن قوات المماليك قد انقسمت بعد معركة إعبابة إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجزيرة جنوبا ، على البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه الوالى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الصالحية . أما القاهرة فلم يجد الفرنسيون عقبة تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة .
ولكن هذا القرار كان سيُجبره على مواجهة الأهالي ، بصفته محتل أجنبي ، ومواجهة
الباب العالي ، بصفته معتديا على حقوقه في نفس الوقت الذي كان عليه أن يكرس
بجهوده ضد المماليك . وكانت الخطة التي عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها في مصر
تهدف محاولة الاحتفاظ بوجد المصريين ، وبالعلاقة الصداقة مع الدولة العثمانية ،
حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية في مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى
مستعمرة . يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فإن
الجنرال بونابرت ساهل إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتي كانت تتمثل في
ذلك الوقت في مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيرا على سياسته الإسلامية
تجاه الوطنيين .

وكانت توجيهات الجنرال بونابرت إلى قواته قبل دخول العاصمة شديدة في
صرامتها ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأهالي ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم
وممتلكاتهم وحرمتهم . واند دخلا : القوات الفرنسية إلى القاهرة . وسكن الجنرال
بونابرت في بيت محمد بك الألفي في الأزبكية ، واحتل عددا من بيوت الأمراء
المماليك في القاهرة . ويذكر لنا الجبرتي أن الفرنسيين كانوا يسرون في الأسواق
بدون سلاح ، وأنهم كانوا لا يعتدون على أحد ، بل إنهم كانوا يضاحكون الناس ،
ويشترون ما يحتاجونه بأغلى ثمن « فياخذ أحدهم الدجاجة ويعطى صاحبها في
ثمها ريال فرانسه ، ويأخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ،
وإنهم بضائعهم . فلم يراى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، وإطمأنوا لهم ،
ونخرجوا إليهم بالكعك وأنواع الفطير والخبز والبيض والدجاج وأنواع
المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار » . (١)

٣ — نظم الحكم الجديدة :

استلهمت السياسة التي وضعها الجنرال بونا برت في إجتذابه للمصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأهالي معه في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البسكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطاتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ، وسيعطي بالتالي نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن استقر الجنرال بونا برت في القاهرة حتى عمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وعمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبهم في شأن انتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذي سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد استقر الرأي على أسماء المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وموسى السرمى ، ومصطفى الدمنورى ، ويوسف الشبرخيتى ، وعبد الدواخلى ؛ وإن كان الشيخ السادات قد إعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم إعتاده بونا برت لترشيح اسمه . وذكرنا جبرتي هذه الأسماء التسعة ، وأضاف إليها إسماعاشرا ، هو اسم الشيخ المهدى ، وبني على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط ، وكان الشيخ المهدى سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضواً فيه . ولا شك في أن نفوذ الشيخ المهدى كان كبيراً في الديوان نفسه ، الأمر الذى جعل منه قطباً من أقطابه ، وجعل الجبرتي يعتبره عضواً فيه ، ويعتبر بالتالى أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان نابليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق في تعيين إثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء كذلك تكلف بعملية الاشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يومياً ، ابتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام في مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرنسي ، وآخر تركي ، أمام باب الديوان ؛ ونص كذلك على حضور كل من الجنرال برتييه Berthier والجنرال دييوى هذا الديوان لإجراء مايلزم لأعضائه ، ولكي يأخذوا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شيء ضد مصلحة الجيش .

وكان معنى إسناده من مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجبة عام كان هو السلطة المدنية للحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع بالسلطة القطعية فى أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية ،^(١) التى كانت تتمثل فى جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع فى تعيين كبار الموظفين . وعين الديوان محمد المسلمانى أغا مستحفظان (أى أغا المدينة) ؛ وعلى أغا الشعراوى دالى ، الشرطة ، وحسن محرم أمين لإحتساب ، ؛ وكان الفرنسيون يعارضون فى تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

(١) عبد الرحمن الرئاس : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ — ص ٩٧ .

الديوان أفتنعوهم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوق ، كما يقول الجبرتي ، كانوا لا يخافون إلا منهم . ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل في اختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، وبجريدن من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة الديوان ، فعين بونايرت المسيو بوسليج لإدارة الشؤون المالية للحكومة ، أو روز ناجي ، وعين برتلمي الروي كتنخدا مستحفظان ، أى وكلاء للمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أخطاط ، وعين لكل خط آمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً للبحرين ، أى مديراً للجمارك ، وفرنسياً آخر في منصب دأغا الرسالة ، أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بونايرت أمراً إلى الجنرال برتليه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر اجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شيء بأمن الحملة الفرنسية في مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد انسحب مع بقايا قواته إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد انسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية ثالثة مع أمير الحج الذى كان عائداً في ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لآى من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير القلاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على اشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بونايرت طلب إلى الجنرال برتليه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاج في أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالانخلاء إلى السكينة والكف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدروا منشوراً إلى الأهالى يدعونهم فيه

إلى الطمأنينة ، ويبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونابرت حريصاً على تتبع مداولات الديوان ، وعهد إلى الجنرال بوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكله بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تتمدى بمدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسهر على مصالح المديرية ، ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاضعة لأوامر القواد الفرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى مافيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا أو رئيس الانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلاً مسلحاً ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أملاك الممالك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لسكى يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى يهدها ، وتكون من إختصاص الإدارة المالية . وكانت هذه الواجبة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين عموماً ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالي إعطاء أكبر فرصة

للفرنسيين للقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إستالة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ للماليك ، الامر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

واقده فتح الفرنسيون بعض بيوت الأمراء ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة ، فعندما يخرجون منها يدخلها طائفة الجهادية ويستأصلون ما فيها ، واستمروا على ذلك عدة أيام ، ثم لأنهم تتبعوا بيوت الأمراء وأتباعهم ، وختموا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الوجة القلية أو من أهل البلد يعلق له بنديرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيين بخطهم يلصقها على داره ، (١)

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء الأمراء والماليك ، والسماح لمن يسكن بيوتهم ، ولسكن على أساس إظهار مالدين من أمتعه أزواجهن ، فإن لم يكن عندهن شيء من متاع أزواجهن يصلح على أنفسهن ويأمن في دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحات على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف ، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانس ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها ، (٢) وتمسكن الفرنسيون بذلك من جمیع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك فى طلب الخيول والجمال والسلاح . وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ما وجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والخيول من الامتعة والفرش والصناديق والسروج وغير ذلك بما لا يحصى ، ويستخرجون الحبايا والودائع ، (٣) .

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١١ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٢ .

(٣) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويختمون على تلك الاوراق . و تشفع أرباب الديوان في أسرى المسالك ، فقبلوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم في أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فسكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به ، ويتسكفون المارين ، وفي ذلك عبرة للمعتبرين . (١)

وفي أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين إلى القاهرة ، حتى امتلأت بهم الطرقات ، ويذكر لنا الجبرتي أنهم « لم يشوشوا على أحد ، ؛ ولكنه لاحظ أنهم كانوا يأخذون السلع « بزيادة في ثمنها ، الأمر الذي استتبع تغيراً في أحوال السوق : « ففجر السوق وصغروا أقراص الخبز ، وطحنوه بترابه » . كما حدثت حالة رواج ، وظهرت المطاعم في القاهرة ، وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والسكك والسماك المقل واللاحوم والفراخ المحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الأشربة وخمائر وقهاوى ، وفتح بعض الإفرنج البلديين بيوتاً يصنع فيها أنواع الأطعمة والأشربة على طرائقهم في بلادهم ؛ فيشتري فيشتري الأغنام والدجاج والخضارات والأسماك والعسل والسكر وجميع اللوازم ، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الأطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابه علامة لذلك يعرفونها بينهم ؛ فإذا مرت طائفة بذلك المكان تريد الأكل ، دخلوا إلى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدراهم التي يدفعها الداخل فيه ، فيدخلون إلى ما يريدون من المجالس ، وفي وسطه دكة من الخشب ، وهي الخوان التي يوضع عليها الطعام ، وحولها كراسي ، فيجلسون عليها ، ويأتيهم الفراشون بالطعام على نواحيهم ،

(١) الجبرتي : ج ٣ — ص ١٢ .

فياً كلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير تقص ولا زيادة ، ويذهبون لحالهم ، (١) إن القاهرة تنحصر في
ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب في الحصول على أكثر ما كان في
وسمها الحصول عليه من الأموال ؛ ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى
القاهرة وهي تحلم بالاستيلاء على كنوز وغلى قناطير من الذهب والفضة. وكان خروج
المماليك بسرعة من العاصمة يحملون ما خوف حمله وغلى ثمنه من حوائجهم ، قد
ترك الفرنسيين في حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقت دخولهم القاهرة. وشهدت
الجلسات الأولى للديوان طلب الفرنسيين « دراهم سلفة ، وهي مقدار خمسمائة ألف
ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام وتجار الانج أيضا » . (٢)
وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ ، ولكنهم لم ينجحوا في
معام ، واضطروا إلى البدء في جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون
على أهل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دراهم على سبيل القرض والسلفة ،
مبلغا يعجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا متداره ستون يوما ، (٣) وكانت نتيجة
ذلك أن ضجع هؤلاء الحرفيون والتجار ، واستغاثوا ، وذهبوا إلى الجوامع
الأزهر والمسجد الحسيني ، « وتشفعوا بالمشايخ ، فتكلموا لهم ، واطفوها إلى
... » . (٤)

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات المماليك في
الصحيد وفي الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحج ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٣ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٣ .

(٤) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٣ .

انضم إلى قوات إبراهيم بك . وكان أعضاء الديوان قد ظلموا له أماناً من وباش
العسكر » ، ولكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأتي في عدد قليل ، ولا يدخل
القاهرة ومعه عماليك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذي وجه
القوات الفرنسية في القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات المماليك ،
التي تزيد عددها ، في الشرقية ، بعد عودة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن ينتصروا على قوات المماليك في الشرقية ، رغم
استبسال المماليك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولكن الفرنسيين كانوا يواجهون
أكثر من عدو وهم في مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هي بريطانيا .

٤ — موقعة أبي قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التي أصابت الحملة الفرنسية هي تلك الكارثة التي نزلت
بأسطولها . ومنذ مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسي قد تحول
من منطقة العجمي إلى منطقة أبي قير ، والتجأ هناك في أول الخليج من ناحية
الغرب ، محتمياً في رأس أبي قير ، وفي الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهي التي
عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون في إرسال أسطولهم إلى
جزيرة كورفو ، كما فكروا في إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، واسكن الأيام
مرت دون أن يصلوا في ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسي يخشى من
مباغمة الأسطول البريطاني له . وعلى أي حال فإن بعض قطع المدفعية كانت
منصوبة على البر ، في رأس أبي قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة
الصغيرة المواجهة للساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع
ساحلية ضد الأسطول البريطاني .

وظل الأميرال نلسون قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط . يبحث
عن الأسطول الفرنسي في شرق هذا البحر ، حتى علم بنزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأسرع بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكي يباغت الاسطول الفرنسي ، وينزل به ضربة قاضية ، خاصة وأن الاسطول الفرنسي لم يكن مستعداً ، وكان الكثير من ضباطه وبحارته قد نزلوا إلى الساحل .

وكان الاسطول البريطاني يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الاسطول الفرنسي فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجة ، وأربع فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يحمل ١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الاسطول الفرنسي إذن تفوق قوة الاسطول البريطاني ، رغم تفوق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن علينا أن نذكر أن الاسطول البريطاني كان يتميز عن الاسطول الفرنسي أولاً من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث أنه كان يحمل بكل قوته المحاربة . في الوقت الذي كان جزء كبير من بحارة وضباط الاسطول الفرنسي موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الاسطول البريطاني بميزة المبادأة ، والمباغلة ، والتي كانت لها قيمة كبيرة في إعطاء الصدمة الأولى .

وظهرت سفن الاسطول البريطاني أمام سواحل أبي قير في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتردد الأميرال الفرنسي دي بروي في أول الأمر ، وإعتقد أن الاسطول البريطاني يرغب في محاصرة الخليج ؛ ولكن سرعان ما تحقق من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطوله ، وفي تشكيل الإستعداد لأخذ مواقع الضرب . وأصدر الأميرال الفرنسي أمره بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً في حركته : فالأشرعة مضمومة ، ومعظم البحارة على الشاطئ ؛ بينما إمتلك الأميرال نلسون كل حرية الحركة ، وإستند

إلى كل قواته . ولم يتمكن الأسطول الفرنسي من التحرك من مكانه ، لالخروج من الخليج ، ولا حتى لاتخاذ مواقع للقتال . وكان الأسطول الفرنسي راسيا في شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تنفذ بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جرأة البوارج البريطانية في هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج تسكتيك المعركة ، وكان في وسعها أن تلتف حول أحد جناحي البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الأسطول الفرنسي الميزة الوحيدة بالنسبة للبحرية ، وهي ميزة سهولة الحركة في توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوالى الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروعاً ، وامتلاءً الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية ورشيد . واشتد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الانجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الأدميرال الفرنسي ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الأدميرال يصاب في رأسه وفي يده ، واستمر يقاتل حتى أصابته قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما اشتعلت النيران في هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فانفجروا نصف البارجة ، التي تطايرت أجزاؤها في الفضاء ، بدوى مروع ، وقضى على كل من كان بها حرقاً وغرقاً .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروع لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، واستمر إلى الثالثة صباحاً ، ثم تجدد مرة أخرى في الخامسة صباحاً ، واستمر حتى الظهر .

وقضى على الأسطول الفرنسي بأكله فيما عدا أربع بوارج ، اضطرت إلى

الفرار والإنسحاب بسرعة صوب مالطة ، وغنم الانجليز ست سفن فرنسية ،
ضموها إلى أسطولهم . وهكذا تضاعف إنتصار الانجليز ، بخروجهم من المعركة
بعدد من السفن يفوق عدد تلك التي دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين
فادحة في الارواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق
لهم في هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . وإعز الانجليز بهذه
المعركة ، وعدوها من بين إنتصاراتهم الحربية الكبيرة ، وسموها « معركة النيل
البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة في خطورتها على الحملة الفرنسية في مصر .
فكانت أشد ضربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل
إتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إتخاذ الاسطول الفرنسي وسيلة للضغط
على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإمتداد الحكم الفرنسي من مصر في منطقة
سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز
الامبراطورية البريطانية في الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية في
البحر المتوسط ، وضمنت لإنجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف
القوة المضاربة الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التمسك بالعمل
ضدها من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لاتفاق روسيا مع إنجلترا ، ومع
النسا و نابولي ، وإلضام الدولة العثمانية لهذا التمسك من أجل محاربة فرنسا .
وإستندت إنجلترا إلى هذا الموقف لكي تفرى الباب العالي على الدخول في تحالف ،
مع روسيا ، عدوته التقليدية ، الأمر الذي سهل على الاسطول الروسي الخروج
للبحر المتوسط ، وأدى بالتالي إلى تغيير المعطيات العامة للموقف الدولي .

وكان تأثير هذه الواقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على
مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الصلة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

منفيين في القارة الإفريقية . وكانت الواقعة أشد ألماً على نفوس الحاميات الفرنسية الاسكندرية ورشيد ، وهي الحاميات التي شهدت الموقعة ، ورأت معات الجرحى ، ومئات الجثث ، التي كان البحر يلتقي بها إلى الساحل . وانخفضت الروح المعنوية لدى الفرنسيين ، وقلت هيبتهم أمام الأتالي . وأثر حصار السفن البريطانية للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأتالي يشعرون بفداحة الخسائر التي كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لانقطاع الواردات والصادرات ، وتهيأت النفوس للشورة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن ينزل البريطانيون في الاسكندرية نفسها ، فعملوا على تحسين المواصلات بين هذا الثغر وبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين الاسكندرية ، وإقامة الطوابي على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع على كوم الدكة ، وكوم الماظورة ، حماية لليناء ، مما قد يحاوله الاسطول البريطاني .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحملة الفرنسية أمام الامر الواقع . وجعلتها تعرف تماماً أنه قد كتب عليها أن تعيش في مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد الموجودة في البلاد ، الامر الذي يستتبع استمرار الجنرال بوناپرت في تطبيق سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل ما يلزمه من البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التي أشركوها معهم في الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال الحملة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التي رسمها للبلاد ، وذلك بإنشائه « الديوان العام » . وكل ذلك وهو لا يزال مهدداً ، هو وحملة ، بقوات المماليك ، وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

٥ - الديوان العام :

لا شك في أن موقعة أبي قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم ، وأن هذا الاحتلال سينتهي في يوم من الأيام . وظهر ذلك بوضوح في عملية رفض الزعماء حمل شعار الثورة الفرنسية . فلقد طلب الجنرال بوناپرت المشايخ في أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده . « فلما استقروا عنده نهض بوناپرت من المجلس ، ورجع ويده طيلسانات مائنة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي ، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوي ، فرمى به إلى الأرض ، واستعفى وتغير مواجهه وانتقع لونه واحتد طبعه ، فقال الترجمان يا مشايخ أتم صرتم أحبباً لعسارى عسكر ، وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فإن تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس ، وصار لسنكم منزلة في قلوبهم ، فقالوا له لسن قدرنا يضع عند الله وعند اخواننا من المسلمين ، فاعتناظ لذلك ، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوي أنه لا يصلح للرياسة ، ونحو ذلك ، فلاحقه بقية الجماعة واستعفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم ، وهي العلامة التي يقال لها الوردية ، فقالوا أمهلونا حتى نتروى في ذلك » (١) . وفي ذلك الوقت حضر الشيخ السادات ، وكانت له مكانة رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين . ورحب به الجنرال بوناپرت ، وتحدث معه بواسطة الترجمان ، وأمسى له خاتماً من الالاس ، وأوثق له جوكارا أوثقه بفراجه . وسكت الشيخ السادات على ذلك ، وقال الجبرتي أنه « سايده ، وقام وانصرف ، فلما خرج من عنده رفعه » (٢) .

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٧ .

ويدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون في التشبه بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدرهم عند الله ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة في سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فإن الجنرال بونابرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين في النظام الذي وضعه لحكم البلاد . وكان الجنرال بونابرت يرغب في الاستئانة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم في المسائل التي تفرعت عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع في جمعية عامة يؤخذ رأيها في النظام النهائي في الدواوين التي أسسها ، وفي إدارة الحكومة ، وفي أمر وضع نظامها الإداري والمالي والقضائي . وحدد يوم أول أكتوبر موعداً لإ انعقاد هذه الجمعية التي سميت باسم « الديوان العام » ، تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجنرال بونابرت هؤلاء المشايخ والأعيان من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالي ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمي وكفائتهم ، وطريقة استنباطهم للفرنسيين ، واتخذت استعمالات هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، وأنجيزة وإسنا ، وبني سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل لكل مديرية وفديتكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالي ، من مشايخ البلاد ورؤساء العربان . وكان مندوبو القاهرة في الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعف .

وكلف الجنرال بونابرت العالمين مونتج وبرتوليه ، عضوي المجمع العلمي ، بالاشتراك في جلسات « الديوان العام » ، كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض

مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن تعليمات الجنرال بونا برت ، نجد أن الهدف من عقد الديوان العام ، كان هو تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجنرال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجنرال كان يرغب في أن يبدى « الديوان العام » رأيه في أربعة مسائل : الأولى هي أصلح نظام لتأليف مجالس « الديوان » ، في المديرية ، والمرتبة الذي يحدد الأعضاء ؛ والثانية هي النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالأعضاء المدني والجنائي ؛ والثالثة هي التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ؛ والرابعة هي الإصلاحات والإقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجنرال بونا برت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركوا في وضع النظام الداخلي للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء بانتخاب رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيرين المترجمين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقتراع . كما كان يتبع المناقشات ، وبتدوين أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكفائتهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم تبعوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذي إنعقد بدار ديوان القاهرة ، الذي كان هو بيت قائد أغا الأزبكية . واستقر هذا الجمع الحافل في صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملهى القبطى بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أعصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، وإن العلوم والصناعات والقراءة والكتابة التي يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . والكون قطر مصر بهذه

الصفات ، طمعت الامل في تملكه ، فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لانها إذا حصلت الثرة قطعت عرونها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مخننين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طوائف الفرنساوية بعد ما تمرد أمرهم ، وبعد صديتهم بقيامهم بأمور الحروب إشتتت انفسهم لاستخلاص مصر عما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المظنة جهلا وغبارا ، فقد هوا وحصل لهم النصرة ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء إصلاحاتها التي دثرت ، وييسر لها طريقان ، طريق إلى البحر [الأبيض] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريعها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلايا لخراطير أهلها ، وإبقاء الذكر الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جديده ، لأنهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويحييون عنها ، فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعة . (١)

وكانت لهجة خطبة الافتتاح ، التي أشادت بأن مصر علمت الامل ، وحملت أراء الحضارة والمعرفة ، كقيلة بأذن تبعث في النفوس دروح العزة القومية ، فتعدهوهم إلى التطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان لحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين ، (٢) . ونلاحظ في هذه الخطبة أن الجنرال بوناپرت قد غير سياسته السابقة ، التي كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثماني ، وجاهر لأول مرة في خطاب علني بعداؤه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان في مخالفة مع الدول المتكثلة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية في الشهر السابق ، أى في شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبيعياً من جانب الجنرال بوناپرت تجاه الدولة التي أعلنت الحرب على بلاده واسكن مهاجرة بوناپرت للدولة العثمانية كانت لا تساعد على عملية تقربه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات في زيادة الظهور أمام الفرنسيين في مصر .

وبدأت ، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام . « ثم قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ، يمثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى ، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس . » (١) فكان انتخاب الرئيس إذن بالافتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلاني الذي أراهه المصريون .

وعليها أن نذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه مما يتعلق بتنظيم الحكم ، ويكون لبوناپرت إقرارها بما يليق صنعته . وبهذا كانت قرارات الديوان مجرد رغبات ، ووجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى عسكر الفرنسيين .

« كانت المسألة الأولى التي عرضت في هذه ألية نظام مجالس الديوان في الأناليم . ولم يذكر لنا الجبرتي شيئاً عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التي نوقشت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديوانا يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الشغور . أما باقي المديريات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، يتم لكل ديوان في بندر عن البنادر المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله في الديوان

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونايرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضواً ، منهم تسعة عن القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات الستة عشر الموجودة في مصر ؛ ويكون للديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلثهم من التجار ، والثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائد العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة ، ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء ، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع ، الذين يعينهم آمر أو قومندان المديرية . ويكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات ، كما يكون لكل ديوان في مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد . (١)

أما المسألة الثانية التي عرضت فكانت هي مسألة النظام القضائي المدني والجنائي . ورأى الديوان أن يبقى نظام القضاء على ما كان عليه ، وأن لا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولسكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة ، مع تلك المحاكم ، وإلا ، كما أنه أن يكون - بين التمساة في كل مديرية من بين حقوق الدواوين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التي بحثها الدايون العام فكانت هي نظام الموارث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة لإقتسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين في هذا الشأن ، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

(١) عبد الرحمن الراجحي : تاريخ الحركة نفوسية ، ج ١ - ص ١٠٢ .

للتنازل عن حدود شريعتهم ، وقد هوا في الجلسة التالية قواعد تقسيم الموارث طبقاً لأحكام الشريعة ، مع مراجعتها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون موارث القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجنرال بونايرت على هذه القواعد ، واضطر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجنرال بونايرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجنى من الأهالى من الأموال والضرائب ، ووضع نظاماً جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بإنشاء محاكم جديدة تسمى بالمحاكم التجارية ، وهى التى يسميها الجمهور بمحكمة القضايا ، أو محكمة النظام . وأصدر الجنرال بونايرت أمره ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بإنشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ونص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الأقباط برئاسة القاضى القبطى ماهر . وحدد الأمر رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المنازعات ، ثم أصدر الجنرال بونايرت أمراً ثانياً ، فى ١٦ سبتمبر ، بإنشاء إدارة لتسجيل مستندات التملك ، باسم مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة ، وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجب تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك . وأنشأ فى عاصمة كل مديرية مكتب لتسجيل جميع سندات التملك والعقود ، نظير دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا للعقود والسندات المسجلة ، وإلا فإن الملكية تصادر فى

صالح الجمهورية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم في مدة شهر من نشر هذا الأمر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والتنازل والهبة فكان من الضروري تسجيلها في مدة عشرة أيام ، وإلا فإنها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الوصايا في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخاريج والقسمة بين الورثة في مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجنرال بونايرت يهدف بخلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصنائع . وشعر الأتالي بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، واعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الأمر الذي أثارهم ، وأثار الصناع وأصحاب الحرف .

ويروى لنا الجبرتي ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواعدا وأركان من البدع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، واصفوا منها نسخا في مفارق الطارق ورؤس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا في ضمنه شروطا ، وفي ضمن تلك الشروط شروطا أخرى ، بتعابير متخفية ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، وعمله التحيل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتملك ، فإذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفى بذلك ، بل يؤمر بالكشف عليهم في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم يقدر عينوه في ذلك الطومان ، فإن وجد تمسكه مقيدا بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدر آخر ، يأخذ بذلك تصحيحا ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة إثمين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تسكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد ، فإنها تضبط ديوان الجمهور وتصير من حقوقهم . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأبوابها لهم من مورثهم أو نحو ذلك ، بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم ومورثيهم ، فإذا طولبوا بأثبات مضمونها تعثر أو تعذر ، لحادث الموت أو الاسفار .^(١)

وكان هذا الأمر يحمل الكثير من التعمت ، خاصة وأنه كاذب يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود العقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك في مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضاؤه استيائهم من هذا النظام ، واعترض المشايخ على اكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الغرض هو فرض ضريبة على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون مناقشة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم ما يزيد على مائة ألف منزل ، يمتلكها ما يقرب من مئتين ألف مالك . واقتنع الجنرال بونا بورت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستعاضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض ضريبة على العقارات نفسها ، وقسموا المباني على أنواع ، ربطوا على كل نوع منها ضريبة معينة ، تدفع سنويا على قسطين ، وعمدوا هذه الضريبة على بقية مدن مصر . أما عقود المبيعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والإيجارات ، وعقود الزواج ، والتوكيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فإن الجنرال بونا بورت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها . وكتبوا بذلك مناشير على عادتهم ، وألقوها بالمفارق والطارق ، وأرسلوا منها

(١) الجبتي : ج ٣ ص ١٩ - ٢٠ .

لنسخاً للأعيان ، .

ولا شك في أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوانيت ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية في عهد المالك ، فعظم استيائهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة ، ولقد انفذ الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد إحتلت مصر ، ولكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل إنجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل في قوات مراد بك في الصعيد ، وقوات إبراهيم بك في الشرقية ، والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها في مصر ، وثورة المصريين على حكمها في عاصمة البلاد .

الفصل السابع عشر

مقاومة الحملة

ورغم احتلال قوات الحملة الفرنسية للقاهرة، فإنها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد في طول البلاد وعرضها ، وخارجية ، وتمثل في كل من إنجلترا والدولة العثمانية .

وبعد موقعة أبي قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بوناپرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وساعدت نتائج هذه الموقعة على لانضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا ، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تعقب قوات الحملة الفرنسية للبهاليك في الصعيد ، فإن هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الميدان . وأخيراً فإن ظروفًا متعددة أسهبت في الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصري ، في العاصمة ، التي قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك في أن الجنرال بوناپرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة في مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على انفراد . ولاشك كذلك في أنه كان على قدر المسؤولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة في مصر ، وربما يكون هذا هو الذي دفعه إلى أن يكون قاسياً في اتخاذ بعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نجح فيما هدف ؟

١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت بمجهودات الجنرال بوناپرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم في السلطة ، حتى وان كانت اختصاصاتهم استشارية ، قد نشلت في الوصول الى نتيجة ايجابية . وذكرونا كيف أن الشيخ الشرقاوى ، رئيس الديوان . قد ألقى الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجنرال بوناپرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم استشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفيذ بطريقة مخالفة لما أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التفاهم بين الحاكم والمحكوم ، بين الاجنبى والوطنى .

ولقد تكاثفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وادارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الاجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما عن الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمتنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأموال الممالك . ولكنهم لم يجدوا الشيء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن الممالك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم في عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى فى أبى قير ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سبباً يؤدي الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة فادحة ، فى شكل سلفة اجبارية ، ولم يتمكن الديوان ، من ان يمنعها ، رغم تدخله فى الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك فى أن

فشل أعضاء الديوان في عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحنقون على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبته تسقط في نفس الوقت في نظر الأهالي ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، وإتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيضل بنا الأمر إلى زيادة تبسُّل الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفي هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بوناپرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها . وتنادى الفرنسيون في فرض القروض الإجبارية على جميع أنحاء البلاد ، فغرضوا على تجار الإسكندرية ٣٠٠.٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠.٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠.٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و ٥٠.٠٠٠ نوعاً ، وعلى تجار البن والبهار بالقاهرة ٢٠.٠٠٠ ريال ، وعلى الأقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب في الأقاليم ١٠٠.٠٠٠ ريال . ثم غرضوا على تجار خان الخليل عشرة آلاف ريال ، ووكائل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكائل الفاكه ستة آلاف ريال ، والسقائين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠.٠٠٠ ريال وتجار الأقمشة الهندية بالغورية ١٥ ألف ريال^(١) . وكانت هذه الغرامات بادحة ، وخاصة في الوقت الذي ركبت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريباً من الأسواق .

ولقد اتفق الفرنسيون في إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا للنساء البسكوات المالكات أن يفتسدين أنفسهن بالمال ليسكن في بيوتهن ، وإذا كان عندهن شيء من مناع أزواجهن ، فكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون في هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم في دفع الغرامات الحربية . ويذكر لنا الجيوتي أن

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ . ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحت عن نفسها واتباعها من نساء الأمراء والكشاف بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ ريال فرنسارى ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠.٠٠٠ فرنك فرنسى عن نفسها وعن نساء المماليك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ، وكانوا يصلحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواب الاوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء وزادت شراهية الفرنسيين في عملية جمع الأموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسى في موقعة أبى قير البحرية ، فأخذوا يتفننون في إستنزاف الاموال ، وتذرعوا إلى ذلك بوضع النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه المغارم الكبيرة تناقض ما ذكره الجنرال بوناپرت في منشوراته ووثائقه الاولى ، حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية لكي ينظروا إليه على أنه أشد ظالماً عليهم من المماليك .

وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تشدد الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة في عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض المباني . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على تغيير معالمها ، وإبدالهم محاسنها ، ومحوهم ما كان بها من معالم للسلطين وآثار الحكماء والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، ومحاسن الملوك والسلطين ، ذوات الاركان الشاهقة ، والاعمدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرتى ، حين يتحدث الاصلاحات التى رغبوا في إستحداثها فى القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى سنة ١٢١٣ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،

إذ أنهم كانوا قد ألفوا الاحتفاء بها من هجمات اللصوص والجنود ، وكان هدمها سبباً في انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين سيقتلون الناس وهم في صلاة الجمعة ، أو يهاجون بيوتهم في أى وقت يرغبون . والواقع أن قرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التى كانت تفصل الحارات كان يهدف سهولة انتقال الجنود في حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة للفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحاً في موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه في سلطته ، ثم حكموا عليه بالاعدام . وكان هذا العدل كفيلاً بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الانباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للمدن والقرى المصرية ، وكان الاسرى يصلون في جماعات ، لىكى يسجنوا في القلعة ، وهم يحملون معهم معاني كثيرة عن شدة الفرنسيين في فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجبر الفرنسيين على التشدد في الاجراءات العسكرية ، والتشدد في عملية التفتيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية في شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك أسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الالهالى وتقاليدهم ، كانوا في حقيقة الامر لا يأبهون بها كثيراً . وكان من الطبيعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لإختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم في سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيش احتلال أجنبى في إحدى العواصم ، كان يستتبع التفاضل بين بعض النساء الساقطات حول الجنود ، وبشكل يخدش من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة، أطلقوا العنان لشواتهم ،
واكثروا من التبذل والفجور . وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة للمصريين للحكم
بكل قسوة على وجود الفرنسيين في بلاد الإسلام .

وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين في مصر،
بذلت مجهوداً لتحرير مصر الأهالي ، ولشروع الثورة ضد الفرنسيين . ويمكننا أن
نشير في هذا النطاق الى مجهودات ابراهيم بك والى مجهودات السيد عمر مكرم ،
وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام . وكانوا
يوصلون إيفاد الرسل ، وتوزيع المنشورات سرّاً ، وتشجيع وتشجيع الأهالي
بالقول والوعد ، بأن الباب العالي كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز ،
لطردهم الفرنسيين من مصر ، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل
تسهيلاً لمهمة الجيش المهاجم من الخارج . وكان انسحاب الوالى من القاهرة الى
الشام بعد دخول الفرنسيين مصر ، وبقائه هناك ، يدل على أن الدولة العثمانية لن تترك
الفرنسيين يقيمون في مصر لفترة طويلة ، وجاءت موقعة أبي قير البحرية ، وعمل
الفرنسيين على منع نشر أخبارها ، دليلاً كافياً على أن هناك قوات خارجية
يمكن للفوات الوطنية أن تتعاون معها للتخلص من حكم الفرنسيين ، وكانت كل
هذه العوامل مشجعة على الثورة ، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية ،
وفداحة الضرائب ، كأسباب مباشرة لنشوب الثورة في القاهرة .

كان رأى العام اذاً مهيئاً للثورة ، وكانت هناك عناصر تشجع عليه ، وجاءت
مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والعقارات اسكى تدفع الأهالي الى التحرك .
ولما أشيع ذلك فى الناس كثر لغظهم ، واستمظموا ذلك . . . ووافقهم على
ذلك بعض المتعممين (١) . وهكذا بدأت روح المقاومة ، والاستعداد للوقوف

في وجه الظلم . و يروى لنا الجبرتي أن الحركة بدأت تلقائية ، وبدون تنظيم :
 و فتجمع الكثير من الفوغاء من غدير رئيس يسوسهم ، ولا فائدة يقودهم ،
 وأصبحوا يرمي الواحد متعزبين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه
 من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح . وحضر السيد بدر ، وصحبته حشرات
 البزاة رزقوا البارات " البازية " ، ورام هياح عظيم ، وهول جسم ؛ ويقولون
 بصياح في الكلام ، نصر الله دين الإسلام ، (١) لقد بدأ التجمهر ، وعشت
 النفوس ، وظهرت الأسلحة ، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية ، وأخذت المتنافات
 تشق عنان السماء . وبدأت هذه المظاهرات في التحرك ويبدو أنها كانت ترغب
 في إلغاء ما تقرر من رسوم وحضرائب على العقارات والأموال ، إذ أنها إتجهت
 إلى بيت القاضي عمكر . ولكن هذا القاضي يخاف من عاقبة الموقف ، فغلق
 أبوابه ، وأوقف حجابيه ؛ فرجموه بالحجارة والطوب ، وطلب الحرب ، فلم يمكنه
 الهروب . (٢) وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضي من نتيجة هذه المظاهرة ،
 ويدل على معرفته بعدم فاعلية أي قرار يتخذ ، ولا أي وساطة في سبيل إلغاء
 ما قرره الفرنسيون ، وتطور الحال إلى تجمهر الأهالي بالأزهر ، الذي سيصبح
 مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما نتج في الجامعة من وكافة راية . بسفتم الإياد
 الوطنية الموجودة في البلاد .

وحدث أول إحتكاك حين حضر الجنرال ديبوي ، حاكم القاهرة ، ولم يكن
 قد قدر للموقف ما يستحقه من استعداد . وعزم ديبوي على مواجهة الموقف
 بنفسه ، ومضى معه كوكبة من الفرسان ، ومر بشارع الخورية ، ثم على الصناديق ،
 لكي يتفاهم من الأهالي المتجمعين عند بيت القاضي ، وليكن الشوارع كانت ممتلئة

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

بالجواهر ، التي اتخذت موقفاً عدائياً له ، فحساول الخروج من بين القصرين .
... ، وبث الثمنقات بالحذاق مزحومة ، فبادروا اليه وضربوه ، وأثخنوا
جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطاله وشجعانه ، وكان هذا الاشتباك
سبباً في تزايد إطلاق النيران ، وفي تحول الموقف إلى التحام سالت فيه الدماء .
وكان لإنتشار خبر مقتل الجنرال دييوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية في القاهرة ،
وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثورى ، وعلى الشعور
بضرورة الاستمرار في المعركة ، والقضاء على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية إتجه الثوار
إلى تأمين مواقعهم ومراكزهم ، وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ،
ومن كل حذب ينسلون ، ومسكوا الاطراف الدائرة ، بمعظم أخطاط القاهرة ،
كباب الفتوح وباب النصر والبرقية ، إلى باب زويلة وباب الشعيرية ، ووجهة
البندقانيين وما حاذها ، ولم يتعدوا جهة سواها ، وهدموا مصاطب الخوانيت ،
وجاءوا إلى باريس المتاريس العسكرية ، . . . وى هجوم العدو في وقت المعركة .
ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس ، (١) ومعنى هذا أن الثورة قد
سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام
إعتداء أو انتقام الفرنسيين . وللاحظ أن الجهات البرانية لم تتحرك مع الثورة ،
سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ، ويبرر الجبرتي ذلك
بقربهم من ثسكات القوات الفرنسية .

ولقد ظل الثوار متترسين في الحارات والازقة ، إلى أن هاجمت إحدى
الكنايب الفرنسية بعض المتاريس التي كانت موجودة في ناحية المناخية ،
وتمكننت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندئذ زاد الخوف
والهلع ، وخرجت العامة عن حدودها ، وربما تكون قد فقدت سيطرتها على

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٥ .

موقفها ، أو على مشاعرها . ونجد أن التأثيرين في هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى النهب والسلب ، لبيوت النصارى والشوام والأورام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذى كان موجوداً في هذه المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً في هذا التمهقر الذى حدث في هذه المنطقة .

وانقضت هذه الليلة والوطنيين « سهرانين » وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فانهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر والبنيات ، ووقفوا مستحضرين ، ولأمر كبيرهم منتظرين .^(١) إنه الاستعداد للمركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونابرت قد أرسل يطلب المشايخ ، واسكنهم لم يردوا عليه . واستمر بعض الفرنسيين في أثناء ذلك الوقت ، وحتى تسمر ، في انتظار الفرنسيين في توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الأزهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق الغورية والفحامين ، التى كانت مركز نشاط الثوار . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكرنوا في عمرهم عابثوه ، نادوا ياسلام ، من هذه الآلام ، ياخفى الا لطاف ، نجحاً مما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا في الشقوق ؛ وتتابع الرمي من القلعة والسكبان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت في مرورها حيطان الدور ، وسقطت في بعض القصور ، ونزلت في البيوت والوكائل ، وأصمت الأذان بصوتها الهائل ،^(٢) لقد كانت مفاجأة للمصريين أن يخضعوا في أحيائهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم وكان هذا

(١) الجبوتى : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبوتى : ج ٤ . ص ٢٢ .

كافيا لتغيير الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى في ضرب حي الأزهر . لقد زاد الخطب ، وعظم الكرب ، فركب المشايخ يقصدون الجنرال بونايرت « ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكره من الرمي المتراسل ، ويكفهم ، كما تكف المسلمون عن القتال » . (١) وعانهم الجنرال بونايرت عن هذا التأخير ، ولكنه أمر بوقف الضرب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالي ويطمئنونهم . ولكن بعض الأعمالي في منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا في الترشق بالنيران مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب . وعندئذ انتهت المقاومة ، وبدأ الفرنسيون في الدخول في شوارع القاهرة ، وأخذوا في هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، في عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم دخلوا الى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورة وربطوا خيولهم بقبلة ، وعاثوا بالآثورة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وعشموا خزائن الطائفة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والواني والقصاصع ، والودائع والمخبئات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتخطوا ، وبألوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أواني ، وأقربا بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه أخرجوه . (٢)

ولقد استمرت هذه العملية الانتقامية في اليوم التالي ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بسباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر للصلاة يراهم فيرتد

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٢٦ .

على أعقابهم. وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة. » ونهبوا بعض الديار، بحجة التفتيش على النهب، وآلة السلاح والضرب؛ وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون، والنجاة بأنفسهم طالبن. وانتهكت حرمة تلك البقعة، بعد أن كانت أشرف البقاع، ويرغب الناس في سكناها، ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع، والفرنساوية لا يرون بها إلا في النادر، ويحترمونها عن غيرها في الباطن والظاهر، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع، وانخفض دلى غير القياس المرفوع، (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف في الأسواق، وتفتش المارة، وتأخذ ما تجده في الجيوب؛ كما قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس، ورفع الأحجار والأثربة الموجودة فيها، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل.

ويلاحظ الجبرتي أن النصارى الشوام وجماعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين في هذه العملية، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجنرال بونايرت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين الجارين كذلك: « وإغتموا الفرصة في المسلمين، وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين... وكأنهم شاركوا الأفرنج في الذنوب، ».

وانتشرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح، وكانوا يقبضون على بعض الأهلالي، وقتلوا بعضهم، وكثير من الناس ذبحهم، وفي بحر النيل قذفوهم، ومات في هذين اليومين وما بعدها أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا الله، (٢).

وفي اليوم التالي اضطهر الأهلالي إلى الذهاب من جديد إلى الجنرال بونايرت، لكي يطلبوا منه العفو، ويلتسموا منه الأمان، حتى تطمئن قلوب الرعية، ولاكن

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

الجنرال بونابرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ في التسوييف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعممين ، الذين شاركوا في إثارة الجماهير . وحرصهم على الخلاف والقيام ، فغالطوه عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد . فترجوا عنده في إخراج العسكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم في الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم في الخطة كالضابطين ، ليكونوا للامور كالراصدين ، وبالأحكام متقدمين . (١)

واقعد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقي ، والشيخ أحمد الشرقاوي ، والشيخ عبيد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصليحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وحبسوهم في بيت الشيخ البكري . كما أنهم انهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالي ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات ، في أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا لإيهم ألا يتمجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونابرت بإبصار اجتماع الديوان ، وإهتم بإنشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن استمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير عن اتصال بعض المصريين بأحمد باشا الجزار ، وببكر باشا في الشام ، وتخريض الآخرين للمصريين على الجهاد ، والثورة في وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً في إلقاء الفرنسيين "تبعض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا محجوزين في بيت الشيخ البكري ، وفي سجنهم في القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص في اليوم التالي ، وإلقائهم لجثثهم من خلف السور .

ونشر الفرنسيون منشوراً بالعفو ، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من

(١) الجهرتي : ج ٣ . ص ٢٧ .

يجديده في إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليهما ، فلم يعارض في ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة . (١) كما أنهم استمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة . وأخذوا في الكتابة على لسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقرى ، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماع الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب في خراب البلاد . وشككوا الأهالي في صحة المراسلات التي تأتي عن طريق الشام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء للسلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفتن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين (٢) .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفة لها إحدى القوى التي تاورمت وجود الحملة الفرنسية في مصر ، فإن نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف في سوريا ، واشتغاله على قوة معارضة في مصر ، وبصفة لها إحدى القوى التي تاورمت وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت سيأخذ الأمر على محمل الجد ، ويستعد للقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، مما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ، وخاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين في جميع أنحاء البلاد ، وفي معظم الأقاليم ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي .

٢ — المقاومة في الأقاليم :-

استمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها بمصر ، وإمتدت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التي لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وفي الثغور

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٣١ .

وفي العواصم ، وفي المدن وفي البادية . وزادت حدة هذه المقاومة في أوقات
مدينة ، نتيجة لظروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف في مختلف البلاد ؛ وكلما أخذت في جهة لمبعث
في جهة أخرى . وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة بإطلاق
الرصاص على المتمردين ، ريثم من الغارات على البلاد . رآك الثورة كانت ،
كما قال ريبو ، كحياة ذات مائة رأس ، كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت
في ناحية أخرى أقوى وأشد بما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما
ارتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت
تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . ورغم إحتلال الحملة للبلاد ،
والجبهودات التي بذلتها تسكى تظهر بمظهر المحرر في أعين الوطنيين ، فإن سلطنة
الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقناع . وكان إختلاف الدين واللغة
والطبائع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت
سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة
مرة أخرى ، وقع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية . ولكي يصل إلى
هذه الغاية ، فإن الجنرال بوناپرت قد وُزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد
لإخضاعها ، وتشديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن
إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية في مديرياتهم ،
ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في
الأقاليم حتى لا تتعدى إختصاصاتهم . وكانت عملية صعبة ، وتتطلب جهوداً
متواصلة من جانب الفرنسيين ، وفي جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة في الاسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت
هذه المقاومة في إقليم البعيدة أمام تقدم القوات الفرنسية بحسب التقايرة . وكان

اجتياز القوات الفرنسية لمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التي يصادفونها في الطريق ، وكان من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود في مثل هذه الأحوال ، ولكن هذه العمليات كانت سبباً كافياً لدفع الأهالي إلى مقاومة الفرنسيين .

وفي الوقت الذي تقدمت فيه الحملة صوب الرحمانية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التي كانت ميناءاً نهرياً له أهميته ، وكان في وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها في عملية صعودها فرع رشيد ، تحمل المأون والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية إحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد ، قرب إدقينا ومطوبس ، شهدت قيام الأهالي بمقاومة القوات العسكرية ، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التي تسير في النيل . وستزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية في أبي قير . وقتل الأهالي بعض الجنود الفرنسيين عند السلمية ، بمركز قوة ، وإنقضت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الأهالي ، وبإشعال النار في القرية . وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا العنق لسكى يهرب الأهالي في المنطقة ، ولكن مرعان ما واجه مقاومة عنيفة في يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس عمير ، أخذت شكل المعركة بين الأهالي المسلحين بالبنادق ، وبين القوات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال في هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية ، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الأهالي من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل ، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتنالت الهجمات على ترعة الاسكندرية التي كانت تزودها بالماء العذب في موسم الفيضان ، وهدد الأهالي إلى ردم هذه التربة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كتيبة إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجسرال بونابرت قواده إلى استخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالي من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأى فرد يجدوا أنه من المحرضين على العدوان . ولولا هذا العنف والأشدة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم في إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك في أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أى قربه من مندوبى الأتراك ومندوبى الإنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة في أرجائه ، ولكن الفرنسيين استخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالي ، واحتلوا دمنهور في شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدوا بعض الرعماء الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاوة كبيرة من الغلال والمواشى ورغم ذلك فإن عناصر المقاومة تمكنت من الانسحاب من المدينة ، وإتجهت عرباً صوب وادى الطرون والصحراء ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستمكون شوكة في جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعتمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فإنه شهد كذلك مقاومة عنيفة للإحتلال الفرنسى ، سواء في منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية ، وظهرت المقاومة في هذه المنطقة بشكل واضح في أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين في موقعة أبى قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإصطدمت القوات الفرنسية بالأهالي على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غميرين . ودافع الأهالي عن قراهم دفاعاً مستميتاً ، واستمرت المعركة في طرقات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبحيث القتلى . وذكر القائد المسئول أنهم قتلوا ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالي ، ومن بينهم عدد كبير

من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استقر الفرنسيون في المحلة الكبرى ، ظهرت أعراس الثورة في طنطا في شهر أكتوبر ، وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوقت هو ولد السيد أحد البدوى ، ورفض الأعيان التعهد بالمحافظة على الهدوء والسكينة . وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم في السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق ، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على الكتيبة الفرنسية . وكانت معركة ، دافعت فيها الكتيبة عن نفسها . ورغم انسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة ، إلا أنها عاودت الهجوم ، رغم الخسائر الجسيمة التي أنزلتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات ، وقتل فيها الكثير من الأهالي . وحدثت معركة أخرى في قرية عشما ، التي تولى المقاومة فيها « أبو شعير » ، والذي كان من كبار المزارعين ، وكان يسير دائماً على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هي المنطقة التي شهدت انسحاب إبراهيم بك مع عياله بعد موقعة الأهرام ، وتحصنه في بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطيرة بالنسبة لأمن القاهرة ، خاصة وأنها كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فإن الجنرال بوناپرت عمل على السيطرة عليها ، حتى يضمن الأمن اللازم لقواته في العاصمة . وفي يوم ٤ أغسطس ، وقف أهالي قرية أبي زعبل المسلحين بالبنادق والعصى في وجه إحدى الكتائب التي كانت تتقدم صوب بلبيس ، واضطروها إلى العودة إلى معسكرها في الخانكة . وعمدوا في اليوم التالي إلى مهاجمة المخافر الامامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب . وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالي على عدم إقتحام المعسكر ، إلا أن قائد الكتيبة اضطر إلى الانسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانياً إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه السكتية هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بوناپرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من إحتلال بلبيس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلاها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المماليك وفرسان العرب فيها ضروياً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة للفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بلبيس . ولم تتمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فإن الحركات الحربية لم تبدأ حول بلبيس ، ولم يكف الجنرال رينيه عن طالب المدد من الجنرال بوناپرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العبادية ، وأبناء أسرة أباطة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليحبسوا الأهالي على الهدوء .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة إحتلال الفرنسيين للبلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وانتشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يصرخن الرجال على الفتك بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الأهالي أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجوع تكاثرت عليهم ، وقتلتهم عن آخرهم .

وإشتملت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجاءت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن ينتقم منهم الفرنسيون. وأسرع أعيان المدينة بالتبرؤ من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، وإستجاروا بأعضاء الديوان ، واسكن الجنرال بونايرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، ولكنهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة ، وأحرق الفرنسيون قرية سباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تجريد أهلها من السلاح . ورغم استخدام الشدة ، فإن العناصر المستولية عن المقاومة كانت تفلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسلمين .

وكانت منطقة المنزلة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبليس ومدخل مصر الشرقي من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يتزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحمى الصياد نظير جعل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصبية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وحاولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقتها ابتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يخشون بأسه ، خاصة وأنه كان يمتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن بأسروه ، ويحطموا أسطولهم . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهاليها ، ولكن سرعان ما أحمدقت بهم الأهالي ، ووقعت معركة إستمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في الجمالية ، إضطر الفرنسيون بعدها إلى الانسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قتلاهم ، وأعداداً أكثر من قتلى المصريين . وكان الجنرال بونايرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإنفاق مع

العثمانيين في سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المنزلة ، عن طريق
فم الديبة ؛ ولذلك فإن الجنرال بونايرت قد أرسل إليه بعض الهدايا . وحاول أن
تستقدمه القوات الفرنسية لتسليمها ، مما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن
طوبار لم يقع في هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

وإشتملت الثورة في دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وانضاعفت
الأحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها في يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون
من المحافظة على مواقعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت في
ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ،
والخوف من انتقام الفرنسيين ، دفع بكثير من الأهالي إلى ركوب السفن والتوجه
إلى سوريا .

وبعد مجيء المدد للقائد الفرنسي في دمياط ، هجم على إحدى القرى الثائرة ،
وهي قرية الشعراء ، والتي كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحصينهم
البحيرة من جانب ، والنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالي بعض قطع
المدفعية . ولكن الفرنسيين استولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأضرموا فيها
النيران . ومع تعدد عمليات الاعتماد على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من
عمليات الانتقام والتنكيل ، ولم يفرقوا في ذلك بين القرى الثائرة والقرى الهادئة ،
مما ترك للفرنسيين أسوأ ذكرى في هذه المنطقة ، التي شهدت الهدم والنهب
والسلب والسبي وإشعال النيران . واتخذ موقف الفرنسيين في هذه المنطقة
مزعزعا ، إلى أن قرر الجنرال بونايرت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط
ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات
مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية في الاستيلاء على
المنزلة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية انتقام بمراكبه التي اقترب عددها من

المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التي بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الإحتفاظ بدمياط ، رغم استبسال المصريين في الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين المنزلة والمطرية ، اضطرح حسن طوبار إلى الانسحاب إلى غزة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذي كان شديداً في جرأته ، محكما في تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الوجه البحري . وكانت المقاومة التي لقيتها في الصعيد لا تقل عنها شدة ولا ضراوة ، وإن كان المماليك قد إشتركوا في عمليات الصعيد ، أكثر من إشتركهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المصبات في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالي إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة في الصعيد .

وكان مراد بك قد إتجه ببقية قواته بعد معركة امبابية إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونايرت قبل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه بإحتلال المنطقة الواقعة جنوب الجزيرة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . وإستقر بمماليك مراد بك في الصعيد وإقليم الفيوم ، ولم ينسكروا في مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالي وبدء الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك في البهنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين في القاهرة . ويمنع عليهم وصول القمح ومواد التموين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة في النيل في الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونايرت ضرورة إحتلال الصعيد ، على أن يترك للمماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إتفاق ونظير تعهد مراد بك بتسادية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتفاهم الجنرال بوناپرت مع دوستى ، قنصل النمسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس . وكان الجنرال بوناپرت يوافق على الاحتفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى ستمائة فارس من فرسان المماليك معه في هذه المنطقة ، على أن ينتقل إليها في ظرف خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شمالاً إلا بإذن من القائد العام ، وعلى أن يفهم مراد بك جيداً أنه سيكون تابعاً لفرنسا ، وسيدفع لها الخراج الخاص بهذا الإقليم . ومعنى ذلك أن الجنرال بوناپرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المماليك ، بعد أن كان قد أعلن للبصريين أنه جاء لمصر للقضاء على دواتهم ، واستئصال شأفتهم . ولكن مراد بك اعترى بقوته ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من إخضاع الصعيد . ولا شك أنه كان في موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالي في هذا الإقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن ، وعول الفرنسيون على استخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية في الصعيد قرب نهاية شهر أغسطس ، أى بعد وقوع موقعة أبي قير البحرية ، وتحطيم الأسطول الفرنسى ، وستكون الحملة الموجهة لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي ومن المماليك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجنرال ديزيه إلى بنى سويف ، وإحتملتها ، انتظرت وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلمت بوجود قوات مراد بك في ناحية البهنسا ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلمت أنه جمع أسطوله في هذا البحر ، وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لكى يصل الفرنسيون إلى مواقع قوات مراد بك أن يصلوا مع النيل حتى ديروط ، ثم يسيروا مع بحر يوسف تجاه قوات المماليك . ولكن مراد بك شعر باقتراب الفرنسيين ، فأخلى البهنسا ،

والسحب بأسطوله إلى أسبوط ، حتى لا يقع في أيدي الفرنسيين . وأصبحت
طلائع المماليك موجودة عند اللاهون ، في الوقت الذي وصل فيه أسطولهم إلى
أسبوط . وأخذ الجنرال ديزيه في السير جنوبا لكي يستولي على ديروط ، ويقفل
بذلك الطريق أمام سفن المماليك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولكنه
وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن المماليك قد سارت في النيل جنوباً ، في الوقت
الذي إتجهت فيه قوات المماليك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الابتعاد
عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءته الاخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات
المماليك لا يزال موجوداً في الفيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها .
وكان الجنرال ديزيه قد أصنع بعض الوقت في هذا السير صوب الجنوب ، وكانت
مياه الفيضان قد غمرت الأراضي الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين
التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت في الاشتباك مع طلائع
قوات المماليك في أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ
الاهالي يتجمعون من كل صوب ، ويهاجمون الفرنسيين ، ويهاجمون سفنهم ،
وبشكل إضطّر الفرنسيين إلى التراجع من جديد ، حتى يستكملوا استعدادهم
ويقوموا بمركة لها قيمتها تجاه المماليك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات
المماليك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا تعقبها ، ولكنها
واصلت انسحابها شمالاً ، وبشكل أرهق الفرنسيين من سيرهم في رمال الصحراء .
ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مناوشة الاهالي لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ،
الذي إلتقى فيه الفريقان عند بلدة صغيرة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها
سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى
عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحصن مراد بك في هذه المرتفعات ، مع مماليكه ، ومن انضم إليه من الاهالي .

وكان عدد قوات المماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على احتلالهم المرتفعات وتحصنهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة نيران المدفعية . وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال دينيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم اضطروا الى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة نيران المدفعية ، وان كان ذلك لم يمنعهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح . وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ في اطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال دينيه الى مهاجمة موقع مدفعية المماليك ، التي أنزلت بقواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين عنها خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان المماليك وفرسان المصريين استمر موجهها ضد الفرنسيين في أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب المماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستولى الفرنسيون على بعض قطع مدفعيةهم ، وان كانوا قد خسروا ما يقرب من أربع مائة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التي خاضها الفرنسيون في صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثانية ، في أهميتها ، بعد معركة إسماعيلية . وأنزلت بقوات المماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بني سويف والفيوم ، وهي منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التي كانت لازمة لتقوين القاهرة .

ورغم ذلك فان الحرب لم تنتهي في مصر العليا ، بل تحولت في شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وان كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً في

خطره على القوات الفرنسية ، اذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة . ولا شك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المزارعات العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربي والجبل الشرقي ، سيسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات النفاذ سريعة ، وبمهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التي ستصبح مبعثرة في الوادي ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من المعارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطمأنينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الاشتباك مع خصم واضح ، وفي معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه . وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، وانسحبت قوات المماليك والفرنسيين في الصحراء في الاتجاه الجنوبي الغربي . ولم يفكر الجنرال ديزيه في تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى في اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى إلى القاهرة . ودخل الجنرال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم ، وأقام بها لبضعة أيام ، ولكنه اضطر إلى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك إلى سدمنت ، وتهديدهم خطوط اتصاله مع وادي النيل ، فاضطر إلى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لمؤنابرت الصعوبات التي لقيها ، وفنك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندي .

ولم تستقر الأحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هي بني سويف والمنيا والفيوم . ووجدوا صعوبات كبيرة في الحصول على ما يلزمهم من القلح والخيول ، وفقدوا في حالات كثيرة ، ما كانوا قد جموه منها ، نتيجة لهجوم الأهالي على الشون ، وهجومهم على تجمعات هذه الخيول . واستمرت الاشتباكات

مع الاهالى ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتصاب بعض وسائل
التقوين من الاهالى ، الامر الذى كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالعصى ،
وبالاسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونايرت الشديدة فى القضاء على قوة المالك فى الصعيد
قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن نشوب ثورة القاهرة الاولى فى ٢١ أكتوبر ،
صرف الفرنسيين جزئيا عن عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا
عليه ، ويوجهون التفكير فى توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب وانتقل الجنرال
ديزيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وانتظر بجىء مدد من
القاهرة . وأخذ يستعد لاستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الخيول التى
كانت تنقص حملته ، وتنقص الحملة الفرنسية كلها . وواجه هناك نوعا من العصيان
المدنى ، إذ أن أهالى القرى رفضوا تسليم ما يطلبه منهم ، ونسب الجنرال ديزيه هذه
الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن رسل مراد بك لم تنقطع عن المرور
فى القرى ، وعن إثارة الاهالى فى وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الاهالى كانت
مستعدة للمقاومة ، واعدت دفع أو تسليم أى شىء للفرنسيين ؛ والدليل على ذلك
هو تضخم وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون للمالك ، أو يقومون
بمناوشاتهم للفرنسيين بمفردهم . وكانت حماسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح
فروسيتهم ، عوامل تتجمع لسكى تخلق منهم قوات هجوم ممتازين ، ورجال
عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل فى بلادهم .

وبعد انحسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال ديزيه إخضاع بعض القرى فى
منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الاهالى ، الامر الذى
تطور فى بعض القرى الى معارك مسلحة ، انتصر فيها الفرنسيون فى نهاية الامر ،
وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالثأر . وتحسول

الموقف من مجرد عمليات حربية ، إلى حقد و ضغينة و رغبة في الانتقام . و تزايدت هذه الاشتباكات في خطورتها على الفرنسيين ، الأمر الذي أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى الفيوم ، والذي سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالي ، من الفلاحين والعرب ، على مدينة الفيوم نفسها في صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين في مدينة الفيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض المماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعاً مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكن والبيوت على أبناء الصعيد الذين انتشروا في شوارع المدينة . وكانت إيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وبالفرنسيين خسائر جسيمة ، وامتثلت الطرقات بحشك القتلى . وكان هذا الهجوم دليلاً على إستهانة المصريين في الصعيد بقوة الفرنسيين ، ومقارمتهم لها ، وعملهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على الفيوم سبباً كافياً لإجبار الجنرال بونايرت على الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتعيينه حاكماً عسكرياً للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه في العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بونايرت أن يسرع كذلك بإرسال سقن ، وإرسال خيول إليه في الصعيد ، إذ أن الأهالي والمماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسي ، الذين أرمقوا دون أن يتمكنوا من تعقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين في الصعيد من الفيوم إلى بني سويف ، التي أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغلال ومواد التموين من القرى . ورغم أن الجنرال بونايرت كان قد بدأ في ذلك الوقت في التفكير في الإعداد للحملة على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وبضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهري يتألف من ستة سفن مسلحة بالمدمعية ، وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح في وسع الجنرال ديزيه أن يهجم على الصعيد ،
وبدأ زحف الفرنسيين بمسير الجنود على الشاطئ الأيسر للنيل ، وبمسير
السفن في حذائهم في النيل ، وهي تحمل الأقوات والذخائر والمهمات ، وكانت
العملية صعبة ، ومحفوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ،
وفي بلاد تزايد درجتها عدائتها بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للمعتدين ،
وببلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالي يهاجمون الحملة طوال سيرها ، وحتى
الأطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى
المنيا ، كان الماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الحملة
في تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التي هُزئت فيها على ثمانية مدافع كان
المصريون يستخدمونها في ضرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الحملة إلى أسيوط
في ٢٥ ديسمبر ، التي كان الماليك قد انسحبوا منها مسرعين ، بعد أن أغرقوا
إحدى سفنهم ، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت
القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع سفح الجبل ، وكان يتسكون من
الفرسان ، والثاني مع الوادي ، وكان يتسكون من المشاة ، والتقىا من جديد عند
الغنايم ، التي إحتلوها ونهبوها . وأخيراً وصلوا في زحفهم إلى جرجا ، التي أخلاها
الماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بني سويف
إلى جرجا في ثلاثة عشر يوماً ، وهم يطاردون الماليك ، دون أن يتمكنوا من
أن ينالوا منهم . وفي جرجا ، اضطرو الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن
يواصلوا زحفهم من جديد . ولكن هذه الراحة كانت فرصة لكي يقوم الأهالي
بالثورة ، ويهاجموا الفرنسيين في كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .
ولقد نشبت هذه الثورة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمع فيها
ما يقرب من سبعة آلاف رجل ، في عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت

فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قواته ، وبشكل يسمح له بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولا شك في أن مراد بك كان قد قام بنشاط تجاه الأتالي ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكة ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب في إقليم النوبة . واستنفرهم جميعاً لحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بحسن بك الجداوى ، الذى كان مقيماً في إسنا ، وصالحه ، رغم العداء القديم المستحكم بينهما ، ليتحداه سوياً لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ، وانضم إلى خصمه القديم لكي يحارب العدو الأجنبي الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، اضطرو الفرنسيون إلى تغيير مواقفهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ واضطروا كذلك إلى تغيير تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقللوا من الاشتباكات مع الأتالي في خطوط طويلة ، واستعدوا للنزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ، وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة طيران ، وبطريقة منهجية .

ووقعت أولى المعارك عند سوهاج يوم ٣ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولا شك في أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وخفض من الروح المعنوية عند المصريين ، وسحوها من الحواس إلى الرغبة في الانتقام والثأر ، وسمح للفرنسيين بإرهاب بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن سرعان ما ظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المنيا وبني سويف . والفيوم . وكانت أسيوط في غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهري كان راسياً

أمامها ، ويحمل المأون ، ويحمل كذلك كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر .
وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ،
قابلت طلائع المصريين تجاه طهطا . وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، انضم
فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والمماليك . ومرة جديدة سقط
في ميدان المعركة ما يقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد .
وبعد المعركة انتقم الفرنسيون أفظع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم
أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمر
الفرنسيون على سفنهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والمماليك في معركة
فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإحضار رجال حسن بك الجداوى ،
وعثمان بك حسن إليها ، وكذلك بمجيء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة
وبنيع لمساعدته المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدر الفرنسيون
عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠ مملوك ، ٧٠٠٠
فارس مصري ، و ٣٠٠٠ من المشاة ، علاوة على ألفين من عرب الحجاز ، أى
أنها بلغت ما يقرب من ١٢٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوة قرب سمهود ،
التي قرر الجنرال ديزيه أن يصل إليها ، وانتقل إلى هناك على رأس قوة بلغت
٥٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة
حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديزيه قواته إلى ثلاث مربعات ، وقسم
بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية
كفاءة القيادة ، بالنسبة لخسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٢٠٠٠ مقاتل .
وانتهت المعركة بهزيمة مراد بك وانسحابه جنوبا ، وافتتح الطريق أمام الجيش
الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن تعترضه عقبات لها قيمتها .

ويمكننا أن نضيف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابية ،
بصفتهما الممارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الاسم ، في تاريخ مصر الحربى ، في
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دندرة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت
تت عقب فلول الممالك حتى وصلت إلى إسنا في يوم ٢٧ يناير ، ثم إلى إدفو بعد
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،
واحتلوا أسوان ، واستولوا على سفن الممالك ، وبذلك استولوا على كل الصعيد ؛
وانسحبت قوات الممالك الباقية إلى ما وراء الشلال ، الأمر الذى كان يزيد قلق
الفرنسيين رغم إحلالهم للصعيد .

وفي هذا الهجوم السريع ، كان الممالك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،
وبشكل يحرم قوات الاحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للممالك ومن معهم
من المصريين بمعاودة الهجوم ، في شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول
خطوط قوات الاحتلال . وكان الفرنسيون يرون ، من وقت لآخر ، إلتفاف قوات
الممالك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادى ، داخل خطوط الفرنسيين
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوى ، وقوات عثمان بك حسن ،
التي ظهرت على الهر الشرقى فيما بين إسنا وأسوان . وكانت هذه القوات تبتعد عند
هجوم الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر في مناوشتها لهم . وإذا كان
الفرنسيون قد احتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء الشلال ، إلا أنهم قد لقوا
مناوشات مستمرة في هذا القطاع ، الأمر الذى اضطرم إلى إحلال جزيرة فيلة ،
وإلى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزرعاتها ، ونهب
بساتينها ، حتى يؤمنوا على وجودهم في أسوان .

وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والمماليك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الأيام الأولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . واستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التي وقعت بين قوات الجنرال بونايرت وبين قوات إبراهيم بك ، التي كانت قد انسحبت إلى الشرقية . واستمرت المعركة بالسلاح الأبيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لا تقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وانتهت المعركة بالانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمكن حسن بك الجداوى من أن ينقذ رجاله ومؤناته من أن تقع في أيدي الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والاهالي سليمة ، وتترقب فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى في يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب قنا ، في وادي القصير ، والذي كان طريقاً هاماً للواصلات بين الصعيد والحجاز ، أي طريقاً هاماً بالنسبة للمقاومة . وهجم الوطنيون على مدينة قنا ، واسكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادي القصير . كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إسنا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحجاز ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولكن ، مادامنا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعلياً أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجنرال بونايرت قد خرج من القاهرة في يوم ١ فبراير على رأس الحملة التي وجهها على سوريا ، وستأخذ المقاومة شكلاً آخر في مصر ، وقت

وجوه الجنرال بونابرت في سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد ، فالتزم الصعيد مؤقتا ، وتجه إلى القاهرة ، وإلى أهلها وشيوخها ، وقوات الإحتلال الموجوده فيها ، والقائد العام ، الصاري عسكر .

٣ — الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التي واجهت وجودهم في مصر ، وهو خطر قوات المماليك التي كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التي أخذت الدولة في القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة العثمانية جاهرت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت في إعداد قوات أخرى لها في جزيرة قبرص ، لكي تتعاون بها مع القوات البريطانية في البحر المتوسط ، في عملية للهجوم على سواحل مصر الشمالية وكانت السلطات العثمانية في سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك قد أخذت في الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين في الوقت الذي تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، عثمانية لإنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولكن جزءا كبيرا من قوات الحملة كان مشغولا في الصعيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بونابرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإستئالة المصريين ، وإظهار رغبته في إشراكهم في حكم البلاد ، حتى يؤمن ، في عاصمة البلاد ،

أمن قواته الموجبة في الصعيد ، وأمن قواته التي سيدير على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونايرت إعادة الديوان ، الذي كان قد ألغاه بعد ثورة القاهرة . وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب في شكل "ترايات أو الإتاوات العسكرية" ، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون في حكم بلادهم . وكان إعادة العمل بالديوان يعيد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية ، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكنى إلى النفوس ، والحالة الطبيعية إلى البلاد . وكان أمر الجنرال بونايرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذي رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونايرت محتاجاً لرضاء المصريين عنه . حتى يتمكن من تنفيذ سياسته بجساة إنجليزاً ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التي أخذت تواجهه . ولقد صدر الأمر بإعادة الديوان في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أى في الوقت الذي أخذ فيه في الاستعداد لحلة سوريا ، وبعد أن كان قد تعطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونايرت للديوان الجديد نظاماً جديداً ، فجعله مؤلفاً من اثنين : الديوان "العوى" ، وهو الذي يسميه بونايرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصى .

أما الديوان العمومى فإنه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضواً ، عيّنهم الفرنسيون تعييناً من بين أعيان المصريين ، ويمثل طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة الحاكم القاهرة ، ولمدة ثلاثة أيام ، ثم ينفض ، ولا يجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد إشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الأخطاط و ٤ من

الأقباط و ٣ من الأجانب وكان الجنرال بونايرت يرغب في جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الرأي العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصي ، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضاء الديوان العمومي بانتخاب ٤ أعضاء من بينهم ، لكي يكونوا الديوان الخصوصي ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصي أن يجتمع يومياً « للنظر في مصالح الناس ، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . (١) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصي شيخ الشرفاوي رئيساً والشيخ مهدي سكرتيراً ، وتعينت رواتب شهرية لأعضائه ولا شك في أن السلطات الفرنسية قد تدخلت في إنتخاب هذا الديوان الخصوصي ، وأعلى الأقل في إنتخاب أوتعيين الأعضاء الأوربيين فيه . ولقد أصدر هذا الديوان بياناً للشعب ، في ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحث فيه على إلزام الهدوء والسكينة ، ويعلمه فيه أن بونايرت قد عفا عفواً كاملاً عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المشاريع التي تزيد من رفاهية البلاد . وذكر هذا البيان أن الجنرال بونايرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر وكان الجنرال بونايرت قد عاد في ذلك الوقت من السويس ، التي تعتبر رحلته إليها نقطة ثانية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للحملة على سوريا .

ولا شك في أن رحلة الجنرال بونايرت إلى السويس كانت تعني تفكيره في ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفتها قاعدة للسيطرة على البحر الأحمر ، وربما للسيطرة كذلك على الموانئ الحجازية ، التي كانت تزود المقاومة في الصعيد بالرجال والأسلحة . كما كانت السويس هي مفتاح الهند ، وبداية الطريق البحري الموصل إلى

(١) عهد الرحمن الراجحي : تاريخ الحركة القومية - ج ٢ - ص ١٨ . م ٢٧

الإمبراطورية البريطانية في الشرق ، والتي كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها
وضربها . وتم إحتلال القوات للفرنسية للسويس في بداية شهر ديسمبر سنة
١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها . وذهبوا إلى الطور ، أو إلتجأوا
لى العربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون
ما وجدوه في هذه المدينة من البن والسلع والأمتعة ، وخربوا الكثير من البيوت
في المدينة ، حتى تدخل الجنرال بوناپرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات .
ووصل الجنرال بوناپرت بنفسه إلى السويس في يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب
عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء الجمع العلمي ، وأيضاً كبير
تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقي ، وكاتب جرك البهار ، إبراهيم أفندي ، وتجب
الجنرال بوناپرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة الفراعنة القديمة ،
وخليج أمير المؤمنين ، وعهد إلى المهندس لير ، كبير مهندسي الطرق والسككباري ،
بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكتابة تقرير
عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة في يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بوناپرت
للخروج على رأس حملته إلى سوريا .

وكان الجنرال بوناپرت قد علم ، وهو بالسويس . باحتلال جنود أحمد باشا
الجزار والى عكا لقلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الإحتلال دلالة على
تقدم طلائع الجيش العثماني صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن
المهيرية . وبعد إتفاق الدولة العثمانية مع روسيا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ،
تحالفت مع إنجلترا في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بوناپرت بذلك ،
فصمم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إجتياز العثمانيين
لبرزخ السويس كان يهدد بأن يخرج مركزه في وادي النيل ، إذ أنه سيجدد في

نفوس المصريين الامل في هزيمة الجيش الفرنسى ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بوناپرت بالقيام بحملته على سوريا يدخل في نطاق تثبيت أقدام الفرنسيين في مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الاسطول البريطانى من أن يتمكن منها . ولا شك في أن سيطرة الجنرال بوناپرت على سوريا ، كانت ستؤدى إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذى يظهر الجنرال بوناپرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بوناپرت، في هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، للوصول إلى الهند ، برىاً ، والتعاون مع تيمور صاحب سلطانه ميسور ، لإخراج البريطانيين منها ، ومواصلة الزحف شمالاً في سوريا ، ثم في آسيا الصغرى والبلقان ، حتى يستولى على قينا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوروبا . ولم تكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإكندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دلائل تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فإننا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل في نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بوناپرت يخشى من قيام الثورة في القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية قلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بوناپرت من تودده إلى الأهالى ، وقرر أن يصطحب معه أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ الفيومى ، والشيخ الصاوى ، والشيخ العريشى ، والشيخ الدواخلى ، ومعهم قاضى القضاة التركى إبراهيم أدهم أفندى ، وأمير الحج

مصطفي بك ، نائب الوالي التركي السابق . وربما كان ذلك لكي يظهر أمام المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حملته على سوريا ، أو ربما كان بغرض استخدامهم رسلا للتفاهم مع أهالي سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن كان بعضهم قد انفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر . واجتمع الجنرال بونابرت بأعضاء الديوان ، وأفهمهم أن هدف حملة سوريا هو محاربة المماليك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه إن يغيب إلا شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالي حتى لا تقع الفتن مع العسكر الباقين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونابرت من المصريين من الإحتفالات التي أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذي جاء يوم ٦ فبراير سنة ١٧٩٩ ، والتي استمرت لمدة أربعة أيام . وفي اليوم التالي لهذه الإحتفالات ، خرج الجنرال بونابرت من القاهرة للحاق بقواته التي كانت قد بدأت في الزحف صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمركة التي وقعت في العريش بين الفرنسيين والجيش العثماني . وكانت معركة عنيفة ، انتهت في يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن كانت قلعة العريش نفسها قد استمرت في المقاومة ، ولم تستسلم إلا في يوم ٢٠ . ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ، دون مقاومة تذكر ؛ واستولوا في يوم ٢٨ فبراير على اللد والرملة ، ثم وصلوا أمام يافا يوم ٣ مارس وقام الجيش العثماني الموجود في هذه المدينة بمقاومة عنيفة ، فقدوا فيها ما يقرب من ألفي قتيل ، وانتهت يوم ٧ مارس بدخول الفرنسيين المدينة ، وبإعمالهم السيف والنار في كل من وجدوه بها . ونهب الجنود الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها الفظائع ، واستمر القتل والنهب فيها لمدة يومين ، حتى اضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التي سفكت في يافا ، والجثث التي تركت في الشوارع لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذي سيضطر الحملة ، مع غيره من الأسباب ، إلى العودة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ في الظهور في دمياط بين جنود الفرقة التي شاركت في حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفزع بين الجنود . وبذل الجنرال بونايرت مجهودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلموا للفرنسيين كأسرى حرب ؛ ولكن الجنرال بونايرت فسر طويلاً في أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ، مدعياً عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم ، في بلاد بعيدة عن قواعده ، ولم يستتب له الأمر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفوس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام في حالة إستسلامهم ، فاستبسلوا في الدفاع عن مدينتهم ، واستماتوا للحفاظ على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونايرت في مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعائة ، فاستبشاهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذي كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونايرت ، وأعادته إلى القاهرة ، عن طريق دمياط ، ثم مع النيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة في القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونايرت في يافا ، فإنه حاول تجنيدهم في القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعادتهم إلى مصر .

ولقد غنم الفرنسيون مغنم كثيرة في مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك في عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بونايرت نبأ انتصاره في يافا إلى الديوان في القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتوقعوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بونايرت الديوان أنه قتل في يافا أربعة آلاف من جنود الجزائر باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأسرى . وبعد يافا ، استولى الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون في ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . ولانسحب الجنرال بونايرت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية انسحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ما خشي من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول اقتحامها في أول أبريل . وتمسكت المدفعية من فتح ثغرة في الأسوار . ولكن المدافعين استماتوا في منع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذي أدى إلى فشل الهجوم الثاني . واتقد استمات أحمد باشا الجزائر في الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الاسطول الانجليزي بقيادة السير سيدنى سميت أمام الميناء ، وقيام هذا الاسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أن الاسطول البريطاني كان قد أسر السفن الفرنسية التي حملت المدفعية والذخائر واتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحمد باشا الجزائر الذي دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفي أثناء حصار الجنرال بونايرت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية وإحتلت صفد وصور وطبرية . وانتصرت على الجيش التركي في موقعة تل طابور في شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكري ، مما دامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تمكن من الاستيلاء عليها .

واقعد استمرار الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إقحام عكا . وتداول الجنرال بونايرت مع قواده ، في أمر الوباء ، والخسائر التي لحقت بالحملة في الضباط والقواد ، وإستحالة مجيء مدد من مصر ، في الوقت الذي وصلت فيه الامدادات إلى أحمد باشا الجزائر ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بونايرت بأن الباب العالي كان يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ويحارب بها بقية القوات الفرنسية الموجودة في مصر ، في الوقت الذي يشغل فيه أحمد الجزائر الجزء الأكبر من قوات الجنرال بونايرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بونايرت كذلك بقيام الدولة العثمانية بحشود كبيرة في رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات في مصر ، وتجدد المعارك في الصعيد ، وخروج أمير الحج ، ونشوب ثورة المهسدي في البحيرة ، وظهور البوارج الانجليزية في البحر الأحمر وإقترابها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء الأوضاع في أوروبا نفسها ، وضد مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع الجنرال بونايرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالانسحاب من أمام أسوار عكا . وإذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت في مياه أبي قير ، إلا أن ذلك لم يحدث في وجود الجنرال بونايرت . أما عملية ارتداده عن عكا فكانت تمثل هزيمة له أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هيبة الجنرال بونايرت في أعين الوطنيين .

واقعد بلغ عدد خسائر الفرنسيين في حملة سوريا ما يزيد على ألفي قتيل ، علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٥٠٠ جريح ومريض ؛ وهي خسارة جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بونايرت حاول أن يشد من عزيمته جنوده ، في الوقت الذي إستعد فيه الانسحاب والعودة إلى مصر ، وذكر للجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصد هجوم يأتي من الشرق ، وعليهم أن يقوموا بأعمال أخرى ، ويسكتسوا المجد والفخر . لصد هجمات تأتي من الغرب . ووزع الجنرال بونايرت منشوراً بذلك على الجنود ، في يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل استعداد له للإسحاب . وسحاول الجنرال بونايرت في نفس الوقت أن يستر فشله أمام عسكا عن المصريين ، ويظهر أمامهم بظهر المنتصر الذي أدرك أنه مدافه من حملته على سوريا .

وانسحبت القوات الفرنسية من عسكا إلى يافا ، ثم واصلت الانسحاب ، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وخرب الفرنسيون مدفعيتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها في البحر . كما أتلغوا كميات كبيرة من القنابل والذخائر ، واستخدموا عربات المدافع في نقل المرضى والجرحى . ونسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى لا يفيد منها العثمانيون في زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى العريش رموا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو المقل الأمامي لها من الجهة الشرقية ، وترك بونايرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية والذخائر . ثم واصل انسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الصحلية وبليديس . وعاد الجنرال بونايرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوماً ، وعاد إليها لكي يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين في كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها .

٤ - استمرار المقاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياماً هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب الشام . ولكن هذا الهدوء كان مؤقتاً ، ورغم مجيء الأنباء بانتصار الفرنسيين واستيلائهم على يافا ، فإن بوادر الروح المعنوية قد ظهرت من جديد تجسدها

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى اشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد . أما في منطقة الشرقية ، فإن العلاقات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والأتراك ، ابتداء من أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاتوات على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجمال والخير والماشية ، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات ، وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الأهالي في هذه المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ، ولكن للكتيبة عادت بعد يومين معززة بكتيبة أخرى ، وحين اقتربت القوات من القرية قابلها الأهالي بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقعوا بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذي كان يشبه الفرار ، وتعقبهم الأهالي ، وأنزلوا بهم الكثير من الخسائر . ورفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى الفلاحين ، وزادت من إسماع روح المقاومة ، حتى أن الأهالي عزموا على مهاجمة بلبليس نفسها .

ولكن القيادة الفرنسية خشيت من استفحال الأمر ، فأرسلت القوات الكبيرة ، المعززة بالمدفعية ، إلى هذه المنطقة في يوم ١٦ مارس . ودارت موقعة ثانية ، انتهت باحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإضرار النار فيها . وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد استمرت في منطقة الشرقية . وكان مصطفى بك ، أمير الحج ، ونائب الوالي التركي السابق ، قد تخلف في هذه المنطقة عن اللحاق بقوات الجنرال بوناپرت عند خروجها في حملتها على الشام ، وتعامل بفقد

جماله ، وبقلة الأمن على الطرق وسرعان ما أعلن تمردہ على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضي التركي والشيخ الفيومي . وامتدت الثورة وروح المقاومة من الشرقية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالي ، بلغت الآلاف ، وانتقل على رأسها من قرية إلى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر في يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت في النيل في ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التي كانت تحمل المؤن والذخائر . وتحرسها سفينة مسلحة ، في طريقها إلى دمياط ثم إلى الشام ؛ فهاجم الأهالي هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة إلى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالي كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد بأشغال نار الثورة ، وباشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار في منطقة وسط الدلتا ، وفي وقت غاب فيه الجنرال بوناپرت في الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديزيه في الصعيد . فعملت السلطات الفرنسية في القاهرة كل ما في وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستعانت بالديوان لعزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه معينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله في القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تشهد هذه السنة خروج الحجاج من مصر ، ولا إرسال الكسوة والعمره ؛ وهذا لم يقع نظيره في هذه القرون ، ولا في دولة بني عثمان ، والامر لله وحده . وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخروج لإخضاع مصطفى بك ، واسكن هذه القوة ظلمت تتبعه من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر إلى الشام . وتجددت عملية المقاومة في منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،

عند أواخر شهر مايو ، وهاجم الأهالي سفينة حربية فرنسية ، واستولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحارتها . وأسرعت القوات الفرنسية الموجودة في المنوفية الى مكان الحادث . وأخذت في تعقب الأهالي . واشتبكت معهم في معركة حامية ، بالقرب من كفر نجم ، في ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل في هذه المعركة الكثير من الأهالي . وحين عاد الجنرال بوناپرت من سوريا ، أمر بإقامة حصنين في كل من ميت غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسي هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما في منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد اشتد ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطاني قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت في محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك الى اشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الاشاعات عن قرب مجيء الأتراك . وأخذ الأهالي في المنطقة المجاورة لرشيد في مهاجمة السفن الفرنسية ، وفرض الفرنسيون غرامة حربية على المنطقة ، ولما لم يدفعوها كاملة ، فخرجت الحملات العسكرية بجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت في أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأهالي ، وعند كثير من القرى .

واشتد ساعد المقاومة في منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر في كل الإقليم ، وبشكل أظهر إقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر في البحيرة في ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويدعون أنه جاء من درنه ، ويلقبونه بالمهدي ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم اليه كثير من الأهالي ، علاوة على عربان أولاد علي وعجم على مدينة دمنهور في ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاحاً الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجالها . وكان لهذا الانتصار تأثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة انضمام الاهالى اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمهور ، خشيت من أن تتقرب قوات المهدي ، فتحصنت داخل القلاع التي كان الفرنسيون قد بنوها في الرحمانية ، انتظاراً لمجيء المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدي قرب دمهور ، في معركة استمرت خمس ساعات ، واضطر بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من نجدة القوة الموجودة في الرحمانية . وظلت هذه القوة في مكانها ، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ، فسارت والتقت بقوات المهدي . عند سنهور يوم ٣ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدي في هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات ، وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفظع المعارك التي خاضتها القوات الفرنسية في مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها ، واستخفافا بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . ولما دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة النيران . واستمرت المعركة حتى سقط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد غارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذي كان قد غنموه من دمهور ، على إحدى العربات التي كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا استخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن ينسحبوا صوب الرحمانية ، ولما سكن حشود الوطنيون كانت تسد أمامهم الطريق ، فاضطروا لإقتحامها بمربعاتهم ، وقد ركبوا المدافع على رؤوس

المربع لإقتحام هذه الجموع ، وتمت عملية الانسحاب بخسائر فادحة . ولقد خسر الوطنيون في هذه المعركة ما يقرب من ألفي قتيل ، وكان ثمننا باهظا لإنتصار مؤقت ، يجبر الفرنسيين على الانسحاب إلى الرحمانية ، ولكنه كان إنتصارا على أى حال ، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور . وحاول المهدي أن يهاجم بعد ذلك الرحمانية ، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها ، نتيجة لقوة الاستحكامات التي كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرعت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا ، ووسطها ، إلى إقليم البحيرة ، وتركزت هذه القوات في الرحمانية ، ثم أخذت في الزحف على دمنهور ، التي انسحب منها الثوار ، واحتلتها القوات الفرنسية ، وأعمت فيها السيف والنار ، وقتلت فيها كثيرا من الأهالي ، ودمرت كثيرا من البيوت . وأراد الفرنسيون أن يعطبوا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام ، فأحرقوا مساكنها بالنار ، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال ، بحمد السيف ، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء ، اختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى . (١) وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب ، التي اعترف بها كل من كتب مذكرات ، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تعقب المهدي حتى حدود البحيرة ، وذكر بعض المؤرخين أنه قد قتل ، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر في القاهرة . وتم ثورتها الثانية ، وأنه كان يحرص الناس على القتال ، وذكروا أن اسمه هو مولاي محمد ، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إزال ضربة قوية بالمقاومة في

(١) عبد الرحمن الراجحي : تاريخ الحركة القومية ص ٥٩ .

عن : التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية - الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا ، إلا أن أنباء الانتصارات الأولى لقوات المهدي ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين في إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إسئلائه على دمنهر ، إلى ترك الواحات الخارجة ، التي كان يقيمون بها ، وعلى المجيء للعمل معه في دمنهر .

أما في الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكانت ترتكز على المدن التي تعسكر بها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من ألف كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد متمردة . وتميل بطبعها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن الممارك السابقة تركت أحمقا كثيرا ، ورغبة في الانتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية ، والعرب القادمون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على استمرار روح النزال في هذا الإقليم .

وكان الجنرال ديزيه قد أبلغ الجنرال بوناپرت قبل خروجه إلى سوريا ، بسوء أحوال القوات الفرنسية في الصعيد ، وبانتشار روح النرد في كل مكان ؛ وطالب بإرسال الذخائر ، وبتجميع قوات كبيرة في أسبوط ، وبتجميع قوات أخرى في المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحاة على النيل . ولما كان الجنرال بوناپرت يستعد للخروج إلى الشام في ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من تزويد الجنرال ديزيه بمدد كبير . وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، في أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية ، التي إلتقت عند الصوامعة بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقعة ، انتصرت فيها القوات الفرنسية ، بعد أن دفعت الأهالي صوب النيل ، وقتلت منهم ما يقرب من الألف ، بين قتيل وغريق . ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنتى عشر قطعة ، سار في النيل يحمل المؤن والذخائر لهذه الحملة ، إشتبك معه الأهالي ، وأطلقوا عليه الرصاص . ولكن العرب والمصريين

تجمعوا ، ونزلوا في النيل سباحة . وهجموا على السفن ، واستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل . وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهي سفينة الجنرال بونايرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالي ، فحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذي أجبر قائدها على نسفها ، حتى لا تقع في أيدي الثور . وخسر الفرنسيون في هذه الموقعة ما يقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين في المعارك التي خاضوها في مصر .

وعند فقط ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين في يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ، وإن كان الأهالي قد اضطروا إلى الانسحاب بعدها إلى أبنود . متحصنين في كل قرية من القرى التي تصادفهم ، مستخدمين في ذلك قطع المدفعية التي كانوا قد استولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة ليران مدفعيتهم عليهم ، وهي في أيدي الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الاستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف . واستمرت موقعة أبنود أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جزء منها في طرقات القرية وبيوتها ، ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران في القرية ، التي تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ، وتحصن المصريون في إحدى البيوت التي كانت لأحد المالك ، وفي أحد المساجد المجاورة ، واستمرت المعركة حتى الليل . وفي صبيحة اليوم التالي استخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التي كانوا قد تحصنوا فيها وحين إقتحموا القصر ، وجدوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أثنتهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا في المقاومة . واسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، واستولوا هناك على ستة أعلام . كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين في هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتيل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمعركة خاضها جيش الشرق في مصر ، إذ أنها استمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك في أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر التفاهم مع المصريين ، وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم في كل لحظة من لحظات وجودهم في مصر العليا . واستمر الأهالي مع من انضم إليهم من العرب والمماليك يجمعون قلوبهم ، هنا وهناك ، أنزال المصريين ، والأخذ بثأرهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنتهي ، إلا لكي تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بإنزال ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية ، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالي تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التي تصل وادي النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لتجمع عرب الحجاز ، وتجمع بعض المماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك الجداوى . ووقعت إحدى المعارك عند بئر عنبر ، قرب قنا ، في يوم ٢ أبريل ، وكانت شديدة كذلك ، وانتهت بانسحاب حسن بك الجداوى في طريق القصير . واستمرت المعارك قرب جرجا ، في يوم ٧ أبريل ، التي حاول الأهالي أن يستولوا عليها ، وتكبدوا في ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طهطا ، فحضر إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، واشتبكت معهم ، في يوم ١٠ أبريل ، في واقعة جسيمة ، التي قاوم فيها الأهالي عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، واستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار في القرية .

ثم انسحبت قوات الأهالي بعد ذلك شمالاً صوب أسيوط ، وعسكرت عند

بنى عدى ، التى تقع غرب منفلوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والتى كان مراد بك مقبلاً بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى وملوك ، ووصلت إليهما القوات الفرنسية فى يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين ، واستمرت المعركة داخل المدينة وبيوها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . واستمرت المعركة إلى الليل ، واستخدمت فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الاستيلاء على القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى فى بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وغنم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر فى كل وقت ، وفى كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة فى المنيا وفى بنى سويف وفى إطفح ، وأظهر الفرنسيون فى كل ذلك تشدداً ونسوة ، ورغبة فى الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الأهالى تتجاوز الألف فى كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة عارمة ، امتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، وإشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض المالك ، وهاجوا فيها معسكر الفرنسيين فى المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على اتخاذ موقف الدفاع ، والتمحصن داخل البلد .

واقدمت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المعنوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد اعتمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يندون إلى

وادي النيل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة في الصحراء الشرقية ؛
ويعتمدون أيضاً على بقايا قوات المماليك التي كانت منتشرة في الصعيد ، والتي
كانت تتمركز بشكل أساسي في منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفي الوقت الذي عمد فيه الفرنسيون على إخضاع الصعيد بالحديد والنار ،
والذي ارتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران في قرى مصر العليا ، شجرت القيادة
الفرنسية بخاطر سواحل البحر الأحمر عليها ، إذ أنها كانت تشتعل على ثغور
تزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتيها من الحجاز ،
وكان وسع البحرية البريطانية كذلك أن تصل إلى هذه الثغور وتحصر القوات
الفرنسية بين بارين ، من البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن
القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القصير ، لإحتلال هذا الميناء وتحصينه ،
ومنع ورود المدد منه إلى وادي النيل . وقد تم للفرنسيين إحتلال القصير في
يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهاية
المقاومة في الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك في الواحات
عليهم ، وكذلك خطر عرب الصحراء الغربية ، والعرب المغاربة ، على القوات
الفرنسية في مصر . وكان من الصعب على الحملة الفرنسية ، وهي تسيطر بالسكك
على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر
مسلطاً على الفرنسيين في مصر ، وإن كانت فاعليته ضئيلة ، ويمكن لخطورته
أن تنضج كقوة مساعدة ، في حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو
خضوعها لضغوط عسكرية . وسرعان ما يحدث هذا الضغط ، ويواجهه
الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية في منطقة أبي قسير في شهر
يوليو سنة ١٧٩٩ .

٥ - معركة أبي قير البرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتي كانت تعتبر مدخل مصر الشبالي ، في الوقت الذي استمرت فيه استعداداتها في الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرقي . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يفتقرون الى التنظيم الذي كان يحتم عليهم ارسال الحملتين في نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبي قير ، قبل أن تتم الحملة الثانية استعداداتها في سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبي قير في يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كوسه لي مصطفى باشا ، سر عسكر الروميلي ؛ ونزلت إلى الساحل في يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت في محاصرة قلعة أبي قير ، وتم لها أمر احتلالها في يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة ، ولم يكن الجنرال بوناپرت يعتقد في إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان في وسع الاتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولإحتلال رشيد ، ويتخذوا من هذه المنطقة قاعدة لهم يتحصنون فيها ، ويضايقون منها الفرنسيين . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم في المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة في كل من الاسكندرية ورشيد ، في عملية تطويق للقوات العثمانية التي نزلت في أبي قير . واتصل الجنرال بوناپرت بسرعة بقواده في المنصورة والقربية والمنوفية والشرقية ، لكي يتقابلوا معه عند الرحمانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن يتركوا في مناطقهم العدد

الضرورى من الجنود اللازمين للمحافظة على الهدوء . وكانت خطته هى التقدم من الرحمانية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين فى أبى قير ، وتطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونايرت هذه العملية بمنتهى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت فى مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ١٥٠٠٠ جندى عثمانى إلى الساحل ، فإن مصطفى باشا لم يفكر فى التقسيم الاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونايرت من هذا التردد أو التملل ، لى يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين فى أبى قير ، قبل أن يتم استعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحمانية صوب بركة غطاس التى أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إدكو والنيل ؛ وإلى أبى قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع فى يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونايرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالزحف على الجسر الموجود بين بحيرتى إدكو أو المعديّة من ناحية ومربوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذى كانت تمر فيه ترعة ميهام الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبى قير ، فى الوقت الذى قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التى إحتلها العثمانيون .

ونشبت الموقعة فى يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين فى أبى قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين ، وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التى كان

العثمانيون قد أنشأوها ، ثم تمكنوا من إفتحها ، الأمر الذي أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبي قير . لكي يستند إلى القلعة . ولكن قوات الفرسان الفرنسية تمكنت من أن تتوغل بين القرية والقلعة ، فحصر مصطفى باشا وجنوده في القرية ، في الوقت الذي أطبقت فيه القوات الفرنسية الحناق على العثمانيين الموجودين في القلعة . وتمكنت القوات الفرنسية من إفتحام قرية أبي قير ، فكانت الهزيمة على العثمانيين .

وفقد العثمانيون في هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، واستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ، كما استولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندي ، فحاصرها الفرنسيون حتى استسلمت في يوم ٢ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقي في القلعة ، وكان من بينهم ابن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندي ، أحد موظفي الديوان السلطاني ، وعثمان خوجه أفندي .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا في زيادة سطوتهم في البلاد . وإحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليال في القاهرة .

ولا شك في أن خروج الجنرال بوتابرت إلى سوريا ، ثم توجهه بعد ذلك صوب أبي قير ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسعى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذي يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتمنى بعضهم وقوعه ، وتمنيهم هزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة في وقت معركة أبي قير البرية ، وكان الفرنسيون قد أخذوا عن المصريين بنأ بجىء العثمانيين ، ولكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن بجىء

العثمانيين ، وأضاف إليه الرواة والمحرضون أن العثمانيين قد دخلوا الاسكندرية
نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونايرت لم يرغب في ذكر تفاصيل لأعضاء
الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من
الموسكو والإفرنج ، وكان هذا تمويهها على المصريين .

ولقد اجتهد كثير من المصريين حين علموا باستيلاء قوات مصطفى باشا على
أبي قير ، نتيجة لوجود شعور بالترابط ، والتضامن ، مع العثمانيين . ولكن
مرعان ما وصلت الأنباء بانتصار الفرنسيين ، غاطت المدافع من القلعة ،
وعقدت الزينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تخيرا واضحا في نفسية المصريين ، وفي موقفهم
تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين .
ولا شك في أن هذا الشعور هو الذي دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث اضطرابات
في القاهرة ، وقت معركة أبي قير ، ولانجائهم إلى اعتقال مشايخ الحارات
والأخطاط .

وعاد الجنرال بونايرت إلى القاهرة ، وشعر بالروح العدائية التي كانت موجودة
لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدي والشيخ الصاوي ، فقدم
لها اللوم على موقفهما ويذكر لنا الجبرتي هذه المقابلة قائلا : « ولما استقر ساري
عسكر بونايرته في منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ،
فلما استقر بهم المجلس قال لهم على لسان الترجمان إن ساري عسكر يقول لكم أنه
لما سافر إلى الشام كانت حالتكم طيبة في غيابه ، وأما في هذه المرة فليس كذلك ،
لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيين لا يرجعون ، بل يموتون عن آخرهم ، فكنتم
فرحين مستبشرين ، وكنتم تعارضون الأغا في أحكامه ، وأن المهدي والصاوي
مما هم بونو ، أي ليسوا بهليبين ، ونحو ذلك . . . فلاحظوه حتى إنجلي خاطره ،

واخذ يحدّثهم على ما وقع له من القادمين إلى أبي قير ، والنصر عليهم . (١)
ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وعرضوهم في الازبكية ،
وساروا بهم في الشوارع ، لكي يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال
بونابرت كان يرغب في الافادة من هذا الانتصار لكي يعطى إستقراراً معيناً
للموقف العام للحملة الفرنسية في مصر ، ولو كان ذلك على أساس التفاهم مع الدولة
العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفى باشا أسيراً لديه يشجعه على إستخدامه
وسيطاً للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونابرت يعلم أنه ، رغم انتصاره في معركة أبي قير ، قد كان
عملية أن يواجه خطراً جديداً يتمثل في قدوم جيش آخر من سوريا ، كان الصدر
الاعظم يوسف ضيا باشا قد أتم إعداده . فلم تسكن موقعة أبي قير البرية إذن سوى
مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونابرت أن يستعد لهذا الخطر الجديد ،
ويهيئ الأمل في نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها .
ولكن الجنرال بونابرت كان يرغب في نفس الوقت في سرعة الافادة من نتائج
انتصاراته في موقعة أبي قير البرية لكي يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية
الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة في مصر كعامل له قيمته في
في ميزان القوى الأوروبية نفسها .

ولكن سرعان ما بلغته أنباء ، عن طريق السير سيدنى سميث ، والصحف
التي حصل عليها منه ، عن اضطراب الأحوال في فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش
الفرنسية في كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جعله يوقن باستحالة وصول مدد له
من فرنسا في مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك في عدم جدوى بقائه في مصر ،
مادامت فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية انسحاب الحملة الفرنسية

(١) الجبوتي : ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨ .

من مصر كانت مستحرم فرنسا من عامل إيجابي يمكنها أن تضغط به على أعدائها، أو يمكنها في حالة بقائها في مصر من أن تحول هذا الإقليم إلى مستعمرة تعوض عليها بعض ما خسرت في وراء البحار . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قد فكر في إنتهاز الفرصة السانحة ، بعد الانتصار ، لكي يعود إلى فرنسا ، ويقوم بدور فعال في إنقاذها ، في نفس الوقت الذي يبقى فيه على الحملة الفرنسية في مصر ، ويقيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة لسلامة الحملة وأمنها .

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر في ذهن الجنرال بوناپرت منذ وجوده في الاسكندرية ، ولكنه أخفاها عن الجميع . وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر ، ومدخلها الشرقية ، وإعادة توزيع القوات الفرنسية في البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي ، واهتم كذلك بطريق قنا — القصير ، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين إحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق . وشارك الجنرال بوناپرت أثناء وجوده في القاهرة في احتفالات المولد النبوي ، وحضرها وبصحبه مصطفى باشا وكبار الضباط العثمانيين الذين كانوا قد أسروا في أبي قير . وسافر الجنرال بوناپرت من القاهرة ، دون أن يعلم أحد أنه سيترك البلاد . وأوعى أنه ذاهب إلى منفى ، وطلب إلى السلطات أن ترسله هناك . ولكنه استمر في سفره ، وطلب إلى الجنرال كليبر ، الذي كان قد عاد إلى مقر قيادته في دمياط ، أن يقابله في رشيد ، لكي يتباحث معه في شئون هامة . ولكن الجنرال بوناپرت لم يتمكن من التوقف في رشيد ، خاصة وأنه علم بإبتعاد السفن العثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية ، ورغب في إنتهاز الفرصة ، والسفر إلى فرنسا في أسرع وقت . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت ترك تعليماته مع الجنرال مينو ، وأقلع من الاسكندرية في يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩ ، ومعه عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر .

وكان الجنرال بوناپرت قد قرر ، وهو لا يزال في القاهرة ، أن يفتح الباب العالي في أمر إنهاء الحرب ، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا ، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم في هذا الشأن ، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية ، والصداقة القديمة التي كانت تربط بين البلدين ، وعدائهما التقليدي لكل من روسيا والنمسا . وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنياً على روح عداوية للدولة العثمانية ، بل كان يهدف محاربة المماليك ؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية ، بل يهدف محاربة إنجلترا في الهند . وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ورعاياه وسفنه وأعلامه ، وأبدى أسفه لتعجل الدولة العثمانية الأمر ، وإعلانها الحرب على فرنسا ؛ وأعرب عن أمله في قيام المفاوضات سرياً بين الطرفين ، إما عن طريق سفير عثماني يصل إلى باريس ، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر .

وهكذا وضع الجنرال بوناپرت ، قبل ذهابه من مصر ، أسس سياسة جديدة ، يمكنها أن تغير الموقف في صالح فرنسا بشكل عام ، وفي صالح الحملة الفرنسية في مصر بنوع خاص .

وكذلك ترك الجنرال بوناپرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان ، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر ، وتسليك البحر ، فيخيب نحو ثلاثة أشهر ، ويقدم مع عساكره » . والواقع أن عملية سفره من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين ، خاصة وأنهم كانوا يعلمون بمحاصرة سفن الأسطول البريطاني للسواحل المصرية .

وترك الجنرال بوناپرت رسالة ثانية للجنرال كليبر ، عن الأحوال العامة في

مصر ، وأعطاه فيها التوجيهات اللازمة ، وهي رسالة هامة ، شرح له فيها المضطرابه
الاسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الانجليزية أمام السواحل ، وترك له بياناً
بالشفرة لكي يتراسل به مع الحكومة ، وبياناً ثانياً لمراسلته هو ؛ وطلب إليه
أن يوفد الأفندي الذي كان قد أسر في موقعة أبي قير ، وهو رشيد أفندي
الكاظم بالديوان الهياوئي ، برسائله التي كتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه
فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بونابرت يعرف دقة موقف الجنرال كليبر في مصر ، فصرح له
بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية في أمر عقد الصلح :

« فإذا حالت ظروف قهرية دون امدادكم ، وحمل شهر مايو المقبل (سنة
١٨٠٠) دون أن تتلقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم نبالها ، واستمر الطاعون
هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت مضحاياه على ١٥٠٠
جندي ، فعليك في هذه الحالة ألا تغامر بالجيش في الحرب والقتال ، ولك أن
تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الاسامي الجلاء عن مصر . ولكن يجب
بقدر المستطاع في هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام .
لأنك تقدر مثلي أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية
التي يهددها الفناء من كل جوانب قد أخذت تنهار دعائمها ، وتفتك أوصالها ؛
فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه
البلاد الجميلة تحتلها دولة أوروبية أخرى . ولا بد من أن يدخل في حسابك أثناء
مفاوضات الصلح أنباء انتصارات الجمهورية في ميادين القتال أو هزائمها . فإذا
لى الباب العالي دعوة الصلح التي وجهتها اليه ، ودخلتم في مفاوضات الصلح قبل
أن تأتيكم أنباء فرنسا ، فعليكم أن تصرحوا بأن لديكم السلطة
التي كانت لي في إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التي

أبديتها في دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد في أى وقت انزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تجعل لنا حرية الملاحة والتجارة فى البحر الاسود ، وتطلق سراح الفرنسيين المسجونين فى بلادها ؛ وأن تعقد هدنة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالى ، فعليكم أن تبهنوا أنه ليس فى مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد هدنة بعد إمضاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » . (١)

ونصح الجنرال بوناپرت الجنرال كليبر بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ فى القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأهالى . وأشار عليه بالاستمرار فى عمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والعريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الساحلية ، إذ أنها كانت مفضاتى البلاد . ونصحه بالتريث فى إدخال الإصلاحات على نظام الضرائب ، والتريث فى عملية تحصيلها . كما أوصاه باعتقال خمسمائة أو ستمائة من المماليك ، أو من رهائن العرب ، ومشايخ البلاد ، أو العمدة وإرسالهم إلى فرنسا ، فى حالة استئناف المواصلات البحرية ، ليقوا بها سنة أو سنتين ، لكي يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقتبسوا عادتنا وأخلاقنا ، وأفكارنا ولغتنا ، ويعودوا إلى مصر ، فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنهم . وهكذا لم ينسى الجنرال بوناپرت ، وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

عن : مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجيهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة للجنتال كليبز ، حتى يفيد منها ،
إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية
الموجودة في مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة في مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة
جديدة كذلك في تاريخ مصر الحديث .

الفصل الثامن عشر

مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر ؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد انتصر على الحملة العثمانية في أبي قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب في الوصول إلى اخراجها من مصر . وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر في أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت ، حتى لا يقع في مأزق تضيق به هيئة الحملة ، أو يتعرض به أعضاؤها للخطر . ولا شك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد اختيار الجنرال بوناپرت له ، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت في بعض الأوقات بالجنرال بوناپرت . وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الاتفاق من أجل الجلاء عن البلاد ؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح ؟

١ - اتفاقية العريضة :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بوناپرت ؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجنرال بوناپرت بسيطاً في تصرفاته ، ضئيلاً في حجمه ، كان الجنرال كليبر فارح القامة ، له مظهر الجندى الصاب ، قليل الضحك والبشاشة ، وبشكل يجعل منه حاكماً عاماً ، ويضع جهازاً بينه وبين المحكومين ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع للجنرال كليبر مع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولاطلاقة وجه مثل بوناپارته . وكان عظيما في نفسه ، وعظيما في مظهره ، وعظيما في مواكبة التي كان يخرج فيها ماراً في شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف في شخصيته عن شخصية الجنرال بوناپرت يضع حاجزاً بينه وبين الأهل . وتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كليبر بانتشار الهدوء والسكينة في القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن انتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لا يزال ماثلاً أمام المصريين . وإنتهز الجنرال كليبر هذا الهدوء للإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيارة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، في منتصف شهر أغسطس ، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير في البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المدسكرة هناك قاوتهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، واستولت على بعض أسلحتهم كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات في الصعيد ، قرب أسيوط ، ولكن قوات الجنرال ديزبه أجبرته على الإخلاء إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات العثمانية التي كانت الدولة تجهزها في سوريا ، كانت في حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسلح كما أن إقتراب فصل الشتاء كان ينبئ بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز لهجوم على مصر من ناحية البحر . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن الحملة الفرنسية قد استقرت بهدوء واطمئنان في مصر ؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والاطمئنان الذي ساد الموقف سيستمر ؟ كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملقاة على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ، فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد

حمله الشمالى من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطد الأمن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية ، بينما تفنقر إلى تأييد الأتراك لها ، وتمجيز عسكانيين ضمان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وأنقصت من عدد رجالها ، الذى انخفض من ٣٦.٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣.٠٠٠ عندما تولى الجنرال كليبر قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدداً كبيراً من قادتها الأكفاء ، إما فى المعارك والثورات ، وإما باصطحاب الجنرال بوناپرت لهم عند عودته إلى فرنسا . وكان الممل قد دب فى نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة لشعورهم باستحالة وصول المدد والأسلحة والذخائر من فرنسا . وكانت المصايح التى انشئت فى مصر ، لاصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء فى ترسانة مراد بك فى الجزيرة ، أو فى مصنع الروضة ، لا تكفى لسد حاجة الجيش ، ولا تكفى لاصلاح ما يفسد من السلاح . وبليت ملابس الجنود ، وصعب على القيادة الحصول على ملابس غيرها . وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قوته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة ، ويصعب تموينها ، ولا يمكنها أن تصد هجومها يأتى من الشام ، أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة فى تسليحها ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوابيقها لتسلح السفن الأربع التى أقلت إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فانها قد ازدادت سوءاً فى كل يوم عن اليوم السابق . وكان استمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادر ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير — كان كل ذلك قد أتلف الزراعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفقّر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضاً في سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضي ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكانت الحصار البحري الذي فرضته بريطانيا على السواحل قد عطّل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بوناپرت من قبل في عملية فرض الضرائب والمصادرات ، فإنه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وغرضه على الصيافة الأقباط ١٥ ريال فرنسي نظير بواقي أموال العام السابق ، ونظير أقساط لم تسكن قد استحققت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، واتبعت في عهده طريقة السندات على الخزانة لتأدية ما على الحكومة من ديون ، وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية في البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاب الأهالي بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدي حتماً إلى قلقلة السلمة الفرنسيين ، وإلى تحدد الثورات والإضطرابات في طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مدامت باقية في مصر ، أي أنها كانت ستواجه حتماً حدوث الإضطرابات من جانب الأهالي . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للانفاق على قوات الحملة ، وإن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية المعنوية ، فإن الحملة أصبحت تشعر بانها تعيش بين شعب لا يرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان اشتداد شعور الأهالي بالضيق ، وبسوء الأحوال الاقتصادية ، يزيد من سخطهم على

الحكم الفرنسي ، وبشكل قد يعجز القوة المسلحة عن الاستمرار في فرض سيطرتها على الموقف ، وإذا كان للشعب المصري قد عرف بالوداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فإنه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هي ثورة الحليم وكان استمرار بقاء الحملة لا يساعد على إذابة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين ؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح الفعلية لكل منها قد ازداد وضوحا ، وتعارض ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعى بهذا التعارض والتناقض ، الأمر الذى كان يؤدي حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون توطيد سلطة القوات الفرنسية في مصر ، إذ أنها نشأت كبنيان فوقى على أسس إجتماعية واقتصادية واضحة المعالم ولقد تمنع الجنرال كليبر في أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسي لمصر مهددًا بالفشل ، مهما طال عليه الزمن . وكان تفكيره في الأوضاع العامة في أوروبا يساعده كذلك على الوصول إلى استنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر . ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر . مادام الجنرال بوناپرت نفسه كان قد قاطع الصدر الأعظم في الموضوع ، بالرسالة التى كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية للجنرال كليبر نفسه ، في تعليماته التى كان قد تركها له . ولقد كتب الجنرال كليبر إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين ، لكي يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ، وبخاصة نتيجة لعجز القوة البحرية . وكتب في نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الأعظم ، ذكره فيها برسالة الجنرال بوناپرت له قبل سفره ، وجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لا ترغب إلا في محاربة إنجلترا ، وأنها لم تقاتل إلا المماليك . وأنها قد تركت الإدارة المدنية في البلاد لهيئة من العلماء والاعيان ، وأنها احترمت رعايا السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الوجود اقلية رندوب السلطان ؛ وأنها لا تجادل في حقوق الباب العالي في مصر . وختم رسالته بان طلب اليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه في قواعد الصلح بين الطرفين . ويبدو أن رسالة الجنرال بونا برت لصدر الاعظم ورسالة الجنرال كبير من بعدها اليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية في مصر ؛ فتسلكت الدولة العثمانية في الرد ، واستمرت في استعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكى .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تفتقر إلى التنظيم ، وإلى الكفاءة ؛ ذلك أنها كانت قد أتمت استعداد أسطولها ، قبل أن تتم استعداد قواتها البرية في سوريا ؛ وبدلا من الانتظار حتى يتم الاستعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء في السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذي كانت قد ارتكبته في شهر أغسطس بإنزائها قواتها في أبي قير قبل أن يزحف الجيش البرى من الشام . وفي أواخر شهر اكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الاسطول العثمانى أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفا من ٥٣ سفينة ، ويحمل ٧٠٠٠ جندى ، وتزالت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، واحتلت البرج الموجود هناك . وكانت إحدى الكتائب الفرنسية تعسكر بالقرب من عزبة البرج . فزحفت على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر وهم في موقع صعب ، على شاطئ البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من وراءهم . ودارت معركة عنيفة خسرها العثمانيون . . . ٣٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير . لقد قضى على هذه الحملة . ولاشك في أن هذا الانتصار قد وقع روح الفرنسيين المعنوية ؛ ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .

وكان الفرنسيون يعلمون بأن قرارات الصدر الأعظم، يوسف ضيا باشا، كانت ترابط في غزة، تمهيدا للزحف على مصر، وأن سفن الأسطول البريطاني كانت تراقب السواحل المصرية. ولذلك فإن الجنرال كليبر قرر إتخاذ مصطفى باشا، قائد الحملة التركية في هوقعة أبي قير البرية، وسيطا لفتح باب المفاوضات. وبدأت المفاوضات بين الطرفين، على الشروط التي ستضمها المعاهدة؛ وإتفق الطرفان على جعل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية. وفي أثناء ذلك الوقت، عاد رشيد أفندي، الموظف بالديوان الهمايوني، يحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي كان الجنرال بوناپرت قد أرسلها إليه. وكان هذا الرد مليئاً بالتهديد والوعيد، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر، ولكنه مستعد، نتيجة لمفاتحة الجنرال بوناپرت له، بأن يقوم بإعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا؛ وأنه يضمن أن لا يتعرض لهم الروس ولا الانجليز في الطريق، وأنه يقبل المفاوضة، بعد إتمام إجلاء الفرنسيين، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية. ولقد انتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح. أما من ناحية الانجليز، فإن السير سيدني سميث، كان يوافق، ولوظاهريا، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأسرى حرب، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسي، ولا يضمن إنتصار القوات العثمانية عليه، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان سيرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط، وسيفضل على ذلك الاستمرار في الحرب. ولذلك فإن السير سيدني سميث لعب دوراً في إقناع يوسف ضيا باشا بفكرة التفاوض كوسيلة لإجلاء الفرنسيين عن مصر؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كليب من أجل الدخول في مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ،
تمهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش العثماني
بإتمام استعداداته للزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبي تركيا ، وإنجلترا ، وروسيا ، من جانب
وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفتهما يمثلون الحملة الفرنسية ، من
جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » أمام سواحل دمياط ،
في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدني سميث يتحدث باسم بريطانيا
وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولاً في عملية الاستعداد للزحف على
مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم للجلاء ، وكانت تلخص في أن تعاد لفرنسا
أملأها في البحر المتوسط ، وتلغى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ،
وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتعيد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل
الحرب ؛ وأن تتعهد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن
يجلو الجيش الفرنسي عن مصر ، بأسلحته وأمتعته ، ويكون له مطلق الحرية في
إختيار الثغر الذي ينزل إليه في أوروبا . ولم يكن السير سيدني سميث يتوقع
مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيعرضها على حلفائه في يافا . وهنا حدثت
حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهي إحلال القوات العثمانية لقلعة العريش ،
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش العثماني قد أتم إستعداداته ، في أثناء المفاوضات ، وزحف من
غزة إلى العريش في يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد
رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفي لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت
الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم
التسليم ، ثم امتنعوا عن المقاتلة ، حين قامت القوات العثمانية بالهجوم على

القلعة في يوم ٢٩ ديسمبر . واحتل العثمانيون القلعة في اليوم التالي ، وأسروا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى انتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتي به الأيام ؛ أما الجنرال ديزيه والمسيو بوسليج فانهما قد انتقلا من يافا على نفس السفينة ، تاجراً ، إلى معسكر العثمانيين العام في العريش ، عرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكانت ممياً استيلائه على العريش يخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك في يوم ١٣ يناير ، واستمرت المفاوضات عدة أيام . وفي أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً في الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ ولما تفق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلاء ، بدلاً من المغامرة في قتال ان ينتهي إلى نتيجة مرضية ، حتى في حالة انتصار الجيش الفرنسي ؛ خاصة وأن مثل هذا الانتصار ان يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ وبصبح القواد بضرورة التعجيل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاءمة مع شرفه العسكري ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرصوا على أن يكون موعد الجلاء عن القاهرة في أبعد وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المهادنة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية . ولم يكن في رسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلاً على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرفي لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٥.٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على انتشار الممل في نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن نشوب ثورات داخلية في مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بوناپرت كان قد ترك مصر منذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت للفرنسيين من حكومتهم منذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلاء . واقد أبلغ الجنرال كليبر هذه القرارات إلى المفاوضين الفرنسيين في

مخاضات العريش ، وكلقهم بالتعجيل بإتمام الصلح ؛ وافت نظرهم إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإنفاق على خطط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ؛ ووقعها مندوبون عن الدولة العثمانية ، وعن القائد العام للقوات الفرنسية في مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان للغرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسي في وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي ، فإنه قد قبل أن يجاوع عن مصر ، على النحو الوارد في الإتفاقية ، مؤملاً أن يكون هذا النزول منه تمهيداً للصلح العام . ولذلك فإن إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السيامي المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقية أو برتوكولا للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، في كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأمتعته ومنقرلاته ، وإقلاعه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبي نير ، على السفن الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالي إلى الإسكندرية ، بعد شهرين عن التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصحبه خمسون شخصاً لتعجيل تهية السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر في مصر ، تمتد من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي للسفن اللازمة ، فإن الهدنة تمتد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع إتخاذ اللازم لهدم الإخسلاط بطمأينة الجيش والأهالي خلال مدة الهدنة .

ويُتبع في نقل الجيش الفرنسي نظاماً يضعه مندوبين عن الباب العالي ، وعن الجنرال كليبر ؛ وفي حالة حدوث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن ، يختار السير سيدني سميث مندوباً عنه ليفصل في الخلاف طبقاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن قطية والصحاحية ، وعن المنصورة ودمياط ، وعن بلبيس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقي للنيل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربي للنيل . ونصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التي يحلو عنها الفرنسيون إلى الجيش العثماني ، بنفس الحسالة التي هي عليها وقت التوقيع على الاتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتسحب هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضار أو تؤذى في أشخاصها ولا في أموالها . وكرامتها ، سواء من أهالي مصر ، أو من جنود السلطان العثماني . وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق سراح الاتراك والرعايا العثمانيين المحبوزين أو المأسورين في فرنسا ، أو الذين إعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ؛ وكذلك على إطلاق سراح الفرنسيين المحبوزين في مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للقنصليات والوكالات الفرنسية . ونصت على أن يسترد الأشخاص الذين صودرت أموالهم وأموالهم ، من الجانبين ، هذه الأموال والأموال ، وأن يعوضوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا العفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، ويتم تسويته في لجان خاصة ، تعقد في إستانبول . ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أي دين كان ، ولا يؤذى في ملكه ولا في شخصه ، بسبب اتصاله أو ارتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

وانصت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من إنجلترا وروسيا ، للجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفراده ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لعودته إلى فرنسا .

وانصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تعهد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم القيام فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقلدة للجيش فى أى جهة سوى السواحل الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يحق للجيش الفرنسى ، ابتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يجبى أى ضريبة من مصر ، وأن يترك للباب العالى قيمة الضرائب العادية التى يحل موعد تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجبال والدواب والمدافع والذخائر وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه ، على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسى ، كمنفعة لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقية المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤونة اللازم لهم . وتعهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

واقعة إشارات هذه الاتفاقية على ٢٢ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العريش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير . وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكر الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجبرتنى : « وورد الخبر بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحا شديدا » (١)

والواقع أن إتفاقية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مبادلة ؛ أى أنها تعتبر عملية انسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للامال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بونابرت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن توقف العمليات الحربية ، وينتج عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إلتقيا به فى الصالحية . وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستعدون لجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وتنفيذ الإتفاقية ؛ وكان لا يعتقد فى أنه سيواجه بمقاجآت . وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء العثمانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، لىكى يتولى إدارة الحكومة ، واكماله ، واحتفل به . ولما كان بعد العشاء ، دخل ذلك الأغا إلى مصر فى هوكب ، فحصلت بين الناس ضجة عظيمة ، وإزدحموا على مشاهدتهم له ، والفرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب الدكاكين والسقائف ، وإطلقت النساء بالزغاريت من الطيقان ، (١) .

وسيتخيب ظن المصريين فى هذا المندوب العثمانى منذ اليوم التالى لحضوره وسيظهر بوضوح أن العلاقة بين المصريين والعثمانيين قد تغيرت ، وأن النفوس قد تطورت . وسيتدهور الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف المعارك الحربية بين الطرفين .

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٧ .

٢ — موقفه عين شمس :-

كان أول اتصال بين محمد أغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والاعيان ، ثم تلا عليهم أمراً بذلك من الصدر الأعظم ، وينص في نفس الوقت على احتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصاً مواد التموين ، فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذي يعينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوماً آخر من الصدر الأعظم كذلك ، يبلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذي كان قد أسر في معركة أبي قير البرية ، وكيلاً عن الصدر الأعظم ، وقائماً مقامه في مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروقي بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروقي في تحصيل ذلك المبلغ الذي فرضوه على التجار وأبناء الحرف ، ويقول الجبرتي في ذلك : « وشرعوا في تحكير الأقوات ، فغلت أسعارها ، وضافت مؤن الناس ، ودهى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، ومحكر الأقوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم » . (١)

واقعد عمل مندوب العثمانيين على جمع الأموال بكل همة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ في أيام قليلة . ويبدو أن الأهالي قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسي ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك اجتهد في تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعله أن ذلك لترحيل الفرنسية ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بشهادة الفرنسيين ومسمعهم » . (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٨٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٨٨ .

وإستخدمت نفس هذه الهمّة في جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل
عثمانيون إلى كل بندر أميراً ووكيلاً لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة
رجعها بالحواصل .

ويبدو أن الأهالي قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان
سريعا ومحتمقا ، وأظهروا شجاعتهم فيهم ، دون تمعن في العواقب . ويقول الجبرتي :
« أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ،
ونظروا للفرنسيين بعين الاحتقار ، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب
لحياءهم بالكلية ، وتناولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في
عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصالح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا
يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يحجرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى
أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر
لسلطان ، ويهلك فرط الرمان » . (١)

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس في
سناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذي إضطر الأهالي إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا
أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين ...
في أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان في صحبته عدد من أمراء
الماليك ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات
فرنسية في إخلاء قلعة الجبل ، وبقي القلاع ، واسكن دون أن يحتلها العثمانيون .
حضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة
فرنسية إليها واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر
مخرج وتحية العثمانيين ، فأذن لهم ، وذهبوا إلى نصوح باشا وإلى مصر ، الذي

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٨٨ .

رحب بهم ، وخلع عليهم الخلع . وفي نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ،
الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله في مصر
الاليا . ووصلت مجموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ،
وإستعدرا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يؤدي إلى اشتباكات بين
بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية ،
واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفي الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش العثماني إلى المطرية ، إستمر
الفرنسيون في بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية .
وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم .
وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لا توافق على إتفاقية العريش ، الأمر
الذى أثر على الموقف العام ، وأثر على تسلسل الأحداث .

واقصد كان السير سيدنى سميث هو الذى توسط في الإتفاق بين الفرنسيين
والعثمانيين ، وكان أخوه سبنسر سميث هو الوزير المفوض البريطانى فى إستانبول ،
ووافق على موقف الإتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات
مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التعرض لها . ولكن سرعان
ما وصل الموردين إلى لندن ، إلى إستانبول سفيراً لبلاده^(١) ، واقنع الوزارة
البريطانية بخطأ هذه السياسة ، مادام فى وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات
الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم
فرنسا من جديد فى معاركها على القارة الأوروبية ضد بريطانيا وحلفائها .

وإستند السفير البريطانى فى ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية فى مصر
من ناحية ، كما إستند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة فى ذلك

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى . الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ١٨٨ .

الوقت ، وهي علاقة التحالف ، التي لا تسمح للدولة العثمانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف العثمانيين حتى وصلوا الى المطرية من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر الى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأرجع الذخائر والمهمات الى المعسكر العام ، واستدعى كتائب الجيش التي كانت لا تزال موجودة في الرحمانية ورشيد والوجه القبلي ، وجمع قواته عند القبة ، واستعد لملاقاة الجيش العثماني الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقض البريطانيين لاتفاقهم ، فكتب الصدر الأعظم الى السير سيدني سميث ، وطلب اليه ضرورة احترام شروط الاتفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيشه الى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة في القبة . وفي نفس الوقت ، وصل الى الجنرال كليبر خطاباً من الأميرال اللورد كيث ، كان يشبه الإنذار ، ذكر له فيه أنه ان يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسي الا في حالة قبوله القاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الأسلحة والذخائر والأمتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه ان يسمح بوصول الجنود الى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الأسرى . وأعلنه أنه سيضبط في البحر كل سفينة تقل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة انجلترا على إتفاقية العريش ، الأمر الذي يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية . حقيقة أن انجلترا كانت تحاول

الحصول على أقصى ما كان في وسعها أن تحصل عليه من الفرنسيين ، وأنها كانت ترغب في إذلال الحملة الفرنسية إلى أقصى درجة ممكنة . ولسكن ، هل كانت السلطات البريطانية تعتقد في أن الحملة الفرنسية ستوافق وتسلم نفسها كأمرى حرب ؟ كان في وسع القوات البريطانية البحرية أن تعترض الحملة الفرنسية في عرض البحر ، ولسكن وسيلة عملها البرية في مصر كانت تتمثل في للجيش العثماني ، بقيادة يوسف ضيا باشا ، وكانت السلطات البريطانية تعلم أنه ليس في وسع هذا الجيش أن ينتصر على الوحدات الفرنسية إلا بعد إعادة تدريب وإعادة تسليح ، الأمر الذي كان يتطلب بعض الوقت . وربما كانت الدلائل البريطانية ترغب في مجرد القيام بعملية مجسّات لمعرفة دراية الجيش "التراب" الفرنسية للجلاء عن مصر ، ولسكنها قامت بالعملية بطريقة قاطعة ، ودون أن ترتب لها مع القوات العثمانية ، وبشكل أعطى للجنرال كليبر الحرية في وضعهم أمام مسؤولياتهم ، وعلى أساس أنهم قد نقضوا إتفاقية العريش .

واعتبر الجنرال كليبر أن خطاب اللورد كيث كان إعلانا للحرب . وطلب إلى الصدر الأعظم أن ينسحب بجنوده من الأراضي المصرية إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى سوريا ، وإلا فإنه سيكرهه بقوة السلاح على الانسحاب . وعندئذ ظهر أمام الانجليز فشل تكتيكهم ، إذ أن القوات العثمانية ستضطر إلى الانسحاب ، أو إلى تحمل الصدمة ، التي سيوقعها الفرنسيون بها .

وعمل الجنرال كليبر بكل سرعة ، وانتقل إلى القبة في مساء يوم ٢٠ مارس ، وأتم استعداداته ليلا ، والعثمانيون لا يدرون عن هذه الاستعدادات شيئا . ونظم الجنرال كليبر قواته في شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرسان في القلب . وتمكن الجنرال كليبر من أن يجمع لهذه العملية عشرة آلاف جندي في الوقت الذي ترك فيه ألفين آخرين للدفاع عن القاهرة . وأمام هذه

المربعات كانت طليعة القوات العثمانية تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندي من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات ترابط إلى خلف هذه المواقع ، فيما بين الخانكة وأبي زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الأوامر بالتحرك في الثالثة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالهجوم على مواقع ناصف باشا في المطرية ، بينما قامت هيمنة الفرنسيين بالانتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثماني . وهكذا فوجيء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعجزوا عن إمداد طليعتهم . وتخرج موقف الجيش العثماني ، وإن كانت فرقة من الفرسان الاتراك قد انفصلت عن الجيش ، ولجأت صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرنسيون عن تعقبها ، كما عجزوا عن منعها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتمكن الفرنسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، واحتلوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم للقوة العثمانية الرئيسية المعسكرة خلفه بقيادة الصدر الأعظم وبدأ يوسف ضيا باشا في التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ في ترتيبها وتوزيعها على المواقع بين المرج وسرياقوس ، ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المرج وسرياقوس . ولقد عملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة . ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك انتصر الفرنسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين في الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم استمر في انسحابه حتى بليس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية . وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وانتشروا في البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثماني فإنه

قد انسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملاً ،
إذ أن القاهرة ستغلي في ذلك الوقت في ثورة عارمة

٣ - ثورة القاهرة الثانية :

بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى في
نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عسین شمس وما أن سمع المصريون صوت
طلقات المدافع حتى كثرت نفاثاتهم ، فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا
أشخاصاً من القربى صاعدهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم ، (١)
وقام بعض العامة بالتسلح بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج
السيد عمر أفندى نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحرقى ، وانضم إليهما أنراك
خان الخليلي والمغاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على
القلل التي كانت تقع خارج باب النصر « وبأيدى الكثير منهم النبائيت والمصنى
والقليل معه السلاح » . وتجمع كذلك كثير من العامة ، وأخذوا يطوفون بالازقة
وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتجاوب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم .
وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ؛ وفي وقت
الضحى ، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من الجرحى ، وكانوا
لا يعرفون حقيقة ما حدث على وجه الدقة . وبعد الظهر ، وصل إلى القاهرة جمع
عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يهتفون ويصيحون ، ووصل
بعدهم إبراهيم بك ، ثم حضرت جماعة ثمانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها
عثمان كتحدا الدولة . ثم جاء نصوح باشا ، ومعهم عدد وافر من الجنود ، ومعهم
السيد عمر النقيب ، والسيد أحمد المحرقى ، وحسن بك الجداوى ، وعثمان بك
المرادى ، وضجبتهم الكثير من البكوات والماليك ، ودخلوا من باب النصر

(١) العبرتي : ج ٣ . ص ٩١ .

وباب الفتوح ، وأمر نصوح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن انفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المماليك ، بقيادة نصوح باشا ، عن ميدان المعركة في عين شمس ، ووصولها إلى القاهرة ، كان عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنها ستزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة في نفوس الشعب ، وذهبت طائفة من الأهالي إلى حارات النصارى وبيوتهم وقتلوا بعض من صادفوه من أهلها ، وامتد الأمر إلى المسلمين الجوارين للنصارى وأمضى نصوح باشا ، وكنهذا الدولة ، وإبراهيم بك ، مع بعض الصنماجق والكشاف والجنود الليل في الجمالية . وفي الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع ، وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشدد وسطه ، ومشى وصحبته الأمراء المصرية على أقدامهم ، وجروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزبكية ، وضربوا منها على بيت الآف ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر فرنساوية ، فضربوهم أيضا بالبنادق والمدافع ، واستمر الحرب بين الفريقين إلى آخر النهار . (١) وصدرت أوامر نصوح باشا بضرورة السهر . وشرع أهل مصر مع العسكر في إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك في ناحية الأزبكية ، وأخذوا في بناء بعض الأجزاء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم . ولقد أمضى الأهالي هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

واسكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من القلاع المحيطة بها ، وركزت الضرب على منطقة الجمالية ، التي كانت تعتبر مركزا لأكبر تجمعهم للشوار . فلما عاين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد في تلك الليلة ، لمعجزهم عن المقاومة وعدم [توفر] آلات الحرب ، وعزة

الاقوات ، والقلاع بيد الفرنسيات ، ومصر لا يمكن محاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلا يجدون الاقوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قراها في كل يوم ، وربما تمتنع وصول ذلك إذا تجسست الفتنة » . (١) فاتفق رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلا ، وانتشر الخبر بسرعة بين الناس ، ولزدهمت بعض النواحي بالدواب المحملة بالاثقال ، والتي أخذت في الإستعداد للخروج . ووقع للناس في هذه الليلة من الكرب والمشقة ، والازعاج والخوف ما لا يوصف . وسرعان ما انتشر الخبر ، فأخذ الأهالي يشنعون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الانكشارية تعضد الأهالي وعمدوا إلى خيول الأمراء ، فحبسوها ببیت القاضي والوكائل ، وأغلقت باب النصر . (٢) ولقد أمضى معظم الأهالي هذه الليلة على مصاطب الحوانيت ، وفي الأزقة والحارات لقد منعوا القادة والكبراء من الانفصال عن القاعدة إنه التضامن الطبيعي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالانصراف الوطني في المعركة .

وفي صبيحة اليوم التالي تهيأ كبار العسكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا في البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المتاريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجدوها مدفونة في بيوت الأمراء ، وأحضروا من حوانيت العطارين من المشققات التي يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضا عن الجلل للمدافع ، وصاروا يضربون بها بيت ساري عسكر بالأزبكية . (٣)

واستمر الأهالي في إقامة المتاريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ .

« وبالجملة كل من كان في حارة من أطراف البلد انضم إلى العسكر الذي بجبهته بحيث صار جميع أهل مصر والعساكر كلها واقفة بأطراف البلد عند الأبواب والمتاريس والأسيوار . وبعض عساكر من العثمانية ، وما انضم اليهم من أهل مصر المتسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالأزقة ليلاً ونهاراً ، وهو من لا يمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده إقدام ، وتمكن من الحرب . ولم ينم أحد ببيته سوى الضعيف والجبان والخائف » . (١)

وقام عثمان كتنخدا بإنشاء معمل للبارود ، في بيت قائد أغا ، وأحضر الحسدادين والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، وأصلح المدافع التي وجودها في بعض البيوت ، وصناعة العجلات والعربات . وأرسلوا الإحضار بعض المدافع التي كانت موجودة في المطرية « فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش والاطفال ، ولهم صياح ونباح » . إن جماعير القاهرة تغلي بالثورة ، وتفرح بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتي ينظر اليهم نظرة طبقية ، ويستهزئ بهم . ولقد ظهرت من محمد بك الأنفي وماليكه همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك أظهر غيره من الأمراء والقادة ، وكذلك حضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه الذي كان يحارب الفرنسيين بجهة البحيرة سابقاً ، والتف عليه طائفة من المغاربة البلدية ، وجساعة من الحجازية ، (٢) وقتل الأتالي كثير من الفرنسيين ، ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكري بأنه يحتفظ بصلات ود مع الفرنسيين ، فهاجموا داره ونهبوها وسحبوه مع أولاده وحريمه ، وأحضروه إلى الجمالية وهو ماشي على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ، وحصلت له إهانة بالغة ، وسمع من العامة كلاماً مؤلماً وشتماً . (٣) واسكن

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ ،

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

سرفاض وارد له عثمان كنهجدا إعتباره .

ولقد قام السيد أحمد المحروقي ، مع بقية التجار والاعيان ، بمباشرة الكلف والنفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك في ذلك جميع أهل مصر ، كل انسان سمح بنفسه ، وبجميع ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة .

وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا في القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بهزيمة العثمانيين ، فعمد الباشا والامراء الذين كانوا في القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لا تهبط وتفتقر عزائم الناس على القتال . وكان مراد بك بناحية الجبل ، فانسحب بقواته عن الفريقين ، واستمر في إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا المركي في نشر الدعاية ، وفي إبلاغ الناس أن دحضرة الصدر الأعظم مجتهد في محاربة الفرنسيين ، وفي غد أو بعد غد يقوم بالعساكر والجنود بعد قطع العدو . وعند حضوره ووصوله يحصل تمام للفتح ، وتهدم العساكر القلاع ، وأقبلها على من يبق من الفرنسيين... فاجتهدوا فيما أنتم فيه ؛ وتابعوا المناداة ، والعسكر ، باللسان العربي والتركي ، بالتحريض والإجتهاد ، والحرص على الصبر والقتال وملاقاة العدو . (١)

أما في بولاق ، فلن الأهالي فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج مصطفى البشتيلي بتبليغ العامة ، وباعداد الأسلحة والرماح ؛ ثم قاموا بالهجوم على معسكر الفرنسيين الذي كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هناك ، ونهبوا كل ما فيه من خيام ومنايع .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس . وبدء الثورة في القاهرة . عاد الجنرال كليب خويب الواصلة . ووصل إلى داره في الأزبكية ، وبدأ في معالجة الثورة .

(١) الجيزي : ج ٣ ص ٩٥ .

وأحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبولاق حتى خارج ، ومنعوا الدخول من الدخول ، والخارج من الخروج ... وقطعوا الجلب عن البلقين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم . . . واشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمي المتتابع ، بالمكاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنبات ، من أعلى النبل والقلمعات ، خصوصاً البنبات الكبيرة على الدوام والإستمرار ، آناء الليل وأطراف النهار ، في الغدو والبكور والاسحار ، (١) ولاشك في أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للمصريين ، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة . . . وعذمت الأقوات ، وغلت أسعار المبيعات ، وعزت المأكولات ، وفقدت الحبوب والغلات ، وارتفع وجود الخبز من الأسواق ، وامتنع الطوائفون به على الأطباق ، وسارت العساكر الذين مع الناس بالبلد يخطفون ما يجدونه بأيدي الناس من الماء كل والمشارب ، وغلا سعر الماء المأخوذ من الآبار والأسبل ، حتى بلغ سعر القربة نصفاً وستين نصفاً ، وأما البحر فلا يكاد يصل إليه أحد . . (٢) ولقد قام التجار والاعيان بالتكفل بما يلزم الجنود المقيمين على المتاريس من نفقات ، وشارك في ذلك الشيخ السادات ، كما شارك في إثراء التبت ، مثل بريس الجوعري ، وفلمتيوس ، وملطى ، الذين قالوا قد حوهموا في بيوتهم ، ثم طلبوا الأمان ، وقابلوا الباشا والكتخدا والأمراء ، وشاركوا بالاعانة بالأموال أما يعقوب ، فإنه تحصن في داره ، واستمد بالسلاح ، بقلعته التي كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى . وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين .

لأنها سياسة فرض الحصار من جانب القوات الفرنسية على العاصمة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٦ .

وتصميم الأتالي على الإستمرار في مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب في إقتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجوع والإرهاق فعله في المقاومين . فما هي الأسباب التي دعت لإتخاذ مثل هذا الموقف ؟

كانت قوات الفرنسيين قد قلت في عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية تميزت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرسانهم إليها ، مما يجعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتساريس التي قام الثوار بإنشائها عند مداخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإقتحام . هذا في الوقت الذي إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواته ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت في الأقاليم ، وإحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فإن الموقف كان يميل على الجنرال كليبر ضرورة العمل ، حتى يفعل الحصار فعله في المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فإن الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل في ثلاث قوى : هي العثمانيين ، والمصريين ، وأسماء المماليك . وكان الزمن كفيلاً بأن يفعل فعله ويؤثر في روح التضامن التي سادت بينهم عند إعلان الثورة ؛ وكان أ ، إشتقاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فإن الجنرال كليبر سينتظر فرصة هذا الحصار لكي يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المماليك إلى ناحيته ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم . ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه في أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدعم مهيطرته على الأقاليم التي كان نفوذ الفرنسيين قد تقلقل فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف

القتال ، ولمستخدم في هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذي كان أميرا عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة الكف عن القتال ، وأطاعوه على تفاصيل هزيمة الصدر الأعظم ، وإسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك في أن التفاوض مع العثمانيين سيهبط نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل همة من غيرهم في المقاومة :

وعند الجنرال كليبر في نفس الوقت إلى محاولة الإتفاق مع مراد بك ، الذي كان قد انسحب بقواته إلى الصعيد ، وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ، حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة فخمة . وبطل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة في مصر ، وتجاه المصريين الثائرين . وكان درويش باشا قد ذهب في ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفة ممثلا للدولة العثمانية ، وأخذ في جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعقبه وطرده من الصعيد ، واستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسلبه للفرنسيين . ولا شك في أن مراد بك قد شعر في ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ، ووجد أن من مصلحة الإتفاق مع الفرنسيين ، حتى يستمر في الاحتفاظ بهيبته ونفوذه ، ومنطقة إستغلاله في البلاد . ولقد ذهب مراد بك في ذلك إلى حد بعيد ، هو حد الصلح والتحالف مع العثمانيين . وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، في يوم ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . ولشملت مقدمة هذه الوثيقة على أنه « نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام ، الحائز لكال الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة في أن يفيش في سلام ووفاق مع الجيش الفرنسي في مصر ، ولما يرغبة القائد العام كليبر من الإعراب عما له في نفوس الفرنسيين من الاحترام الذي إستوجبته شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الإتفاق

على ما يأتي . (١)

وتتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد ، تنص على إعراف القائد العام للجيش الفرنسي ، وبصفته ممثلاً للحكومة الفرنسية ، بمراد بك أميراً وحاكماً للوجه القبلى . مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان ، في نظير تأديته للجمهورية الفرنسية للخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر ، وتحددت قيمته بمقدار ٢٥٠ كيس ، علاوة على ١٥٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠٠٠٠ أردب من الشعير والحبوب ، ويخصص لمراد بك لإيراد جرك القصير وإسنا ، ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير ، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة ، ويكون له الحق في وضع فسيلة من المماليك هناك . وتعهد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرون إلى منطقته ، ويلتجئون إليها ، وكذلك الفلاحين الذين يمتنعون عن دفع الضرائب . وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوباً عنه يقيم بالقاهرة ، ويضمن الجنرال كليبر لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها ، وتعهد له بحمايته في حالة الهجوم عليه وكذلك تعهد مراد بك بإرسال قوة ، لا تقل عن نصف قوته ، لمعاونة الفرنسيين في حالة وقوع هجوم عليهم ، وتعهد القائد العام بأن لا يقبل أى إنفاق فيه مساس بالمزايا التي يتمتع بها مراد بك ، وبإبلاغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية ، حتى تراعى شروطها وقت دخولها في أى اتفاقية خاصة بمصر . وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد « تحت الحماية الفرنسية » .

ولا شك في أن موقف الجنرال كليبر تجاه العثمانيين ، ثم تجاه المماليك ، وبخاصة تجاه مراد بك ، كان يسمح له بعزل هؤلاء القوى عن رجال الثورة والمقاومة الموجودين في القاهرة ، وبشكل يؤدي إلى إضعافهم .

ولم ينس الجنرال كليبر أن ينهر فرصة حصار القاهرة لتثبيت دعائمه تحكاً في

(١) عبد الرحمن الزاوي : تاريخ الحركة القومية - ج ٢ - ص ١٥٦ .

الأقاليم ، وبخاصة في منطقة دمياط ، التي كانت بعض للقوات العثمانية قد انسحبت إليها ؛ وكذلك في مناطق المحلة الكبرى ، وطنطا وميتوف وسمنود ؛ وأخذ الثورة المنتشرة هناك ، واستخدم في ذلك القسوة وسفك الدماء ، ومصادرة الأموال ، وإعتقال الأعيان ، وفرض الغرامات الباهظة . ونهبوا كل ما وجدوه في هذه المناطق ، حتى عساكر مقام (تيجان) السيد أحمد البدوي ، وكانت من الذهب الخالص ، وكانت زنتها تقرب من . . . ره مثقال .

وبعد ذلك ، أصبح في راسع الجزال كبير أن يضيق الخناق على ثورة القاهرة ، وأقوم باقتحام المدينة بالقوة المسلحة .

وكانت أحوال القاهرة قد ازدادت صعوبة منع استمرار الحصار . وكان الأهالي يقضون الليالي في الأرقعة والأسواق ، وهلك البهايم من الجوع ، بعد إخماء العليق . والتبن والمدرس . وتهدمت أجزاء كثيرة من القاهرة ، وتحوات إلى تلال وخرائب . وإتصل العثمانيون والمصريون بمراد بك ، ولكنه رفض المجيء إلى القاهرة ، وأرسل ينصحهم بعقد الصلح مع الفرنسيين .

وإستمر الحال على ما هو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع النباتات على الدور والمساكن من القلاع ، والهدم والحرق وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف والجزع والهلج ، من القحط وفقد المآكل والمشارب ، وغلق الحوانيت والطواوين والتخايز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وقيليس الناس وعدم وجدان ما ينفعونه ، إن وجدوا شيئاً . وإستمر ضرب المدافع والقنايل والبنادق والتيران ليلاً ونهاراً ، حتى كان الناس لا يهنا لهم نوم ولا راحة ، ولا جلوس لحظة لطيفة من الزمن ، ومقامهم دائماً أبداً بالأرقعة والأسواق ، وكأنما على رؤوس الجميع الطير . وأما النساء والصبيان ، فقامهم بأسفل الحواصل والمعقودات تحت الأبنية . (١)

وكان الجنود الفرنسيون يهجمون في كل وقت من الأوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، وينتزعون منهم بعض المقاريس فسكان المقارمون يصيرون على بعضهم بضرورة نجاتهم للموقع المهاجم ، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويبعدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع العبء الأكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فسكان يبادر ومن معه بنجدة المواقع التي يهاجمها الفرنسيون وورأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على مجاهدة العدو ليلا ونهارا ، ما ينهى عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وسمو همة ، وقل أن وقع حرب في جهة من الجهات إلا وهو مدير رحاها ، ورئيس كتابها . (١) وفي أثناء ذلك الوقت كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحرقى ، والسيد عمر النقيب يهرون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد ، ويبدو أن هذا الوضع كان لا يعجب الجهادى إذ أنه يقول : « وجرى على الناس مالا يسطر في كتاب ، ولم يكن لأحد في حساب ، ولا يمكن الوقوف على كلياته ، فضلا عن جزئياته ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم الطمأنينة ، وغلو الآفوات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجهاد على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، وانط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المنوال إلى نحو عشرين أيام . (٢) واستمر التراسل مع أتباع مراد بك في شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومنع ذلك فقد استمر العناد . ولكن الفرنسيين أبطلوا الضرب ، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والسكتخدا والأمراء ، وطلبوا المشايخ للتحدث معهم في الأمر ، وذهب

(١) الجبرنى : ج ٣ . ص ٩٨ .

(٢) الجبرنى : ج ٣ . ص ٩٨ .

الشيخ الشرقاوى ، والمهدى ، والسرمى ، والفيومى ، وغيرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات العثمانية الموجودة فى المدينة ولحقاقهم بجيشهم ، وستكمل السلطات الفرنسية بتقديم ما يحتاجون إليه ، حتى يصلوا الى معسكرهم . وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تخرج منها . أما الجرحى العثمانيين ، فيجردون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتخدا ، أو يبقوا البداواة فى القاهرة حتى الشفاء . ولقد وبخ الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن إنهمز الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يعود قبل ستة أشهر أخرى . ونسب العلماء ما حدث إلى ناصف باشا ، وكتخدا الدولة ، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم « الذين أثاروا الفتنة » ، وهيجوا الرعايا ، وعنفوا الناس بالآمانى الكاذبة ، والعامية لاقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج والى بلادهم لئلا يتركهم لأنهم لا يقدرون على حرب الفرنسيين ، وسيكونوا سببا فى هلاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والعثمانيين فى عقد الصلح ، فى حالة قبول العثمانيين ، وإجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح ، ولتقديم ما يلزم للعثمانيين للخروج من القاهرة .

واسكن سرعان ما عاد العلماء إلى القاهرة ، وواجهوا الأعداء وبنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثارت ثائرة الجماهير ، وقاموا عليهم ، وسبواهم وشتمواهم ، وضربوا الشرقاوى والسرمى ، ورموا عمامتهم ، وأسمعوهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين . وتسكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول

(١) الجبرنى : ج ٣ . ص ٩٩ .

وتشدد في ذلك الرجل المغربي الملتف عليه أخلاط العالم ، ونادى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد، ومن تأخر عنه ضرب عنقه . (١) وساد انقسام في الرأي ، وخرج الشيخ السادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار في المقاومة ، وأخذ ينادى على الناس بضرورة البقاء خلف المتاريس . ومع هذا الإصرار على المقاومة، إنتشرت الاشاعة بأن سبب طلب الفرنسيين للصلح هو عجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد انتهى ما لديهم من ذخيرة . وأجاب الباشا والمكتنخدا الجنرال كليبر بإصرار الجنود على الاستمرار في الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون عن آخرهم . وحاول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التي كانت موجودة في منطقة بولاق ، واسكنها رفضت الصلح مرات عديدة . فأرسلوا في الخامس مرة فرنساويا يقول أمان أمان ، سوا سوا ، ويده ورقة من سارى عسكر ، فأنزلوه من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يطلبون صلحهم عن عجز وضعف . وأشعلوا نيران القتال ، وجندوا في الحرب من غير انفصال . والفرنساوية لم يقصروا كذلك ، وأرسلوا رعى المدافع والقناير ، والبندق المتكاثرة . (٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قرارت نجدة ستأتى للقاهرة ، فتمسكوا في أن يرفعوا على المآذن أعلاماً بالنهار، وقناديلاً بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهتدى بها ، وتؤكد من أن المدينة لا تزال في أيدي المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التي إسميت فيها الشائرون في الدفاع .

واقعد إنهمرت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلأت للطرق بالوحل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالى يعملون على

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) الجبرنى : ج ٣ ص ١٠١ .

تجفيف المياه والأحوال . ولاتهرز الفرنسيون هذه الفرصة ، وهجموا على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا في ضرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة الليمون . وأخذوا في إشعال النار في الحوانيت وشبابيك البيوت ، وهم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقاوم الأهالي بكل ما لديهم من همة . وهجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التي استعسل أهلها في الدفاع عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب ، وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هول النواصي ، وصارت القتل مطروحة بالطرقات والازقة ، وإحترقت الابنية والدور والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من يخرج منها ، واستولوا على الوكائل والبضائع ومخازن العلال ؛ « والذي وجدوه منسكفاً في داره ، أو طبقة ولم يقاوم ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهبوا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حياً ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهله وأعيانها الذين لم يقاتلوا قراء لا يملكون ما يستر عوراتهم .» (١) لقد تم للفرنسيين للسيطرة على منطقة بولاق . واستمرت هذه المأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم استعسال الأهالي في الدفاع ، وتمحصهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هي التي انتصرت . وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلموها للنهب ؛ ولا انتقام الجنود . ولم يكتف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالي بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتي ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالي أن يسلموا ما لديهم من مدافع وذخائر ، وغلال وحبوب ، علاوة على أربعمئة بندقية ، ومائتي طبنجكة .

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٠٢ .

واستولى الفرع على سكان القاهرة ، وإنهز الجنرال كليبر هذه الفرصة ، وأمر بالهجوم على القاهرة . وشدّد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا في نسف المساكن وفي إحراقها ، وبشكل جعل السنة الثيران ترتفع في سماء القاهرة ، وتحاصرهما من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والخلع في نفوس الأهالي . وأثرت هذه الطريقة القاسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن احترقت أحياء بأكملها ، ودفن الأهالي فيها تحت الانقاض ، وبخاصة في المنطقة الممتدة من الأزبكية إلى باب الشعربية .

وبدأ الهجوم العام على القاهرة في يوم ١٨ أبريل ، وصحبه إطلاق المدافع على المدينة من كل جانب ، ومالت نفوس العقلاء صوب المناوضة لكف هذه النوازل ، وظهرت هذه الفكرة لدى العلماء ، وإنضم عثمان بك البرديسي ، وكيل مراد بك ، إلى العلماء ، في ضرورة السعي للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك . واستمرت المفاوضات في شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيهم محمد دويين عن ناصف باشا ، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بانسحاب القوات العثمانية التي كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وتضمنت هذه الشروط إجلاء الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على أن يتم ذلك في مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم ، فيما عدا المدافع ، التي يتركونها في مواقعها للفرنسيين ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥ ظهراً ، ويستمرّوا في انسحابهم حتى حدود الشام . أما من ناحية الجنرال كليبر فإنه قد تعهد بالعفو العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا قد اشتركوا في الثورة ؛ وإن كان قد اشترط على المصريين ألا يغادر أحد منهم العاصمة ويلحق بالجيش العثماني . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لرحيل الأتراك والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ وخرج معهم بعض زعماء الثورة من

المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، نقيب الاشراف ، والسيد أحمد المهروقي كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضعة آلاف من الاهالى مهاجرين خوفاً من انتقام الفرنسيين .

ولاستعداد الجزال كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية في سهول القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته . ثم دخلت القوات الفرنسية العاصمة ، في استعراض كبير ، في الوقت الذي كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجزال كليبر سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد . ولا شك في أن هذا التمدد في سياسة القوة ، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه وإغتياله .

٤ — مقتل الجنرال كليبر :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد استمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوماً ، وتسببت فيها أهالى القاهرة الكثير . وكان أول عمل للجنرال كليبر بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذى كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك في الثورة ، وأمر بالافتصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بغرض غرامة باهظة على الاهالى ؛ وكانت شديدة في وطأتها على سكان العاصمة ، وخاصة بعد ما كان قد حل بها من خراب . وبعد دخول الجزال كليبر إلى القاهرة ، دعا الأعيان والمشايخ للحضور لديه ، بدعوى أنه كان يرغب في أن يدبر الامر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالذهاب إليه ، ولبس كل منهم أفخر ثيابه ، وكان كل منهم يطمح في أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير في أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضواً في الديوان الخصوصى . ويذكر لنا الجبرتى كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تركوهم جلوساً ، وأهملوهم وقتاً طويلاً دون أن يتخاطبهم أحد ؛ ثم فتحت الابواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد ، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من القادة . وتحدث الجنرال كليبر طويلًا مع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ما قاله للاعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ، أي عشرة ملايين . وكان حديثه يعني التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن الفرنسيين اعتقدوا أن أهل العلم كانوا أعقل الناس ، وأن الأهل كانوا يتمتعون بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الأمور ، ويميزوهم عن غيرهم ورتبوا لهم الديوان ، وغمروهم بالإحسان ، وجعلوهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، بما يدل على نفاقهم تجاه الفرنسيين . وحاول العلماء والأعيان أن يدافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم . منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا إلى حكم العثمانيين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطان العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم به بعد ذلك إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانيين ؛ ثم استمر النقاش مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهل صوب الاختلاف إلى السكون ، والابتعاد عن الثورة . واشتد عليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه أن يفعل معهم ما فعله مع أهل بولاق ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلادهم ، وسبي حريمهم وأولادهم . ولكن حيث أننا أعطيناكم الأمان ، فلا ننقض أماننا ، ولا نقتلكم ، وإنما نأخذ منكم الأموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف فرنك . (١) وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والأعيان ، وتوزيع الباقي على أهل البلد . وطلب إليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص من بينهم كرهينة . وأنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تغلقوا ذلك المبلغ .

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ١٠٢ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كايبر ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق
بذنه وببنتهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر يمنعون من يخرج من
الجالسين ، . وكانت مفاجأة . فبهتت الجماعة ، وانتفعت وجوههم ، ونظروا
إلى بعضهم البعض ، وتحيرت أفكارهم ... ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم ،
وتنفي كل منهم لأنه لم يكن شياً مذكوراً ، ولم تزالوا على ذلك الحال إلى قريب
العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه . وبعضهم شرشر ببوله من شباك المسكان ،
وصاروا يدخلون على نساء القبط ، ويقعون في عرضهم ، فالذى انحسر فيهم
ولم يكن معدداً من الرؤساء أخرجوه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداسه ،
وخرج سافياً ، وما صدق بخلاص نفسه ، (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على الملتزمين لكي يجمعوها من الأهالي
وأصحاب الحرف وحتى على الحواة والقرديّة ... والصاغة والنحاسين ، والدالين
والقبائفة ... وكذلك بياعون التنيك والدخان والصابون ، والخردجية والطارون
والزياتون ... والجزارون والمزينون .

وتشددوا في جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذي
استخدموا معه النسرة ووسائل الإهانة ، حتى يدفع المبلغ الذي فرضوه عليه ،
فاستدعوه ليلاً إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وهددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ .
ثم نقلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صعدوا به ثانية إلى القلعة وحبسوه
في حائل ، ينام على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة . ومع هذه
المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكي يدفع مئاعه ،
ويوفي بالغرامة . وجمع بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات
وملابس ، فشمئوها بثمان بخس ، ثم حفروا الأرض في داره ، بحثاً عما يكون

قد خبأه ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشياً في الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصاً في الصباح ، ومثلها في الليل ، (١) .
نزات هذه النازلة بأهالى القاهرة ، في الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق والصوص ، وظلت الأسواق كاسدة ، والحواليت مقفولة ، والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة . ولا شك في أن هذا التشدد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الأسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر . ونرى الفرنسيون فى إنتقامهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع فى بلده ، نتيجة لنسبه أو اعصبيته ، وأتباعه ومريديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً فى قتل الجنرال كليبر ، رغم أنهم كانوا قد إحتفظوا به سجيناً فى القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا فى ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كليبر ، وتولى الجنرال مينور القيادة .

ولا شك فى أن موقف الجنرال كليبر من أهالى القاهرة ، مع ما يشتهل عليه من بطش وشدة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بعد ذلك الدخول فى مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، فى شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنهما توافقا على إعطاءه جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعتز الجنرال كليبر بقواته ، ورفض الاستماع إلى الإنجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق فى كلمتهم ؛ كما أمر بعدم السماح لأى مندوب عثمانى بالنزول إلى الثغور بدعوى التمهيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية فى مصر . وإستند الجنرال كليبر إلى

(٤) الجبرتى : ج ٣ ص ١٠٨ .

سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى عديمه الأحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالى رأساً ، لى يظهر له عدم جدوى تحالفه مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فى تملكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالى بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الأقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين . وأفضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه . ولكن الزمن لم يمهله لإتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لى يستعرض كتيبة الأروام التى جندتها الفرنسيين ، وألحقها بقواتهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتفقد أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القبة العمامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الإضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظهر خرج الجنرال كليبر يتمشى فى حديقة القصر ، وبجانبه المهندس بروتان ؛ وفجأة اقترب منهم أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فمد له الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وغمها خنجر ، وطعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دون أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجاً بدمائه ، وحاول بروتان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هارباً . وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن ينطق بكلمة .

وكانت مناجاة للجميع ، سواء المصريين أو الفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة . وضرب النفير العام لجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأفقوا الحوانيت ؛ وفى لحظات قليلة خلت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المشايخ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأخذوا في البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون في البحث عن القتال ، الذي لم يكن قد إبتعد كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مخفياً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما عثروا على الخنجر مدفوناً في المكان نفسه ، وعليه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتبع الجنرال كليبر ، ويستقصي خطواته منذ بضعة أيام . وكان القتال يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوماً لقتل الجنرال كليبر ، أي أنه إعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال في الجامع الأزهر ، وأنه أفضى بنيته على القتل إلى أربعة من زملائه . كما إعترف بأنه قد استقصى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التي كانت هي بيت الأفي بك في الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك . فاحتفظت السلطات بالقاتل ، وأمرت بإلقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستبعت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجلس عسكري يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكري الفرنسي ينص على أن أقدم قائد منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذي كان قد تولى قيادة منطقة رشيد في عهد الجنرال بوناپرت ، ثم تولى قيادة منطقة القاهرة بعد نشوب الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً في اليوم التالي ينص فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بخدماته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهدى من السياسة التي كان الجنرال بوناپرت قد وضع

أسسها في مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة الجنرال كليبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من كبار ضباط قوات الاحتلال .
وتم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم استتمت المحكمة في يوم ١٦ إلى مرافعة المدعى العمومي ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبي اليمنى ، ثم لإعدامه على الخازوقى ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ وإعدام شركائه الأربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم الرابع ، الذى لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا الحكم نزيهاً وعادلاً ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية المجنى عليه ، ولأهمية الظروف التى وقع فيها حادث الاغتيال . وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لا يرغبون في إظهار روح الانتقام من المصريين ، رغم أنه كان في وسعهم القيام بذلك .
وإستعدوا بعد ذلك لتشييع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة أيام . ويصف لنا الجبرتي هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، اجتمع عساكرهم وأكابرهم وطوائف عيניה القبط والشوام ، وخرجوا بلكب مشهده ركبانا ومشاة ، وقد وضعوه في صندوق من رصاص ، مسنم الخطاء ، ووضعوا ذلك الصندوق على راية برية حمراء وسيفه واستنجر الذى قتل به ، وهو مخدوس بدمه . وعملوا على العربدة أربعة بيارق صفراء ، فى أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون يطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ، والعسكر بالنديم البنادق ، وهى منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعه بخرقه حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء ، وعليها قصب مخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا من بيت الأزبكية على باب الخرق إلى درب الجاميز إلى جهة الناصرية . فلما

فوصلوا إلى تل المقارب ، حيث ثقلمة التي بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .
وكانوا أحضروا سليمان الحلبي والثلاثة المذكورين ، فأمضوا فيهم ما قدر عليهم .
ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب قعسر العيني ، فرفعوا ذلك الصندوق ،
ووضعوه على علوة من التراب ، بوسط خشبية صنعوها وأعدوها لذلك ، وعللوا
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض . وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند
بابها شخصان من العسكر بدناقتيهما ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على
الدوام . (١)

وفي أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت القاهرة في حالة رعب وفزع ، وحالة
خوف دائم . ونخشى علماء الأزهر من انتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من
قيام طالب آخر بحادث مماثل أو مشابه ، فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية
الفرنسية بإقفال الجامع ، فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي
صبيحة اليوم التالي ، أقفلوه ، وسمروا أبوابه . وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا في نهاية شهر
محرم سنة ١٢١٦ هـ ، أي في ٢ يوليو سنة ١٨٠١ .

الفصل التاسع عشر

قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٥ عاماً ، فكان أقل همة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصغرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصربات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبداً لله باشا مينو . ورغم رغبته في الاستقرار في مصر ، أى في إبقاء الاحتلال الفرنسي في البلاد ، وبمهوداته المتعددة التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبت عليه هذه الظروف أن يواجه قوى مضطربة كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هي الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فمن هو الجنرال مينو ؟ وما هي سياسته ؟ وما هي القوى التي واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

١ - الجنرال مينو وسياسته . -

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنازل عن هذا اللقب ، وانضم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً في الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الجندية واشترك في بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح في إظهار كفاءة حربية لها قيمتها . وحين مجيئه إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح في عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال برنابرت يعينه قائداً لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كليبر قائداً لمنطقة القاهرة بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وإنتظاراً لحيى الأوامر بتعيينه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضئلاً مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت تقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماء بالسلطان مينو . وكانت بقية الفراد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشعر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة الصلة بالوطن الأم ، وبدأت تفسكر فى ضرورة العودة إلى أوروبا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد عن ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له ولسياسته .

ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الاتصال بفرنسا ، فعليها أن تعيش فى البلاد ، ويوارد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بنظم الإدارة، فقد اعتبر الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة القنصلية في حكم البلاد، وما دامت الصلات صعبة مع أوربا فإنه قد أعطى نفسه صفة رئيس الدولة في معالجة كل شئون البلاد. وأصبح الجنرال مينو بالذات هو الذى يصدر الأوامر، وكأنها القوانين، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالي، علاوة على سلطاته العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة. وعمل الجنرال مينو على أن يشرف بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها، وعلى كل ما يتعلق بالتكوين. وأشرف على عملية جمع الأموال من الأقاليم، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها، رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها. وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للانفاق على جيش الشرق، حتى تتحسن أحوال الجند، وسائر رجال الحملة. (١) وكان يرغب كذلك في التمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة، ودفع نفقات الإدارة العامة. وكان الجنرال مينو يعلم بأن البسكوات الماليك كانوا يجمعون من الأهالي ما يقرب من ٦٠ مليون فرنك، ولا يقدمون الإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً. وكانت الثورة التى انتشرت في طول البلاد وعرضها، واستمرت مشتتة في العاصمة منذ وقت مجئ حملة يوسف ضيابطاشا قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة، مع إخضاع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم، لمرض الكثير من الضرائب والغرامات على الأهالي؛ كما أنها أسلمت للفرنسيين كميات كبيرة من السلع والحبوب التى قاموا بمصادرتها. فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع، حتى تتوفر في يديه الأموال.

ولقد استمر الجنرال مينو في فرصة الضرائب على الأهالي، ولم يكن الناس قد أتموا بعد دفع الغرامات الأولى، رغم ما قاسوه في دفعها، ورغم بقاء بعضهم

(١) د. محمد فوزي شكرى: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٢٤١.

في الحبس ، وفرار البعض الآخر من البلاد وأمر الجنرال مينو بأن تصدر أملاك الفسارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون يحضرون بلجج المال ، ومعهم الجنود والفعلة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرون بهم الدار إن لم يدفع صاحبها في الحال . كما أغلقوا كثيراً من الوكائل والحوانيت ، على غفلة في يوم واحد ، ثم صاروا يفتحونها بعد ذلك ، ويسعون ما فيها بأجنس الاثمان . وكانت الغرامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد احتفظوا بالباقي لإكمال قيمة غرامة الجار ، وكانت السلع ، في غالب الأحيان ، لا تكفي لسداد الغرامة ، طبقاً لتسميرهم لها .

وإلى جانب هذه العملية فسكر الجنرال مينو في مشروع لإصلاح نظام الضرائب التي كان يدفعها المصريون ، وعلى أساس توسيدها ، ووصولها كاملة إلى خزان الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ، وكذلك حرمان الصرافين الإقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية . وكان العلاج يدفع ضرائب متعددة ، كالميرى والبراني والفائض ، علاوة على الفرائض والضرائب التي كانت في صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروعاً الذي نص على الاستعاضة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأفدنة ، وتحدد في كل عام في تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسم هذا المشروع بتقسيم الأموال المتحصلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها اثني عشر جزءاً كنصيب للجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير ما فقدوه من الأموال التي اعتادوا تحصيلها من القرى التي كانوا قد إلزموا بها ، ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تعويضاً لهم عن الإتاوة التي كانوا يحصلونها من القرى ، أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، قد خصص الإنفاق عن أعمال الري

والقنوات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يعنى الفلاح من السخرة . (١) وكان معنى إعطاء دخل معين للملتزمين ، ولشايخ البلد أو الهمد ، هو منتج مارسهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأهالى ، وجعل لإتصاليهم بخزانة الدولة ، الأمر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل يظهر المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن إيراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على قسمة ما يدفعه الفلاح بالفعل . وأما الفلاح فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الأمر الذى سيحول من مجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، وعزم الجنرال مينو على تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح للأراضي المصرية ، وأمر الجنرال مينو بالبداية فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠١ ، وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين الفرنسيين ، « لتحديد قيمة ضريبة الأرض السنوية ، أو الميرى ، وتحصيلها بالعدل والقسطاس » . ولما كان الوقت لم يمل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة ١٨٠١ قد شهدت بدء العمليات العسكرية من جديد .

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فنجد أن حاجة الجنرال مينو المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعته إلى الاهتمام بهذه الميادين واستتبع مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائب إعادة النظر فى الأراضى الزراعية فى مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منخفضا فى سنة ١٨٠٠ ، أمر الجنرال مينو بتوزيع التقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية - ص ٢١٧ .

بمحاولات في هذا السبيل بإنشاء حديقة خاصة للنباتات في القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنع قطع الأشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الأكتار من زراعة أشجار الأخشاب ، حتى ينتفعوا بأخشابها ، وكانت مشروعات الجنرال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة في مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التي شكلها لذلك قد عارضت في استخدام المصريين في الصناعة ، حتى لا يتسرب أصرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب المودعين في البلاد بالبناء لبعض مصانع الحديد والصلب ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التي أصابت مصر نتيجة لمحصرة الأساطيل الانجليزية والعثمانية لسواحلها مع الغرامات التي فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدد بوقف إيرادات الحملة ، وتهدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجنرال مينو قد حاول أن يهتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تعطى للسفن الحق في مغادرة الموانئ ، وفي التصريح لها بالتصدير . وسمح الجنرال مينو بالتجارة الانجليزية مع مصر ، على أن يكون ذلك على سنن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين محايدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجنرال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان اليونانية ، والتي كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه الجهود ، فقد كان من الصعب إحياء النشاط التجاري في مصر ، ما دامت الأساطيل الممادية مهيمنة على البحار . ولكن سواحل البحر الأحمر كانت لا تخضع للحصار البحري بنفس القوة التي كانت تخضع بها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجنرال مينو قد اهتم بتشجيع التجارة من السويس ، ومن

القصير ، وإن كانت هذه للتجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع اليمن . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ، ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل البرية كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وقيمة العمليات محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات في هذا السبيل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها قد أصبحت قاعدة فرنسية في الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يرتبط مصيرها بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية استمرار الود مع الأهالي ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد الأخطار الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر في اختصاصات السلطات المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كايبر كانت تدل على وجود انفصال واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن في وسع القيادات الوطنية ، وفي وسع العلماء والمشايخ ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المقاومة . وكانت أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائماً على توصيات بضرورة الابتعاد عن كل ما يمس القضية ، أو يتعارض مع الأخلاق ، وعلى توصيات للجنود بملاحظة سلوكهم ، وظهورهم بمظهر لائق أمام الأهالي . وأمر بمكافحة بعض العادات الذميمة التي كانت قد انتشرت في القاهرة نفسها في ذلك الوقت ، مثل استمثار المغنيات والراقصات ، الأمر الذي حظى بتأييد وإستحسان العلماء وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو في تنظيم الحكومة المركزية في القاهرة ، وحكومات الأقاليم ، وأعطى لقادة المذابح العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالشئون

العسكرية ، وشئون الامن والدفاع عن البلاد . ولكنه احتفظ لنفسه ، وبصفته القائد العام للحملة ، بحق تعيين مشايخ البلد في القرى . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك ممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعمد ، وجعلهم يتبارون في خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيعينون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم اتولى هذه الشياخة ، ويدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم ينجح ، بل أثار السخط ، ويروى لنا الجبرتي أن مشايخ البلاد ضجعت ، « لأن منهم من لا يملك عشاء » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دراوين الأقاليم ؛ فاتجه الجنرال مينو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستفتاء عن دراوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة في المحاكم . وأصدر أمره بذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالإنتخاب عن ابن علماء مصر المسلمين دون غيرهم . وافتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم أعضاء شرف ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى استشاري . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح عزل القضاة وموظفي المحاكم ، وله الحق في إلغاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذي حوله إلى محكمة استئناف . وإشترك الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، المؤرخ ، في هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد علي الرشيدى ، صهر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيبة وطائفة في أيدي الجنرال مينو .

وكانت هذه السياسة التي حاول الجنرال مينو أن يسير عليها تلقى معارضة من جانب عدد من القواد والجزالات الفرنسيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته في البقاء في مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم للجنرال

مينو ، سبباً في زيادة معارضتهم له وسياسته . وشعر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، شاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تتلخص أولاً وقبل كل شيء في البقاء في مصر ، على أنها مستعمرة فرنسية ، وأنه قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملي . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً في عدم تمكنه من القيام بإنجازات لها قيمتها في هذا السبيل .

فن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الأول كان يتمثل في فرض المغارم عليهم ، وإبزاز الأموال منهم ، وكان الأهالي قد جاءوا يشكون من كل جهانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون إليم رفع هذه المظالم ، ولكنهم لم يصادوا في ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والمتمزمون وغيرهم من كل تلك الأنظمة التي وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير ذولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهابهم ، وترتب على تطبيقها إشغال أهلى البلاد وعاداتهم ، وكان يبرز في نفوس الأهالى ، فى القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يهدمون بيوتهم وكنائسهم وسوايتمهم ، لكي يستخدموها أحجارها فى أعمال التخصينات التي أقاموها حول العاصمة ، أو لكي يرسموا الطرقات ، حتى تتمكن القوات الفرنسية من التحرك بسهولة فى قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية، ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا تقل فى أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

يشاركون جيش الشرق رغبته في العودة سريعاً إلى فرنسا .

ومن ناحيته ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يحىء العثمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجلء عن مصر ، بإتفاق سياتي وبدون حاجة إلى الإشباك في معارك جديدة . (١)

وكل هذه الاسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمته من أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى في مصر ، ويحتفظ بها مستعمرة فرنسية .

٣ — الحملة الانجليزية العثمانية ومركزها ثوب :

كانت إنجلترا قد واصلت عدائها لفرنسا بشكل عام ، وعدائها لوجود القوات الفرنسية في مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أظهر أهمية موقع مصر الجغرافي ، وبصفتها مفرق هام للطرق والمواصلات بين الشرق والغرب ، وبصفتها مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه من أن تقول كلمة لها وزنها في حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على مجرد الرغبة في إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية وضع بريطانيا أقدامها في مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيد منها في عملياتها الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها في الشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل في مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى تحصل بالود على تلك المزايا التي كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في الحصول عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملئ عليها أن تحاول الاحتفاظ بقواتها

(١) دكتور محمد فوز شكري : الحملة الفرنسية . ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

في مصر ، وخاصة وأن الجنرال بونابرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشعر باهتمام الانجليز بالبحر المتوسط ، وباعدادهم القوات في الجزر الايونية وجبل طارق للقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة في مصر . وكان مشروع جيش الشرق عزيزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ؛ فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحملة الفرنسية في مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة للجنرال بونابرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرية في البحر المتوسط ، وتمكنها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الانجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح في وسع بريطانيا مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر ، وأن العمى سيزيد على كاهل الفرنسيين عما كان عليه في الماضي ، وستزداد عملية إمداد فرنسا لجلتها الموجودة في مصر صعوبة ، كما سيزداد أمر دفاع الحملة عن مواقعها في مصر صعوبة كذلك .

واقترح القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة في مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ؛ وذلك للعمل على تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل في نفوسهم بأنهم لن يساهم ، وبأنه سيمدهم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حربيستان فرنسيستان إلى الاسكندرية في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندي ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت الفرحة الفرنسيين ، وضرربوا مدافع كثيرة... ويستدل بذلك على أن مملكة مصر صارت في حكم الفرنسيين ، لا يشاركونهم غيرهم فيها . هكذا قالوا . ولا شك في أن نشر هذه الدعاية كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم في مصر . وتكرر بحى السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية في يوم ٦ مارس سنة ١٨٠٩ ، وكان له نفس التأثير .
وحاول الجنرال بوناپرت أن ينقل الاسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط
الاطلسي إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته في البحر المتوسط .
وحاول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الاسطول إلى الإسكندرية ، وعليهما يقرب
من خمسة آلاف جندي ، مع كثير من الممبات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين
في مصر . ولكن قائد هذا الاسطول خشي من مواجهة الاسطول البريطاني
ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الإسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن
أسطوله . ورغم قيام هذا الاميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فانه
فشل ، وظل في هذه القاعدة البحرية في جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد
الحلة الفرنسية في مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بوناپرت على
رأس حكومتها ، قد فشلت في إمداد القوات الفرنسية في مصر بما يلزمها من
رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفي نفس هذا الوقت الذي انقطعت فيه
المواصلات بين فرنسا والموانئ المصرية ، كانت بريطانيا قد أتمت استعدادها
للحمة التي ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال مينو غارقاً في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التي
جاءته بقرب مجيء حملة عثمانية وحملة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك
قد علم ، وهو في الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب
إبراهيم بك ، الموجود في سوريا مع العثمانيين ، بوجود استعدادات ضخمة
للهجوم على مصر . وكان مراد بك هواليا للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه
الأنباء إلى الجنرال مينو ، وأوفد إليه عثمان بك البرديسي بمناسبة سداد خراج
الصعيد ، وأطلعه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه نبأ اقتراب الحملة العثمانية
البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، في حالة الدخول في مفاوضات مع

الدولة العثمانية ، على المزايا التي نالها مراد بك في إتفاقيته مع الجنرال كليبر ؛ وأكد له أنه سيضع قواته تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، في حالة إخفاق المفاوضات . ولكن الجنرال مينو لم يلتفت لهذه التحذيرات ، ولم يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأقلمت قوات الجيش البريطاني من جبل طارق ، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ونزلت إلى بعض موانئ آسيا الصغرى في أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر يناير ، وأخذت هذه القوات في التمرن على عمليات النزول من السفن على السواحل ، إلى أن تم الدولة العثمانية إستعداداتها ، واتفق القيادات على وضع الحملة المشتركة . أما الدولة العثمانية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الأول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا إلى مصر ، والثاني يبحر من ميناء مرمريس في الأناضول ، وعلى سفن الأسطول العثماني ، بقيادة أمير البحار حسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

واقعت أحداث سفن أسطول حسين باشا في السفر ، فأقلمت سفن الأسطول البريطاني في ٢٢ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الأميرال اللورد كيث ، قائد القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . وألقى هذا الأسطول مراسيه في مياه خليج أبي قير ، وكان يحمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبي Ralph Abercromby ، يبلغ عدد جنودها ١٧٥٠٠ جندي . وظلت هذه السفن عدة أيام في البحر ، بما أعطي فرصة لقائد موقع أبي قير الفرنسي للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر في نفس هذه للفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندي ، وتسير في فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، الذي كان عدد قواته يبلغ ٢٥٠٠٠ جندي ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندي ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها مما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطة الموضوعة ، والتأثير بالتالي على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة في الاسكندرية في ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ جندي ، وحاولت جهدها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير . واستخدم الفرنسيون مدفعيةهم ، وخسر الإنجليز كثيراً من القتلى في سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم استمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبي قير ، واضطرت الفرنسيين إلى التقهقر غرباً صوب الاسكندرية ، وعملوا بسرعة خطوطاً جديدة قرب المنيرة . وفي أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، واستعدت للضغط على القوات الفرنسية المرابطة إلى غربها .

وكانت عملية إنزال الجنود البريطانيين قد بدأت في أبي قير في يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . واضطر الفرنسيون إلى التقهقر غرباً صوب التلال التي كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والتي تسمى الآن بمسكرات مصطفى باشا ، وتمحصنوا في هذه التلال ، ولكن البريطانيين واحدراً زحفهم ، ودارت معركة حامية بين الجانبين في يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستتات المدفعية الفرنسية في إنزال الخسائر الفادحة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين ، ولكنها إنهمزمت ، فتراجعت إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرقى ، وتحصن البريطانيون في مرتفعات معسكر القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن المعركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٠٠ و ١٤٠١ جندي بريطاني ، وبين ما لا يزيد على ٥٠٠ جندي فرنسي . وإنتهت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرقى مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التى دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتا ، وأنزلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم الناصورة خسائر فادحة بالبريطانيين .

ووصلت أنباء مجيء الاسطول البريطانى إلى أبى قير إلى الجنرال مينو فى القاهرة ، فظهر إرتباكها ، وظهر عدم إستعدادها . وبدلا من أن يسير على الخطة التى كان الجنرال بونابرت ، ومن بعده الجنرال كليبر قد سار عليها ، لمواجهة الهجمات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة فى البلاد ، والتقدم بها كقوة مضاربة ، بدلا من ذلك ، أخذ الجنرال مينو فى إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقا وغربا ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبى قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والمصاحية ، والجيزة والوجه القبلى ، ثم عمل على تجميع بعض قواته ، والسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منعهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين فى أبى قير ، على الأهالى ، ومن تحذيرهم لهم بعدم تصديق الاشاعات ، وإندارهم كل من ينقل هذه الاشاعات ويروجها بالحكم عليه بالاعدام . ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الأنباء عن شعب يتناقل الروايات ، من فم لآذن ، وبطريقته الخاصة . عندئذ شعر الجنرال مينو بضرورة

مكاشفة أعضاء الديوان في الأمر ، وجمع أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم منشوراً
إدعى فيه أن القوات البريطانية التي جاءت إلى أبي قير قد عادت أذراجها ، وطلب
شيء إلى المصريين السكون والهدوء ، وتوعد كل من يحرك الفتنة بالقتل ، وأشار إلى
ما كان قد وقع للمصريين من القتل والمذابح في ثورة القاهرة الأخيرة . ثم هارت
بالقائمة بعد ذلك بين أعضاء الديوان والمندوبين الفرنسيين فيدعوا بمصيرهم
وكان أعضاء الديوان لا يعرفون كيف يكفون بلهم مسئولية في هذا الفطاك ،
ولكن الفرنسيين سرعوا ثم بأيد من وراء الدخلاء لتضيعة المفسدين . وأمر
أعضاء الديوان إلى أن كل نفس بما كتبته رجينة ، وعلى أن لا تزر نفس
وزر أخرى . وانتهت جلوس الديوان دون الوصول إلى نتيجة ، وحش الجبال
مينو من موقف العلماء ، وكتب منشوراً آخر أبلغه لأعضاء الديوان في بيوتهم ،
ويشتمل على إنذار يلقي عليهم فيه تبعه كل ثورة تحدث من الأملالي . وكان يرغب
في إرهابهم ، وفي إكسابهم على استخدام نفوذهم لمنع قيام أي حركة في البلاد . وكانت
مسئولية جسيمة على العلماء ، ولم يكن في وسعهم ضمان مشاعر وتحركات الجماعيد .
فاجتمعوا في دار الشيخ الشرفاوي ، ورئيس الديوان ، وأحضروا مشايخ الحارات ،
وكبراء الأخطاط ، ونصحوهم وأنشروهم ، وأمرهم بضبط من هو دورهم ،
والأمانة أمر بامتهم ، وعذروهم وعرفوهم العاقبة ، وما يترتب على قيام
المفسدين ، وبهول الجماهير ، وأنهم هم المأخذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخوذ
عنهم ، فالعقل يشتمل بما بعينه . (١) ولم تكن ظروف سكان القاهرة ، بعد
ما لقوا من ضغط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن
الفرنسيين كانوا يخشون من هذه الإمكانيات .

وأخذ الفرنسيون في اعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٤٩ .

المركة ، في الوقت الذي استمتع بقية القوات المهاجمة بهذه السيولة ، ونظروا أن
تبقى قوات ضخمة تواجهها . ولما استقر رأي الجنرال مينو على أن يبدأ بالهجوم ،
بأن يترك البريطانيون استعداداتهم ونفى الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية
تكون تنهت قواته عازدا . وأنها كانت قد أتمت استعدادها ، وأنها لم تكن
تحتاج إلى مزيد من القيادة الفرنسية من اختلاف في الرأي ، واختلاف في
الخطط .

وجاء الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرقي ،
واقامه صوب القوات البريطانية المرافطة أمامه ، وذلك في يوم ٢١ مارس سنة
١٨٨١ . ووجهت المركة على طول الخط الممتد من النزعة ، على ترعة الاسكندرية ،
شمالا إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كانوب ، نسبة إلى باب رشيد وكانت
هذه المركة من أهم المراكز التي أثرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر .
وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة
سير رالف ألكرومي . وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد
القوات الفرنسية المشتركة في المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه .
وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية
من الجانبين ، وبذل فيها الفرسان تفانيات كبيرة . وبدأت المعركة في الصباح ،
وإستمرت إلى قرب الظهر ، وكانت الخسارة متقاربة من الجانبين ، وبلغت ما يقرب من
٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائدهم
السير رالف ، وجرح فيها السير سيدني سميث . وبعد المعركة تولى السير هتشينسون
Hutchinson قيادة البريطانيين . واضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار
الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا صارت نصف قوة الحملة الفرنسية
الموجودة في مصر في الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحا أمام البريطانيين

للاستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد .

وترى البريطانيون قليلاً قبل بدءهم بالزحف ، وكانوا قد ارادوا ان يهزموا
الاستيلاء العثماني ، الذي كان في مدينة آلاش ، بشدود ، وكانوا قد ارادوا ان يهزموا
الاستيلاء العثماني إلى أبي قير في يوم ٢٥ مارس ١٩١٥ ، وكانوا قد ارادوا ان يهزموا
له قيسته في العمليات المتباعدة . وسيتم أربع مائة ألف من الجنود العثمانيين
خلال شهر أبريل ، مع ألف من البريطانيين ، بالزحف من أبي قير إلى
بجاء الساحل ، وسيتم كنون من احتلال هذه المنطقة وطءها بدماء ثائرة .

وهكذا سيصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين والبريطانيين المتقدمين ،
القاهرة ، برآ في إقليم البحيرة ، وبحراً في فرع رشيد ، في الوقت الذي
فيه الجنرال مينو وجزء كبير من قواته محصورين في الاسكندرية ، ويؤيد
حصار الفرنسيين في الاسكندرية قدام الانجليز بطلع المد الذي كان يهبط
أبي قير عن بحيرة مريوط ، والذي كانت تسير عليه ترعة الاسكندرية .
ذلك إلى إنقطاع مياه الشرب عن الاسكندرية ، وإلى باغيان مياه بحيرة أبي قير
التي كانت مفتوحة على البحر عند المدية ، على بحيرة مريوط ، وإشغال هذه
المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال بلادنا .
وإن الانجليز ... أطلقوا الحبوس عن المياه السائلة عن البحر الذي منه إلى
الجسر المقطوع ، حتى سالت المياه . وسمت الأراضي المحيطة بالاسكندرية ،
وأغرقت أطيافاً كثيرة ، وبلاداً ومزارع ، وأنهم قعدوا في الأماكن التي يمكن
الفرنسيين المغوذ فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق من كل ناحية ،

٣٣ الزحف وتسلیم القاهرة :

بدأت القوات العثمانية والبريطانية في الزحف جنوباً من رشيد وكانت

في النوازل، فخصبه متمركزة قرب الرحمانية . وثالث : أن قوات الفرنسيين في
الأمرة ، بقيادة النزال بليار ، عاجزة عن إرسال المدد إلى أية معقلاته ، خاصة
إذا النزال لم يكن قد وزع القوات بدنياً عن أن يعمل على تجميعها . وإسقاط
القوات في الجنوب ، وفي الإسكندرية ، إلى أن يرسل لإحدى الكوائف المدد غير القوي
لأنهم قد تم إحصائهم ، ولأنها كانت غير كافية لهذه المهمة ، فانهل إلى إرسال
بعض فرق إلى هناك ، خاصة وأن مركز الرحانية ، مع قوة الاحتياط ، كانت تقوى
وتدفع إرسال عامة الفرنسيين إلى الإسكندرية والقاهرة .

لذلك كان إسقاط القوات البريطانية والفرنسية ، والتي كانت قد سادت في حوض
النيل بعد رشيد مرسى الجنوب ، وفي معسكراتها حتى مدن المنية في النيل ، زاد
على القوات البرية . وبشكل أجبرها على الانسحاب من قوه والانسحاب من
المنية . وتقابلت القواتان عند هذا المعسكر في يوم ١٠ مايو ، ولم يكن هناك
في ذلك يوم أي شيء . وبعد مناورة بسيطة ، انشطر القائد الفرنسي إلى أن ينسحب
البريطانية ، ويتركها بها صنفه المعركة بالإمداد بالذخائر ، ولم يبق في المنية
والبريطانيون هذا الفيلق مع ، واستولوا على المنية الفرنسية . وكان قد مات ٦٣
منهم على نهر النيل عند الدبران ، في أبي شيب ، الأمر الذي كان يدل على بطالة الانجليز
في النزال في معركتهم . ويرى القاسمي ، في رسالته إلى القاهرة بجماعات من الجنود
الفرنسيين ، كما يدل عليها أيضاً بالبريطانيين ، في هذا الواقع . ثم بعد ذلك ،
تجهت القوات الفرنسية المدعومة من الرحمانية إلى القاهرة . ويمكننا أن نقول
بأنه كان كبير نجاحاً ، لأن القوات الفرنسية قد غلبت في ذلك الوقت بسهولة حركتها ،
لأنها لم تكن تتعرض (لم غلبت) إلا في المعارك في الإسكندرية والمنية ، والاشارة
منه على أن في معقلاته الشمالية . أما في طرابلس والجزيرة ، فإنهم قد تمكنوا من
أن يرسل إلى القاهرة ، مع بعض القوات ، إلى أن كان الأمر سيئاً في مصر ،

كانت موجودة في الاسكندرية ، من الخروج من هذه المدينة ، في الوقت الذي
أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم للوصول إلى القاهرة ، ولما بهم في تصفح ثروات
البلدية الفرنسية الثاني المتحصن في هذه المدينة . وفي الوقت الذي أحضر من التوطين
فيه أن يصل جيش يوسف بنيا باننا من مصر إلى مصر ، وبنوياً أو مشايخ القبائل
وكانت القوات العثمانية الزاحفة من مصر إلى مصر ، ويهرب من هذه القوات
ثم بدأت في التحرك من العريش في اتجاه نهر أيربلي ، وبنوياً أو مشايخ القبائل
القاهرة ، وخاصة وأن الفرنسيين اضطروا أمام زحفها إلى إلقاء هوائهم في
والبلييس ، وبنوياً أو مشايخ القبائل ، « إرسلوا إلى القاهرة » .
وعمل جيش يوسف باشا إلى بلييس ، عن الجنرال بليار على الخروج من
القاهرة ومواجهته ، قبل أن تصل القوات البريطانية العثمانية التي كانت تترصد
صوب القاهرة مع فرع رشيد . واعتقد أن في وجهه أن ينزل بهم على يده ،
تلك التي كان الجنرال كليبر قد أنزلها بهم في موقعة عين شمس . وشارك الجنرال بليار
القاهرة ، بعد أن ترك بعض الحاميات فيها ، وفي المنطقة المحيطة بها ، وقبيل ما تم
بعد ذلك من المشرة آلاف جندي الذين كانوا تحت قيادته لملافاة الجيش العثماني
ووصل في يوم ١٦ مايو إلى منتصف المسافة بين الخانكة وبلييس . عند التواجد
التي بدأ فيها الاشتباك بين طلائع التتويين ، وإذا كانت بداية المعركة قد انتهت
تفوق الفرنسيين نسبياً ، إلا أنه سرعان ما ظهر تحول النتيجة بوضوح إلى صالح
العثمانيين . وإلهمزم الفرنسيون ، وإحضروا إلى التراجع صوب القاهرة
من جديد .

وزاد ظهور حرج موقف القوات الفرنسية في القاهرة ، في الوقت الذي
إزداد فيه الضغط عليها . وكان الجنرال بليار قد اتصل بمراد بك في الصعيد ،
وطلب إليه القدوم للوقوف مع الفرنسيين . طبقاً لشروط الاتفاق المقهود بينهما .

وبدأ مراد بك في إعداد قواته والزحف بها من جبال شمالاً ، ولكنه أُلحِقَ
 بالطاعون في موهاج ، ودفن هناك . وحرَمَ الفرنسيون عن المدة التي كان في
 وضع هذا الأمير المملوكي تقديمه لهم . وكانت ضرورة قاصمة للقوات الفرنسية ، في
 الوقت الذي احتاجت فيه إلى مثل هذه المعونة . وناول الفرنسيون أن يعترفوا
 بتأثيره ، عثمان بك الطنبورجي ، أميراً على الصعيد الأعلى ، بنفس الشر والحق الذي رتبها
 مع مراد بك . وأُجِيبَ هذا الأمير المملوكي عن ولائه وولائه باليكه للفرنسيين ؛
 ولكنه أبطأ في حركته ؛ رحيل ربحت كفة البريطانيين والعثمانيين على إمكانية
 الفرنسيين ، رفض عثمان بك تنفيذ إزماعاته تجاه حلفائه ، وإتصل إبراهيم بك ،
 الذي كان قد جاء إلى مصر من جديد مع جيش يوسف ضيا باشا ، أي أنه انضم
 إلى المعسكر العثماني ، بدلاً من بقاءه مع المعسكر الفرنسي .

وكما قامى الفرنسيون من نقص الحلفاء ، وعدم وقوفهم إلى جانبهم . قاموا
 كذلك من إنتشار وباء الطاعون في ذلك الوقت بين صفوفهم . وكان هذا الوباء
 قد أتى بالأمم إلى فتكا سريعاً ، وبخاصة في إقليم الصعيد ، ولكنه وسَّعَ كذاك
 إلى القاهرة ، وأخذ يفتك برجال القوات الفرنسية ، الذين كانوا ينفذون ما بين
 ثلاثين وأربعين يوماً بهذا الوباء . وكان أشدَّ وباء طاعون يحتاج مصر
 منذ سنة ١٧٩١ . وأدى إنتشار هذا الوباء إلى زيادة وقوف الحال . وإلى إشاعة
 بهو يفض من الروح المعنوية ، ولا يساعد على الإستمرار في المقاومة .

وأمام هذا الموقف الصعب ، حاول الجنرال بليار ، أن يثبت صعوداً ،
 وبخاصة أمام المصريين . الذين ثابروا يخشى من قيامهم بالثورة ضد حكمه في
 القاهرة . وجع الديوان ، وأخبرهم بأن الأعداء قد أقربوا عن القاهرة ، وعلموا
 إليهم أن يحافظوا على العهد الذي كانوا قد أعطوه للفريقين . وفرنسيين
 أبناء البلد ، والجمعية بأن يستمرروا في مسكونتهم وشأنهم ، ولا يتركوا بلادهم إلى

العتن والشغب . وهدد في نفس الوقت باستخدام المساعدة منهم ، وولن ، و
 منهم خلاف ذلك نزلت عليهم بالنار ، وأحرقت دورهم ، ونهبت أموالهم ونساءهم
 وبنعت أولادهم وسبيت نساؤهم ، وألزموا بالأموال والعرض التي لا تحصى منهم
 فله رأيتهم ما حصل في الوقائع السابقة ، فاستدروا من ذلك ، فإنهم لا يدرون
 السابقة ، ولا نكلمكم المساعدة لنا ، ولا المناورة لحرب عدونا ، وإنما نأمرهم
 السكون والهدوء لا غير . وأجابوه بالنسيخ والمساعدة في ذلك وأرسلوا
 الأهالي بأنهم قد يسمعون أصوات المنافع من ناحية الجيزة ، فليس لهم
 من ذلك إذ أنه «شك وعيد لبعض الأبرار» . وكان الجنرال الذي كان
 الأعلى بحقيقة الموقف ، ويخشى أكثر من ذلك قبحهم بالثورة ضد المصريين ،
 وفي أثناء ذلك الوقت بلغت عاتق قوات يوسف حيا بالنا إلى قريب ،
 وكان مع السدر الأعظم وزير خارجية انجوية العثمانية ، وعدد من كبار
 الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء الممالك المصرية . أما القوادى
 فإنها تقدمت بقيادة الجنرال عثمانسون إلى إسكندرية ، وبعثت
 سفي الجيزة ، وكان هذا الجنرال الإنجليز قد سار ببطء ، حتى
 وفي نفس الوقت الذي يصل فيه بجيش يوسف حيا بالنا من الشام ،
 كذلك يمر في ليلة البريطانية التي أدارت في الهند ، والتي كان
 القضاة ، ونسب في وادي النيل شمالا بحرب القاهرة ، ويمنع
 أولى كتاب هذه الحملة ، التي كانت قد نزلت في السويس ،
 بحرب القاهرة . وهكذا التقي في البر الغربي الجيشين
 قوا من الاسكندرية ورشيد والسويس ، فمضى الجيش
 حيا بالنا في البر الشرقى . وبلغ مجموع جنودنا

وكان هذا رأي الأخير هو رأي العراقيين ، ورأى أنتمسار الجلاء عن مصر ،
 كانوا هم الأغلبية . وهكذا جاءت قرارات المجلس الذي في سويسرا في ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥
 من أساس الجلاء عن مصر . وفي الوقت الذي كانت فيه القوي الثلاثية
 في باريس تباينوا على رسم دول القارة ، في يوم ٢٢ من شهر يونيو سنة ١٨١٤ ، في ملان ، في
 القريباتيين ، عند وادي نهر الجبل إلى الشمال من ميلان ، في مؤتمر السلام ، في القريباتيين ،
 على أن تكون الدولتين مصر و سوريا تحت حكم آل عثمان ، في مؤتمر السلام ، في القريباتيين ،
 بالاعتماد على القوي الثلاثية ، وفي اليوم التالي بدأت الحوادث من بين الطرفين في القريباتيين ،
 و بعد ذلك من بين مصر و سوريا ، في القريباتيين ، بالاعتماد على القوي الثلاثية ،
 و من قوائم القوي الثلاثية .

و بعد إتمام هذه المفاوضات لمدة أربعة أيام ، و انتهت بالإتفاق على جلاء
 القوي الثلاثية عن مصر . و نصحت هذه الاتفاقية على إتمامها على القوي الثلاثية
 البرية و البحرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بلهار من القادسية ، و المناطق المحيطة
 بها ، و بطلانها من كل موقع تحتله عن مصر ، وأن يكون هذا الجلاء بأسلحتهم
 وأمتعتهم ، و بقاءهم و ذخائرهم ، بطريق فرج رشيد ، ثم يبعثون من رئيسية
 و أبي قير ، و في مدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية ،
 إلى فرنسا ، و على أربعة الخلفاء . و تذهب قوات الجيش العثماني و الجيش الاتي باليه
 بتفويض السفين اللازمة لنقل الجنود ، و أمتعتهم و بقاءهم ، و بأن ترافقهم في مراكب
 إنسحابهم بعض كتائب الجيش العثماني و الجيش البريطاني ، لتقديم المأوى اللازم
 للجنود . و كان هذا الاتفاق يسري كذلك على الموظفين المسلمين الموجودين مع
 الحملة ، و كذلك على أعضاء لجنة العلوم و الفنون ، و بشكل يحملهم يتمتعون بالازاي التي منعت
 للمصريين ، و يعلمهم الحق في أن يحملوا معهم أوراقهم الخاصة والمستندات و الوثائق الخاصة
 بهم . و نصت إحدى المقررات على أنه يجوز لأي مصري أن يرافق الجيش المصري

بند جلالة عن مصر ، دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو اضطهاد أسرته وذويه ، كما لا يجوز إيذاء أى مصرى يكون قد أظهر ولائه للقوات الفرنسية وقت احتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو فى الاسكندرية حتى يقبلها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه فى هذه المدينة . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام العثمانى ، والناى العام البريطانى ، فى اليوم التالى . ولا شك فى أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة فى تاريخ الفرنسيين فى مصر ، وفى تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح . ولقد قابل المصريون أبناء الصلح باهتمام كبير . وقام الفرنسيون بالإفراج عن الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين فى القلعة ، وبقية المعتقلين من الملاحين والعرب . واستمدت القوات الفرنسية للجلاء عن القاهرة ، وأخذت فى نقل مهماتها من القلعة وبقية المواقع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان فى يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنبأ الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبع منشورات عن المواد الحاسمة بعدم إيذاء المصريين الذين كانوا قد أظهر وأولادهم للقوات الفرنسية ، وألسقوها فى الشوارع والحارات . وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح . وكانت هذه هى آخر جلسة للديوان . وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية فى القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاهم فيها بقبول الصلح المصرى ، وبإبنته منها ، وأنه قد عزى السيدء نفيسة فى زواجهها مراد بك ،

وأعرب عن تمنياته لمصر والمصريين . واقتدأ عرب الفرنسيون من أهلهم في أن يكون
قراءتهم لمصر مؤقتاً ، وفي أن تعلم الدولة العثمانية بأمر بريطانيا كانت تهدف للسيطرة
على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم . وباتت جدسة الوداد .
واقف شعر المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من غزاهم كتبهم ،
رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر لله وحده ، والملك له ، وهو الذي يملككم .
صنه من يشاء . وإنفذ الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير
يوسف باشا ، الذي يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القاديين معه أينما من
أعيان دولتهم ، والأهراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب في الصباح ،
فموقوا لبعث الديوان . وأما الشيخ السادات ، فإنه خرج للسلام من أول النار ...
فلما وصلوا إلى العرضي ، سلموا على إبراهيم بك ، وتوجه معهم إلى الوزير .
فلما وصلوا إلى الصيوان ، أمرهم برفع الطيلسان التي على أكتافهم ، وتقدموا للسلام
عليه ، فلم يقيم أقدمهم ، فجلسوا ساعة لطيفة . وخرجوا من عنده ، وسلموا
أيضاً على محمد باشا المهر وف بآبي مرق ، وعلى المحروقي والمسيد عمر .
وباتوا تلك الليلة بالعرضي ، ثم عادوا إلى بيوتهم (وفي ثاني يوم) عدوا إلى
الغربي ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم . (١) اقتدأ تغير الموقف .
وتغيرت السلطة ، وجاء بحكام جدد .

أما الأقباط ، فإن إبراهيم بك قد أرسل أماناً لكبرائهم ، فخرجوا كذلك ،
وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . وأما يعقوب فإنه خرج بمتاعه وعازقه ،
وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإسحق .
وإجمعت نساؤهم وأهلهم ، وذهبوا إلى قائم مقام ، وبكوا وولولوا ، وترجوه
في إبقائهم عند عيالهم وأولادهم ، فإنهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

وبناء وسماخ ، وغير ذلك . فوعدهم أنه يرسل إلى يديهم أنه لا يقهر منهم من لا يريد الذهاب والسفر معه . (١)

وحق القوات الفرنسية في القاهرة ، فانها قد اعتزفت بالموافقة الجديدة ، وخرج الجنرال بلانر بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار الفرنسيين ، وتوجهوا إلى مكان الجيش الثاني ، وقابلوا الزمر ، فخلع عليهم ، وكساهم فراوى معور وريهموا ، (١)

وبدأ الفرنسيون في الجلاء عن القاهرة ، وانتقلوا إلى الروضة والجيزة بأمتعتهم . وسعدتهم جماعة كبيرة من الأقباط وتجار الأفرنج ، وحقق بعض المسلمين الذين كانوا قد تدخلوا معهم ، وخشوا من التخليف ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس الأثمان . وقام العلماء بفتح الجوامع الأزهر ، وأمرؤا بسكنه وتنظيفه ، بعد أن طال إغلاقه . وانسحب الفرنسيون ليلا من القاهرة ، وأصبح الأعلى ولم يجدوهم في الشوارع .

وبدأت القوات العثمانية في دخول القاهرة « ففرح الناس كمادتهم بالقادمين . وظنوا بهم الخير ، وصاروا يلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون بقدرتهم ، والنساء يلقن بالستين من الطقيان وفي الأسواق ، وقام الناس بجلبه وعصا ، وتجمع الصغار والاطفال كمادتهم ، ورفعوا أصواتهم بقولهم نصر الله السلطان » . (٣) وكانت قوات العثمانيين قد دخلت من أسد الأجزاء المحطمة من السور ، وكان باب الفتوح في ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . فلما تضحى النهار ، حضر في قول ، وفتح باب النصر والعدوى ، وأجلس بها جماعة من اليتمكجيرة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٧ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

ودخل الكثير من المساكر مائة وركبانا، أجناساً مختلفة، وشدولت باريس
الينكهرية، وطافوا بالأسواق، ووشعوا نساناتهم وزنسكهم على القهساور،
والحوانيت، والحامات، فامتعض أهل الأسواق من ذلك. ركض السليز والهم
والسمن والشيوخ بالأسواق، وتواجدت البضائع، وإنهلت الأموال، وكثرت
الفاكمة... وتماطى بيع غالبها البزك والارنود، فكانوا يتلقون بنسبها من
الفلاحين بالبسر والبر، ويشترونها منهم بالأسعار الرخيصة، ويبيعونها على أهل المدينة
وبولاق وبأغلي الأثمان، (١) لقد عادت القاهرة سيرتها الأولى، برتاد إليها
الانكشارية، دون أن يتغيروا، رغم تغير الأوضاع.

وقبيل الظهر، وكان يوم الجمعة، ظهرت في شوارع القاهرة بعض وحدات من
الجنود والاعوات، سارت لفتح المطرين لخمرة يوسف باشا، الصدر الأعظم، التي
شرق من وسط المدينة، وتوجه إلى المسجد الحسيني، فصلى فيه الجمعة، وزار
المشهد الحسيني، وبعد زيارته للشيخ السادات، زار الجامع الأزهر، وأنهم
على خدامه وخدام المسجد الحسيني. وكثرت أصوات المدافع تدوي من كل مكان،
من معسكر البشايين، ومن القلعة فوق الجبل. لقد عادت القاهرة إلى يدى غواهم
الدولة العثمانية. ودخل يوسف باشا إلى القاهرة رسمياً بعد ذلك بأربعة أيام،
وفي استعراض حافل، تجسست الأهالي من كل الطوائف للفرجة عليه، وأخذوا في
استعمار الدور المظلة على الشارع الذي سيصر منه بأغلي الأثمان. وجلس الأماشي
على السقائف والحوانيت، واستمر الموكب في سيره من الصباح إلى قرب الظهر.
وكان استعراضاً كبيراً سارت فيه الفرق العثمانية المختلفة من الارنود والانكشارية
والمساكر الشامية، وأمراء مصر، وقوات المغاربة، وقوات البحرية أو
القليوبجية، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارنود، وإبراهيم باشا والي حلب،

(١) الجبر، ج ٣، ص ١٨٧.

وتمد يائما إلى مصر ، وكذلك نائب الدولة ، وكبار الأغنياء ، وكانت
تصحبهم الطبول والنقازات ، كما اشترك فيه النساء والمشايع والبرابيش .
وعمارية يمدف باشا ومو يرتدى كرك مصوف منبسا في « طرز » وعلى رأسه
شالنج بنسوص الماس ، وإلى جواره من ينثر دراهم العضة التي ضربت في
إتابلول على المتفرجين (١) وسارت بعده في الموكب فرقة الموسيقي العسكرية
التركية . وبعدها المدافع ، وسربات الذخائر . وكان يرمي رشمووداً ، وعيداً
كبيراً . ضربت فيه المدافع ، ونقلت المنارات موقدة ببيعة ليالى متواليات .
وبالق الجبرتي على ذلك العيد بجمداثة على هذه النعمة ، وبرجاء توفيقه
أولى الأمر لما فيه الخير والعدل ، وعديهم إلى الصراط المستقيم .

٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التي خرجت من القاهرة يقرب من ١٣,٠٠٠
بعضهم ، كان ٥,٠٠٠ منهم صالحين للقتال ، أما الباقون فكانوا من المرضى
والموظفين المدنيين . وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة في مصر
تقريباً ، أما النصف الآخر فكان موجوداً في الاسكندرية ، مع الجنرال مينو ،
ومحصوراً في هذا الميناء ، عن طريق البر وطريق البحر .

وكانت القوات البريطانية الرئيسية القائمة في القاهرة الزيادة بتييزة
لوصول المدد ، وبخاصة بعد تسليم القاهرة ، ولكن الجنرال مينو اتخذ موقف
المناد . بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار في القاهرة ، وثار غضبه ، ونشر بلاعا
على الجنود حمل فيه على الجنرال بليار حملة شعواء ، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية في
٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريطاً في الشرف للمصري ، وأرسل
تقريراً إلى بونابرت في فرنسا ، يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٨٩ .

والذين يمينو إنهم يظرو ، بعد خمسين يوماً من تسليم القلاع ، إلى التسليم في الإسكندرية ، وبشروط كانت أمراً من تلك التي كان الجنرال بليار قد وافق عليها .

شدد البريطانيون والفرنسيون الحصار على الإسكندرية ، وإلتفتوا من ناحية ناحية الغرب ، وإلتفتوا طابعية الهجوم في ٢٢ أغسطس ، ثم دخلت بعض السفن البريطانية إلى الميناء الغربية ، وتمكن الحصار على المدينة . وتقدمت القوات البريطانية من الهجوم شرقاً صوب الإسكندرية ، وإحتلت طابعية المصرية بعد معركة صغيرة . كج إحتلت مزاريس الفرنسيين التي كانت موجودة إلى شرق المدينة في مناطق المراس ، والورديان ، أي منطقة الحرس . وأصبح الفرنسيون يسيطرون على المدينة وأبراجها . وسامت أسوار الجيش الفرنسي في الإسكندرية ، وتمكنت بمخزونه الأضرار ، وتمت لديهم القوات ، من إحتلال ما أكل سليم السور ، المزيانة ، ولم يبق سلاح للقناصين بين رينال وهذا الجيش أكثر من ٧٠٠ جندي . ونظرت بين فواد الجيش مركبة لإتخاذ قرار بشأن ضرورة الإبقاء عن الإسكندرية . وكانت زوجة الجنرال مينو المصرية قد وصلت مع ابنها إلى زوجها في الإسكندرية ، الأمر الذي ساعد الجنرال مينو على أن ينظر إلى خلافه بخصوصه نظرة أكثر إنسانية .

وفي يوم ٢٦ أغسطس . أرسل الجنرال مينو لإثنين من ياورائه إلى الجنرال تشينسون يطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام ، حتى بعد طلب التسليم . ووافق الجنرال الإنجليزي على ذلك . وجمع الجنرال مينو مجلساً عربياً لإتخاذ قرار عام ، وذلك يوم ٢٨ أغسطس . وتداول هذا المجلس في الأمر ، ثم إستقر رأيه على أن الحالة لا تسمح باستمرار الدفاع عن الإسكندرية ، وعلى تكليف الجنرال مينو بالمساعدة مع قوات الجيوش البريطانية والعثمانية من أجل جلاء الجيش الفرنسي

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الاتفاق مشرفة لرجال الجيش ومن يتبعه .
وأخذ القواد في وضع شروط الجلاء ، ولكنهم لم يوافقوا فيما بينهم . ولما انتهى
يوم الثالث أيام المتفق عليها لتقديم طلب الجلاء . ومدت المملة إلى سببحة يوم
٣٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولكن الجنرال هتشمنسون أرسل
إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية في يوم ٣١ أغسطس
سنة ١٨٠١ . ووقع عليهم كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني
في البحر المتوسط ، والجنرال هتشمنسون القائد العام للحملة البريطانية على
مصر ، وعيسى باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، والجنرال عينو . ونصت
عنه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية في مدة عشرة أيام ،
وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ،
وسلحهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقي مدفعيةهم
وشنبريتهم ، ثم تقلهم السفن إلى إحدى الموانئ الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء المجمع
العلمي ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرائط والرسوم والمخطوطات
التي جمعوها من مصر إلى قواد البريطانيين والعثمانيين . ووصلت أنباء عقد هذه
الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون إبتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٠١ في تسليم قلاع المدينة
واسمها محكماتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التي كانت في الميناء . ثم جاء دور تسليم
مقتنيات أعضاء المجمع العلمي ، ولكن العلماء احتجوا على حرمانهم ثمره أبحاثهم
واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطاني طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على
ضرورة الامتناع عن تسليمها ، وأنذروه باحراقها ، وألقوا عليه تهمة حرمان
العلم من هذه النفائس ، وفي حالة اصراره على طلبه . وأمام هذا التهديد ، اضطر
القائد البريطاني إلى التنازل عن تنفيذ هذا الشرط ، وترك لهم مقتنياتهم ، وإن

الفصل العشرون

نتائج الحملة على مصر

كان مجيء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، وهو في مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصري عموماً ، في قيمه ونظمه ، التي كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملاً خارجياً له خصائصه وبمزاياه وفاعليته ، وبشكل جمل من إضطدامه بالنظم السائدة ، وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لوعيهم أنتمياط جديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمي ، والعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر تحمل مشروعات معينة ، فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن ما يهنا بالدرجة الأولى هو نتائج مجيء الحملة على مصر ، وتأثيرها في هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية في أوروبا وفي العالم . فما هي نتائج الحملة ، على مصر ، في هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الاجتماعي الاقتصادي لمصر في هذه الفترة . وبتركيزنا البحث في هذا القطاع ، مادامنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية في ضوء جديد .

١ - النتائج العسكرية :

يردّد كثير من المؤرخين شجاراً جديداً ، يتلخص في أن الحملة الفرنسية على

مصر قد نشأت في تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الشعار يعتبر حجة بالانحياز
لسياسة حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ،
والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترتكز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها
في الشرق . ونهرف أن الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبي قير
البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت في نهاية الأمر إلى
الجلود عن مصر ، أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعتته لها حكومة
الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح
نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية
العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إليها
تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية ، وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها
كانت ضعيفة ، وقلت درجة انضباطها ، وكاد تنذليها يتحول إلى ما يشبه الفوضى .
وكانت هذه الأوجاقات تعجز جزئياً لايتجزأ عن قوات الدولة العثمانية ، وإن
كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، تجند قواتها من الشوام والمنازلة ، أو
من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من
الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخسارج ، ويضع
المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أساءها
الضعف ، نتيجة لقلة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم
في هذا المورد المماليك ، وبخاصة بعد حركة علي بك الكبير ، منسأ بمماليك
مصر من الشعور بالقوة ، الأس الذي قد يدفع بهم إلى محاولة الاستقلال بمصر
من جديد . وكانت آلة الحروب تدفع ريمال الأوجاقات ، وكذلك قوات
المماليك ، إلى الانشغال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالضاربة والزراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وشت
بجىء الحلة الفرنسية إليها كانت تفتقر إلى التنظيم ، وتفتقر إلى حسن التدريب .
أما من ناحية السلاح ، فإن المدفعية كانت قد أسسها الضعف ، وتحتوى من
سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعى ؛
يعتبر من وحدات المدفعية في مصر على المراتى والشور ، وتركزت بشكل خاص
في أطراف البلاد والقلاع ، وأصبحت تولى فورتاتها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن
تستخدم لمراقبة الأعداء الخارجيين ، ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن تحصل
على تدريب هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، وانهم توجروا
الآن إلى في عهد ابن الدولة . فتحويلات المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى
الأسلحة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة
إلى غيرها . ولا شك في أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق
العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء في البلقان ، أو في منطقة أرمينيا ،
وعلى سبيل المثال ، وبشكل يجعل المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء
من حيث قوة الفخار ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة في
البلد تدرج للاحتفالات وتأدية النسخة ، والمدفع الإفرار في شهر رمضان المنظم ،
أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية المدفعية أما من ناحية
المساة ، فإن الأوجاعات كانت تحتاج إلى تدريب ، وإلى تنظيم ، وإلى إمداد تسليح .
وكانت الجنادى والقرابينات التي يستخدمها المشاة ، أو البنادق ، متخلفة عن غيرها
في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فإنهم كانوا يمتازون بالشجاعة
والأقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل يجعل منهم السلاح
الوحيد الذي كانت له فاعلية وسهولة حركة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفي هذا
النطاق تفوق المماليك على العثمانيين ، كما تفوق العثمانيون على المماليك في فاعلية كبرى .

وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

ولأول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة عدو يهاجمها ، واضطرت الى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت هذه هي الصدمة العنيفة التي هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأوسلتها الى الهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فلها كانت هريئة ، ان لم تكن جهالة ، وهزيمة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر المسئولون عن مصر غروراً وتعاليماً ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفةهم بقوة العدو ، بل كانت نعمة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل ينظر سلسلة طويلة من الانهزام والجهل ، في ميدان تفحصهم ، أى في ميدان الحرب . ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالاستعداد ، فإن القيادة قد اضطرت الى أن تلتجئ ، وفي آخر وقت ، لقوات العربان والاهالي ، وبدون أى تنظيم ولا تدريب ، لكي تجمعهم ، وتقف بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ولمعرفة أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية قد وصلت الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ وإنما مراد بك بتجميع قواته وتصنيفها في خطط طويلة تمتد من إعباء حتى الأهرام ، وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى البحيرة ، أو يحاول منعهم من الوصول الى شاطئ النيل ؛ وكان من الأجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ويحاول إغراق سفنهم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفل انفسه على الأهل بالوحدات المخصصة سليمة ، أي وحدات الفرسان والمدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند باريس ، أو عند الصالحية ، وإنتهت هذه المعركة بضحايا جسيمة كبير من قوة الفرنسيين ، وبضياع كل المدفعية .

بأن هناك انقسام في القيادة ، لا على أساس التقسيم ، ولكن على أساس الأشخاص : فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ، ولا شك في أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأنهم من مسألة الدفاع عن البلاد ، وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة ، وتركوا بنفس الطريقة التي قاموا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية . بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجبه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأنتمت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام الداخلي الذي سيطر على قيادة القوات الموجودة في مصر . كما أدت المعارك إلى إسماء ، هذه الثغرات ، وتفرق المشاة . وفقدان المدفعية ، وإضعاف العرشان إلى أنه بعد ، أدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفسار الكبير بين تنظيم القوات العثمانية المملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هبة هذه القوات العسكرية العثمانية والمملوكية في نظر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف في وجه المتمدن ، وانتقدتهم العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتسليح ، الذي استخدموه في معاركهم . وكانت هذه هي النتيجة الأولى التي ترتبت عسكرياً على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر . أنه إنزال ضربة شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تبيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا في أمر إرسال الحملات المشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية . ولكن هذه العملية منتهكة الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، فهو شكل عربي وليدة ، تشترك فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات الفرنسية . الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، ليس بيننا على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها متواجزة ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة العثمانية أن تعوض ما فقدته قواتها البحرية الموجودة في مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولعلها عملت في نفس الوقت على عدم تزويد البسكوات المالية بالعناصر الصالحة لتكوين فرق محاربة . وهذا التنافس العثماني المملوكي ، أو هذا التناقض ، أدى إلى زيادة صعبات مركز كل من العثمانيين والمماليك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة بين العرب في المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . فالدولة الفرنسية ، إلا أنها قد أسطحت نتائج سامة بالنسبة لتسليح القوات العسكرية الموجودة في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمسك في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البسكوات المالية . وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه الممارك ، وقيموا من إشترك فيها ، بطريقة مبسطة . ، فتكون الحزائم التي نزلت بالقوات العثمانية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي استدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانسكشارية ، حتى تتمكن من إصباح قواتها المسلحة ، الأمر الذي ستتم

مرا. إذ في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لـ مصر ، فإن
هذه النتائج العسكرية ستعكس في شكل نتائج سياسية . فيما بين العثمانيين والمصريين ،
ويحل موقف المصريين تجاه المالك .

١ - النتائج الاقتصادية :

وإن تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية .
فإن أن يمس الحملة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطاني بفرض
الحصار على السويس ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة
بها نالة من ناحية البحر ، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة
بشرط تأجيل . وإن كانت هذه المبادلات البرية قد لم تنفذت في قيمتها كذلك بدرجة
موسومة نتيجة لتغيير الوضعية العامة في البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية .
ولذلك في أوقات هذا المأزق تدأثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش في أزمة
ساعة ، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

يُمكن الفرنسيون قد ينظروا إلى مصر ، وهم يحملون بثرواتها ، وبالاعتماد
الكثيرة التي سيحصلون عليها من البلاد . وجاء إنفصال الحملة عن فرنسا ، بعد
فترة قصيرة من الزوال ، مما أدى إلى ضرورة الحصول على سبلهم
من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب
والأتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الإنفاق على نفسها . ومع إستمرار الحملة في
مصر ، زاد احتياجها للأموال . وزاد إحتياجها إلى إلتياز كل فرصة لهم
الأتاوات . وكانت الثورات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم
غرامات عربية جديدة على الأهالي . وقد أدى ذلك ، سياسياً ، إلى تدهور التجار
والملك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقابل
سيولة رأس المال المورود في أيدي التجار ، ونمو الأهلالي من إلتيازهم

من أموال ، الأمر الذي انتهى إلى ركوب الأموال ، أي إلى ضائقة مالية يقاسى منها كل المصريين .

وكانت الحياة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمركزت في بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الاقتصادي الإقطاعي ، رغم ذلك بقيت أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أي الطبقة الرأسمالية . وكان يعيش في فرنسا الماعز ، ويرسم لها القوى التي كان من الواجب عليها أن تعادىها . والتبرؤ الذي كان عليها أن تتمايش معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تقوم بهدنة إستغلالها . وفي هذا النطاق ، نجد أن الحياة الفرنسية قد نظرت إلى الماعز كقوة عداء ، وهو عداء حقيقي ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أثبتت أنطباعهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعي ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إلزامياً ، عن قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالي ، الذي تسود فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحملة الفرنسية على أن تحول نفوسها في مصر عن طريق الضرائب . وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفي شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب في أسسه من نظام التحويل الرأسمالي ؛ وإن كانت قد لم تنتهت ببعث الأساس السابقة ، واستعانت كذلك ببعض العناصر المملوكية . وفي هذا التمسك نجد أن الجنرال مينو قد فكر في ضرورة وضع نظام ضرائبي يهدد للبلاد ، ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزينة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام . ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم في أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الاقتصادي ، وتؤدي بالتالي إلى إضعاف نفوذ السادة في مناطق الإنتاج الزراعي ، وإلى التمسك على ممتلكاتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن بحىء ٣٦.٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق نصرتا جديدة . لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والاقباط ، إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر والقهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطورا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءا من رأسمال المصريين المسائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادي ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإلى ارتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى انخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهي حركة ستبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التي ستشهدها مصر في تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضحة في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بتسليحة جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والخيول ، التي أعجب بها الفرنسيون ، أو استخدموها وسيلة للتسليحة بدلا من المال في شوارع القاهرة .

واقعة شهر المصريون بشراهية الفرنسيين في جمع الأموال منهم ، الأمر الذي أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبي . ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة على الحكم الأجنبي ، وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الثائرين . وهذا الضغط الفرنسي من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكلفوا

الأمم ، وقال لهم ، ونام بتنفيذ ما أسباه بعض المؤرخين بسياسته الإسلامية الوطنية .
فيقول الجنرال بونايرت إعتيافاً بالاستعمال بالأعياد الوطنية ، أو الأعياد
الوطنية . من الاستعمال بالمولد النبوي ، وبشهر رمضان ، وبغيتار النيل ،
أو بغيره أو غيره ، شديدة باحترام جنود الحيلة لعادات الأمم ، وقال لهم . وكان
في ذلك زمان الجنرال بونايرت للشماع والعلماء في الديوان أنراً كبيراً في هذا المجال .
في ذلك زمان ، قال الجنرال بونايرت أن الغربيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات
الأمم ، بل حاولوا أن يظهروا الوثنيين أنهم يشاركونهم في عاداتهم
التي هي من طبيعة عامة حاول الجنرال بونايرت بها أن يدعمه ، فذهب في البلاد
في ذكر الملة الغربية كانت تحمل مجتمعاً يختلف إلى عدد كبير من المجتمع
الذي في تلك البلاد ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث
الدين ، وما لا يفرق على كونها ملّة عسكريّة ، لها وضعيتها الخاصة ، كمجتمع
في تلك البلاد ، التي تؤدي بالتالي إلى ظهور السلطات الإدارية
فيها ، منهم من كان من المجتمع الذي ذكرنا أنهم يحدون ، ومنهم من كان
من المجتمع ، من حيث الإدارة والمالية والسياسة ، التي تدير الحياة
فيها ، في تلك البلاد ، في تلك البلاد ، وقال لهم . وهذا ما ذكرنا
في هذا المجال ، من هذه النواحي ، في هذا المجال ، في هذا المجال .

الجنرال بونايرت ، هم أبواب الحساوية ، والأزقة ، في كل يوم
التي في الحركة في القلعة ، كما أمر ، في ضرورة تنفيذ الشوارع ، ورشها ،
والمنشآت الأخرى ، ووضع نظاماً لا غنى الموتى في أماكن مخصوصة لهم بعيدة عن
المدن . في ذلك أمام المصريين في أول الأمر ، في ذلك .
المدن ، وإن كانت هذه القارات باعتبارها أساساً ضرورية لتنظيمات اجتماعية هي

وشهدت القاهرة أنواعاً عديدة من النشاط، مثل خروج الرجال مع السيدات ،
المتنزه ، وكذلك إنشاء المطاعم ، وظهور الشراب ، وكانت هذه الانماط من النشاط
الاجتماعى غير معروفة لدى المصريين ، وانظروا إليها أنها طائفة ، وانظروا إليها
على أنها تحمل من سوء أكثر مما تحمل من الخير . وإن كانت تمثل تطوراً ، حتى وإن
كان ذليلاً ، على مجتمع القاهرة .

أما عن علاقة الرجال بالسيدات ، فإنها كانت جانباً شاملاً يمثل علامة من علامات
بالنسبة لمجتمع شرق إسلامى . وبعد أن كانت قوات الحماية الفرنسية تترجم
مشاعر المصريين ، جاءت الاحتفالات تكاملاً ، وظهر فيها محوراً فرنسيين .
وساعد التطور الذى أصاب العلاقة الموجودة بين الواس والجنس ، وبخاصة بعد
ثورة القاهرة ، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم ، كمتحررين في هذا النطاق ،
وكثيرات إحتلال لا تأبه كثيراً بمشاعرنا . فاشبهوا بها . وأخذ الفرنسيون يتنزهون
في القوارب في النيل ، ومهيم السيدات . ويخونون ويخونون . وظهور الفرنسيون
إلى ذلك على أنه فجور وعش . وأدى الإحتلال الأجنبي إلى إفساد عاداتنا
من النساء المسافرات وبنات المصريين . الذى نرى مع هذه الإحتلال . وبخاصة
لم تشهد القاهرة من قبل . نتيجة للحماية هذه قوات الإحتلال . بالنسبة للسيدات
القاهرة في ذلك الوقت . وكان من جراء هذه المواقف أن الفرنسيين انزعجوا
بعض مشاعر القاهرة بعد إحتلال الشرف فيها . وإحتلوا بيوت النساء الصالحات ،
كعملية انتقام من الشرف . وكانت هذه الظاهرة الاجتماعية ، التى تعدت نيتنا لأن
إحتلال ، ولاية مدينة ، تمثل عسكرة ، وبمرحاً تبعاً في نفوس المصريين .
وكانت شاملاً يساعد على زيادة تمسك المصريين بمبادئهم وتقاليدهم ، وزيادة
إصرارهم على رد الأمانة ، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلاد ،
وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف ، وإنهكوا الحرمات ، وأفسدوا القيم .

وإن ذلك فإن الصدمة التي أصيبتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصري ، كاستيحاء
نهب في إسلامي ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تمسك المصريين بهادتهم وثقافتهم ؛
وتمسكهم بشرفهم كسلح من الأسلحة التي يحافظون بها على شخصيتهم وعلى
مبادئهم . هذا من حيث المبادئ والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية البنيان الاجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى
مصر قد أزل حصرية قوة بالبطاقات الحاكمة . وبشكل يقلل من الضغط الموجود
على الطبقات الحاكمة . ولذا تنفت، أهمية الطبقة الثمانية الحاكمة بمجرد دخول
القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى التناهي التركي ، فإنه استبدل في أول فرصة
بقاضى فساد من المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانهم الاجتماعي قد
ضعفت بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق استغلالهم ، ونتيجة
لضياع جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان الماليك قد واصلوا الكفاح من أجل
بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمهارة ، ونتيجة لعدم تمكنهم
من الاستمرار في تجديدها . وانقسم الماليك إلى مجموعتين ، اضطرت إحداها إلى
الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ،
اضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام
ضغط الفرنسيين ، وينتهي الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع
الفرنسيين . وكان هذا تغييرا واضحا بالنسبة للمستوى الاجتماعي الذي عاشه
الماليك ، وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للنخبة الذي ساروا عليه في النصف الثاني
من القرن الثامن عشر ، أي قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وهو الخط
الذي كانت تتمثل في ازدياد سلطة الماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق
يؤدي إلى استثمارهم بالسلطة في مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما
ملاحقين بالعثمانيين ، أو محبطين بالفرنسيين . ونحن نلاحظ الحملة الفرنسية على

مصر ، سببهم إجهاد ثالث بين المماليك ، بتدخل في ضرورة استعادة السلطة الشعبية التي كانت لهم في البلاد ، ويحاول الأعداء إلى إغتيالنا للوصول إلى هذا الهدف .
أما أن المماليك قد انقسموا إلى أنفهم إلى ثلاث ، إجماعاً ، ورأى سببهم من قيسيين
وآخرين المتأرجحين . حيث أن كانت إجماعهم رائد في مصر ، وعلى المماليك .
أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تشتغل على السلب والمسايق والتجارة .
وهي الطبقة التي كانت تنامر في عهد العثمانيين المماليك ، فإياها ستمركز في الديار ،
وسببهم بأن الفرعانيين يستشيرونها فيما يتعلق بإدارة البلاد . كما أن أسوأ
التجار سترفع في وجه الظلم ونشد الترامات والاتاوات ، وسيدعاهم هذه الترامات
في قيادة الثورة وفي الاتفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية
لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النمو في وقت الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولكن
المقومات الذهنية لهذه الطبقة تزايدت ، وفي تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى
حساب الطبقة العليا التي قلت عيبتها وضعفت سلطتها في البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها
هي التي عذمت ، أكثر من غيرها ، وهي التي دفعت ثمن العساكر الحربية ،
ودفعت القيمة الفعلية الترامات والاتاوات ، وهي التي كانت وقوداً لنيران
الثورة ، ومادة أسارية للتجارة في الاتايم . ودفعت ذلك ثمناً لكونها جزءاً
لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسي الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب
خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء كانت من الطبقة الوسطى في القاهرة ،
أو من المماليك وبعض العثمانيين في الأقاليم ، وبذلك ، دون أن تربط من ذلك
نتيجة سوى غرض المحتلين الأجانب ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم
تكن هذه الإدارة الاجتماعية أية تظاهرات ، أو أية أهداف الوصول إلى السلطة ،
بل كانت من أجلها من أجل بقاءها . ولم تكن التظاهرات من أجلها

ننظر إلى ما هو أبعد من هذه المعركة . وكان أبناء الطبقات المميزة لا يرضون
بوحشية ... إلى السلطة . وستمحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تصل إلى
البلطة ، وإلى الشهور بالمصالح ، وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جملتها
تحرار ، ولو على أسس مشوية ، وبعد عتير طويلا من النوم والنعاس .
ولا شأن في هذا التأثير الذي أصاب البيان الاجتماعي في الفترة القصيرة التي
أنتزها هذه الحملة في البلاد ، سيكون له نتائج واضحة في الفترة التالية لخروج
الفرنسيين من مصر . ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحملة الفرنسية
قد عزت المنهج المعاصر من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات
اجتماعية هامة في الفترة التالية .

٤ - النتائج السياسية :

كانت الحملة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظاهرا من النتائج الاقتصادية
والاجتماعية . ويمكننا تقسيم النتائج في هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالتحال
السياسي الداخلي ، والثاني يتعلق بالمجال السياسي الداخلي .
أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم
في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر في
الجيالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمشرية . فظهرت أهمية مصر على أنها مركز
عام ، وبذلك إنصال ، أو فوق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ،
ويمكن أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له
قيمة بالنسبة لتصريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج
إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر ، وأهمية المنطقة
المصرية ، ولانقسام القوى التي كانت تسيطر عليها . وكل هذه التغيرات
سوريا ، وبشكل حواسه ، أنظار الدول الأوروبية إليها . وسرعان ما ظهرت أهمية

على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها ، ووربع ذلك الى أنها قد إسهلت مساهمة
في بجيتها لمصر بمجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة التعاون والفنون ، ثم قامت
بإشياء الجميع العلمي في القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قصر الوقت الذي
أقضته الحيلة في مصر ، ورغم الصعوبات التي إعترضت طريقها وكانت
العملية للعملية الفرنسية هي أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضاري بين
وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت في فرنسا . بأمر من الحكومة
الإدارة ، في وقت الاستعداد لإرسال الحملة إلى مصر . واشتملت على
على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات الممثلة بالدراسات المتقدمة
بما وراء البحار . فضمنت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الرياضيات ، وعلماء
الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعددا من المماريين ، ومن مهندسي
الطرق والسكك الحديدية ، ومن مهندسي الصناعة ، ومهندسي السفن والخدمة البحرية ،
وهذا عاشر على عدد من المتخصصين في علوم الأحياء ، من سبورتس وبيولوجيا
الإنسان ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، والآداب
الفنانين ، والرسمين ، والرسامين ، وبعض المسئولين عن الشؤون
المستشرفين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عضدتها الى مصر ، فذات الخريف انقسمت الى قسمين :
 وقسم آخر منهم في مالطة ، وعضو الى مصر ١٧٦ عالماً منهم .
 وقسمت لجنة العلوم والفنون الى ثلاث اقسام : الاول هو القاهرة ، والثاني
 في الاسكندرية ، والثالث في رشيد . وبعد شغول الفرنسيين الى القاهرة ، هجروا
 علماءهم في العاصمة ، ولم يبق الا بعضهم بيشترين في بعض المناظير ، والتكوين
 في بعض الدراسات أو المهمات واشتغوا في القاهرة على معامل الباروت ، وبسط

الورش ، وعلى دار صناعة العملة ؛ وأيضاً ملهى الأعيان - ليرة للجمعية انادي ، وأعدوا
أما كن فيها باليونان ، وبناء به لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة للعلوم الطبيعية ،
وأخرى التاريخ الطبيعي ، وبعدها للكيماويات كما استنبأوا لاسر قائد الشجرة بالبناء
من بعد فلانكي ، وأشرافوا على سائر المصانع الجارية ، وصناعة السكر وبيع الآلات ،
بنوا صناعة المنسوجات الكبريت ، وأيضاً ورشاً للبناء ، ويقام مجلس من علماء
هذه اللجنة بالتمديد إلى المصالح ، دراسة هذا العلم ، ودراسة الآثار التي
فيها ، وتمسكوا من الوصول إلى وادي الملوك والكرنك ، وحققوا مواقع بعض
المدن القديمة ، عروضاوا حتى أسوان وجزيرة نيل .

وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كليبر بأعضاء هذه
اللجنة اهتماماً كبيراً ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهل
وأصاليب عيشتهم ، ومعتقداتهم وتقاليدهم والقوانين التي يسرون عليها ، كما رغب
في أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا
الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد
من وقت مجيء حملة القبطان - حسن باشا إلى مصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء
الحملة الفرنسية إلى البلاد ؛ وأن يهتموا كذلك بدراسة صلوات مصر ببنية الأقاليم
الإفريقية .^(١) لذلك غيّر الجنرال كليبر قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة
لجنة جديدة ، كافها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة
لجانعات ، وبذلت جهوداً كبيراً في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بوناپرت قد جمع عدداً من العلماء
التي يصحبها نواقة الجمع العلم ، الذي صدر الأمر بتسكويه في ٢٢ أغسطس
سنة ١٧٩٨ ، والذي ألحق به «جبهة الجيش» والمجلس الكيمياء ، ومكتب

(١) د. فؤاد بكري : اللجنة الفرنسية في مصر ، الجزء الثاني ، ص ٢٤١ .

العلوم الطبيعية ، والمرصد ، علاوة على صالة الاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمي المصري هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولها تنظيمها الخاص بها . وكانت أغراض المجمع العلمى تتلخص فى ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والبرهان فى مصر ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث العلمية والمتاعمة والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ، وكذلك إيراد رأى فيما قد تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعيات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ، على أن يتألف كل منها من لاثنى عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمى ، فى الوقت الذى قبل فيه الجنرال بوناپرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف المقوش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الرى . أما الجنرال بوناپرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مراد الورد للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة سواحل الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بهلج البارود وغيرها مما يلزم الدولة .

ولا شك فى أن نشاط العلماء فى مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتنى بعض ما رآه عند تردده على سراى المجمع العلمى ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب فى المكتبة ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبرابى السعيد . والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما يختص بكل ما من أبنائنا من الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والعشريع

والهندسيات وجبر الأثقال وكثير من الكتب الأعلامية مترجم بلغتهم . ورأى يري
عندهم كتاب الشفاء للقاضى عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شرب بنس ، والبرج
البرصيرى ، ويحفظون جملة من أبياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظون
سوراً من القرآن ، ولهم تطالع زائد للعلوم . (١)

واشتهرت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، ونحوهم لما المباشرين
بلغتها ، ولقد عينا القراء « فاجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعات »
ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسى منسوبة عواذ
الزينة من خشب مستطيلة ، في طلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيستمر على
المخازن ، فيصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسألهم من أسأله . وإذا
غضب إليهم بعض المسلمين ممن يريد المراجعة لا يمنونه من الدخول إلى أحد
أماكنهم ، ويأثمونه بالإشاعة والفضح وإظهار السرور بمجيئ إليهم ، ويحذرون
أولئك في قلوبهم أو في قلوبهم أي تظلماً للنظر في الممارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم
فيهم . ولهم أنواع الكتب المأخوذة بها أنواع النساوير وكرات البلاد والأتان
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)

والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)
والأبواب والبيوت ، والبيوت والبيوت ، وتواريخ القديس ، ورواية الاسم . (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٤٠

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣٤٠

بها أسرع من قبل، فبهرت بهما، وأثرت لهما في البلاد، وأحدهما بجركته لا تشبه إلا
 المرواح في أفعاله، وأثنى آخرون بفراسة من سمعت وأثرت ذلك فم الزجاجة من الماء،
 ونسب الآخرون إلى أن في الحبال، فتخرج بالناس من المرواح الثوبوس، وتخرج
 من حبالها آيات من غير حبال، وأما في كثير من بلادهم حكومتهم، فتقولون إنهم
 من غيرهم، ولا يزالون الدنيا لهم (١).

في بعض بلادهم، انهم من بلادهم، فبهرت بهما، وأثرت لهما في البلاد، وأحدهما بجركته لا تشبه إلا
 المرواح في أفعاله، وأثنى آخرون بفراسة من سمعت وأثرت ذلك فم الزجاجة من الماء،
 ونسب الآخرون إلى أن في الحبال، فتخرج بالناس من المرواح الثوبوس، وتخرج
 من حبالها آيات من غير حبال، وأما في كثير من بلادهم حكومتهم، فتقولون إنهم
 من غيرهم، ولا يزالون الدنيا لهم (١).
 إن ما نرى من هذه الآخرة، أن يخرج بدنه، وإرادته جسمه، وطاقته في نظام
 أكتافه وسواعده من الحبال برؤية سرية، ونحن لمس هذا اللامس أو شيئاً متجسداً
 به، بل له ذلك، ولوثقوا ألها أو أكثر (٢) وبعلق الجبرتي على ذلك بأن
 لهم أسرار وأحوال متراكيب شريفة، ينتج منها نتائج لا يسمعونها عقول أمثالنا،
 وإنما اشتغلت النتائج العلمية بالبنية العلوم والفنون، وللجميع العلم،
 بل بتمتعاتها وخصائصها، وكيفية التمييز بالذات من الحديثة.

وإنما العمل الأول في هذا الميدان هو دراسة برزخ السويس، ثم بدأ في
 إقامة قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض، وأقامه شارك الجنرال بوناپورت
 بنفسه في هذه الدراسة، بعد إحتلال مدينته السويس، وقبيل خروجه في حملته
 إلى سوريا، أي في نهاية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨، وأوائل شهر يناير سنة
 ١٧٩٩. وتبع أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا المشروع معالم القناة القسرية

(١) الجبرتي: ج ٢ ص ٣٥ - ٢٦.

(٢) الجبرتي: ج ٣ ص ٣١.

إنه كتاب يربط النيل بالنيل ، عن طريق وادي طيبة ، ثم إلى مصر ،
والدراسة فيها بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نقطة توضح ارتفاع مياه النيل
النيل عن مياه البحر المتوسط بشيء أمار ، وبالمجموع هو أن هذه الدراسة قد تمت
بأنه ، وفي الحقيقة التي هي موضوع فيها قناة السويس فيما بعد ، وأن هذه الدراسة
كانت ، أما الدراسات الحديثة فمكتوبة على نصه ويصح أن نساها إلى الأبد .

أما الميدان الثاني الذي نعلم أنه ساعد العلم أن كان هو النيل ، على بعض وجهه
مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التي كان سكانها من مصر ، من عرصة مياه النيل
برج رستم ، أو حتى عليه بوشمس ، في شهر إبريل سنة ١٧٢٥ . وهو من
الأبنية الأسوانية ، يقرب إلى تسعة من المي ، ويقرب من مائة من ثوبه أو باع
المي ، ويبلغ مائة ٢٥ سم . وحمل هذا النيل ثوبه على وجهه ، وواجهه ، في
الوقت بمجموعات متصلة عن بعضها . كانت المجموعة الأولى باليونانية ،
والجموعة الثانية بلغة لم يعرفها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية القديمة ،
وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باليونانية القديمة . وأرسل النيل إلى
القاهرة ، وناول العلماء فك رموزه . وساد الاعتقاد بأن المجموعة الأولى
كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على غرل ، ومن ثمة
الجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم في سنة
البطالمة ، وأخذت المجموعات مع هذا الحجر ، ومع موازنة الأسماء الموجودة
في المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبايون في سنة ١٨٢٩ من فك رموزه
كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والأساس اللازم لمعرفة
تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان في دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة
في مصر ، وكان في السبعين بنوع خاص . ويصف العلماء تلك

الأثار التي زاروها بكل دقة ، وروى بعضها منها ، وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة لتاريخ .

كان نام العلماء بجميع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة موصلة لمس ، ويجمع كل من الجنرال كايير ، ثم الجنرال ميخو ، على الاستمرار في هذا العمل ، فبدأوا بأن الجنرال ميخو كان يرشيد في عمل مسح تام للجوانب الزاوية في مصر ، ويكون هذا المسح أساسا لتنظيم الشرائب العقارية . وبعد ذلك ، أتت الخريطة المصرية ، التي بدأها بها إلى مصر ، وهي تكون هذه الخريطة فائقة لخدمة المصريين ، فيكون الطباعة ، وأهمية المطبوعات .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فمما كان كتاب وصف مصر ، الذي إشتراك في وضعه ، دائما كبرياء من العلماء ، كل في نطاق دراساته وبجهوده التي تتعلق بتاريخ مصر القديمة . وروايتها ، وأصول أهلها ، وبنادانهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الحكومة الفرنسية بالانحياز في طلبه . ولما أرسلت أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الإمبراطور نابليون ، وإن كان ظاهرا بنية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٣ . وفي سنة ١٨٢٣ ، في نسخة من نسخة بولندات تشمل على أبحاث العلماء ، ثم أحمد عشر بولندا أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية في سنة ١٨٢٩ ، في ٢٠ جلدًا للأبحاث و ١٠ جلدًا للرسوم .

ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الفزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعرق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت الحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر ، في الميادين العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والعلوية . وأسست الدولة مدينة قوية للمصريين ، ففي
 مثل أعظم ، وعزت التعميم التي كانت . وبجهد كبير . وكانت غايته النتيجة كإثبات
 لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخي يحتاج إلى وقت .
 وخرجت الدولة المصرية من مصر لكي تترك غير القدرات الثمينة ، والقدرات
 البريطة ، ونوبات المبالغة ، وهذا علاوة على عباد الله الصالحين . سيكون المبدأ
 المصري . فماذا سيكون عليه الآن بين هذه القوى ؟

البصائر الخافضة

عصر الفوضى

والنزاع على السلطة

الاحتلال الإنجليزي لمصر

التعريف في البداية

كانت في تلك الحلة الفرنسية من مصر ، وتركنا ما في أيدي المصريين في مصر ،
والقوات البريطانية ، وقوات المماليك ، وبعدها تركناها في أيديهم ،
اقتصادية سيئة ، بعد عمليات عربية اندلعت في الحول البلاد وغير منهما دولة تريد
على ثلاث سنوات ، وبعد أن قاسى الأذى من المصريين والتدبير ، وبين ثم من
الإثارات والغرامات . ولا شك في أن ضعف الإنجليز الاقتصادية والبنية
في مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد ، كان يخلق وضعاً يأسف بالعرض ،
وتماول فيه كل قوة أن تسطر لنفسها على الإقليم ، أي أنه خلق وضعاً يمكننا أن
نسميه بأنه نزاع على السلطة . فما هي القوى الموجودة في مصر بعد خروج الحلة
الفرنسية منها ؟ وما هي إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

أ - الفرنسيون

ترك الفرنسيون مصر بعد استقلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، ووجدوا
عنها ، نتيجة لعدم حفظ عسكري . ولكن هل كان ذلك يعني أن فرنسا لم يبق لها
تأثير في مصر ؟

كانت الحلة الفرنسية قد عملت على قلة الانتماء الموجودة في مصر ،
وأثرت على التنمية الاقتصادية ، وقوة المالك ، وكذلك على الإمكانيات الموجودة
أمام المصريين . وكانت الحملات الفرنسية قد أنزلت ضربات شديدة بقوات المماليك ،
وأخضعتها إلى يد بيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل
على استقلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق . واستمرت فرنسا كعامل
مؤثر في هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع مراد بك ، ونتيجة

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية المماليك ، والذين كانوا يمثلون في قوات إبراهيم بك ، الذي كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية في السياسة الفرنسية كانت تؤدي في النهاية إلى نشوء تعادل في النتيجة النهائية تجاه المماليك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل في صالح فرنسا ، مادامت قواتها موجودة في مصر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذي كان قد انضم للعثمانيين .

ولكن هذه الوضعية تغيرت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، وانشقاق مماليكه على أنفسهم ، وبشكل فتت هذه القوة المملوكية التي كان في وضع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة للمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد غطت بحالات واسعة أمام قادتهم ، حين اشركتهم في الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أهالي البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، ولكنه تدلق بمجرد الذكرى ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بانفصالهم عن الفرنسيين ، وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل ، ولكن عودة الفوضى والاضطراب إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آملوا في عودة السلام والرخاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إقصاء دولة الفرنسيين » .

ويروجه طام مستجد أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد ، دون أن يتركز هذا النفوذ على قوة مادية لها قيمتها ؛ الأمر الذي سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت سلبية ، في مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . وإن تدخل مصر كعامل له قيمته في السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسها ، وكما ساهل من عوامل المساومة الدبلوماسية ، للوصول إلى تسويات سياسية .

٢ - الانجليز :

كانت أهمية مصر قد ازدادت في نظر الانجليز منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها . وشمرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة النفوذ الفرنسي إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لعلاقتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت إنجلترا بدور فعال في إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها في هذا السيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي سيطرت فيه القوات البريطانية على أجزاء كثيرة من السواحل المصرية المطلة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندي ، بقيادة الجنرال هامبسون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمهور ، علاوة على قوات تلك الحملة ، التي كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعها إلى الجزيرة بقيادة الجنرال بيرد ، وكانت قواتها تبلغ ستة آلاف جندي . ولاشك في أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية في مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يمكنها أن تستفيد بها الكثير .

حقيقة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . ولكن وجود القوات البريطانية في مصر ، وقيامها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الافادة من هذه

القوات في عملية الحصول على ميزات في هذا الانقليم ، الأمر الذي يستلزم بقاء هذه الحملة البريطانية إلى أدلوى وقت ممكن ، ويستلزم كذلك محاولة إيجاد رفاق تستند إليهم الحكومة البريطانية داخل مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين ، وبالعناية العثمانية بالإنجليز بالجلاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع المماليك ، أو بعض القطاعات الداخلية منه ، لكي تستند إليها ، وتمتدحها رفاق لها . ويشرح لنا ذلك موقف الممالك مراد بك ، بعد موت سيدهم بالطاعون في سوهاج ، وهو يتحرك شمالا لتجدة القوات الفرنسية ، وإتصال المالك بالإنجليز ، نتيجة لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر وتمارلتهم الاستناد إلى قوة خارجية حيث بدت يستندون إليها ، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم . وبالإجمال ، فإن الإنجليز سيحاولون الاستفادة من وجود قواتهم العسكرية في مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من الممالك كركيزة لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

٣ - المراك .

كان العثمانيون هم أصحاب الحق الشرعى في مصر ، أو أصحاب السيادة على هذا الانقليم ، وكان من حقهم ، قانونا ، أن يعيدوا سلاطتهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شمرت بضرورة تثبيت حكمها في مصر ، بشكل فعال ، منذ الفترة السابقة لمجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع الممالك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر في عهد السلطان سليم ، وبصفقتهم إحدى القوى التي تشترك في حكم البلاد ، وفي خضوع سلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة في شخص الوالى وجاء نجاحهم في المشاركة في اخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعاً لها على التطلع إلى بسط سلطانها

المطلقة على الأقليم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بمجد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية رغبت في إتمام فرصة ضعف المماليك ، وانقسامهم على أنفسهم ، لكي تستأثر بالسلطة المطلقة في البلاد ، وتستعرد لنفسها تلي سوارده استغلالها .

وفيما كرت الدولة العثمانية في أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو مجموعة من الولايات ، تخضع لرائي ، أو لبعض الولاء ، الذين يستأثرون بالسلطة ، هم السكك في ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون المماليك . وكانت الوضعية الحربية التي جددت على مصر ، من وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة في مناطق متعددة . مثل وجود الإنجليز في الإسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية في أبي قير ورشيد وإقليم البحيرة ، ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم في منسقة شرق الدلتا والقاهرة ، هذا علاوة على عدم خضوع الصعيد للعثمانيين خضوعا تاما في ذلك الوقت ، نتيجة لوجود المماليك فيه . كانت هذه الوضعية هي التي أوحى لسلطات الدولة العثمانية بإمكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات . ولكي الدولة العثمانية كانت ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون المماليك ، ودون الإنجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولاية واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها في مصر بضرورة التخلص من بقية المماليك ، حتى لا تقوم لهم قائمة في البلاد بعد ذلك . وكان في وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة الغدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمسكها من القضاء عليهم في ميدان المعركة . وفي حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمر خروجهم من مصر ، واستقرارهم في إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، في الوقت الذي كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين
مسيطرة تامة على البلاد ، كانت تمهد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين
والانجليز ، علاوة على الخلاف الناشئ عن بماطلة الانجليز في الجلاء عن مصر ،
نتيجة لإستناد انجلترا ، أو محاولتها الإستناد ، إلى المماليك ، كركيزة لهم في مصر .
وهكذا وقع العثمانيون في نزاع وصراع مع كل من المماليك والانجليز ؛ وإن
كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى في حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية
كبيرة لهم في البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة في مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من
البلاد ، تتألف من جيشين : الأول كان بقيادة الصدر الأعظم
يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الانكشارية ، وبقية الرجال الذين
كانوا قد جندوا في سوريا قبل الزحف على مصر . وكانت قوات هذا الجيش
تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندي ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة
شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثانى بقيادة أمير البحار حسن
باشا ، قبودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف في غالبيتها من الأرؤود
مع بعض الانكشارية ، وكان عددها يقرب من ستة آلاف جندي . وكان
الأسطول العثماني راسيا في مياه أبي قير ، وكانت القوات الخاصة بقيادته
تحتل أبي قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية
والجهادية ، حتى في أصغر الأمور ، مثل ترشيح احدى الشخصيات لولاية مصر .
ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد تربى مع السلطان سليم الثالث ،
وله تأثير عليه ؛ هذا في الوقت الذي كانت القوات البرية فيه تخضع مباشرة
للصدر الأعظم ، أى لرئيس الوزراء ، وكان معه في معسكره الرئيس أفندى ،

أى وزير خارجية الدولة العثمانية . ومينعكس التنافس بين السلطان والسيدي الأعظم على الحالة الموجودة في مصر عند ترشيح محمد نسرو باشا واليا على القاهرة . هذا من ناحية النفوذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الناعية . فمنحت أن مصر الأسطول العثماني كان هو الجلاء عن مصر ، إن آجلا أو تأجلا ، نظرا لإحتياج الدولة إليه في مناطق أخرى ، الأمر الذي كان يؤدي إلى بقاء القوت البحرية في مصر وحدها . وكانت هذه القوات البحرية تشمل على فريقين رئيسيين : أحدهما مع بعضها ، ولها نوع من العصبية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الإنجليز في مصر ، ولدى قوات الأرمن . أى أن هناك تنافس وتناحر داخل بين القوات العثمانية وبعضها ، البرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البرية نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على غايلية هذه القوات العثمانية ، وبخاصة حين تتخذ موقعا معيناً في تحالف أو تناحر مع قوات المماليك . وكان هذا التشقق الداخلي يزيد من إمكانيات التمركز ، ويزيد من شكل الموحى التي عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المسكر الوطني ، وعلى إمكانيات المصريين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

٤ - المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لحيمة الحملة الفرنسية إلى مصر . وكانت قوات المماليك هي التي حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ودخلت بذلك في صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة ، وفقد المماليك الكثير من رجالهم في أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم في المعارك التي تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وتم ذلك في وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

ميطرة الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . هذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر ، حتى لا تزيد من قوة المماليك ، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر في قوات الفريسان الخاصة بها . وكان الضعف النسبي إذن هو أولى المراحل التي ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هي انقسام المماليك على بعضهم . وفي الوقت الذي انسحب فيه مراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستمرار في مقاومة الفرنسيين من داخل مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصر إلى الشام ، وانضم إلى قوات الدولة العثمانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد ، وانضمامها من أيدي الفرنسيين ، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم في ذلك بدور التابع للدراسة العثمانية .

وكان انشقاق مراد بك : أمير البكوات المصرية في الصعيد ، مع الجنرال كليبر ، يعني تمويل هذا القطاع مؤقتاً عن العمل على استقلال مصر إلى وضعية التابع للسلطات الفرنسية في مصر . وبهذا تحول المماليك ، نتيجة إضعفهم والضربات العسكرية التي نزلت بقواتهم ، إلى وضعية تتابع لأكبر من العثمانيين والفرنسيين . ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعني تغييراً للحالة العامة للبلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجيء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا يحكم مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أشاروا سلطاتها منذ أزمان بعيدة ، فحاولوا إعادة سلطاتهم إلى البلاد . وأغراهم الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم في البلاد . وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاد ، وحتى في

التخلص منهم بشكل نهائى ، ودفعهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لتثبيت أقدامهم فى مصر ، ورغم وجود القوات العثمانية فيها .

واقده شمر الانجليز بحقيقة هذا الموقف منذ نزول قواتهم فى شمال الدلتا ، وحاولوا الاعادة منه . فسمى الجنرال هتشينسون إلى محاولة إجذاب مماليك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة ، وبعد أن كانوا عوالين للفرنسيين ، نتيجة لإتفاقى أميرهم مع الجنرال كايبر . ووعدهم الجنرال هتشينسون بأن يمد لهم سلطتهم السابقة فى البلاد ، فى حالة إنضمامهم إلى جيوش الانجليز والعثمانيين . ورأى مماليك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين ، وفى صالح الانجليز ، فمتنصوا لإنفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا الزمان الجديد ، سيعمل قطاع من المماليك المراتية مع انجلترا لاستعادة سلطتهم فى البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع فى محاولة تثبيت أقدامها فى مصر . وكان هذا القطاع بقيادة محمد بك الآلى ، الذى سيعبر مع الانجليز لعدة سنوات . ولكن هناك قطاع آخر من المماليك المراتية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسى ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستنجاد بها ، لتثبيت الأوتار فى صالح المماليك ، واستنادا إلى نعوص اتفاقية مراد بك مع الجنرال كايبر . وكان هناك قطاع ثالث من بين المماليك المراتية يرى ضرورة إتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق نفوذهم فى مصر . هذا فيما يتعلق بالمماليك المراتية .

أما فيما يتعلق بمماليك إبراهيم بك ، فنجد أن زعيمهم ، الذى كان قد انضم إلى العثمانيين فى الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

رجالهم مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير .
وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المالك لا يزيد على
أربعة آلاف . وكان من الصعب على المالك استيراد عناصر جديدة لهم ، رغم
نجاحهم في شراء بعض المالك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار
إلى أسوان أو أسيوط ، ونجاحهم كذلك في ضم عدد من العربان والمغاربة ،
والاستناد إلى بضائع ثبات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء في مصر بعد خروج
الحملة منها ، وكانوا يقربون من ثلاثمائة رجل . ولا شك في أن هذه القوة ، حتى
في حالة اتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف في وجه القوات العثمانية ، خاصة
وأن القوات البربرية كانت ستذهب ، إن آجلاً أو عاجلاً ، من البلاد .
فما بالك وهذه القوات المملوكية المنقسمة على بعضها في القيادة ، وموزعة إقليمياً ،
إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبي قير ، قرب الانجليز ، وكان البعض الآخر في
الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك في أن المالك كانوا إحدى القوى الموجودة في الميدان ، والتي
ستؤثر في سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التي ستجسد في الموقف بين
العثمانيين والإنجليز . وسيطيل ذلك من أمد الصراع أو النزاع على السلطة
بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف الممسكر الوطنى من هذا
الصراع ؟ وما هى إمكانيات المصريين للوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة
في إقليمهم ؟

٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها في الميدان ، إن لم يكن عسكرياً ،
فعلى الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت في اليقظة ، وأصبح في وسعها أن
تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها في

علمهم وفلسفهم وحضارتهم وتجاربهم . رأت علومهم وأفكارهم جديدة ، ومنشآت
 ، من جديدة ، ورأت « ديوانها » عقلا من صهوة أبنائها بعد أن كان الديوان
 تقسيم مقصوراً على الممالك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ،
 ذلك الروح التي تنهض بالأخلاق ... وتغرس المضائل في النفوس . وأخذ
 تردف الحوادث في خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أستار الصمت والجمود
 التي كانت تحجب عنها نور الحياة والنشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية
 تعريفة في الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولدتها الحوادث ، وأن تقتحم
 ميدان الفضال السياسي بروح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ...
 والأمة المصرية التي طلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد
 مواهبها القديمة التي ورثتها عن المدنيات المتعاقبة ، بل كانت هذه المواهب كامنة
 تحت الرماد ، يعلوها الصدا . فما أن صدمتها الحملة الفرنسية حتى أخذت تبدو
 مهياناً تها تصقل المعادن ، وتحل جواهرها في طرب النار . ونهضت الأمة في وجه
 الاحتلال الأجنبي ، تحمل بين جنبها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد
 الذي تمحضت عنه المقاومة المستمرة في عهد الحملة الفرنسية ، أخذ ينمو ويتوسع
 ويستمد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم . أو يسكون مطية لأهواء
 الدول الطامعة في وادي النيل ، وجعل يتطلع إلى نظام الحكم أرقى من المنظم التي
 رزحت تحتها البلاد السنين الطوال ، (١)

واقعد أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم المماليك ، وينظرون
 بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم
 المماليك ، وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركي فقد ظهرت
 مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعودة السلطة إلى العثمانيين .

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وتمثل حكم العثمانيين في تلك المجموعات من الفرق العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها يفتقرون إلى الضبط والربط ، ويفتقرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنصرية والرياسة في الحكم . وعمات هذه القوات على نهب البلاد ، وارهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس . وساعدت على هذه المساوئ على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمي ، وإن كان هذا الشعور سيحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب . حتى يتمكن من النضوج ، ومن القيام بدور فعال ، كاحدى القوى الموجودة في الميدان .

وستظهر في مصر في الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، وسيزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك وسيصبح هؤلاء القادة كلمة في سير الأمور في البلاد ، وحتى في اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . ونذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرفاوى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ مصطفى الصاوى . والشيخ محمد المهدى ، والسيد أحمد المحرقى .

* * *

وستقوم هذه القوى الموجودة في مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينها منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر في سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد على شئون مصر في سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة ، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى ، ومرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولى ، وتأثر القوى الداخلية به .

الفصل الثاني والعشرون

الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السلطة في مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية عن البلاد ، وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لاختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لاختلاف أهدافها . وبعد شهرين من مراقبة كل قوة للقوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون في محاولة تطبيق سياستهم الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذي كان يستتبع التخلص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب في إطالة أمد بقاء قواتها في مصر ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك في إتخاذ المماليك ، أو أحدهم قطاعات مماليك ، ركيزة تستند إليها في الاحتفاظ بنفوذها في مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن للتخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمي مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الأتالي وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فما هي نتيجة هذا الصراع في كل مرحلة من مراحلها ؟ وما هي النتيجة النهائية له ؟

١ - محاولة التخلص من المماليك :

إصطدمت رغبة الدولة العثمانية في إرجاع مصر كمجرد ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك في إستمرا جاع نفوذهم وسلطتهم السابقة في مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد وظهر أمام المماليك ، رغم إشتراكهم في الحرب التي دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب في القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك في إبعادهم عن البلاد ، ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ
القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، الجنرال هتشنسون ، في الشكوى إلى
الرئيس أفندي ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف الصدر الأعظم يوسف
عنيا باشا من المالك ، ومن أنه كان قد منعه هؤلاء الممالك من الإقامة
بمنزلهم في القاهرة ، وطردهم منها كما طرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد
بك . وكان الجنرال هتشنسون على علاقة مستمرة مع الممالك ، وجهلهم يشعرون
بأن إنجلترا تهتم بأمرهم ، وإن كانت لا تقدر على الاعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا
للسلطان ، ووعدهم ببذل جهده لدى الباب العالي لتخفيف غضبه عنهم ، على أن
أن يقوموا من جانبيهم بزيادة الخراج الذي يرسلونه سنوياً إلى عاصمة الدولة .
وكانت إنجلترا قد شعرت بأهمية إستمالة الممالك إلى جانبها ، تمهيداً
لإستنادها إليهم في خلق نفوذ لها في مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع
تحتفي وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالي لبحث وضع الحكومة التي
ستنشأ في مصر . ولأخذ الباب العالي إزاء ذلك موقفاً حاسماً ، يتمثل في إصراره
على ضرورة القضاء على نفوذ البسكوات الممالك في مصر ، وعلى إبعادهم من
مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية
أن الممالك كانوا أجنب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا
يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالي
إنشاءها في مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثماني إلى
مصر ، فإن الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة المستقبل . واقتراح الباب
العالي أن يسمح للمالك بالدخول في خدمة السلطان ، وفي الوظائف العامة ،
وبنفس الرتب التي تمتع لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم في القاهرة ، حتى
لا يكونوا مصدر قلق مستمر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاساتهم ،

وإدخال جنودهم في خدمة الباب العالي وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة الممالك إلى وضيعيتهم السابقة دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء الممالك في مصر ، وإعادة ممتلكاتهم لآلهم .

وفي الوقت الذي حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من الممالك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا في إستانبول ، عملت على التخلص من الممالك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم في أبي قير وفي القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإستلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالي بتغيير نظام الحكم لتقديم في مصر ، وإنشاء أربع باشويات تحمل محل سلطة البكوات الممالك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات الممالك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكي يعطيهم الباب العالي هناك من الأملاك ما يعادل إيراده لإيراد ممتلكاتهم التي كانوا يعيشون منها في مصر . ولم يكن الباب العالي يفكر في أن القوات البريطانية ستتدخل في الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف الموقعة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ، لا على وقفها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على الممالك قد دفع هذين القائدين في أول الأمر إلى محاولة لإستئالة الممالك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتخاذ خطوة ثانية تتمثل في تدبير مؤامرة للقضاء عليهم . وعن طريق الصدر الأعظم باعطاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلي ، لمحمد بك الالفي بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين بماليك كل من مراد بك والالفي بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والمماليك الالفية ، وفي صالح الدولة العثمانية . ثم انتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذي أضعف المماليك ، لكي يضربا ضربتهما الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامرة ضدهم في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بسكوات المماليك الموجودين في القاهرة إلى منزله ، ثم إلقائه القبض على إبراهيم بك ، شيخ البلد ، ومرزوق بك ، وتسعة من البسكوات الآخرين . وأرسل في نفس الوقت قوات الأرنؤود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الالفي . وكان على القبطان باشا أن ينفذ في الاسكندرية ، وفي نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع المماليك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صلات مع القوات الانجليزية في الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة المماليك الموجودة هناك لمقابلته ، في يوم ٢٢ أكتوبر ، لكي يبلغهم الاوامر التي كانت قد وصلت من الباب العالي بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وقرحيل من لا يرضى منهم بهذه العروض إلى أي جهة يشاءون . وفي أثناء نقل البسكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فأنهال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقعوا في الفخ . وقتل في هذه الواقعة عثمان بك الطنبورجي ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتنغدا السناري ، وصالح أغا ومحمد بك ، كما جرح الكثيرون من بينهم . ونادوا الجرحى إلى سفينة القبطان باشا ، وأرغموا هناك على التقسم بالألا يذهبوا إلى الأجانب ، والتقسم بالولاء للسلطان العثماني . وكان عثمان البرديسي من بين هؤلاء البسكوات . ثم استدعى القبطان باشا لإرسالهم إلى استانبول .

وما أن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أسرع القواد الانجليز ، وهما الجنرال هتشينسون في القاهرة ، والجنرال ستوارت في الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الأعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البسكوات الأسرى ، وإحتجوا على هذه المعاملة لإحتياجها شديدا ، فأطلق سراح البسكوات ، وقرر الباب العالي لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم ، وإبعاد من لا يرغب في ذلك عن البلاد . وذهب المماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجزيرة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، ولما تقوا هناك بمن فر من إخوانهم وبمن نجا من مؤامرة أبي قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إتفاق بين المماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعتمد المماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين في مصر ، نتيجة لفشلها في تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لتخليصها من المماليك . ونتج عن ذلك أيضا تخرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذي تسبب في إصراره بالسفر من أبي قير في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب المماليك ، فأصبحوا حماةم ، وأصبح هؤلاء المماليك صنائع وركائز لهم لفترة قادمة .

ولقد جمع المماليك شملهم ، وبقوا في الجزيرة ، يستعدون لقتال العثمانيين ، ويأملون في الحصول على عون ومساعدة من الانجليز . ولكن إنجلترا اضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، إنتظاراً لتغير الموقف من جديد ، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت في التقرب من الباب العالي ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت إنجلترا أن تمنع الباب العالي من التصديق على هذه المعاهدة التي كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق في منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالمماليك حرمتها

من كل فاعلية للعمل ضد فرنسا في الدولة العثمانية ، التي أخذت تنظر الى انجلترا على أنها تؤيد العناصر العاصدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية في امبراطوريتها ولذلك فإن انجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقف الجنرال هتشنسون في القاهرة . وموقف الجنرال سينوارت في الاسكندرية ، وموقف اللورد إلجين في استانبول . وموافق الجنرال هتشنسون عن مصر ، وسماء اللورد مصر بعد ذلك المستر ستراتون ، سكرتير السفارة البريطانية في الاسكندرية ، يحمل الى اللورد كافان ، الذي حل محل الجنرال هتشنسون في قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء المماليك ، الخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والتي كانت تتلخص في تخلي بريطانيا عن حمايتها للمماليك ، ولترؤيتها ، نصيحتها « لاصدقائها المماليك » بقبول شروط الصدر الأعظم .

وأمام هذا التخلي عنهم من جانب انجلترا ، إنتظر المماليك أن بين لهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من انجلترا ، وانتقلوا في أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظموا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة في القاهرة وفي الوجه البحري فإنها قد ظلت في أيدي العثمانيين . واعتزم الصدر الأعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لكي يسلمه زمام الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة في يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر في الحكم . ورحل الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا الى سوريا ، واصطحب معه جزءاً من الجيش العثماني ، وأصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد في القاهرة ، وأصبح هو يمثل السلطة الشرعية في مصر .

٢ - وليد خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والي عثماني يتمين لحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كملوك من ممالك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلا له ، أو كتنخدا ، وأصبح من خاصة أصدقائه . وكان المصدر الأعظم يرغب في إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق ، أحمد قواد الجيش العثماني ، الذي صحبه في القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبي مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة المصدر الأعظم ، وخاصة وأن القبطان باشا كان مقربا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد قربى معه ، وكانت له مكانة ممتازة في الدولة ، نتيجة لتجديده الأسطول العثماني ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . هذا فيما يتعلق بخسرو باشا في حيد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف في الموقف ، وفي حالة الصراع الموجود بين القوى ، وخاصة بين العثمانيين والماليك ، علما بأن الانجليز لم تكن قواتهم قد جلمت بعد عن البلاد؟

وكان الماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف إنجلترا منهم ، نتيجة للتقرب العثماني الفرنسي ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الأول بونايرت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول يشرون فيها إنهم سار سلطنة الماليك في مصر نتيجة لحياء الحملة الفرنسية ، والتجاء الماليك إلى عطف القنصل الأول لكي يعيدهم إليهم سابق سلطتهم ، وخاصة بعد وقوع الانقسام في صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، ولانتجائهم إلى الحماية الانجليزية وشرحوا في هذه الرسالة موقف السلطنة العثمانية المعادي للماليك ، ومحاولتها التخلص منهم بالفدر . وذكروا أن قواتهم كانت لا تزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الأول لكي يعيدهم ، ويتوسط لهم لدى الباب العالي ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول ما يفرضه عليهم

من شروط ، ومستعدين كذلك لكي يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين .
ولكن بونابرت كان معاديا للماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقريب من
الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب في التسبب في فشلها بسبب تعاضده للماليك
الذين كان لا يتفق فيهم نتيجة لتغيير مواجهمتهم باستمرار ، بحسب مصالحهم .
فكانت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف الماليك ، وقوة سيطرة
العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا إتخاذ إنجلترا قرارا بسحب القوات
الهندية الموجودة في الجزيرة . والتي بدأت في الانسحاب من معسكرها في أثناء
شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وصلت هذه القوات معسكرها إلى مندوبي خسرو باشا ،
« وأخذ الباشا في الاهتمام بتشكيل الانجليز المسافرين إلى السويس والقنصلين ،
وما يحتاجون إليه من الجبال والأدوات ، وجميع ما يلزم ... فلما كان يوم الجمعة
ثالث عشر ، ركب الباشا ومصحبته طاهر باشا في نحو الخمسين ، وعدى إلى الجزيرة
بعده الظهر ، ووقفت عساكر الانجليز صفوفًا ، رجالًا وركبانا ، وبأيديهم
البنادق والسيوف ، وأظهروا زينتهم وأبهتهم ، وذلك عندهم من التعظيم للقادم ،
فزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوفًا بدهليز القصر ومحل الجلوس ،
فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأهدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ،
ضربوا له عدة مدافع على قدر ما ضرب لهم هو عند حضورهم إليه » . (١) وكان
عددها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين « عدى حسين بك وكيل
القبطان إلى الجزيرة . وتسلمها من الانجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » . (٢)
وانسحبت هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن في أوائل شهر يونيو إلى

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١ .

الهند . ولم يبق من قوات الانجليز في مصر سوى تلك التي كانت مرابطة في الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجيزة على تدعيم موقف خسرو باشا ، وغفل بالتالي من المعونة أو التأييد التي كان في وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتي كانت تقرب في عددها من سبعة عشر ألف جندي ، في تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الارنؤود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا ، ويساعده في هذه القيادة كل من حسن باشا ومحمد علي بك واستند خسرو باشا إلى هذه القوات في محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد انسحبوا إلى الصعيد ، وانتشروا في منطقة الفيوم وبنى سويف والمنيا ؛ فأرسل إليهم بعض قوات الارنؤود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتصلوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالي ؛ وأكدوا في نفس الوقت ولائهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم المجيء إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحدث معهم في أى موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووجدوا صفوفهم ، واستعدوا لنزال القوات العثمانية الزاحفة ضدهم . وتمكنوا عن إنزال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب الجبرتي هزيمة العثمانيين في الصعيد الى زيادة مظالمهم على الاهالي ، وبشكل دفع الكثير منهم الى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما في الوجه البحري ، فلاحظ أن وجود القوات البريطانية في الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملاً مساعداً بالنسبة للمماليك ، وبخاصة بعد أن ساء برطانيا
حدثت تمارب بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأخذ الجنرال سويتوارت في
مساعدة المماليك ضد سلطات الدولة العثمانية . وأمر محمد خسرو باشا بتجهيز
سلسلة على إقليم البحيرة ، الذي كان قد شهد مجيء كثير من قوات المماليك اليه ،
ودخولهم في صلات مع القيادة البريطانية في الاسكندرية . وكانت هذه
التجريدة تشتمل على فرقتين : الأولى بقيادة يوسف بك ، كتبدا باشا ، والثانية
بقيادة محمد علي . وكان المماليك يعسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الآلاف ،
وبقيادة عثمان بك البرديسي . وفي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ عجمت فرقة
يوسف بك على المماليك ، ولسكن قوات البرديسي انتصرت عليها انتصاراً كبيراً ،
رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . ونفذت القوة العثمانية في هذه
المعركة ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، بين قنيل وأسير ، واستولى المماليك
على مدفعية الجيش العثماني وعلى ذخيرهته . « وقتل من العساكر العثمانية مقتلة
عظيمة ، وكانت العلية المصريين . وانتصروا على العثمانيين . وصورة ذلك أنه
لما تراءى الجمعان ، واصطفت عساكر العثمانيين الرجالة ببنادقهم ، واصطف
الخيالة بخيولهم ، وكان الآلاف بضامة من الاجناد ، نحو العثمانيات ، قريبا منهم ،
وصحبتهم جماعة من الانجليز : فلما رأوهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا
تصنعون ؟ قالوا نصدعهم ونحاربهم . قل الانجليز : انظروا ما قولون ، ان عساكرهم
الموجهين اليكم أربعة عشر ألفاً وأقم قليلون ، وتالوا النصر بيد الله ، فقالوا
دونكم ، فساقوا اليهم خيولهم ، واقتحموا الى الخيالة . فقتل منهم من قتل ،
فانهزم الباقون ، وتركوا الرجالة خلفهم . ثم كروا على الرجالة ، فلم يتحركوا
بشيء وطلبوا الامان ، فساقوا معهم نحو السبعمائة مثل الاعنام ، وأخذوا
الجبنخانة والمدافع وغالب الحملة ، والانجليز وقوف على علوة ينظرون الى الفريقين

بالنظارات ، (١) وكانت هذه صدمة جديدة تصيب نفوذ محمد خسرو باشا .
وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد علي كانت قريبة من مكان المعركة ،
ولكنها لم تشارك فيها ، ولم يحرك محمد علي قواته لانجده قوات يوسف بك .
ولاشك في أن هذا الموقف من جانب محمد علي كان يدل على إدخار قواته للوقت
المناسب ، وتركه قوات خسرو باشا تنك قواها في صراع ضد المماليك .
وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد علي تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو
باشا ، وحصول الوحشة بينهم ، ومحاولة خسرو باشا لإصطياد محمد علي ، وإن كان
قد فشل في ذلك نتيجة لشدة إحتراسه ، كما يقول الجبرتي .

وفي أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد إعتمدت على صلح إميلان ، وطالبت
بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر . وأرسلت فرنسا الكولونيل سباستياني
إلى مصر لدراسة الموقف ، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين . وقابل
الكولونيل سباستياني في مصر الكثير من العلماء والكبراء ، وقابلوه بالحفاوة
والتكريم ، وكان منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ الشرفاوي ،
والشيخ الفيومي ، والشيخ المسيري ، والسيد احمد المحروقي . وأكرمه كذلك
خسرو باشا ، خاصة وأن الانجليز كانوا يتكئون في الجلاء عن مصر . وأحدثت
زيارة الكولونيل سباستياني تأثيراً قوياً في مصر ، وأخذ الأهالي يتحدثون عنها ،
وحزبت له المدافع ، وإستقبلته السلطات العثمانية إستقبالاً رسمياً . وبعد عودته
إلى فرنسا إشتغل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية
عن مصر ، وإتخذته حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء
قواتها عن هذا الإقليم .

وحين علم المماليك بقرب خروج الانجليز من مصر ، فوجئوا ، رغم أن

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .

الجنرال ستيوارت كان قد نصحهم بضرورة الانسحاب إلى الصعيد ، إنظاراً لما تقدمه الحكومة البريطانية من المساعي لصالحهم ، وكان يرغب في الاحتفاظ بالماليك كترسية لإنجلترا في مصر ، تمهيداً لها أمر السيطرة على البلاد من جديد . ولذلك فإنه وافق على فكرة خروج محمد بك الألفي مع القوات البريطانية إلى إنجلترا ، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة الماليك على حكم مصر من جديد . وربما كان هذا الأمر يهدف كذلك إعطاء دليل للحكومة البريطانية على سهولة إسئلتها على مصر . ونظر محمد بك الألفي إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه في السلطة ، لا على أساس أن بريطانيا ستتخذ رهينة لضمان بقاء الماليك مواليين لها ، ووسيلة مستغرة في أيديها لمحاربة الأتراك ، أو لمحاربة بقية قطاعات الماليك . وأتم الجنرال ستيوارت استعداداته للجلاء ، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد محافظ المدينة في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٢ . وأقلمت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين . وخرج معهم محمد بك الألفي ، يحمل أموالاً طائلة . كان قد ذهبها من البلاد وقت إمارته في الصعيد . وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية . كما أدت بالتالي إلى خوف الماليك الموجودين في إقليم البحيرة من قنك القوات العثمانية بهم ، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم إلى الصعيد .

وأخذ الماليك بقيادة عثمان بك البديسي في مهاجمة المنيا ، التي كانت تحت حكم سليم كاشف ، والذي كان كذلك من الماليك ثم انضم إلى السلطات العثمانية . وبعد قتال عنيف ، تمكن الماليك من إحلال المنيا ، وأعملوا فيها النار ، وأحدثوا فيها مجزرة ، راح ضحيتها الكثير من الأعمالي والجنود . وأثر إحلال الماليك للمنيا على الملاحة في النيل ، وجعل الماليك يتحكمون في وصول القومين إلى القاهرة ، كما جعل القوات العثمانية الموجودة في أسبوط وجرجا في موقف صعب ، نتيجة لانفصالها عن عاصمة البلاد . وإضطرت القوات العثمانية الموجودة

في الصعيد إلى الالتجاء إلى الأهالي ، وفرضوا عليهم الأتاوات والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشيء ، في منازلتهم ، الأمر الذي أدى إلى عدم رضا الأهالي ، وعلى كل من الأتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، في الوقت الذي زادت فيه المغارم ، والذي كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً في ثورة الجنود على الوالي ، وفي عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الأرنؤود ، قائم مقام للولاية .

٣ - قائممقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، ولإستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذي كان يأتي من الصعيد ، تسمية . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هي قوات الأرنؤود ، فاستدعاهم إلى القاهرة . ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد علي . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقيه القوات ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة . ولاشك في أن محمد علي كان قد تبرر الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا . وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمهور . ولاشك كذلك في أن محمد علي قد رتب الأمر بجمع خسرو باشا للإفادة من الموقف ، ليرجع خسرو باشا أمام مرئيه لانه رتب المسألة ، منهي إلى أطه . وإذا كان الأمر يرتفع في شهر رجب فلهذا المسألة ، فلهذا على الأقل أن يفهمه المقام ، والأتاوات ، كما أنشأه قائممقامه ، أضاف حالة عدم خلائهم إلى ما يصعب عليه أمر تدبير الجهاد ، فلهذا لم يتركهم طاهر باشا على حالهم ، وبضرورة المطالبة

برواتهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صدام ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة في إرسالهم في تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفي يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهب طائفة من ضباط الأرنؤود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنجية واضحة أحاطهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشؤون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحاطهم إلى محمد على ، واسكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة غاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة ترصده إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة في المدينة ، وخشى التجار على سحواتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة في ظرف ستة أيام .

وفي يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمع الجنود أمام منزل الدفتردار في الأزبكية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لاكمال ما عنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا في نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب فى كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن فى وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

المتبردون صوب القلعة ، وأخذوا في مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضع الموقف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا ، أى الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف .

وشاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرموا النيران في قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر في انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التي استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التي مر بها أثناء فراره من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية في جمع الأموال ، واستهتاراً بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ، ويصفه لنا الجبرتي بأنه كان سيء التدبير ، لا يحسن التصرف ، ويميل إلى سبك الدماء ، ولا يضع شيئاً في محله .

ومها كان الأمر ، فإن ما يهمنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا والياً عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة باجباره على الفرار من العاصمة ، فمن يتولى السلطة في البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا في السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تعويض ، أو ترشيح ، أو مبايعة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد حلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو في بيت القاضي ، واختاروا طاهر باشا قائماً مقاماً ، إلى أن يقوم الباب العالي

بتعيين والى جديد وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطنة ، وأنه
 كان في وسعهم القيام باختيار والى مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر للسلطان ،
 صاحب السيادة على البلاد . ولكنهم اهتموا بنفس الفرصة . ونفس الجلسة ، لكي
 يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التي كان الأهالي يشكون منها . كما إنهم
 عرضوا في نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين في الصعيد ،
 وكانوا قد كانوا في ذلك ، فوافق طاهر باشا على هذا الإتيان ، وربما كان يرغب
 في الاستناد إلى قوة المماليك ، في نفس الوقت الذي كان يحاول فيه الاستناد إلى
 نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقترابهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطنة ، حتى وإن كانت اسمية .
 يمكنها أن تختار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطنة . كما
 أن الأيام التالية ستظهر أهمية العلماء والمشايخ في القاهرة ، كقوة معارضة للسلطة
 المتحركة ، أو كقوة مؤيدة ومعبرة عن مطالب الشعب .

وامتاز طاهر باشا بالظلم والتمكك وبدأ عهد به بإصدار الأمر بإلقاء القبض
 على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعوى أنهم كانوا من رجال خسرو
 باشا . وكان من بينهم قائد الانسكشارية ، والسيد أحمد الحروفي كبير التجار ،
 وكاتب خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل ، وسجنهم في القلعة ، وتدخل
 العلماء والمشايخ ، وتمكنوا من إطلاق سراح السيد الحروفي ، كما تدخل الشيخ
 السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا
 مصطفى الوكيل من جديد . فذهب معه الشيخ السادات . واعترض على تصرفات
 طاهر باشا ، وتشاجر معه ، وانتهى الأمر بإطلاق سراحه . وبتركة في رعاية
 الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك . بل إن طاهر باشا ذهب لاسترضاء
 الشيخ السادات في داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المعلم ملطى ، من كبار الكتبة الأقباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب فى الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كتنخدا على باش اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصطفى كتنخدا الرزاز ، كتنخدا أوجاق العزب . وتسببت هذه المظالم فى جنق الأهالى عليه ، كما جنق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرتوود ، ويهمل فى دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه اهانة لأوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الذريعة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفى يوم ٢٦ مايو ، ذهبت فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعها بعض الضباط ، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرد أحد الضباط سيفه ، وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من الشباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النار فيها . ولوطال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لأهلك الحرث والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحمد باشا والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تعيينه واليا ، لإبعاد الأرتوود عن السلطة . وحاول أحمد باشا أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائد الأرتوود بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى ما يقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . فمل يوافق محمد على أن تفلت السلطة من يده ، بعد أن كان نفوذه مسيطرأ ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يتمثل في اشهار سيفه في وجه الوالى الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يمتاز عن موقف طاهر باشا فى شىء . وكان أحمد باشا ، بحكم الأوامر الصادرة إليه ، والى للمدينة ، ولم يكن له أن يتدخل فى شئون مصر . ولكن ، هل كان فى وسع محمد على وقوات الارنؤود الخاضعة له أن يقف فى وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له واليا على مصر ؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد على قرر الاستناد إلى المماليك حتى يدعمهم من سلطته ، ويقضى بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية ، وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد على من موقف الحياد الذى كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد على لإقناعه بقبول ولايته . ولكن محمد على ذكر للعلماء أن أحمد باشا لم يكن والياً على مصر ، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذى قدولى طاهر باشا محافظاً للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الانكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الأهالى ضد الارنؤود ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لا يتخذ إلا فى الجوامع الازهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد على ، ورفضوا الإستجابة لمطالب أحمد باشا . لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد على تحالفه مع المماليك . واجتمع بابراهيم بك فى الجزيرة ، وأوعز إليه بأنه يؤيده ، وبأنه أصلح شخص لولاية شئون مصر . ثم دخل محمد على ، مع ابراهيم بك ، وعثمان بك البرنيسى . وباقى أمراء المماليك ، إلى القاهرة

متحالفين . وطرشوا أحد باشا ، الذي لم تستمر ولايته إلا يوم واحدة .
ونادى المتنادون في الشوارع ، بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم
الولاية وأفندينا محمد علي . . ومعنى ذلك أنهما قد اقتسما السلطة
فيما بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا ائتلافيا ، في حكم
مصر .

الفصل الثالث العشرين

إئتلاف المماليك والأرتقود

دلت الأحداث الأخيرة ، وتوسط أحمد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي ، على قوة هذا الأخير ونموذ في البلاد ؛ كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التي كان يتولى قيادتها ، وأصبح مسؤولا عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع المماليك يدل على إزدياد قوته ، ويحبر غيره من باشوات الدولة على إفساح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف في سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرتقود وبين المماليك كان يواجهه صعوبات تقف في سبيله ، تتمثل في وجود خسرو باشا في البلاد ؛ وكذلك في إمكان تعيين الدولة لوالي جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من المماليك كانت لاتزال تتطلع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أو يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أي مدى كان في وسعه أن يعيش ، خاصة وأن المماليك قد أصبحوا هم المسؤولين عن الإدارة ؟ .

١ - مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، في المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاول بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة . ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحري . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأمراء المماليك من أن يحصلوا من الباب العالي على وعد . بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذي سينتج عنه تحالف بين المماليك

وسلطات الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجوداته .

وسرعان ما قرر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعده على استعادة ولايته . قبل أن ينجحوا في التفاهم مع الباب العالي ، ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحد فرق الأرنؤود خرجت لمطاردته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفي هذه الحركة ، انفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفي دمياط إستلم خسرو رسائل من أحمد باشا وغيره تنبئ بمقتل طاهر باشا ، وتطالب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ في التقدم من دمياط صوب القاهرة . وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت معسكرة ، فهاجمها وانتصر عليها ، ودخل فارسكور ، وأسلمها للنهب . وفي هذه المدينة علم خسرو بطرد أحمد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة في العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفي أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذى أخذ في محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط فى أيدي الأرنؤود والمماليك ، وتحصن خسرو فى عزبة البرج ، ولكنه إنهزم ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذى كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هى السيطرة على الوجه البحرى ، وخاصة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاميات عثمانية . وتم الاتفاق على أن تتقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحمانية ،

تهيداً للقيام بهذه العمليات وأسرع البرديسى إلى الرحمانية على رأس فرسانه ،
وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية . ولكن الوقت لم يمهل المماليك
والأرنؤود لتنفيذ هذه السياسة . وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا
إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته
واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

٢ — ولاية على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بنزاع طرد خسرو باشا من
القاهرة وتعيين طاهر باشا قائماً مقاماً للولاية ، بتعيين خسرو باشا والياً على
سالونيك ، وبإبقاء طاهر باشا مستمراً على المحافظة ، وتنصيب أحمد باشا قائماً مقام
إلى أن يأتى يتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت
الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائماً إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة
أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تثبيت طاهر باشا فى ولاية
مصر . ولكن هذا القرار كان يحمل فى نفس الوقت معنى إعراف الباب العالى
بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلاً على ضعف
الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا فرمان إلى
القاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد
له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من
البلاد . ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر
جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لخسرو
باشا تدل على عدم اعترافهما بأوامر الباب العالى . ولكن إبراهيم بك كان
يراصل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإدارة فى القاهرة .
ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

العثمانية ، بينما كان القطاع الثنائى يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الامر الذى سيقضى ، بطريق أو بآخر ، إلى إستمرار سيطرة المماليك على مصر ، سواء برضاء الباب العالى أو رغما عنه .

وحين علم الباب العالى بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والى جديد ، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، وبممكنه أن يصل مع المماليك ، بالسلم أو بالحرب ، إلى التسوية التى كان الباب العالى يرغب فى الوصول إليها ، وهى التى كانت تتلخص فى اخراج المماليك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبقى صنيعته خسرو باشا فى ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تغلب عليه ، ورشح لهذا المنصب على باشا الجزائرلى ، أو على باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشيح .

وكان على باشا مشهوراً بالخداع ، بينما كان الموقف فى مصر يتطلب رجلاً قوياً لمواجهة الاحداث ، وللوقوف فى وجه الارثوود والمماليك وكان هذا الوالى الجديد من أصل جزائرى ، ثم ذهب إلى إستانبول ، وعمل فى طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد سنتين . وإلتجأ بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل فى حماية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام بحجى الحملة الفرنسية ، وانضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل على باشا إلى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، وأسرع بالكتابة إلى المماليك ، ووبخهم على دخول القاهرة مع الارثوود ، وعلى قتلهم رجال الدولة ، والانكشارية ، وذكرهم أنه لم يكن من الجائز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم فى نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالى ، وحذرهم من عصيان أوامره . وكان المماليك يعرفون على باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الامر الذى كان يستبعد قيامهم بأى تنازلات . وتجد

على العكس من ذلك أن المماليك أسرعوا باستدعاء قواتها الموجودة في الدلتا وتجميعها في القاهرة . وزدوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الوهابيين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد استغاثوا بهم بهد مقتل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والي يسوس أمورها . وفي نفس الوقت رفض المماليك التأثير بتهديدات علي باشا ، وذكروا له أنهم قد اتصلوا بالباب العالي طالبين العفو منه .

لقد قرر المماليك إذن عدم الرضوخ لعلی باشا ، والاستمرار في سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة في النيل ، وضمان ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسي من دخول رشيد ، ولكن قوات علي باشا الجزائري تمكنت من الاستيلاء على هذه المدينة منها ، وأدى ذلك إلى إصرار كل من البرديسي ومحمد علي على ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحفت قواتها عليها ، وفشل علي باشا الجزائري في إمداد قواته الموجودة فيها . وأخافت هذه العملية علي باشا على مصير الاسكندرية نفسها ، وخشى من هجوم الأرتوود والمماليك عليهما ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرتي مريوط والمعدية ، حتى يمنع قوات المماليك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفي أثناء ذلك الوقت حاول علي باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم في الاسكندرية ، بينه وبين المماليك ، ولكن المماليك رفضوا التفاهم إلا في القاهرة « وعلى الشرط والقانون القديم » .

وكان الاتجاه السائد بين المماليك يتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالميزات السابقة لهم ، وضرورة مددما على المناطق التي كانت لاتزال خاضعة خضوعا مباشرا للدولة العثمانية ؛ أي مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

والإسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأقل تطرفاً ، إذ أن قطاعاً من المماليك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الاعتراف بالسيادة الاسمية للسلطان . واعتقد البرديسى أن سيطرته على الإسكندرية سترتب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة المماليك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قواته عند دمنهور استعداداً لمزحف ، بالإشتراك مع قوات محمد علي ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن علي باشا الجزائري من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة لقلة ورد المياه إليها ، وبشدة حاجتها إلى التكوين . ولكن ، هل كان محمد علي يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات المماليك الإسكندرية هو قضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم محمد علي من أية إمكانية للحركة في المستقبل ، وقد يوقعه في مأزق ، في حالة تفكير الدولة في إرسال حملة جديدة إلى مصر لاستعادة سيطرتها على البلاد ، إذ أن موقفه سيكون مجرد فائدة القوات العسكرية التي سمحت للمماليك بالوقوف في وجه السلطان كما أن مد سيطرة المماليك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات المماليك في علاقات مع القناصل الأجانب . وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا ، الأمر الذي كان يهدد بالتالي بتغيير الموقف السياسي في مصر ، في صالح المماليك والأجانب ، وبغيداً عن مصلحة محمد علي والأردن والعثمانيين . إذن لقد كانت مصلحة محمد علي تملئ عليه ضرورة العمل على منع المماليك من الاستيلاء على الإسكندرية من علي باشا الجزائري . ولكن ، كيف كان في وسعه أن ينفذ ذلك ؟ كان المماليك يحتاجون إلى محمد علي وقواته لدخول الإسكندرية ، فما هي الذريعة التي كان في وسع محمد علي أن يتذرع بها لعدم مسايرتهم في هذا الإتيان ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعز إلى الجند بالمطالبة برواتبهم ،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى المماليك ما يدفعون به رواتب الجنود وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هي في الميدان ، ولكن بشكل يحول المماليك من مواجهة قوات علي باشا الجزائرى فى الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالى المصريين ، الذين سيقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد على أن يظهر بمظهر المعادى لولاة الدولة العثمانية ، كما يواصل احتفاظه بثقة جنوده ، واحتفاظه بهم كقوة لازمة له ، يستند إليها لى تساعده على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك إضعاف المماليك فى صراع ينشب بينهم وبين الأهالى ، بشأن جمع الضرائب ، وفى الوقت الذى يظل فيه علي باشا الجزائرى ، فيضعف الجانبان ، فى الوقت الذى يحتفظ فيه محمد على بقوته .

وفى الوقت الذى أخذه فيه عثمان بك البرديسى فى الاستعداد لمهاجمة الإسكندرية ، أعلنت قوات الأرنؤود الموجودة فى معسكره بدمهور ، والتي كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمردا ، وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتي كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس . ولشبت حركة بين المماليك والأرنؤود ، وإن كان محمد على قد تدخل فى الأمر ، وسحب جنوده ، وأعلن فى نفس الوقت صداقته للمماليك . ووصل محمد على بذلك إلى هدفه ، والذى يتلخص فى عدم مهاجمة الإسكندرية ، وفى شغل المماليك فى مسألة جمع الضرائب من الأهالى .

وانسحبت قوات الأرنؤود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين فى القاهرة . وظهرت حكومة المماليك على أنها ضعيفة ، وتدهورت الأحوال الاقتصادية فى القاهرة التي أصبحت مهددة بقلة التوطين والمجاعة ، والتي

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشعر محمد على بعد ذلك بأن هيبة المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضعفت . وخشى من أن يحولوا مجيهم بعد ذلك ضد الأرتوود ، الانفراد بالسلطة ، فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائرلى الموجود فيها ، ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية ، فإنه لم ير مانعاً من إخراج على باشا الجزائرلى من الاسكندرية ، وإحضاره إلى العاصمة . وكان هذا الاقتراح يسمح لإتلاف المماليك والأرتوود بالسيطرة على الوالى الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التى كان قد تحصن فيها . وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعلى باشا الجزائرلى ، ولسمى يطلبوا منه الحضور إلى منصبه فى القاهرة ، حتى تنتهى الجروب ، ويسود الإطمئنان ، وبأخذوا فى تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من إستانبول فى ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفو عن الامراء المماليك ، والسماح لهم بالإقامة فى بر مصر ، والسماح لكل منهم بمبلغ معين يتسلمه ، حتى وإن كان هذا المبلغ يقل كثيراً عما كان يحصل عليه فى الماضى . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير من معانى التوبيخ لمحمد على وغيره من قادة الأرتوود على ما قاموا به فى مصر . وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا الجزائرلى يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطاً معينة لدخوله العاصمة ، ورسموا له خط سير محدد . وقرروا له قوة عسكرية لحراسته ، لا تزيد عن مائة جندى . ووعده على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشعر بأن المماليك يسيرون له ، وكان هو الآخر يسيرون لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم يتبع خط السير الذى حددوه له ، واصطحب معه ما يقرب من ثلاثة آلاف جندى ، وذلك فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشعر المماليك بأنه يسيرون لهم ،

فمنعوه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لا يمكنه دخول القاهرة مع ما يزيد على مائة جندي . وحاول علي باشا أن يعود إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعوه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارنؤود ، فقرر الاستسلام لإرادة البرديسي ، وانتقل إلى معسكره . وفي ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تشتتوا ، برسائل تثبت غدره ، من إتصاله ببعض الأمراء في الصعيد ، وبعض الأشخاص في القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وقرروا إخراجه مع إتباعه إلى غزة ، لكي يصل منها إلى إستانبول . وبين بلبيس والأصاحية ، حدثت معركة بين علي باشا وبين القوات المملوكية التي كانت تحرسه إلى الحدود ، في الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فإن ما يهمنا هو تحلص الائتلاف المماليك والارنؤود من هذا الباشا الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عقبة من العقبات التي راجعت هذا الائتلاف .

وظلت بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد سلطنة المماليك إليها ، مطروحة أمام قوات المماليك في القاهرة . وبعد قضائهم على سلطنة علي باشا الجزائري ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولي باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً بالنسبة إليهم ، وخاصة بعد قتل علي باشا الجزائري ، وظهورهم أمام السلطان بمظهر من نقض الإنفاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة كان يمهد لعقد صانع جديد بين المماليك والباب العالي . وشعر المماليك كذلك بأنهم لا يقدرّون على توحيد الارنؤود لإحتلال الاسكندرية ، وكانت روايتهم دائماً متأخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا للقاهرة ، وعن طريق المماليك ، كان يساعد على كبت الارنؤود ،

وعلى التقليل من سطوتهم ، وأخيرا فان قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للماليك بالسيطرة على الإسكندرية ، وبتعيين أحمد رجا لهم عليها . ودخل الماليك في مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الاساس ، أى بالحضور إلى القاهرة وتولى منصب والى مصر . كما قام الماليك بتمهيد الطريق إلى ذلك مع الباب العالى ، وعملوا على توسيط الانجليز فى الامر .

وكان أحمد خورشيد باشا ، من ناحيته ، يطمع فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وقام بتوسيط الانجليز كذلك لدى إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ما شعر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البكوات الماليك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالى تجاه الماليك بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وأعلن أنه لا يقدر على القيام بأى شىء دون أن يصله فرمان من الباب العالى بمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقوم كل محاولة لدخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقوة البحرية الموجودة فى الميناء .

وهكذا فشلت محاولة الماليك مد سيطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرلى . ولكن هذه المدينة شهدت فى الأيام التالية قدوم محمد بك الألفى إليها ، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو ، الأمر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مصمم على الدفاع عن لاسكندرية ضد الماليك وضد الانجليز ، وضد الفرنسيين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام الماليك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الألفى إلى أرض مصر ، وأصبح على الماليك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

٣ - مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ،
التي خرج حاكمها وقائد المرفقة العسكرية الصغيرة فيها لمقابلته والحفاوة به ،
وأطلقوا له المدافع ، وأبلغوا البكرات في القاهرة بنبا وصوله ، واستعد محمد
بك الألفى للسفر في النيل على إحدى السفن ، التي رفع عليها العلم البريطاني ،
صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أنباء وصوله ، فأسرع الألفى
الصغير بإطلاق المدافع في الجزيرة تحية لقدمه . وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون
لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة
لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسي ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الانجليز
للاستمرار في احتجازه لديهم . وكان محمد بك الألفى يعتبر منافسا خطيرا لهما .
حقيقة أنه كان من بيت مراد بك ، أي من نفس بيت عثمان بك البرديسي ؛
ولكن إستناذه إلى الانجليز كان ينذر باستثارته بالسلطة ، وبفرض نفوذه على
بقية قطاعات الممالك . وكان إئتلاف الممالك مع الارنؤود قد قام على أساس
مشاركة جماعة محمد بك الألفى في السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك
البرديسي ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد
الألفى الصغير نفسه شيئا فشيئا مبعداً عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى
أبدى عثمان بك البرديسي . وكان البرديسي محقا في هذا الإبعاد للألفى الصغير ،
خاصة وأنه كان متعجرفا ، ويشنط كثيرا في معاملة الأتالي . ولكن الألفى
الصغير فسر هذا الموقف على أنه يهدف لإبعاد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر
الذي أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسي ، وتقوقعه مع قواته من
السودانيين واليونانيين . في الجزيرة إنتظارا لجميـه سيده .

وفي الوقت الذي أظهر فيه الالافى الصغير ابتهاجه بمنجى سيده . ظهر حورف البرديسى من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الالافى الى الانجليز كان يجبر البرديسى على محاربته ، وقد لا ينتصر في مثل هذه الحرب . ولذلك فان البرديسى قد التجأ الى محمد على ، وكان يثق فيه الى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر اعتماداً عن التدخل في مشكلات الممالك مع بعضهم ، كما كان في نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة في البلاد ، والتي كان على الجميع أن يخطبوا ودها .

وبدلاً من أن ينصح محمد على البرديسى بمصالحته على محمد بك الالافى ، انتهز الفرصة للاستمرار في سياسته التي كان قد سار عليها منذ مجيء على باشا الجرائلى الى مصر ، والتي كانت تتلخص في العمل على اضعاف الممالك وكسر شوكتهم ، وتأليبهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد على والبرديسى ، وانتهت بالتصميم على الغدر بمحمد بك الالافى ، والفتك برجاله . وصدرت الاوامر بذلك الى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات في وقت واحد . الاولى بقيادة ضد أعداء عوان الالافى في منطقة امبابه ، والثانية والثالثة بقيادة محمد على . وضد الالافى الصغير ومماليكه في الجيزة . وقتل تابع الالافى الموجود في امبابه ، وقامت القوتان الثانيةتان بالاستيلاء على خيول الالافى بك ، وبدخول الجيزة والعمل على نهبا ، بعد فرار الالافى الصغير منها .

وكانت التعليمات التي أرسلت الى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الالافى منها قاصدا القاهرة ؛ فاستعد البرديسى ومحمد على لملاقاته ومنعه من دخول العاصمة . وفوجئ الالافى بالارنؤود الذين هاجموا سفينته ، واستولوا على ما فيها ؛ واسكنه تمسكن من الفرار ، ومر من القليوبية الى الشرقية ، ومنها الى الصحراء عند بعض العربان . وفشل الارنؤود في القاء القبض عليه .

وباعوا مانهبوه من سفنه في أسواق القاهرة . واختفى بذلك محمد بك الألفي ،
مؤقتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد علي في ضرب المماليك بعضهم ببعض ،
وفي إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

٤ - نهاية المماليك :

أقصد ظهر من هذا التطور عجز البسكوات المماليك ، منذ توليهم السلطة في
إئتلاف مع الأرنؤود بعد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على
الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب
عديدة ، منها تقدم السن بإبراهيم بك ، وعدم قدرته على كبح جماح المماليك الذين
اشتطوا في معاملة الأهالي ؛ ومنها كذلك إانشغال عثمان بك البرديسي بالعمليات
العسكرية من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة علي باشا الجزائري ، ثم إلى
مطاردة محمد بك الألفي من جديد . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، وكان هذا
سبباً رئيسياً ، خلو الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد
التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً
إنخفاض فيضان النيل ، وتهديد القاهرة بالمجاعة ؛ وعمل بعض المماليك على المتاجرة
في الحبوب لكي يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . وأقصد عمل كل هذا على
إنتشار الفوضى في القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى إعتداء الجنود على الأهالي ،
وعجز السلطة عن كبح جماح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم
المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً في نفور الأهالي من المماليك ، وتحركهم
ضد البسكوات ، الأمر الذي أعطى الفرصة لمحمد علي لإستغلال الموقف لإنزال
ضربة شديدة بالمماليك ، وإخراجهم من العاصمة . وإنهاء التحالف الموجود
بينهم وبين الأرنؤود على تولى السلطة في مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم الماليك ، قاست الأقاليم كذلك من الغرامات والأتاوات التي كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتي أن إقليم البحيرة قد دُخِرَ عن آخره ، وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بك في الأمر ، واسكنه رد عليهم بأنه لا يحكم إلا على نفسه ، وسينذكروا له أنهم سيهجون من البلاد ، قال لهم « وأنا معكم » . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير الماليك . وزادت ضجة الأهالي . وتشقّعوا ، ووسطوا النصاري . ولكنهم فشلوا في كل مجهوداتهم .

ولاستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الخريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن الفوضى . وانعدام الاستقرار ، والأتاوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة الماليك ، وفشل هذه الحكومة في السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم الماليك للقاهرة ، إمتلأ بالمظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الأهالي ، وتآمر الأهالي والمشايخ من لك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتم الموقف ضرورة إجراء تغيير .

وكان البسكوات الماليك يخشون سلطة الباب العالي ، وخاصة بعد قتل علي باشا الجزائري ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المتمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرموا أنفسهم من ذلك السند الشرعي الذي كان لازماً ، في نظر الأهالي ، لاستقرارهم في الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايخ كتابة العرائض لهم حتى يبرروا للسلطان ما قاموا به من أفعال . وأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتماد الماليك على الأرنؤود ، وعلى قائدهم محمد علي ، الأمر الذي أدى إلى سيطرة عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان في وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يكن عسكرياً ، فعلى الأقل مالياً ، ويجعلهم يطالبون

بالمرتبات ، وعجز الممالك بالتالى عن كبح جماح الارؤود ، رغم ما كانوا يقومون به فى البلاد ، فظهر عجز الممالك أمام الاهالى . كما ظهر عجزهم أمام الارؤود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان بالخروج بقواته من العاصمة ، الأمر الذى سيبعده عن السلطة . كما كان يخشى من أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ، وقتل غيرهم ، ولذلك فانه عمل محاولة لإسترضاء السلطان ، وكان كل ذلك يدفع محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، يتفق به عن نفسه صفة العصيان والتمرد ، ويقوم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد رضا الباب العالى عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، ماهى طبيعة العمل الذى كان فى وسع محمد على أن يقوم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضروري أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين الممالك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء الممالك وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤ حين صرح بأنه لا يمكنه التعاون مع الممالك الذين غدروا بصديقيهم ورفيقيهم محمد بك الالافى ، واعتمد محمد على على جنوده الارؤود كقوة أساسية ومادية تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتمد على العلماء والمشايخ ، وتذمرهم من البسكوات الممالك كقوة معنوية . أو سياسية ، تغطى له عملياته ، وتساعد على الحصول على رضا الاهالى عنه . أما السبب المباشر بذهاب من السهل العثور عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة الخنود بروايتهم المتأخرة ، وتحول الممالك إلى الاهالى لمرض العرامات ، فيضج الخنود ، ويضج الاهالى ، ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إتخاذة .

وتشهدت القاهرة هذه الحركة في الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٠٤ وتجهز الارثوذكس أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزيمتهم على ذبحهم ، إذا لم يسفحوا دوائهم ؛ كما حاصروا الخي الذي كان يسكنه عثمان بك البرديسي ، وهددوا بنهب القاهرة وقرر البرديسي ، عمل فردة على أهل البلد ، فسكّرت الاحتجاجات ، ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الأهالي مع جامعي الإتاوة في مناشات حادة . وتجمعت الجماهير في المساجد ، وخرج الفقراء والعامّة والنساء « طوائف يصرخون ، وبأيديهم دفوف يضربون عليها . والنساء يندبن وينهين ويقان كلاما على مثل قولهن (إيش نأخذ من تفليسي يا برديسي) ، وصبغن أيديهن بالنيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، وإضطر البسكوات إلى إبطال هذه الإتاوة .

وبهت المالك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشى محمد علي من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارثوذكس ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل في الحال ، وضرورة التخلص من البسكوات المالك ، بالإستناد إلى الارثوذكس وإلى جماهير الشعب . وخشى الارثوذكس بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للأهالي في الشوارع أنهم مهم وسواسوا ، ، فهؤلاء رعية وأوائك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه المردة ، كما أن علوفتهم على الميرى ، وليست على الأهالي الفقراء ، ونزل محمد علي وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسير مهم في الشوارع ، مهرولا بملابسه المضفاضة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة الهاجّة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وإبطال الفردة . وأرسل وكيله إلى الجامع الأزهر ، لكي يذكر للأهالي المجتمعين هناك نفس الشيء . فأنس الأهالي إلى محمد علي ، وظهر أن حركتهم تتجه ضد البسكوات المالك وحدهم .

وظهر اتجاه بين قادة المماليك لضرورة التخلص من محمد علي وجنوده الأرنؤود ، ولكن البرديسي كان يثق ثقة عمياء في محمد علي ، فشلت هذه المؤامرة . وفي يوم ١٢ مارس ، علم البرديسي بأن الأرنؤود سيهاجمونه في بيته ، عند منتصف الليل ؛ وفي نفس الوقت كان على قوات أخرى من الأرنؤود أن تحاصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالي القاهرة طلقات الرصاص في منتصف الليل ، واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالي . وفشلت مقاومة البرديسي ، فاضطر إلى الخروج من بيته ، تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفي أثناء ذلك الوقت كانت قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الأرنؤود ؛ وكانت هذه المدفعية في أيدي إحدى فرق المغاربة الموالية للمماليك . ولكن سرعان ما علوا بخروج البسكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ، شاهين بك ، وهو أحد المماليك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب الجبل .

وكانت هذه الحركة التي بدأت في ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد علي بكسب الشعب والمشايع إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتي هذه الخطة التي وضعها محمد علي بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتي تدخل كحلقة من حلقات تلك السلسلة التي بدأت بدفع الجنود إلى التحرش بخسرو باشا ، ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المماليك من القاهرة .

ورغم ذلك ، فإن محمد علي لن يتولى السلطة في مثل هذا الموقف ، بل سيحاول أن يعهد بها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره . يظهر من يعمل من أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان في حقيقة الأمر

يعمل على إستنزاف كل القوى وكل الشخصيات التي كان في وسعها أن
تقف أمامه ، أو تنافسه على السلطة . وكان أحمد خورشيد باشا موجودا
في الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لكي يحكمها ، ولكي يحرق
سياسياً فيها . ولن يبق بعد ذلك في الميدان سوى محمد علي ، قائد
الارتود .

الفصل الرابع والعشرون

ولاية خورشيد باشا

ووصول محمد علي إلى السلطة

كان عمل محمد علي على إنهاء الائتلاف مع المماليك ، وهو الأمر الذي إستند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المماليك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضا الباب العالي عليه وعلى رجاله الأرؤود . وكان هذا الإتجاه يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد علي بمظهر الطامع في الولاية لنفسه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذي كان قد ظل شاغرا منذ مقتل علي باشا الجزائري ، بأقدم وأرقى ضابط عثماني موجود في مصر ، وكان هو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . ولكن ، هل كان ذلك يعنى أن محمد علي قد تخلى عن أطماعه في الوصول إلى حكم مصر ؟ علينا أن نتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتابع علاقته بمحمد علي ، لكي نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

١ — حكومة خورشيد باشا :

إختار محمد علي خورشيد باشا للملء منصب الوالى بسرعة ، حتى لا يترك للباب معالى فرصة التدخل ، وتعيين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتدعيم سلطته . وكان هذا الإختيار يعنى كذلك سيطرة محمد علي على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذي لا يهدف إلا للصالح العام .

وبدأ محمد علي العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ،
ومعه محمد خسرو باشا ، لإعلانا بعودته إلى الولاية بعد أن استمر في حبسه مدة
ثمانية أشهر كاملة . ولكن سرعان ما استند محمد علي إلى عدم رضا أخوة طاهر
باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا ، منذ سنة ١٨٠٣ ،
واليا على سالونيك ، وقرر إرساله إلى الإسكندرية ، للإبحار منها إلى عاصمة
الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر في يوم ١٥ مارس ، أي بعد يومين من إطلاق
سراحه ، وكان يدل على أن محمد علي لم تكن له رغبة في استبقائه في السلطة ، بل
كانت رغبته الحقيقية ، وهدفه الأساسي يتمثلان في ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت
ولاية إذن ، إن جاز هذا التعبير . وفي هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع
الإختيار على أحمد خورشيد باشا لمليء هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك اتفاقا
سابقا بين محمد علي وخورشيد علي هذه العملية .

ولاشك في أن خورشيد باشا كان يتطلع إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد
كبار الضباط ، وأحد كبار المسؤولين في الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية
ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولي طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة .
ووصل بالفعل إلى الجيزة ، وإن كان قد رجع إلى الإسكندرية سريعا بعد تولي
طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد
مقتل علي باشا الجزائري ، ووسط الانحياز للتفاوض مع المماليك في هذه
العملية أي أنه ، كان يطمح ، أو يأمل ، في شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد
علي كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذي دعاه ، وقت محاصرته لإبراهيم بك
والبرديسي بك ، إلى إرسال جماعة من العسكر ، ومعهم فرمان . بتولية أحمد
خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن
الارنؤود خاضعين للباب العالي ، غير طامعين في تولي الولاية . وكان محمد علي

قد حرق بطاقات خسر و باشا نهائيا حين فك أسره ، وأظهر أن الارنؤود كانوا غير راضين عنه . ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا . وكان عن كبار الإسكشارية ، منتسب الولاية ، دون أن تعارضه في ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة في مصر . وفي الوقت الذي تقرب فيه محمد علي إلى الإهالي ، وإلى الباب العالي ، بهذه العملية ، أخفى في نفس الوقت وبهذه العملية تلك الخيانة التي كان قد ارتكبها في حق المماليك . ولقد شاعت في أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالي لأحمد باشا الجزائر ، وإلى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الأخبار تهدد ، في حالة ثبوتها ، بإمتداد سلطة الباشا القوي من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان إنتشار هذه الإشاعة من بين الأسباب التي دفعت محمد علي إلى الإسراع بإختيار خورشيد باشا لتولى شئون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالي عن هذا التعيين ، ووافق عليه عليه ، إذ أنه كان إعترافا بالأمر الواقع ، الذي كان يعتبر في نفس الوقت ، تدعيا لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا فرمان ، أرسل الباب العالي إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوخان محمد علي . إنها ترقية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد علي قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم ضابط بعد خورشيد باشا في الولاية . ولكن ، ألم يكن هذا الإعتراف من جانب الباب العالي بتوليد خورشيد باشا السلطة يعني كذلك رغبته في تنفيذ سياسته الخاصة بالقضاء على سلطة المماليك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تساهم خورشيد باشا التام مع محمد علي ، إذ أنه كان قائد القوة الوحيدة التي كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الأول ، في حاجة إلى محمد علي ، وإلى قوة محمد علي . وهذا يدل على أن محمد علي كان

لا يزال هو الرجل القوي في مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاق يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة في نفس اليوم .

والمهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالي الوفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة في أى وقت ، وكانت خزانة الولاية خالية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما هدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هذا من ناحية . ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لا يحظى بتأييد الأتراك تماماً . وربما دفعه هذان الاتجاهان إلى محاولة التخلص من الأتراك ، إذا ما رغب في الإنفراد بالسلطة . ولكن ، هل كان في وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه قوات المماليك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان في وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأتراك بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم إلى محاربة المماليك . وكان محمد علي مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لا يظهر أمام الأهالي وأمام الباب العالي أنه كان مرابطاً في القاهرة ، ويستعد للوصول إلى السلطة . ولكن محمد علي سينفذ هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ في نفس الوقت بقواته سليمة ، وينتظر أول خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكي يتخذ ذريعة للعودة إلى القاهرة . وكان كل شيء محسباً بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد علي منذ قدوم خورشيد باشا إلى القاهرة ، حتى في تعيين حاشية الوالي ، وأخذ محمد علي لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسؤولية . وكان هذا إخراجاً لمركز خورشيد باشا ودفعاً به إلى الاصطدام

بمحمد علي .

وكانت سيطرة المماليك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول التموين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بمظهر الضعف والهزال ، وبخاصة بعد أن انضم بعض العربان إلى المماليك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، في قراهم وحقوقهم ، وانتشرت الفوضى في أنحاء البلاد . ومع اضطراب جبل الأمن ، واضطراب التموين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ، وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالي والتجار والأجانب في القاهرة ، الأمر الذي أظفر خورشيد باشا بمظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجياً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأرمنود ، لمحاربة المماليك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ واضطر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالي . فقرر منذ ٢ أبريل ، أي بعد وصوله للسلطة بأسبوع واحد ، جمع المال الميري عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديریات . وأثار هذا القرار الملتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتقدم خورشيد باشا إلى منتصف الطريق وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . واستمرت الحاجة إلى الأموال ، في أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض « سلفة » لشدة إحتياجه للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالي ، وتساعد في نفس الوقت على إنتشار خبر تعيين الدولة لأحمد باشا الجزائر والياً على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالي عن الوالي الجديد ، وعلى تمنيمهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية ستنتقل بعد ذلك إلى طاغية من الطغاة . وليحدث ما يحدث بعد ذلك . وفرضت الغرامات على زوجات المماليك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسعى لجذب الارنؤود لكي يؤيدوا الممالك ، فأدى ذلك إلى تكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحدت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ وإضطراب خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها في بيت الشيخ السادات ، وحضرت عديلة هانم ، ابنة إبراهيم بك ، للإقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، والمهم أنه كان لا يزال في حاجة إلى الجنود ، ولا يزال في حاجة إلى الجنود لمحاربة الممالك . إنها حلقة مفرغة .

ولاستمرت المطالبة بالأموال ، واستمر فرض الإتاوات على أرباب الحرف والصنائع ، حتى ضج الأهالي ، وأغلقوا الحوانيت ، وتوجهوا ، في يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . واجتمع الكثير من غوغاء العامة والاطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنارات يصرخون ويطلبون ، وتحلقوا بمقصورة الجامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يا لطيف ، وأغلقوا الأسواق والدكاكين . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم في إعادة الهدوء نظير رفع المغارم عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أرباب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجند . وأصر التجار والصناع على موقفهم ، فأضطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع الغرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارنؤود من القاهرة لمحاربة الممالك . وكان العجز عن دفع رواتب الجنود يهدد بإضرام بعضهم إلى الممالك أنفسهم ، الامر الذى كان يجبره على ضرورة مراعاة الجنود ، وكانت هذه مراعاة على حساب الأهالي . وبعد مجهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقنعهم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .

وبدأت المناوشات بين المماليك والارنؤود قرب الجيزة ، ولكنهما لم تكن حاسمة . فاضطر خورشيد باشا إلى استدعاء قوات أخرى من الارنؤود كانت معسكرة في رشيد وفي دمياط . الامر الذي جعل عدد هذه القوات الموجودة في القاهرة يصل إلى ما يقرب من ثمانية آلاف جندي . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد احتياج الوالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الامالى إلى جانبه ، رغم اشتداده في طلب الاموال منهم باستمرار . وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك ، ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا انهزم هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا انهزموا هم أمام المماليك ، فمن الذى سينخرج معه في المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكونوا من أهل السيف ، وكانوا في حقيقة الامر يفضلون المماليك على الانراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث في يوم ٢٧ يونيو ، حين وصل مكتوب من طرف الافى بك يحتاج فيه على مصادرة الحرم والتعرض لمن . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، في الماضي ، نساءهم للفرنسيين ، حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من الفرسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد . ويشتهرون بالتمور والبطش ؛ وآمال خورشيد باشا من مجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك ومن استخدامهم بالنالى ضد الارنؤود . ولكن سرعان ما انهزموا أمام المماليك . في الوقت الذى حصل فيه محمد على على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك ، وبعدت قوات المماليك

قليلا عن القاهرة ، وابتمد عنها بالتالى خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلاة ، وعودة قوات الأرنؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالى يعيشون فى إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة فى ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، فى النصف الثانى من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالى ، يأمر بخروج الأرنؤود وذهابهم إلى ينبع ، للحفاظ عليها ضد الوهابيين . وجمع خورشيد باشا الجنود الأرنؤود وضباطهم ، وقرأ عليهم فرمان ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصرروا على أنهم إن خرجوا من مصر ، وإن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قطاع من الأرنؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت فى ذلك الوقت بالفعل فى أيدي الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم ، وتحت أقدامهم ، للسلب والنهب والسبي ؟

لقد تحصن خورشيد باشا فى القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصى ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً للنشاط محمد على ، ينشر فيها نفوذه ، ويقم الصلات ، ويرتب للغد . وحرص محمد على أن يظهر للأهالى مواساته من إجراءات خورشيد باشا التعسفية لجمع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد ، ولكن شراعية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح لمحمد على نفوذاً واضحاً بين الأهالى .

وتمكن من أن يقضى ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذى نتج فى العاصمة بعد إصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد على بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالى القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تمرقل قيام الحكومة بوظائفها ، في الوقت الذي يتعذر فيه على هذه الحكومة جمع الأموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد علي في بيع بعض أثاث منزله ، في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر في القاهرة ، وكثر لغط الناس ، وعم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجماهير صاخبة في الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإنسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط في المدينة ، وارتكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالي إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد علي ، في الوقت الذي ظهر فيه عجز خورشيد باشا عن السيطرة حتى على جنوده . وفي اليوم التالي ، عمل محمد علي على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالي ؛ فخرج ماشياً في الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرتوود ومن الجنود ، وذكر للأهالي أنه إن يترك القاهرة ، وإن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندي ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبه في اليوم السابق . وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد علي أنه يضحي بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد علي أبداً رغبته في العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمراحل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرتوود لمحاربة المالك في الصعيد . ونجح في جمع الأموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، في وقت إبتعادهم عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطرت الأرتوود إلى الموافقة ، وقاد محمد علي إحدى هذه الفرق الثلاث التي كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل ، زاحفة جنوباً ، لمحاربة المالك . وأحرز محمد علي أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التي كانت بقيادة السلجوق ، بعد أن كانت قد إهزمت أمام المماليك عند الدشن وقامت القوات العثمانية . وفوات الأرتوود ، بمعاصرة المنيا . وأنطى ذلك فرصة المماليك . خارج هذه المدينة . الانتشار في الصعيد . وبزبد العاصمة ، والانتشار حتى في الوجه البحري . واستمرت هذه العملية من منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ . حين أحلى المماليك مدينة المنيا ، ودخلها محمد علي في يوم ١٥ مارس . وفي نفس هذا اليوم وصلت إلى محمد علي أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة مجموعة أخرى ، وربما تأتي إلى مصر قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هذا سيؤدي إلى زيادة سلطة خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرتوود في مصر . وبعد أن كان محمد علي هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكافحة بحاربة المماليك ، في الوقت الذي تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد علي ألا يترك خورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود . وترك المنيا بسرعة ، في يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٥٠٠ جندي ، ووصل في ١٤ أبريل إلى طرة . لقد جاء إلى العاصمة لكي ينازع خورشيد باشا السلطة .

٢ - المزارع بين خورشيد و محمد علي :

كان خورشيد باشا قد انتهز فرصة وجود الأرتوود ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة ، لكي يعمل على تدبير أمر استقدام الجنود الدلاة إلى البلاد . وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحتها عدم ترك الحبل على الغارب لجنود الأرتوود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن ، بينهم وبين غيرهم من القوات ، بشكل يسمح لها بأن تكون كليتها هي العليا دائما في مصر . وكان رفض الأرتوود الخروج من مصر يشير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على موافقة الدولة

على رغبة خورشيد باشا ، وتجنب هذه القوات الجديدة وارسالها لمصر .
 وقد دخلت هذه القوات القاهرة في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى
 ذلك إلى خوف محمد علي من الموقف ، وامتداده بالمجيء إلى القاهرة ، تاركاً المشيا
 في أواخر شهر أبريل من نفس السنة .
 وفوجيء خورشيد باشا بانسحاب محمد علي صوب القاهرة ؛ ولم يكن
 خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات ، ومن ضمان خضوعها له .
 فعمل خورشيد باشا على إستئانة العلماء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه
 وبين محمد علي ، الذي أصبح عاصياً لأوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلاً من
 أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلماء في يوم
 ١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد علي ، الذي كان قد رفض
 من قبل أمر الخروج من مصر . لمحاربة الوهابيين في الحجاز . وشرح خورشيد أن
 عودة محمد علي إلى القاهرة تعنى الشر ، وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى
 الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً في جهة أخرى .
 وذكر خورشيد أن معه أمر بآمن السلطان « وكيل مفوض . ودمتور مكرم » ؛
 وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويمتنع من
 يشاء .

وطالب خورشيد باشا إلى العلماء والمشايخ أن يساعده ، في نفس الوقت
 الذي أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد محيى الارنؤود . واستكن هذه
 الترتيبات لم تثبت لفترة طويلة ؛ ذلك أن محمد علي تمكن من إستئانة قادة الدلاة
 عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن ثائراً ، وإنه لم يعد إلا لإستلام الرواتب
 المتأخرة للجنود . ونتج عن ذلك انضمام الدلاة لجنود محمد علي . ودخلهم
 سرياً إلى طره . ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة ، التي دخلها في يوم ١٩ أبريل .

وبدأ دخول محمد علي إلى القاهرة بدأ انتاج الحق في يده وبين خورشيد باشا ، للسيطرة على السلطة .

وكان الدافع لركبوا الكثير من الانتماءات ويعتقدون انهم انتماء الى بيوتهم ، وانتمجوا وبسليمون . ويخطفون الاطعمال والنساء . وادنى ذلك الى غضب سكان القاهرة . والدعواتهم الى العلماء والمشايخ . وشارع شوارع العلماء والمشايخ بالنالى الى خورشيد باشا على أنه "يصالح لحكم البلاد" . ونظروا الى محمد علي على أنه الرجل القوي ، الذى يمكنه أن يعيد النور الى نسيانها . وكان محمد الى يواصى الاهالى ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء في شأن إنهاء هذه الفوضى ، التى لا يوافق عليها . فلهذا سبب محمد علي ، فى الوقت الذى خسر فيه خورشيد باشا ، وكان بجىء قوات الدلاة الى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الاهالى . وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد علي كيف يفيد من هذه القوة ، لكي يصح خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالي أمام الأمر الواقع ويظهر بولاية مصر ، التى لم يعد هناك شك في أنها قد أصبحت هي موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد علي ، منذ عوده هذا الأخير إلى القاهرة . وعند ١٩ أبريل ، أى منذ دخول محمد علي إلى القاهرة ، ذكر الخبر أن أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد علي بإثارة العملية بالمطالبة بالرواتب المتأخرة للجنود . ولم يمهل خورشيد باشا الا وقتا قصيرا لدفعها . وأسقط في يد خورشيد باشا . خاصة وأن الجنود الدلاة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الأمر الذى كان يحرم الوالى من إمكانية الاستناد اليهم ضد الأعداء . وحين ذكر الوالى أن الخزائن

كانت خاوية . طالب الجنود بتقديم حسابات الخزانة ؛ وكان محمد علي نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يعنى الخازن خورشيدباشا بمظهر المتعريف ، فى الوقت الذى يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الامر الى نقاش مرير بين خورشيد و محمد علي ، حاولا فى اثباته هذا الاخير كسب أهالى القاهرة الى جانبه ، وعمل فى نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الاهالى ، حتى يمنعه من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي . وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالى والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

واقعد تشعب النقاش ، واقترح محمد علي أن يبقى هو فى القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك فى الصعيد ؛ ولكن ، هل كان فى وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد علي هو الذى طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من هيبة محمد علي ومن قوة ضغطه ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة فى العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوىء ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا ، أو يتحرك محمد علي أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية فى البلاد .

وأصاب جنود الدلاة لومة فجائية . فنزلوا فى أول مايو وانتشروا فى أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ويختطفون الاطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكر لنا الجبرتي أنه لم ينسج منهم إلا من تسلق ونهط على الحيطان ، وما أن وصلت هذه الأنباء الى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الخوانيت والجوامع وتجمعهم الالهالى فى الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلالة منها ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرهم واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا إليه إخراج الدلالة من العاصمة . وأصدر الباشا هذا الأمر ، وأمكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفى اليوم التالى ، اجتمع المشايخ والعلماء فى الجامع الأزهر . واحتشدت الجماهير فى مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتعهد لهم بإخراج الدلالة من القاهرة إذا ما كف الأهالى عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، فى خلال ثلاثة أيام ، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاء تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الأهالى بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبه الذى تفاوض بإسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يكن فى وسع خورشيد باشا أن ينفى بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلالة كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانت الخزانة خالية . وفى نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والرعايا ويضم صوته لصوتهم ، ويعرض عليهم خدماته ووساطته ؛ وكان قد نجح ، فى نفس الوقت ، فى منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الأهالى . ولاشك فى أن محمد على كان يتمتع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واستكات صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله فى استانبول بتقديم الهدايا لكبار الشخصيات بإسمه فى عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود فى شبه تحالف مع الأهالى والمشايخ ، فى نفس الوقت الذى انشط فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلالة من القاهرة ؛ فزاد

الوالى ضعفا على ضعف ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة محمد على .
أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، والى كانت قد بلغت سبعة أشهر ،
فإن محمد على قد وافق على أن يتسلم نصفها ، وبو جمل النصف الآخر ؛ ووافق
كذلك على أن تخرج بعض قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك فى الصعيد ،
ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات فى القاهرة ، وبقائه معها فى العاصمة .
وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد على موجودا
فيها ، فسمى لدى الباب العالى لإستصدار فرمان بتولية محمد على ولاية أخرى
بعيدا عن مصر ؛ ونجح فى ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد على ولاية جدة .
وفى اليوم الثانى للمهنة المعلنه فى القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد على بنبا
وصول هذا الفرمان ، وطلب إليه أن يصعد إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد
والتعيين ، ولكن محمد على تخشى من وجود مؤامرة . ورفض الصعود إلى القلعة ،
وأظهر استعدادة لمقابلة خورشيد باشا فى أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ،
واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد على ،
مكانا للمقابلة . وفى يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ،
وكان محمد على قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء ، ومن
الاهالى وقرىء الفرمان . ولبس محمد على الفروة والقاووق ، شارة الولاية ،
وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد على
إلى داره فى الازبكية ، أخذ ينثر الذهب فى طريقه على الاهالى ، وكانت لذلك
دلالة كبيرة فى وقت استحكمت فيه الضائقة المالية فى البلاد . وحين طلب إليه
الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحالهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه
لم يعد مسئولا عما يحدث فى مصر . وزاد خوف الجنود من صياع رواتبهم ،
فزاد حجبهم ، وطالبوا برأس خورشيد باشا . وعمل محمد على على ملاطفتهم .

وانتشرت اشاعة في القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون أساس . ولكنها أدت إلى فرح الاهالى . وخرج الجنود بها ، ونزل ذلك سبيل .
انهم أصبحوا لا يرغبون في بقاء هذا الوالى .

وكان حسن باشا ، القائد الثانى لقوات الانوود . قد اصطحب معه خورشيد باشا إلى منزله ، بحفاظة على حياته ، ثم أصعدوه في اليوم التالى إلى القلعة ، في آخر الليل ، تجنباً لإراقة الدماء ، وبعد أن قطع عهداً على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة .
والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيبة خورشيد باشا التى كانت قد بقيت له في نظر الاهالى . ومنذ اليوم التالى ، قام خورشيد باشا باعلان نيته على فرض لمارة على أهل البلد ، وأهالى العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فثارت ثائرة أهالى القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الاهالى أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة . فأسقط في يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الاهالى ونار الجنود . وظلت حوانيت القاهرة مقلقة ، وظلت الاهالى ثائرة ، خاصة وأن الانباء قد انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ، وأنهم قد قاموا بختطف بعض النساء والأولاد ، وصادروا يبيعونهم فيما بينهم . ولم يسكن في وسع الاهالى عامة ، ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكنوا أكثر من ذلك عما يحدث .

٣ - وصول محمد علي الى السلطنة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الأمر ، ولإنهاء هذا النزاع ، والقضاء على هذه الفوضى التى سادت البلاد . وكانت أسهم محمد علي قد ارتفعت باستمرار ، في الوقت الذى ضاعت فيه كل قيمة لأسهم خورشيد باشا .

وفي صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ . ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القضاة ، الذى كان في نفس الوقت هو دار المحكمة ، وجلس الشرع . وساروا في مظاهرة

كثيرة ، شارك فيها المتعممون ، والعامة والأطفال ، وتجمعوا في فناء المحكمة ، وأخذوا يهتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » : وكان البهمنسيون : « يارب يا متجلى أهلك المشملى » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضي أن يحضر كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويصدروا بتفي تطبيق العدالة . وبعد مجيئهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحسب أن يسفع الصربية التي كان خورشيد باشا قد قررها في اليوم السابق ؛ وأنهم لن يعترفوا بسلطته إلا إذا خضع للشروط التي رأوها كفيلة بإعادة الأمن إلى القاهرة ، وإهاء مفسد الجنود ، ووضع حد لمظالم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرض حال بالمطالب ، ضمنوه مساوئ حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتي كانت تلخص في ضرورة عدم إقامة القوات في القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول القاهرة بسلاحهم ، إلا إذا كانوا مكهين بحفظ الأمن ، وبمنع فرض أية ضريبة على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل الحجاج .

وكان خورشيد باشا في القلعة ، واعتقد أن وسعه أن يتخلص من رؤساء هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيبوه إلى ذلك ، ونشوا من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا في بيت القاضي ، في يوم ١٣ مايو ، وفي هذا اليوم أهر للسيد عمر مكرم على ضرورة خلع خورشيد باشا ، وعزله عن الولاية . وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت تأمل في وقوع أي تغيير يبشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة . فارتفعت الصيحات بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأى العلماء والمشايخ وزعماء الأهالي على ضرورة تعيين محمد علي ولياً على مصر . وذكروا لمحمد علي أنهم لا يريدون خورشيد باشا ، وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتكون والياً علينا

بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، وتمنع محمد علي في أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وألبسوه له ، ونادوا بذلك في الشوارع . ووافق محمد علي على تولي الولاية ، بنفس الشروط التي لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالي من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخبر لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يعزل بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان في القلعة ، وربما كان يأمل في الاستناد إلى المماليك ، أو في وقوف الباب العالي إلى جانبه . ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصراً في القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندي معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لا يزالون في قليوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته في المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلاً أمام محمد علي : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاية ، وهناك الباب العالي ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان في وسع محمد علي أن يعتمد على تسليح الأهالي ، ولكنهم قد يهددوه يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس النقام مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول للباب العالي كلمته في الموقف . وعهد محمد علي إلى المشايخ باقناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأي عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك في يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، في يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم في أمر عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد علي أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لا تفلت منه الفرصة وقام محمد علي بمحاصرة القلعة ، وقام السيد عمر مسكرم واجتهد في

تجريض الناس على الاجتماع والاستعداد . واشترك في حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلحين ، ومن قوات الأرنؤود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد . لإزعاج حامية القلعة . وسرت روح الثورة في الأهالي ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء ، والكل بالأسلحة والعصى والنبايث ، ولازموا السمر بالليل في الشوارع والحارات ، ومع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد علي بالصعود بالمدافع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل . وذلك في الوقت الذي تولى فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ، وحافظ الأهالي على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ، وأقاموا المتاريس في الشوارع ، ومنعوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك في هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفاً من الأهالي ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد علي يرغب في إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لا يظهر من جديد بمظهر العاصي حيال من يمثل سلطة الدولة في مصر ، وكان لا يثق في نفس الوقت في إمكان استمرار الاتحاد بين قوات الأرنؤود ، كما كان يخشى من موقف المالك ومن موقف الدلاة ، ولذلك فإنه كان دائماً من أنصار التفاهم مع خورشيد باشا . وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين في القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية في القاهرة ، واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطة في مصر ، وكان في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالي للحاكم الذي يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالي لمن لا يرضون عنه من الحكام : إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها للشعب ، والذات خاب بطريق مباشر ، بطريق الاستشارة .

وتواجهت هاتان النظريتان : حتى حكومة الباب العالي ، وندم الالتفات إلى موقف الملاحين من ناحية ، وحتى أبناء إسلاط في عزل الولاية وتعيين غيرهم ، من ناحية أخرى . لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة . وأجبرتها الظروف على أن تقطع في أيام نفس المسافة التي قطعتها بلاد أخرى في أجيال وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايخ ، وبمسئمتهم المسؤولين عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر في الآية السكرية هم العلماء ، وحمة الشريعة ، والسلطان العادل ، الذي يسهر على تنفيذ أحكام الشريعة ؛ ومادام خورشيد قد أصبح طاغياً مستبداً فمن حق الشعب أن يعزله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا في القلعة ، وزاد اصرار الأهالي على ضرورة التخلص منه . وحتى الفقراء ، فإنهم باعوا ملابسهم ، واستدانوا ، واشتروا الأسلحة . واستمر إطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا في القلعة وبين مدافع محمد علي المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ، حين طأب رجاله بدفع رواتبهم ؛ واسكن محمد علي استدان مبلغاً من المال . لكي يواجه به هذه المشكلة ، وحاول خورشيد باشا أن يحبك بعض المؤامرات مع بعض الضباط الأرثوود ، ولكن محمد علي أظهر يقظة لمواجهةتها .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو أنباء بوصول مندوب من الباب العالي إلى هذا الثغر في يوم ٢٤ ، لإنهاء الانقسامات الداخلية الموجودة في مصر . ففرح الأهالي كثيراً بهذه الأنباء ، واحتفلوا بها .

وفي نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، ونزلت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار وادهموا المبرق . واشتبكوا معهم في معركة هزموها فيها جنود خورشيد باشا . واحتل المندوب الباب العالي إلى التوقف قليلا في رشيد ، إذ أن البلاد كانت في حالة فوضى تامة ؛ وأسرع محمد علي والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لاستقباله ، وحراسته على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة في يوم ٩ يوليو ، وقرأ في بيت محمد علي مرسوما موجهها ل محمد علي باشا ، وإلى جده سابقا ، وإلى مصر حاليا ابتداء من عشرين ربيع الأول ١٢٢٠ (١٨ مايو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الاسكندرية حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب العثماني كان يحمل فرمانين ، أحدهما لخورشيد باشا ، والثاني ل محمد علي ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنهما . حسبما تبلى الظروف . وكان مجيء هذا المندوب إلى القاهرة يعنى شعوره بسلطة محمد علي ، أو بسلطة الجماهير والقيادة الشعبية التي كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدفعية من القلعة إلى القاهرة ؛ ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولا يعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ما كان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبي قير في يوم ١٩ يوليو . ومعه ثلاث بوارج ، وفرقاطة وأبريق ؛ وكان السلطان قد خوله سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود في مصر بأي ثمن . وكان السلطان قد شهد في ذلك الوقت خروج البحار من حكمه ، واستيلاء الوهابيين عليه ؛ وكان يخشى من تدخل الانجليز في مصر ، ويخش كذلك من عودة سلطه المماليك إلى ما كانت عليه ؛ فأعطى قائد الاسطون هذه السلطات .

وقرر العلماء والمشايخ ارسال عرض حال إلى القبطان باشا يشرحون فيه ما حدث ، واسكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى خورشيد باشا بالنزول من القلعة ، والتوجه حالاً إلى الاسكندرية . وأمراً آخر إلى محمد علي بالبقاء في القلعة مقامية ، حيث ارتضاه العلماء ، على أن يرسل جنوداً إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود الموجودين معه في القلعة قبل أن ينزل منها ، وفي يوم ٥ أغسطس حضر محمد علي له الخمسمائة كيس التي كان قد طلبها . وفي اليوم التالي نزل خورشيد باشا من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التي أبحر منها في يوم ١١ صوب الاسكندرية . وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد علي في ولاية مصر ، وبذل وكلاء محمد علي جهودهم في العاصمة لاقناع الباب العالي بنفس الشيء ، مستندين في ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ في توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة على الموقف في مصر ، وتمكنه من إرسال النجيدات لقتال الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه الجهود ، وصدر فرمان بتعيين خورشيد باشا والياً على سالونيك ، وتثبيت محمد علي في حكم مصر . وأبحر خورشيد باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا في ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الأيام لمقبلة قوة شخصيته ، وقوة عناده ، وإصراره على الهدف الذي يرغب في الوصول إليه . وفرح الأهالي بهذا الانتصار ، إذ أنه كان تدعيماً لرغبتهم ، وإقراراً لسلطتهم . وإذا كان محمد علي سيواجه صعوبات كبيرة في السنوات الأولى لحكمه لمصر . فإن المصريين سيكونون سنده الرئيسي في التغلب على هذه الصعوبات . ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت بوصول قيادة في السلطة انتخبها الشعب . ولما كان الموقف كان لا يزال يشتعل على كثير من المناقضات ، والتي ستؤثر حركتها وتطورها ، وفي علاقتها مع بعضها . على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .

المراجع

- لابن إياس : محمد بن أحمد ... الخنفي ؛
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، الطبعة الثانية .
القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ .
الجزئين الرابع والخامس .
- أحمد بن زنبيل ؛
تاريخ السلطان سليم خان ...
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ
- إسماعيل سرهنك ؛
حقائق الاخبار في دول البحار
بولاق مصر ، سنة ١٢١٢ هـ - ٣ أجزاء .
- د حسين خلاف ؛
التجديد في الاقتصاد المصري الحديث .
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .
- صبحي وحيدة ؛
في أصول المسألة المصرية .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن بن حسن بن ابراهيم الجبرتي ؛
عجائب الآثار في التراجم والاخبار .
القاهرة ، سنة ١٣٣٢ هـ - ٤ أجزاء .
- عبد الرحمن الرافعي ؛
تاريخ الحركة القومية . وتطور نظام الحكم في مصر .
القاهرة ، النهضة المصرية . ١٩٥٥ .
جزءان .

على مبارك ؛

الخطط التوفيقية .

القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .

(عشرون جزءاً في خمسة مجلدات) .

د. محمد أنيس ؛

النشاط الأوربي بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ؛
مصادره ووثائقه .

(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ؛ ص ١١٣ — ١٣٤) .

د محمد أنيس ؛

الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠) .

د محمد أنيس ؛

حقوق عن عبد الرحمن الجبرتي ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥) .

محمد بن أبي سرور البكري الصديقي ؛

الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛

على بك الكبير .

القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غربال ؛

الجزال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر في سنة ١٨٠١

القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال ؛

مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب

الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية
الروزانامة في عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ، ١٩٣٦ .
(مجلة كامة الآداب - المجلد الرابع - الجزء الأول) .

د. محمد فهمى لطيفة ؛

تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي .
القاهرة ، ١٩٤٢ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .
القاهرة ، دار المسكر العربى .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛

نهاية السلاطين، الممالك في مصر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ؛ ص ١٩٧-٢٢٨)

نقولا الترك (المعلم) ؛

ذكر تلك جمهور الفرنسية الافطار المصرية والبلاد الشامية .
طبع في مدينة باريس المحمية ، ١٨٣٩ .

نقولا ترك ؛

مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .
القاهرة ، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

Abbate, M. W. ,

Bonaparte et l'Institut d'Egypte.
Le Caire, 1800.

Aubignat, d' ;

Vie de Kleber.
Paris, 1801.

Bahgat, A. ;

Acte de mariage du général Abdallah Menou.
Le Caire, 1809.
(Bull. de l'Inst. Eg. 3e Série. No 9.).

Bahgat, A. ;

La famille musulmane du général Abdallah Menou.
Le Caire, 1901.
(Bull. de l'Inst. Eg. 4e Série. No 1. Année 1900.).

Bainville, J. ;

L'Expédition française en Egypte; 1798 - 1801.
Le Caire, 1935.
(Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III.).

Baldwin, G. ;

Narrative of facts of the plunder of the English
merchants by the Arabs.
London. (1781. ?).

Baldwin, G. ;

Political recollections relative to Egypt. London, 1801.

Belliard, le Comte;

Mémoires écrits par lui-même.
Paris, 1842. (3 Vols.)

Berlhier, (Maréchal) ;

Mémoires du ..., Campagne d'Egypte. Paris, 1827.

Bouchard, Cap. ;

Journal historique; La chute d'El-Arich ; (Déc. 1799.).
Le Caire, 1945.

Bédier, L. ;

L'Egypte de 1798 à 1900.
Paris, 1900.

Brewer, W. G. ;

Travels in Africa, Egypt and Syria.
London, 1799.

Bruce, J. ;

Travels to discover the Source of the Nile,
Edinburgh, 1799.

Carré, J. - M. ;

Voyageurs et écrivains français en Egypte.
Le Caire, 1932. (2 Vols.)

Cattaui, Joseph-Edmond ;

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte
du XVIII^e siècle à 1841.
Paris, 1919.

Champolion-Figeac ;

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.
Paris, 1844.

Charles-Roux, F. ;

L'Isthme et le canal de Suez.
Paris, 1901.

Charles-Roux, F. ;

La politique française en Egypte à la fin du XVIII^e
Siècle.
(Rev. Hist., 1906. Tome 91. P. 567).

Charles-Roux, F. ;

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII^e Siècle.
Paris, 1907.

Charles-Roux, F. ;

Les origines de l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1910.

Charles-Roux, F. ;

Autour d'une route; L'Angleterre, L'Isthme de Suez et
l'Égypte au XVIII^e siècle.
Paris, 1922.

Charles-Roux, F. ;

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez
sous La règne de Louis XVI.
Paris, 1925.

Charles-Roux, F. ;

L'Angleterre et l'Expédition française en Égypte.
Le Caire, 1925. (2 Vols.)

Charles-Roux, F. ;

Bonaparte Gouverneur d'Égypte.
Paris, 1936.

Combe, Et. ;

L'Égypte Ottomane.
Le Caire, 1935.
(Précis de l'Histoire d'Égypte. Vol. III.)

Deherain Henri ;

L'Égypte Turque.
Paris, 1931.
(Histoire de la Nation Égyptienne. Tome V.).

Delacroix, D. ;

Bonaparte en Égypte (1798-1801).
Paris, 1899.

*Description de L'Égypte, ou recueil de; observations et de;
recherches qui ont été faites en Égypte pendant l'expédition
de l'armée française.*
Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.

Douin, G. ;

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Égypte. Les
prodromes d'Aboukir.
Le Caire, 1922.

Douin, G. ;

L'Égypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls de
France en Égypte.
Le Caire, 1925.

Douin, G. ;

L'Égypte indépendante « projet du 1801. »
Le Caire, 1927.

Douin, G. ;

L'Angleterre et L'Égypte : la politique mameluke.
Le Caire, 1921. (2 Vols.)

Douin, G. ;

Le retour de Bonaparte d'Égypte en France.
Le Caire, 1941.

Ernouf, le baron ;

Le Général Kléber.
Paris, 1876.

Garçon, M. ;

Kléber (1753-1800) .
Paris, 1906.

Ghobal, Slafik ;

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of
Mehemet Ali.
London, 1928.

Guitry, Comt. ;

L'Armée de Bonaparte en Égypte 1798-1799.
Paris, 1897.

Hoskins, H. L. ;

British routes to India.
London, 1928.

Kammerer, A. ;

La Mer Rouge.
Le Caire, 1929-1949. (3 Tomes en 7 Vols.)

La Jonquière, de ;

L'Expedition d'Egypte (1798-1801).
Paris, 1899-1907. (5 Vols.).

La Meurthe, Le Cte Boulay de ,

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1885.

Lucas-Dubreton, J. ;

Kléber (1753-1800) .
Paris, 1937.

Lusignan, S. ;

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman
Porte.
London, 1783.

Masson, P. ;

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e
siècle. Paris.

Menzies, J. ;

History of the late expedition to Egypt, under the
command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.
Glasgow, 1803.

Manier, H. ;

Tables de la Description de L'Egypte.
Le Caire, 1943.

Rigault, G. ;

Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de
l'expédition d'Egypte (1799-1801.)
Paris, 1911.

Roussau, M. F. ;

Kléber et Menou en Egypte ... documents.
Paris, 1900.

Saint-Priest, Le Comte de,

Memoires sur L'Ambassade de France en Turquie.
Paris, 1877.

Savant, Jean ;

Les Mamelouks de Napoléon.
Paris, 1949.

Savary, C. ;

Lettres sur L'Egypte.
Paris, 1785. (5 Vols.).

Sonnini, Gh. ;

Voyage dans la haute et basse d'Egypte.
Paris, 1798.

Testa, Le baron de ;

Recueil des traités de la Porte Ottomane.
Paris, 1864-1898. (Vol. II.)

Tott, baron de ;

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.
Amsterdam, 1784. (4 Vols.)

Treccourt, Jean-Baptiste ;

Memoires sur L'Egypte; année 1791.
Le Caire, 1942.

Turc, Nicolas ;

Chroniques d'Egypte, 1798-1804.
Le Caire, 1950.

Vagnier, R. et Venture, J. ;

Kléber en Egypte.
Paris, 1896.

Volney, C. F. ;

Voyage en Syrie et en L'gypte.
Paris, 1787. (2 vols.).

Wiet, Gaston. ;

Deux Mémoires inédits sur l'Expédition d'Egypte.
Le Caire, 1941.

Wilson, Sir R. T.;

History of the British Expedition to Egypt.
London. 1802. (2 vols)

Wool. -1. ;

History of the Levant Company.
Oxford, 1855.

- ٢ — غزوة ومعركة بيسان ٩٠
- ٣ — الإستعداد ٩٦
- ٤ — موقعة الريدانية ١٠٠
- الفصل الخامس: تصفية سلطنة المالك ١٠٤
- ١ — استمرار المساومة ١٠٤
- ٢ — القبض على طومان باي وإعدامه ١١٠
- ٣ — الحجاز واليمن ١١٣
- ٤ — الأسس الجديدة للحكم ١١٩

الباب الثاني

- الحكم العثماني لمصر ١٢٧
- الفصل السادس: الوالى ١٢٩
- ١ — الولاة العثمانيون ١٢٩
- ٢ — وصول الوالى واختصاصاته ١٣٤
- ٣ — المالية ١٣٨
- ٤ — الجزية ١٤٣
- ٥ — عزل الولاة ١٤٦
- الفصل السابع: القوات البرية والبحرية ١٥٠
- ١ — الوجاقات ١٥٠
- ٢ — الإنكشارية ١٥٢
- ٣ — البحرية ١٥٤
- ٤ — مساعده الدولة العثمانية فى حروبها ١٥٧

الفصل الثامن : المماليك والكشاف والبكوات ١٦٠

١ — المماليك ١٦٠

٢ — الكشاف ١٦٤

٣ — البكوات ١٦٨

الفصل التاسع : خصائص الحكم العثماني ١٧٩

١ — الطبقيّة ١٧٩

٢ — الاستغلال ١٨٦

٣ — الجمود والرجعية ١٨٨

٤ — روح التضامن والمناخ الإسلامى ١٩١

الفصل العاشر : التخلف الإقتصادي ١٩٥

١ — الزراعة ١٩٥

٢ — الصناعة ١٩٩

٣ — التجارة ٢٠٣

٤ — الإدارة الماليّة ٢٠٨

الباب الثالث

القرن الثامن عشر ٢١٣

الفصل الحادى عشر : النصف الأول من القرن الثامن عشر ٢١٣

١ — الانكشارية والعزب ٢١٣

٢ — جركس بك ٢١٩

٣ — عثمان بك كنخسا وأعوانه ٢٢٤

٤ — إبراهيم بك كنخسا ٢٢٧

الفصل العاشر عشر : على بك الكبير ٢٣٤

١ - شيخ البير ٢٣٤

٢ - الانقر دبالجكم ٢٤٢

٣ - ضم اجاز ٢٤٦

٤ - ضم الشام ٢٥١

الفصل الثالث عشر : محمد بك أبو الذهب ٢٥٨

١ - العودة من الشام ٢٥٨

٢ - أبو الذهب في القاهرة ٢٦٣

٣ - معركة الصالحية ٢٦٨

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب ٢٧٠

الفصل الرابع عشر : ابراهيم بك ومراد بك ٢٧٦

١ - اقتسام السلطنة ٢٧٧

٢ - حملة حسن باشا على مصر ٢٨١

٣ - سيطرة اسماعيل بك الكبير ٢٩٤

٤ - عودة ابراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ٣٠٢

الفصل الخامس عشر : بداية التطور الاجتماعى والسياسى ٣١١

١ - ضعف السلطنة ٣١١

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية ٣١٨

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية ٣٢٢

٤ - الاطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند ٣٢٧

الباب الرابع

- الحملة الفرنسية على مصر ٣٣٣
- الفصل السادس عشر : الحملة واحتلالها لمصر ٣٣٥
- ١ — مشروع الحملة والاستعداد ٣٣٥
- ٢ — إحتلال الاسكندرية والقاهرة ٣٤٣
- ٣ — نظم الحكم الجديدة ٣٦١
- ٤ — موقعة أبي قير البحرية ونتائجها ٣٦٨
- ٥ — الديوان العام ٣٧٢
- الفصل السابع عشر : مقاومة الحملة ٣٨٣
- ١ — ثورة القاهرة الاولى ٣٨٣
- ٢ — المقاومة في الاقاليم ٣٩٥
- ٣ — الحملة على سوريا ٤١٥
- ٤ — استمرار المقاومة ٤٢٤
- ٥ — معركة أبي قير البرية ٤٣٥
- الفصل الثامن عشر : مصر وقيادة الجنرال كليبر ٤٤٥
- ١ — إنفاقية العرش ٤٤٥
- ٢ — موقعة عين شمس ٤٥٨
- ٣ — ثورة القاهرة الثانية ٤٦٤
- ٤ — مقتل الجنرال كليبر ٤٧٩
- الفصل التاسع عشر : قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة ٤٨٧
- ١ — الجنرال مينو وسياسته ٤٨٧
- ٢ — الحملة الانجليزية العثمانية ومعركة كانوب ٤٩٦

- ٢ — الزحف وتسليم القاهرة ٥٠٥
- ٤ — خروج الحملة من مصر ٥١٦
- الفصل العشرون : نتائج الحملة على مصر ٥٢٠
- ١ — النتائج العسكرية ٥٢٠
- ٢ — النتائج الاقتصادية ٥٢٦
- ٣ — النتائج الاجتماعية ٥٢٩
- ٤ — النتائج السياسية ٥٣٤
- ٥ — النتائج العلمية ٥٣٨

الباب الخامس

عصر الفوضى

- والتزاع على السلطة ٥٤٩
- الفصل الواحد والعشرين : القوى في الميدان ٥٥١
- ٢ — الفرنسيون ٥٥١
- ٢ — الانجليز ٥٥٣
- ٣ — الاتراك ٥٥٤
- ٤ — الماليك ٥٥٧
- ٥ — القوى الوطنية ٥٦٠
- الفصل الثاني والعشرين : الصراع بين القوى ٥٦٤
- ١ — محاولة التخلص من الماليك ٥٦٤
- ٢ — ولاية خسرو باشا ٥٦٩
- ٣ — قائممقامية طاهر باشا ٥٧٦

الفصل الثالث والعشرين : إئتلاف المماليك والأرمنود ٥٨٢

١ - مطاردة خسرو باشا ٥٨٢

٢ - ولاية علي باشا الجزائرلى ٥٨٥

٣ - مطاردة محمد بك الألفى ٥٩٣

٤ - نهاية الإئتلاف ٥٩٥

الفصل الرابع والعشرين : ولاية خورشيد باشا ووصول محمد على إلى السلطة ٦٠١

١ - حكومة خورشيد باشا ٦٠١

٢ - النزاع بين خورشيد ومحمد على ٦١٠

٣ - وصول محمد على إلى السلطة ٦١٦

مراجع الكتاب ٦٢٣

محتويات الكتاب ٦٢٣

